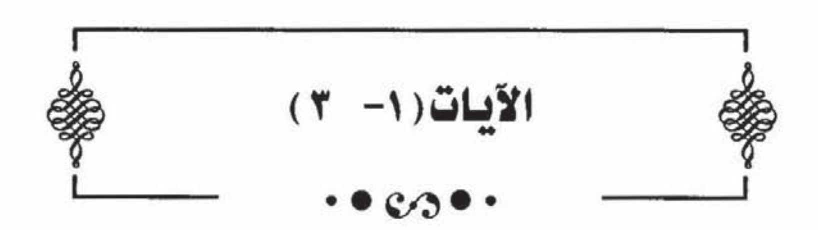
تفسير سورة العنكبوت

تفسير القرآن الكريم



الآيات (١- ٣)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:١-٣].

• • • •

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشْرفِ الأنْبياءِ والمرْسَلين نَبينا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأصْحابِه، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمَّا بَعْدُ:

قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: البَسْملةُ آيةٌ مستقِلَّةٌ يُؤتَى بها في ابتداءِ السُّورِ ما عدا سورةِ براءةَ[١].

قَالَ المُفَسِّر[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿الٓمٓ﴾ اللهُ أعْلَمُ بمُرادِهِ بذلكَ] اهـ.

وهذا حقٌّ فيما لو جعلْنَا لهذه الكَلمةِ معْنًى، ولكنَّ الصوابَ: أنه لا مَعْنى لها كما قَالَه مجاهِدٌ وغيرُهُ[٣]، فهي في حدِّ ذاتِها ليس لها مَعْنًى، وذلك لأنَّ القرآنَ نزلَ باللُّغةِ العربيَّةِ، والحروفُ المركَّبةُ الهجائيَّةُ ليس لها مَعْنًى، فإن (ألف، باء، تاء، ثاء، جيم) ليس لها مَعْنًى، ومع هذا فابتِداءُ السورَةِ بالآياتِ المَقطَّعَةِ له مغْزًى، وهو

---

(١) انظر: تفسير سورة البقرة، لفضيلة الشيخ رحمه الله تعالى المجلد الأول.

(٢) المقصود بـ(المُفَسِّر) هنا: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) رحمه الله تعالى، ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ١٥٧)، وتفسير القرطبي (١/ ١٥٥).

الإشارةُ إلى أنَّ هذا القُرآنَ الكريمَ الذي أعْجَزكم معْشَرَ العربِ وأعْجزَ غيرَكُم لم يأتِ بحـروفٍ جَديدَةٍ لا تَعرِفونها، وإنما أَتى بحروفٍ تَعْرِفونها وتُركِّبـونَ منها كَلامَكم، ومع ذلك أعْجَزَكم.

ولهذا لا تَكادُ تَجِدُ سُورةً مَبْدوءةً بهذه الحروفِ الهجائيَّةِ إلَّا وجدْتَ بعدها ذِكْرَ القُرآنِ أو ما هو مِنْ خصائصِ القُرآنِ، انظُرْ قولَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿الٓمٓ ① ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢]، وقولَه: ﴿الٓمٓ ① ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ② نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران:١-٣]، وقولَه: ﴿الٓمٓصٓ ① كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١-٢]، وقولَه: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس:١]، وقولَه: ﴿حمٓ ① تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأحقاف:١-٢]، وقولَهُ: ﴿الٓمٓ ① تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [السجدة:١-٢]، وهَكَذَا.

وأما قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ① أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ فَلَيس فيهِ ذِكْرُ القرآنِ، لكِنْ فيـها ذِكرُ ما هو مِنْ لازمِ القُرآن، وهو قَولُه: ﴿أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾، فإنَّ مَنْ آمَنَ بالقُرآنِ لا بُدَّ أن يُفْتَنَ.

قولُه: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ قولُه: ﴿أَن يَقُولُوٓا۟﴾ هَذَا مَحلُّ الاستِفْهامِ، يعني: أيظُنُّ الناسُ أن يُترَكوا إذا قالوا: آمنَّا بدونِ أن يُختَبَروا؟ هذا أمْرٌ لا يكونُ، بل لا بُدَّ من الاخْتِبارِ، وكُلَّما كانَ الإنسانُ أقْوى إيمانًا كان اختِيارُهُ أكثرَ، فإنَّ الله تعالى يَبتِلي الناس، فيُبتَلى الصالحونَ الأمْثلُ فالأمْثلُ، حتَّى يَنْظر في دِينِهِ هل فيه قُوَّةٌ أو هو دِينٌ ضَعِيفٌ.

وقولُه: ﴿أَحَسِبَ﴾ بمَعْنَى: ظَنَّ، وقولُه: ﴿ٱلنَّاسُ﴾ يشْملُ المؤمِنينَ وغيرَ المؤمنينَ، وذلِك لأن قَولَهُ: (إنِّي مُؤمِنٌ) يكونُ مِنَ المؤمنِ حقًّا، ويكونُ مِنَ المنافِقِ،

والمنافِقُ لا يصحُّ أن يُسمَّى مؤمنًا على الإطْلاقِ، بل إنَّما يقالُ: مؤمنٌ بلِسَانهِ كافِرٌ بقَلْبِهِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾ أي: بِقَوْلِهِمْ: ﴿ءَامَنَّا﴾] اهـ.

يَعْنِي: أَيَظُنُّ النَّاسُ أن يُتْرَكوا بلا فِتْنةٍ إذا قَالُوا: آمَنَّا.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ يختبرون بما يتبين به حقيقة إيمانهم]، وهذا الاستْفهامُ للإنْكارِ، يعني: لا تَظُنُّوا أنكم إذا قُلتم: آمنا، تُرِكتُم بلا فِتْنةٍ، بل لا بُدَّ مِنْ فِتْنة واخْتبارٍ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَبْتلي المرءَ تارَةً بأفعالِهِ التي يفْعلُها به عَزَّوَجَلَّ، وتارَةً بأفْعالِ غيرِهِ التي يُسَلَّطون بها عَليهِ، أما بأفْعالِهِ: فإنَّ الله تعالى قد يَبتلِيَ الإنسانَ بمصائبَ يَخْتبِرُ بها إيمانَهُ، مصائبَ في أهلِهِ أو مالِهِ أو بدَنِهِ، ومِنَ الناسِ منْ إذَا أصابَتْهُ هذه المصائبَ -والعياذُ بالله- عَجَزَ أن يَصْبر، ورُبَّما ارتَـدَّ بعدَ إسلامِهِ وكَفَرَ، ومِنَ النَّاسِ من يَصْبرُ ويحْتَسِبُ.

كذلك قد يُبتَلى المرءُ بأمْر يُسلِّطهُ اللهُ عليه، مِثْلُ أن يُسَلَّط عليه قومًا يُؤْذُونه بالقولِ أو بالفِعلِ أو بهما جميعًا، مثل ما حَصَل للنَّبيِّ ﷺ وأصحابِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فإنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُوذِيَ إيذاءً عظيمًا من قَومِهِ، ومن غيرِ قومِهِ، وكذلكَ أصْحابُهُ أُوذُوا إيذاءً عظيمًا، ومع ذلك صَبَرُوا واحتَسَبُوا، فإن عمَّارَ بنَ ياسرٍ وآلَه حصل لهُم إيذَاءٌ عظيمٌ، وكذلك غيرُهُم مِنَ المؤمنين، منهم مَنْ يُؤْذَى بالقَولِ، ومنهم مَنْ يُؤْذَى بالفِعْل، ومنهم من يُؤْذَى بالقولِ وبالفِعْل.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَنَزَل فِي جماعَةٍ آمنُوا فآذَاهُمُ المشْركونَ] اهـ.

أي: مِنَ الناسِ مَن يقولُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت:١٠]، ثمَّ يرْتَدُّ والعِياذُ بالله.

كذلك مِنَ الناسِ الآن، وخُصُوصًا مِنَ الشبابِ المتَّجِهِ إلى الدِّين مَنْ يُؤذِيهِ أولئك الفَسَقَةُ ويسبُّونَه ويقولون: (أنتَ رَجْعيٌّ) وما أشْبَهَ ذلك، وهذا ابْتلاءٌ مِنَ اللهِ وامتحانٌ ليَعْلَمَ هل يَصْبرُ هذا على دِينِه أو ينْحَسرُ ثم يرْجِعُ خوفًا من أَذِيَّة هؤلاء؟

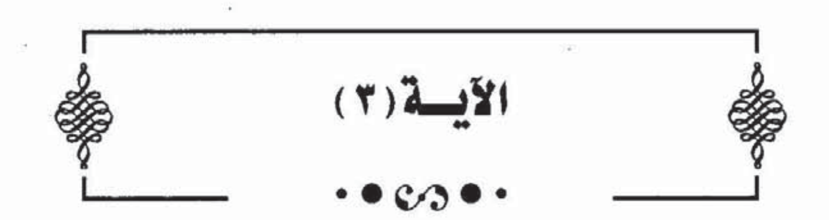
ومن النَّاسِ أيضًا من يُؤْذَى بتحلِّيهِ بأخلاقِ المؤمنينَ، كإعفاءِ اللِّحيَةِ مثلًا، فيؤذَى بذلكَ إما بالقَولِ والاستهزاءِ والاسْتِخفافِ، وإما بالفعل فيُضْربُ عليها أو يُحْبس، فتَجدُه يحلِقُ لحيَته خوفًا مِنْ هذا الأمْرِ، وهذا لا يجوزُ؛ لأن الواجِبَ أن يَصْبِرَ، نعم: إن أُكْرِهت على هَذَا وغُلَّتْ يدُك وأُتِيَ بالمُوسَى وحُلِقَتْ؛ فهذا أمر ليسَ إليكَ، لكن ما دَامَ الأمر إليكَ فإنَّهُ لا يجوزُ لك أن تَفْعلَ المعْصِيةَ خَوْفًا مِنَ الناسِ، بل يجبُ أن يَصْبرَ ويحتَسِبَ.

أما قاعِدَةُ (المشَقَّةُ تجلِبُ التَّيسِيرَ) فلا تُطبَّقُ هنا، فهذا الرَّجُل ما أُكِرَه، غايةُ ما هنالك أنه سيُضْربُ أو يُحْبس، فليقلْ: لن أفْعلَ المعصيةَ، ثُمَّ إذا أردتم ضَربِي فاضْرِبوني كما شِئتُم، فالضَّرب مشقَّةٌ تَزُول، فلْيَصْبر ولْيَحْتسِب على دِينِهِ.

ولا يَرِدُ على هذا قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، يَعْني: فلا شيءَ عليهِ؛ لأنَّ بعضَ العُلماءِ يقول: إن هذا في الكُفْرِ القَوليِّ الذي مصدَرُه اللِّسانُ، وإن كان الصحيحُ أنه حتى في الكُفر الفِعْلي، فهو شامِلٌ؛ لأنَّ الآيَةَ عامَّةٌ، حتى لو أُكْره على السُّجودِ وما أشْبَه ذلك، أما التَّخَلِّي عن الأمرِ الشرعِيِّ، فهذا لا يمكنُ أن يَتَخلى المرءُ عنه، فَفَرْقٌ بينَ الفِعل الذي يُجبَر فيه على فِعلِ المعْصِيةِ، كأن تُكْره على الكُفر، فهذا يُعْذر به، وأما أن يَتْركَ واجبًا كوجوبِ إعْفاءِ اللِّحيةِ فهذا لا يجوزُ، مثاله: لو قيلَ لكَ: اتركِ الصلاةَ، فهذا كُفر، ولا يجوزُ لك أن تَترِكَهَا، صلِّ ولو أُوذِيتَ بالضَّربِ والحبْسِ، ولا مانِعَ من ذلك.

أما أَكْلُ الميتةِ إذا اضْطُرِرْتَ إليه فلأنك إذا أكلتَ منه بَقِيَتْ حياتُك، لكنَّ الإكراهَ على تـركِ الواجبِ فليس كذلك، فقَد تُهـدَّدُ بالضربِ ولا تُضْرب، وقـد تُضْرب وتَصْبر وتَحْتسبُ، هذه هي الفِتْـنة التي ذَكَر الله، وإذا لم نُطَبِّـقْهَا على هذا فمَتَى تكونُ الفِتنةُ ما دُمْنَا قلنا: إن الإنسانَ إذا أُوذِيَ في الله يجوزُ أن يَدَع ما أَمَر الله به؟ فلا بُدَّ من فِتْنة واخْتبارٍ وإلَّا أصبحتِ الفِتنةُ لا فائدةَ فِيها.

• ● ۞ ● •



الآية (٣)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:٣].

•●۞●•

قوله تعالى: ﴿فَتَنَّا﴾ بمَعنَى: اخْتَبرنَا الذين من قَبْلِهم، وقد أخبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن ذلك بقَولِهِ: «قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهَا، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ»[1]، يعني: يُؤتَى بأمشَاطِ الحديدِ ويُفْصَلُ بها اللَّحمُ ويمشَّطُ، ومع ذلك كله يصْبِرُ على دِينِهِ ويحْتسبُ ولا يَرْتدُّ، فإذا كان هذا فيمن كان قَبْلنا فإن هذه الأُمَّةَ أوْلى بالصَّبر على هذا الأمرِ العَظيمِ، لا سِيَّما إذا كان المقامُ مقامَ جهادٍ، مثل ما وقَعَ للإمام أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ في أيامِ المِحْنَةِ، فإنه كان يُضربُ بالسِّياط ويُجَرُّ بالبِغالِ، ليقول: إن القرآنَ مخلوقٌ، ومع ذلك أَبى أن يقول: إن القرآنَ مخلوقٌ؛ لأنه لو قال: إن القرآنَ مخلوقٌ سيَترَتَّبُ على ذلك فسادُ الأُمَّةِ كلِّها، فليست المسألةُ متعَلِّقةً به وحده.

ولهذا مَنْ أُكْرِهِ على الكُفرِ وكان كُفرُهُ يستلزمُ كُفر غيرِهِ وفسادَ المِلَّة، فإنه لا يجوزُ له أن يوافِقَ ولو أُكْره؛ لأن المقامَ في حَقِّهِ مقامُ جهادٍ، والإنسان يجبُ أن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإكراه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، رقم (٦٥٤٣).

يجاهِدَ في سبيلِ الله ولو تَعرَّض للقتلِ، أما إذا كانتِ المسألةُ إكْراهًا شخصيًا على الكُفرِ، فإن هذا يجوزُ بشرطِ أن يكونَ قلبُه مُطمئنًا بالإيمانِ.

فعلى هذا إذا كان هناكَ رجلٌ قُدوةٌ أمامَ الناسِ وأُكرهَ على أن يفعلَ معصيةً أو أن يفْعلَ كُفرًا، وفِعْلُه لها ليس لمجرَّدِ أن يتَخَلَّص من الأَذِيَّةِ ولكن سَيُفسِدُ به أمةً مِنَ الناسِ، فهذا نقول له: لا تَفْعَلْ ولا توافِقْ، ولو أُكْرِهْتَ ولو ضُربْتَ؛ لأن المقامَ مقامُ جِهادٍ في سبيلِ الله. وإنسانٌ آخرُ لا يُؤبَهُ به ولا يَنظرُ الناسُ إليه ولا يحفِلُون به، وأُكرِهَ على أن يفـعلَ شيئًا مِنَ الكُفر أو ما دونه، فله أن يَفْـعَلَ بشرط أن يكون قلْبُه مُطْمئنًا بالإيمان، مِثلَما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولو قال قائل: الإمامُ أحمدُ لم يَقُلْ بخَلقِ القُرآنِ لأنه قدوةٌ، فكيف تُجيزُونَ التَّحاكُمَ للعلماءِ عندَ الضَّرورةِ؟

الجواب: الإمام أحمد لو قال: إن القرآنَ مخلوقٌ فهو قَولٌ باطِلٌ، أما هذا فلم يتَحاكَمْ إليهم لِكَي يَحْكُموا له بالبَاطِلِ، لذلك اشتَرَطْنَا أنه إذا حَكَمَ له بغيرِ الحقِّ أن يَرْفُضَ الحُكْمَ.

وقوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ الصِّدقُ مطابقةُ القولِ للواقعِ، أو مُطابقةُ الفِعل للواقِعِ، فالذين صَدَقوا صدَقوا في قولهم: إنَّهم مؤمنونَ، فمَنْ كانَ صادِقًا في إيمانِهِ فإنه يَسْـلَمُ بذلك، ومن كانَ كاذبًا فإنه -والعياذُ بالله- يَنْخـدِعُ بهذه الفِتنَةِ، وينقَلِبُ على وجهِهِ، ويخسرُ الدُّنيا والآخِرة.

وقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عِلْمَ مُشَاهَدَةٍ]، يشير إلى أن قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ مستقْبلٌ، بدليلِ دخولِ نونِ التوكيدِ عليه، وبدَليلِ أنَّ الجملةَ قسَميَّةٌ، والجملةُ القَسَمِيَّةُ

تكون في المستقبلِ، فهو فِعـلٌ مضارِعٌ واقعٌ في جملة قَسَميَّة مؤكَّدٌ بالنُّـونِ، فيكون للمستقبل.

والله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يعلمُ ذلك قبلَ أن تَحْصُلَ الفتنةُ، فكيف الجواب عن قوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ يدلُّ على أن العِلْمَ لا يكونُ إلا بعدَ الفِتْنةِ؟

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عِلمَ مُشاهَدَةٍ]، وهذا فيه وجهان:

الوجهُ الأَوَّلُ: أن عِلمَ الله تعالى بالأشياءِ يَنقَسمُ إلى قِسْمين:

- علمٌ بأنها ستَقَعُ؛ وهذا علمٌ بما لم يَكُن.
- وعلم بأنها وَقَعَتْ، وهذا علمٌ بما كانَ، وهذا هو الذي يُنَزِّلُ عَلَيهِ مثلُ هذه الآياتِ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد:٣١]، المراد: عِلْمُ مشاهدةٍ، وأما العِلم بمَنْ سيكون مجاهَدًا فهذا سابِقٌ، ولكنَّهُ عِلمٌ بأنه سيكون.

فمتَعَلِّقِ العلمِ: إما مستَقْبلٌ يعلَمْه الله بأنه سيكونُ، وإما واقعٌ عَلِمَ الله بأنه قد كانَ.

الوجه الثاني: أن العِلمَ ينْقسمُ إلى قسمين:

- عِلمٌ يترتَّبُ عليه جزاءٌ، فعِلمُ الله تعالى بعدَ الوُقوعِ هو عِلمٌ يترتَّبُ عليه الجزاءُ.
- وعِلمٌ لا يَتَرَتَّبُ عليـه جزاءٌ، فعِلمُ الله عَزَّوَجَلَّ في الأَزَلِ قبـلَ وقوعِ الشَّيءِ عِلمٌ لا يَتَرَتَّبُ عليه الجزاءُ.

فيكونُ العِلم الذي يجعلُهُ الله تعالى مَرَتَّبًا على الوُقوعِ؛ المرادُ به عِلمُ المُجازاةِ، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ.

فهذان جوابانِ عن مثلِ هذه الآيَةِ، ولا يقـالُ: إن اللهَ لا يعْلمُ الشيءَ إلَّا بعدَ وقـوعِهِ، كما قال ذلك غُلاةُ القَدَريَّةِ، فإن غلاةَ القَدَرِيَّةِ يقولون: إن اللهَ لا يَعْلَـمُ بالشيءِ إلا بعدَ وُقوعِهِ، ويستـدلون بهذا المُتَشَابِهِ مِنَ القرآنِ، ولكننا نقـول: هؤلاء في قُلوبِهم زَيْغٌ؛ لأنهم اتَّبَعُوا ما تَشَابه منه، ولو رَجَعُوا إلى قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، لتبيَّنَ لهم أن اللهَ عالمٌ بما سيكون قبلَ أن يكونَ.

قوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ يعني في قولهم: إنهم مُؤمنونَ، فالله تعالى إذا فتَن الخلْقَ عَلِم من كان صادِقًا في قولِه ومَن كان كَاذِبًا، وفي هذا تحذيرُ المرءِ عندَ وُقوعِ الفِتنَ أن يرْتدَّ عن إيمانِهِ فيكونُ بذلك كاذبًا.

قولُهُ: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ وقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ﴾ اللام للتَّوكيدِ، وهي أيضًا مُوطِّئةٌ للقَسمِ، فتكونُ الجملةُ مُؤكَّدَةً بثلاثَة مؤكِّداتٍ.

وقوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ﴾ بفَتْحِ آخرِهِ مع أنه لا يوجَدُ ناصِبٌ؛ لأنه مبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ رَفعٍ وليس مَنصوبًا.

من فوائد الآيات الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: الحِكْمةُ في ابتداءِ السورةِ بالحروفِ الهِجائِيَّةِ، وقد تَقدَّم الحكمُ فيه هذا.

الفَائِدةُ الثَّانية: أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يختَبِرُ المؤمنين ليعلَم بذلك صِدقَ إيمانِهِمْ من عَدَمِهِ.

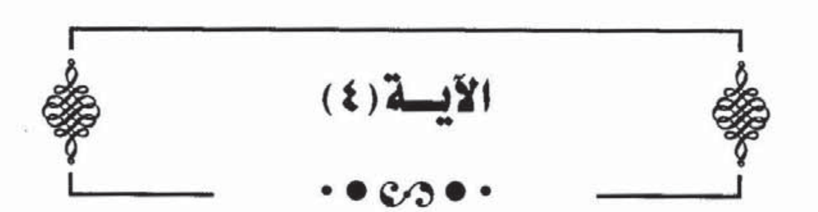
الفَائِدة الثَّالِثة: أن هذا الاخْتبارَ ليس خاصًّا بهذه الأُمَّةِ، بل لهذا الأُمَّةِ ولغيرِها مِنَ الأمم، لقوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.

الفَائِدة الرَّابعة: أنَّ حقيقةَ المرءِ لا تُعرفُ إلا بامتِحانِه، فإذا امتُحِنَ وثبتَ كان ذلكَ دَليلًا على صِدْقِهِ، وإن انْحرفَ كان ذلك دَليلًا على كَذبِهِ وعدمِ صدْقِهِ، كما قيل: «عندَ الامتحانِ يُكْرمُ المَرءُ أو يُهانُ».

الفَائِدةُ الخامِسة: إثباتُ العِلمِ لله عَزَّوَجَلَّ لقوله: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾.

الفَائِدةُ السَّادِسَة: انقسامُ النَّاسِ في الإيمانِ إلى صادِقٍ وكاذِبٍ، فالصادقُ الذي يَثْبُتُ على إيمانِهِ عندَ الامْتحانِ، والكاذبُ الذي لا يَثْبتُ.

• ● ۞ ● •



الآية (٤)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت:٤].

•●෴●•

قولُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ﴾ (أَم) مُنقطعَةٌ؛ وهي تأتِي في اللُّغةِ العربية على قِسْمينِ: متَّصِلةٍ ومُنقطِعَةٍ، والفرق بينهما:

١- أنَّ المتَّصلةَ بمعنى (أو).

٢- وأنها تَأتِي بعدَ هَمزة التَّسْوِية.

٣- وأنها تأتِي بينَ متَقَابِلَينِ.

فهذه ثلاث علامات لها.

فمثال المتصلة قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦]، فهنا جاءتْ بمَعْنى (أو)، أي: أنَّ هَذَا وهذَا سواءٌ.

ثانيًا: أنها بعد هَمزةِ التَّسوية: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦].

ثالثًا: أنها بين متقابلين: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦].

ومِنها أيضًا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم:٢١]، ولها أمثِلةٌ متَعَددةٌ.

أما المُنْقَطِعةُ: فهي التي تأتِي بمعنى (بَل)، وليست بمعنى (أَوْ)، ولا تقعُ بعدَ همزةِ التَّسْوية، ولا بينَ مُتَقابلين.

فهنا ﴿أَمْ حَسِبَ﴾ بمعنى: بَلْ أحسَبُ، وهذا الإضرابُ إضرابُ انتقالٍ وليس إبْطَالًا، يعني: بعد أن ذَكَرَ الله عَزَّوَجَلَّ وأنْكَر على الذين حَسِبُوا أن يُتْركوا أن يَقُولوا: آمنَّا وهم لا يُفتَنُون، انتَقَل عَزَّوَجَلَّ إلى ذِكْر صِنفٍ آخرَ من النَّاس، وهم الذِينَ لم يقُولوا: آمنا ولم يُؤمِنوا، بل هم يَعْملونَ السيِّئاتِ، ويَظُنُّون أن الله تعالى لن يُحيطَ بهم.

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، يعني: يَعْملونَ الأعمالَ السيِّئةَ، والسيئُ: ما يسُوءُ فاعِلَهُ، وكل عَمَلٍ محرَّمٍ فإنه سَيِّئ؛ لأنه يسوءُ صاحِبَه، بِما يجِدُ فيه مِنَ العُقوبةِ الحاضِرَةِ والمستْقبليَّة.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الشِّرْك والمعاصِي]، أفادَنَا المُفَسِّر أن السيِّئةَ هنا تَعُمُّ الصَّغائرَ والكَبائرَ، الكبائرُ: التي أعْلاهَا الشِّركُ، والصَّغائرُ: ما دُونَ الكَبائرِ، وهي المعَاصِي، فهي تشمَلُ كلَّ ما يسُوءُ فاعِلَهُ من مَعصِيةِ اللهِ تعالى في الشِّرْك فما دُونَهُ.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾ هذا مَفعولُ (حَسِبَ)، ﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾، أي: [يفُوتُونَا فلا نَنْتَقِمُ منهم]، والسَبْقُ: بمَعْنى الفَواتِ، كما تقول: سَبقَتُ فلانًا، يعني: فُتُّهُ لم يُدْرِكْني، فهؤلاء يَظُنُّونَ أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يُدْركُهم، وأنَّ الله لا يَنْتَـقم منهم، وهذا بلا شكٍّ سوءُ ظَنٍّ بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولهذا قال: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾، أي: ساءَ حُكْمهم هذا، وهو حُسبانُهم أن اللهَ تعالى لن يُدْرِكَهُمْ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿سَآءَ﴾ بِئسَ ﴿مَا﴾]، وبئسَ: فِعلٌ ماضٍ جامد لإنشاءِ الذَّمِّ، و﴿مَا﴾ بمعنى: الَّذي، فهِي اسمٌ مَوصُولٌ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَحْكُمُونَ﴾ ـهُ] قَدَّر المُفَسِّر الهاءَ لتكونَ عائدًا إلى الموصُولِ، أي: ساءَ الذي يحكُمونَهُ.

إذن: (الَّذِي) فاعلٌ، والمخصوصُ بالذَّم.

وقولُه: [حُكْمهُمْ هَذَا] اهـ.

هذا هو المخْصُوصُ، وكلُّ فِعْلٍ من الأفعالِ الجامِدةِ التي للذَّمِّ أو للمَدْحِ تحتاجُ إلى فاعلٍ وتحتاجُ إلى مَخصوصٍ، والمخصوصُ دَائمًا يُحذَفُ لدَلالَةِ الفاعِلِ عليه، تقول: (نِعمَ دارُ المتَّقِين الجنَّةُ)، الفاعلُ قولِنا: دارُ، والجنَّةُ هي المخْصوصُ بالمدْحِ، والجنَّةُ: فيها وجهانِ للإعرابِ:

أحَدُهُمَا: أن تجعلها مُبتدأً مُؤخَّرًا، والجملَةُ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

والثاني: أن تجعلها خَبرًا لمبتَدَأ محذوفٍ، تَقْدِيره: هي الجنَّةُ.

أما قولَه: [نِعْمَ دارُ المتقينَ] فَهِي فِعلٌ وفاعِلٌ.

يقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بِئسَ ما يَحْكُمونَ حُكمهُم هَذَا]، ولا ريبَ أن ما حَكَموا بِه وظَنُّوهُ هو ظنُّ سَوءٍ لا يَلِيقُ بالله، فإن اللهَ تعالى يقولُ في آياتٍ كثيرَةٍ: ﴿وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الزمر:٥١]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، فهؤلاءِ الذين استَمَرُّوا في عَمَلِ السَّيئاتِ، وظَنُّوا أن اللهَ تعالى لا يَقْدِرُ عليهِمْ ولا يَنتَقِمُ منهم، أضَافُوا والعِياذُ باللهِ شَرًّا إلى شرِّهم.

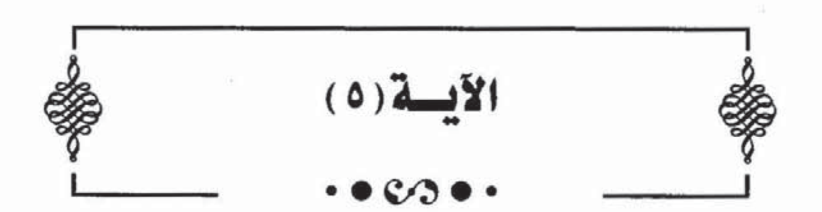
من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: التَّهْديدُ والوَعيدُ لمنَ ظَنَّ أن اللهَ لا يَقدِرُ عليه بعَملِ السيِّئاتِ، لقَولِهِ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾.

الفَائِدة الثَّانِية: تَهديدُ عامِلِي السيِّئاتِ بأخذِ الله لهم وأنَّهم لَنْ يُعْجِزُوا اللهَ.

الفَائِدة الثَّالِثة: تَحريمُ ظَنِّ السُّوءِ بالله تعالى لقولِهِ: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

• • ۞ • •



الآية (٥)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت:٥].

•●◦●•

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ﴾ يخافُ ﴿لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾ بِهِ ﴿لَآتٍ﴾، فَلْيَسْتَعِدَّ لَهُ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِ العِبادِ، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بِأَفْعَالِهِمْ] اهـ.

قولُه: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ﴾، قَالُ المُفَسِّر في تفسيرِ ﴿يَرْجُواْ﴾: [يخافُ] وهذا صَرفٌ لِلَّفظِ عن ظاهِرِه؛ لأن الرجاءَ غيرُ الخوفِ، الرجاءُ: أي: الأَمَل، وهذا هو الصوابُ، فالمعنى: ﴿يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾، أي: يأمل أن يلقى الله عَزَّوَجَلَّ راضيًا عنه ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾، كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وليس هناك ما يوجِبُ صرفَ اللَّفظِ عن ظَاهِرِه، بل إن المعنى: مَنْ كانَ يرْجُو لقِاءَ اللهِ وأنه يَلْقاهُ وهو راضٍ عنه، فإن الأمر لَيْسَ ببعيدٍ ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾، أي: المدَّةُ التي جعلَها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حائلًا بينكَ وبين لقَائه سوف تَأتِي، يعني: سوفَ يأتي ذلك الأجلُ لا محالَةَ، ويُحتمَلُ أن قولَهُ: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾، أي: المدَّةُ التي قَدَّرهَا للقائه، وهذا أحسنُ، فالمدَّةُ التي قدَّرهَا للقائِهِ لا بُدَّ أن تَأْتِيَ.

قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: [﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾ به]، أي: باللِّقاءِ، ﴿لَآتٍ﴾ (اللام) للتَّوكِيدِ لأنها واقعةٌ في خبرِ (إنَّ)، وقَدْ تقدَّم في شرحِ الألْفِيَّةِ أن محلَّها في أَوَّل الجملةِ،

ولكنهم أَخَّروهَا لأن (إنَّ) للتوكيدِ أيضًا، فكَرِهوا أن يجتمِعَ مؤكِّدانِ متوالِيانِ، وزَحْلَقوا اللام إلى مكانها في الخَبَرِ.

وقوله: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾ (آتٍ): خبرُ إنَّ لأنها اسمٌ منْقُوصٌ؛ والاسم إما منْقُوصٌ أو مقْصورٌ أو ممْدودٌ أو صحيحُ الآخِرِ، فهنا نقولُ: لأنها منقوصةٌ، أصلُهَا: (لآتي) بالياء، فحُذِفَتِ الياءُ وعُوِّض عنها بالتنوين: ﴿لَآتٍ﴾ وعلى هذا فنقول: (آتٍ) خَبَرُ (إنَّ) مرفوعٌ بها، وعلامة رَفْعِه ضمَّة مقدَّرة على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكِنَين.

﴿وَهُوَ﴾ أي: اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِ العِبادِ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بأفْعالِهِمْ] اهـ.

السَّمِيعُ يعني: ذا السَّمْعِ، الذي لا يَخْفَى عليه شيءٌ، كلُّ شيءٍ مِنَ المسمُوعاتِ فإنَّ الله تعالى مُدْرِكه، والسَّمْعُ ينقسم إلى قسمين:

١- سَمْعُ إدْراكٍ. ٢- سَمْعُ إجابةٍ.

فالأَوَّلُ: مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١].

والثاني: مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، ومثلُ قولِ المصلِّي: (سمِعَ اللهُ لمن حَمِدهُ)، فإن المعنى: أنه استَجابَ.

وسَمْعُ الإدراكِ ينْقسِمُ إلى أقسامٍ:

مِنهَا: ما يَقْتضي التَّهديدَ.

ومنها: ما يَقْتضِي النَّصر والتأييدَ.

ومنها: ما يُقصدُ به مجَرَّدُ الإدراكِ.

فمثالُ الأوَّلِ الذي للتَّهديدِ: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١].

ومثالُ الذي للنَّصر والتَّأييدِ: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

ومثالُ المقصودِ به مجرَّدُ الإدراكِ: أي الذي يُرادُ به بيانُ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ محيطٌ بالشيءِ سميعٌ له قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١].

كونُه تعالى سَمِيعًا هلْ يلْزَمُ منه إثباتُ الأُذُنِ؟

الجواب: لا يَلْزَمُ، كما أن كونَه بَصِيرًا لا يلزمُ منه إثباتُ العَين، ولكن العَينَ ثَبَتَتْ بدَلِيلٍ آخَرَ، ولولا أنَّ اللهَ أَثْبَتَهَا لنَفْسِهِ بدليلٍ آخر ما أَثْبَتْناهَا، فلا نقول: يلزمُ من كونِهِ سَمِيعًا أن يكونَ لَهُ أُذُن، كما لا يلزمُ من كونِه متكلِّمًا أن يكونَ له لِسانٌ وشَفتانِ وما أشبه ذلك، فإنَّنَا نعلمُ أن الأرض تُحَدِّثُ أخبارَهَا، ولا تُحَدِّثُ إلَّا بسماعٍ، وليس لها أُذُنٌ فيما نَعلم، ولا نعلمُ أن لها لِسَانًا أيضًا، فعلى هذا نقول: لا يلزمُ مِنْ إثباتِ السمعِ إثباتُ الأُذُن.

فإذا قالَ قائلٌ: ولكن ثبت في الحديث الصحيح: «مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»[1].

فالجـواب: ما أَذِنَ له، أي: ما استـَمَعَ له، وليس المعنى: ما قَدَّرَ؛ لأنه مُعَـلَّقٌ بصوت، قال: «لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»، وإلا فإنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَذِنَ للناسِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ»، رقم (٧١٠٥)؛ ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم (٧٩٢).

من جِهةِ الإذنِ الشَّرْعِيِّ، فرخَّصَ لهم وأباحَ لهُمْ ما هو أعظمُ من هذا، فإن التَّوحيدَ وغيرَهُ مما هو أكبرُ مِن قراءةِ القُرآنِ لا شكَّ أن الله عَزَّوَجَلَّ يأْذَنُ به أكثر، والحاصلُ أنه لا يَلزمُ من هذا أيضًا إثباتُ الأُذُن؛ لأنه ليسَ بصَرِيحٍ، والصفاتُ لا يُمكنُ أن نُثْبتَهَا بالاحتمالِ، فلا بُدَّ أن تكونَ المسألةُ واضِحةً وصريحةً.

وقوله: ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾، يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بِأفْعَالِهِمْ]، والحقيقةُ أن العِلم يتَعلَّقُ بالأفعالِ والأقوالِ أيضًا، فتَخْصِيصُه بالأفعالِ فيه نَظَرٌ؛ لأن الرُّؤيَةَ هي التي تَختَّصُ بالأفعالِ، أما العِلمُ فإنه أَعَمُّ، فهو يتعلَّقُ بالأفعالِ ويتعلَّقُ بالأقوالِ، ويتعلَّقُ بحديثِ النَّفْس ويتعلَّقُ بالجَهْرِ، وبكلِّ شيءٍ.

أما جواب ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾، فقد قدَّره المُفسِّر بقوله: [فَلْيَسْتَعِدَّ لَهُ]، وجعلُه محذوفًا، وعِندِي أنه لا بأسَ أن نقولَ: إن جوابَ الشَّرْطِ هو قوله: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾.

ويكون المعنى: أن الذي يرجو لقاءَ اللهِ فإنه سيَحْصُلُ له، ولا حاجةَ أن نُقَدِّر شيئًا محذوفًا؛ لأن الأصلَ عدمُ الحذفِ، وهذا الذي قَدَّره المُفَسِّر مثل ما قدَّره في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة:٩٧]، فَقَدْ قدَّرَهَا المُفَسِّر بقولِه: [فَلْيَمُتْ غَيْظًا]، لكِنْ لا حاجةَ لهذا التَّقْدِيرِ.

قوله: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟﴾ أي: يُؤمِّل؛ لكنَّ الأملَ مبنِيٌّ على المحبَّةِ، فأنت لا تؤمِّلُ الشيءَ إلا وأنتَ تُحبُّهُ، فرجاءُ الشيءِ بمعنى الأملِ في حصولِهِ.

من فوائد الآية الكريمة:

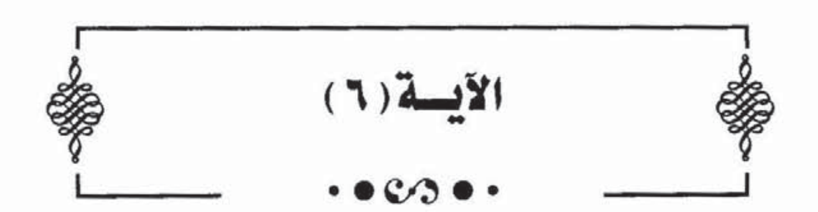
الفَائِدة الأُولَى: طَمأنَةُ أولئكَ الذين يَرجُونَ لقاءَ الله بأنَّ ما رَجَوه سيَأْتِي.

الفائِدَتانِ الثَّانِيَةِ والثالِثَةِ: إثباتُ الجزاء، وإثبات يوم القيامة؛ لقوله: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَاتٍ﴾.

الفَائِدة الرَّابِعة: إثباتُ اسمي (السَّميعِ، والعَليمِ) لله عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدة الخامِسة: إثبـاتُ ما تَضَمَّناهُ من صِفَةٍ، فالأول تَضَمَّنَ صفـةَ السَّمعِ، والثانِي تضمَّن صفةَ العِلمِ.

• • ۞ • •



الآيـة (٦)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن جَـٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت:٦].

• • ❁ • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَن جَـٰهَدَ﴾ جِهادُ حَرْبٍ أو نَفْسٍ]، أَفَادنَا المُفَسِّر من هذه العبارةِ أن الجِهادَ ينْقسمُ إلى قِسمَين:

- جهادِ حَرْبٍ، وذلك بجهادِ الأعداءِ.
- وجهادِ نفسٍ، وذلك بأن تُجاهِدَ نَفْسكَ على فِعلِ الطاعاتِ وعلى تَركِ المحرَّماتِ.

والجهاد: بذلُ الجُهدِ في الشيء، والذي يجاهِدُ لا يُجاهدُ لله وإنما يعْملُ لنَفْسهِ، كقولِه تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت:٤٦].

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾، فإِنَّ مَنْفَعَةَ جِهادِهِ لَهُ لَا لله]، وذلك لأنّه مأجورٌ، سـواءٌ جاهَدَ نفْسَه أو جاهدَ غيرَهُ، مع أنه إذا جـاهدَ غيرَهُ قد تكون منْفعـتُهُ أيضًا للغَيرِ، فإن هذا الغيرَ بالجهادِ رُبَّما يَدخُـلُ في دِينِ الله، وحينئذٍ يحصُلُ له منْفَعَةٌ.

المُهِمُّ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا ينْتفِعُ بهذا الجهادِ، ولهذا قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وهذا تَعْليلٌ لقولِه: ﴿فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِيٌّ عنهم،

لا ينتَفِعُ بطاعَتِهم ولا يتضَرَّرُ بمَعْصيتِهِمْ، ومعْنَى غِنَاهُ عنهم: كونُهُ لا يحتاجُ إليهم لما عِندَهُ مِنَ الجُودِ والسَّعَةِ والتَّدبيرِ للأمورِ، فهو لا يحتَاجُ إلى العالمينَ كُلِّهِمْ.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الإنْسِ والجِنِّ والملائِكَةِ وعَنْ عِبادَتِهِمْ]: فهو غَنِيٌّ عنهم لا يحتاجُ إليهِمْ، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات:٥٦-٥٧]، وكذلك غَنِيٌّ عن عِبادَتِهِمْ، لأن عِبادَتِهم إنما تكونُ منْفَعَتُها لهُم، أما اللهُ عَزَّوَجَلَّ فإنه لا يَنْتَفِعُ بطاعَةِ الطَّائِعِينَ، ولا يَتَضَرَّر بمعصيةِ العاصِينَ، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ﴾: الجُملَةُ هنا مُؤكَدةٌ بمُؤَكِّدَينِ وهما: (إنَّ) و(اللام).

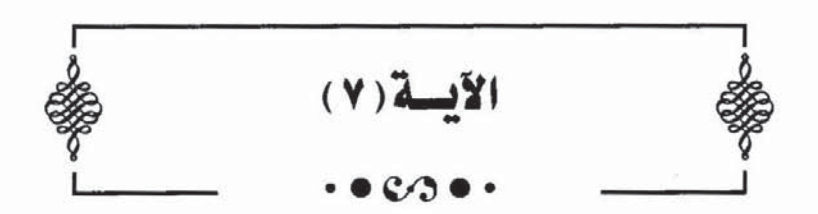
من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: أن الإنسانَ لا بُدَّ أن يحْصلُ له مَشقَّةٌ في القيامِ بما يجِبُ عليه؛ لأن الجهادَ معناه: بَذلُ الجهدِ لإدرَاكِ أمرٍ شاقٍّ؛ لقوله: ﴿وَمَن جَٰهَدَ﴾.

الفَائِدة الثَّانِية: أن من جاهَدَ في العَملِ الصالِحِ فإن جهادَهُ لنفْسه لا ينْتفِعُ اللهُ به؛ لقوله: ﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾.

الفَائِدة الثَّالِثة: إثباتُ غِنى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن خَلْقه؛ لقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

الفَائِدة الرَّابعة: أن مَنْ لم يجاهِدْ فإن ضَرَرَهُ على نفْسه؛ لأنه إذا كانت منفعَةُ الجهادِ لكَ فمَضرةُ تركِه علَيك.



الآيـة (٧)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٧].

•●◌●•

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ بَعَمَلِ الصَّالحاتِ، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ﴾ بمعنى: حَسَن، ونصبُهُ بنزعِ الخافِضِ (الباء) ﴿الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وهُو: الصَّالحَاتُ] اهـ.

قولُهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ هذا في مقابِلِ ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾.

والإيمانُ كما تقَـرَّرَ كثيرًا هو التَّصديقُ مَع القَبـولِ والإذعانِ، وليـس مجردَّ التَّصديقِ، وقولُه: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ هذا في أَعْمالِ الجوارحِ، فالإيمانُ في القَلبِ، وعَمَلُ الصالحاتِ في الجوارِحِ، والعملُ يتناولُ الفِعلَ والقَولَ، وعلى هذا ليس قَسِيمًا للقولِ كما يظنُّ بعضُ الناسِ، فيقول: قولٌ وعَمَلٌ، بل إن قسيمَ القولِ هو الفِعلُ، أما العملُ فإنه يشمَلُ القولَ ويشملُ الفِعلَ أيضًا.

فعَملُ الصالحاتِ إذن: يتناولُ الأفعالَ، مثلَ الرُّكوعِ، والسُّجودِ، والصلاةِ، والقيامِ والقُعودِ فيها، ويتناولُ الأقوالَ، كقِراءةِ القرآنِ، والتَّسبيحِ، والتَّحميدِ، وغيرِ ذلكَ.

وقولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾: يَعنِي: الأعمالَ الصالحاتِ، فهِي صِفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، تَقدِيرُهُ: الأعمالُ الصَّالحاتُ، والعملَ الصالحُ هو الَّذي جمعَ الإخْلاصَ والمتابَعَةَ؛ فالإخلاصُ يعْني: أن تَقْصدَ بعملِكَ وجْهَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والدارَ الآخِرَةَ، والمتابعةُ: أن تكونَ في ذلِك مُتَّبعًا للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وضِدُّ الأَوَّلِ الإشراكُ، وضِدُّ الثاني البِدعَةُ، فلا تكونُ مُشْركًا ولا مُبتَدِعًا.

قولُهُ: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ﴾: الجُملةُ جوابٌ لقَسَمٍ مُقَدَّرٍ، تقدِيرُهُ: واللهِ لنُكفِّرنَّ، فهي إذْنَ مؤكَّدَةٌ بثلاثةِ مؤكِّداتٍ: القَسمِ، واللَّامِ، والنُّون.

وقولُهُ: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾: التَّكفِيرُ بمَعْنى السَّتْر، ومنه الكُفُرَّى: وهي القِشْرةُ التي تَسترُ طَلْعَ النَّخلةِ، فمَعْنى: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ أي: نَسْتُرُهَا، والمراد بالسَّتْر لازِمُهُ، وهو العَفْو.

بماذا نُكَفِّرُ عنهُمْ سيِّئاتِهِمْ؟

الجواب: بإيمانِهِمْ وعَملِهِمُ الصَّالحِ؛ لأن الإيمانَ يهدِمُ ما قَبلَهُ، والعَمَلُ يقولُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١]، فالتَّكْفيرُ مأخوذٌ مِنَ التَّغْطِيَةِ، وتغْطِيةُ السَّيئاتِ معناهَا: إزالَتُها وعَدمُ المؤاخذَةِ عليها.

وقوله: [﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ بِعَمَلِ الصَّالحَاتِ]: فأعْمالهُمُ الصَّالحةُ تكون مكفِّرةً للسيِّئاتِ، قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الصَّلواتُ الخَمْسُ، وَالجُمعَةُ إِلَى الجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ، إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ»[1]، وقالَ ﷺ:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، رقم (٢٣٣).

«الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا»[1]، فالأعمالُ الصَّالحَةُ تكونُ بمنزلَةِ الغُلافِ على الأعمالِ السَّيِّئةِ، حتى لا يَظهَرَ لها أثَرٌ.

وقوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: الجزاءُ بمَعنَى المكافَأةِ عَلَى الشيءِ، وقولُه: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ هذه الجُملةُ أيضًا مؤكَّدَةٌ بثلاثَةِ مُؤكِّدَاتٍ، وهي: القَسمُ، واللَّامُ، والنُونُ.

وقولُهُ: [﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى حَسَن]، وكأنَّه فرَّ من إشكالٍ قَدْ يُورَدُ، وهو: أن الآيَةَ تَدُلُّ على أنهم يُجْزَونَ أحسنَ الذي كانوا يعْملونَ، فأينَ جَزاءُ الحَسَنِ؟ لأن العَملَ الصالحَ حسَنٌ وأحسَنْ، فإذا كَانتِ الآيَةُ: ﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ فمعنى ذلك أن الحَسَنَ لا يُجازَون عليه، فلهذا أوَّلَ المُفسِّر ﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى: حَسَن، أي: حسَنُ ما كانوا يعمَلُونَ.

ولكن نَحْنُ نَرى أنه لا حاجَةَ إلى التَّأويلِ، وأن ما دَلَّتْ عليه الآيَةُ أَوْلى مما قدَّرهُ المُفَسِّر، وهو أنَّ الله يقولُ: لنَجْزِينَّهم أحسنَ جزاءٍ، وأحسنُ جزاءٍ بيَّنَهُ الله تعالى في قَولِهِ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦٠]، وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦١]، فهذا الجَزاءُ أحسنُ جزاءٍ؛ لأن الجزاءَ غايتُهُ أن يكونَ مِثْلَما فَعَلَ الفاعِلُ، لكن هنا يجازَى بأحسنَ وأعْظمَ، وعلى هذا فيكونُ (أحسنَ) ليس مَنْصوبًا كما قال المُفَسِّر: [بِنَزْعِ الخَافِضِ البَاءِ]، بل هو مفعولٌ ثانٍ لقوله: (نَجْزِي)، والمفعولُ الأوَّلُ هو الهاء. والنون في قولِهِ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ للتَّوكيد،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب وجوب العمرة وفضلها، رقم (١٦٨٣)؛ ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، رقم (١٣٤٩).

هذا هو مَعنَى الآيَة الكريمة، يعني: أن اللهَ وعَدَهم بأمْرين: بتكْفيرِ السَّيِّئات بالأعمالِ الصالحةِ، وبالجزاءِ على هذه الأعمالِ أحسنَ جزاءٍ يُعطَوْنه، وذلك أن تكونَ الحسنةُ بعَشْرَةِ أمثالها إلى سَبعِمِئةِ ضِعْفٍ إلى أضعافٍ كثيرة.

وقوله: [﴿أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وهُوَ: الصَّالِحاتُ]: فهذه الأعمالُ الصالحةُ التي يَعْملُونَها يجازِيهِمْ اللهُ عَليها أحسنَ جَزاءٍ يُجازَونَ بِهِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: فضيلَةُ الإيمانِ والعَمَلِ الصَّالحِ.

الفَائِدة الثَّانِية: أنه تُكَفَّرُ بهما السيِّئاتُ، والمراد بالسيِّئاتِ: الصَّغائرُ، لقولِه ﷺ: «**الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ، وَالجُمْعَةُ إِلَى الجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ**»[1]، أما الكبائرُ فلا تَدخلُ هنا لأنها لا تُكَفر بعملِ الصالحاتِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن جَزاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أفضلُ من عَملِ المؤمِنِ وأحسنُ، لقَولِهِ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

الفَائِدة الرَّابِعة: أنه لا بُدَّ في العملِ من أن يكونَ صَالحًا، والصالحُ كما تقدَّم هو ما جمعَ شَرطين: الإخلاصَ لله عَزَّوَجَلَّ، والمتابعةَ للرَّسولِ ﷺ، فإذا لم يكنْ مُخْلَصًا فهو فاسِدٌ، وإذا لم يكن على وَجهِ الشَّريعةِ فهو أيضًا فاسدٌ، قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[2].

لو قالَ قَائلٌ: هل يُشْتَرطُ للإخلاصِ والمتابعةِ التَّصديقُ؟

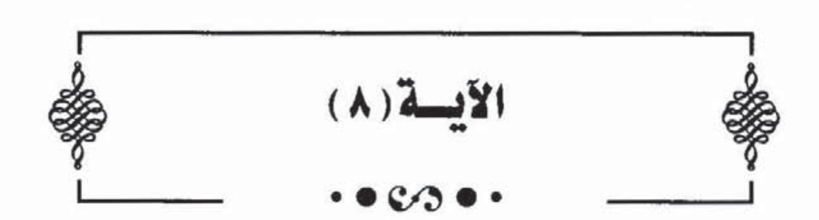
---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

فالجواب: الإيمانُ معنَاه التَّصديقُ، والإيمانُ شَرطٌ في قَبولِ العملِ، فغيرُ المؤمن لا يُقْبَل عملُهُ، فلا بُدَّ من التَّصديقِ السابقِ على العملِ الصالِحِ، ثم الإخلاصُ لا يكونُ إلا بالتَّصْديقِ، كيف تُخلص لمن لا تُصدِّقُ به، بل كيف تَتَّبعُ من لا تُصدِّقُ به، فالإخلاصُ والمتابَعَةُ متَضَمِّنانِ التصديقَ.

• • ۞ • •



الآية (٨)

• • ◦ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٨].

• • ◦ • •

لما ذَكَر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُجملَ ما تَوعَّد به المخالفينَ وما وَعَد به الموافِقِينَ، قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾.

الوَصيَّةُ معناها: العَهدُ بالشَّيءِ المهِمِّ، فمَعْنى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ أي: عَهِدْنَا إليه بأمْرٍ مُهِمٍّ ليقومَ بِهِ، وقوله: ﴿بِوَٰلِدَيْهِ﴾ أي: أُمه وأَبيه، وقوله: ﴿حُسْنًا﴾ مَفْعولٌ لـ(وصينا)، ويُحتَمَلُ احتمالًا قَوِيًّا أن ﴿حُسْنًا﴾ منصوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ، أي: عَهدنَا إليه بحُسْنٍ، أي: بإحسانٍ إليهما، ولا حاجَةَ إلى قولِ المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [أَيْ: إِيصَاءً ذَا حُسْنٍ]، بل إنَّ المُوصَى به هو نفْس الحُسْنِ، وليس الحُسن هنا وصْفًا للإيصاءِ، بل هو وصْفٌ للمُوصَى به.

والمؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ يريدُ من هذا التَّقدِيرِ أن يكونَ الحُسْن وصْفًا لإيصاءِ الله، ومعنى هذا أن يكونَ ﴿حُسْنًا﴾ وَصْفًا لمحذوفٍ، والتَّقْدِيرُ: إيصاءً حُسْنًا، وحُسْنٌ مصْدَرٌ، وإذا كانت مَصْدرًا فإنه يجبُ أن يُقدَّرَ لها مُضافٌ وهو: ذا حُسْن؛ هكذا قال المُفسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ.

والصَّوابُ: أنه وصْفٌ للمُوصَى به، أي: وصَّيْناه بأمرٍ ذِي إحسانٍ، كما قال

تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأحقاف:١٥].

وقال المُفَسِّر: [بِأَنْ يَبَرَّهُمَا]. البِرُّ: هو الإحسانُ دُونَ مقابِلٍ، فيُحسنُ إليهما بالقَولِ وبالفعلِ وبالمالِ، والمالُ في الحقيقةِ مِنَ الفِعلِ، فيَحْسُنُ إليهما بالقولِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء:٢٣]، وبالفِعلِ؛ لقولِهِ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤]، وبالمالِ؛ لقوله: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ﴾ [الإسراء:٢٦].

مثالُهُ: إذا كانَ الإنسانُ يحْسِنُ إلى والِدَيهِ بالمالِ ولا يجعَلْ لهما حاجَةً أبدًا، وقد أَغْرَقهُما بالمالِ إغراقًا، لكنَّه مُجْنِفٌ عنهما من قِبَلِ الكَلامِ، شَكسٌ عليهما، عبوسٌ في وجْههما؛ فإن هذا ليس ببارٍّ لوالِدَيْهِ، كذلك لو كان ضَحُوكًا إليهما، وليِّنًا معهما بالقولِ، مُغدقًا لهما بالمال، لكن لا يَخْدُمُهُما بنفسِهِ إذا دعَتِ الحاجَةُ إلى ذلك؛ فإنه ليس بِبَارٍّ، فالبِرُّ لا بد أن يكونَ بالقَولِ والفِعْلِ والمالِ.

قوله: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾ أي: بَذَلا جُهْدهما، والجهادُ هُنا مَعْناه: الإلزامُ والإرْغامُ والإحْراجُ، فجَاهَداكَ على أن تُشرِكَ بِي، بأنْ أمرَاك بالشركِ وبَذَلا الجَهْدَ في ذلك، بالإلزامِ عليك والإحْراجِ، تارةً بمدحِ الشِّركِ، وتارة بذَمِّ التَّوحيد، وتارةً بالإلزامِ والإرْغامِ، وتارة بالتَّوَعُّدِ بالقَطِيعة؛ فإذا جاهداك على هذا، يقول الله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾؛ لأن حقَّ الخالِقِ مُقدَّمٌ على حقِّ المخلوقِ، والإشراكُ بالله ظُلم حقِّ الخالق، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، فلا يجوزُ أن تُفرِّطَ في حقِّ اللهِ مِن أجلِ حقِّ هؤلاءِ.

وقوله: ﴿جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي﴾ هِي مِثلُ قوله تعالى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ﴾ [لقمان:١٥].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ﴾ بِإِشْرَاكِهِ ﴿عِلْمٌ﴾ مُوَافَقَةٌ لِلْواقِعِ فَلَا مَفْهومَ لَهُ] اهـ.

نَنظُرُ إلى الآية، يقولُ الله تعالى: ﴿لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، فهلْ يقولُ قائلٌ: فإنْ جاهدَاكَ على أن تُشرِكَ بي ما لَكَ به عِلْمٌ فأطِعْهُما؟

الجواب: لو أخَذْنَا بظاهِرِ الآية لقُلنَا: إنها تَدُلُّ على أن الإشراكَ بالله ينقسمُ إلى قِسمين: إشراكٌ ليس بِهِ عِلمٌ، وإشراك به عِلْمٌ، فالإشراكُ الذي بِهِ عِلمٌ يجوزُ، والإشراكُ الذي ليسَ به عِلْم لا يجوزُ، قلنا: لَيسَ الأمرَ كذَلِكَ، ولكنَّ هذا بيانٌ للواقِعِ أن كُلَّ شركٍ بالله فإنه لا عِلْمَ به عندَ الإنسان، قال الله تعالى: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف:٣٣]، ومَعلومٌ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما جَعل شِركًا فيه سُلطانٌ، فكُلُّ الشركِ ليس فيه سُلطانٌ، بل إن الشِّرْكَ قد قامَ السلطانُ والعِلْمُ الصحيحُ على أنه باطل، فصَارَ قوله: ﴿لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ معناه: أنه موافِقٌ للواقِعِ، فيكونُ كالتَّعْليلِ لتَحْريمِ الشِّركِ، كأنه يقول: على أن تُشركَ بي والحالُ أن الشركَ ليس لك به عِلْم، فإن الشِّركَ قطعًا لا يمكن أن يقومَ الدَّليلُ على وجودِهِ، بل إن الدَّلِيلَ الصحيحَ على انتِفَائِهِ، فإن الله تعالى لا شريكَ لَهُ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾ فِي الإِشْرَاكِ]: يعْني لو قال الوالدُ والوالِدةُ مثلًا: إذا لم تُشْرِكْ فإننا نُقاطِعْكَ ولا نُكلِّمْك ولا نَأتي إلى بيتِكِ، فلا تُطِعْهما مهما كان الأَمْرُ؛ لأن هذا هو مَعنى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ معنَاهُ: ولا تَظُنَّ أنك بمَعصِيَتِكَ لهما يلْحقُكَ إثمٌ، فإن مَرْجِعَكما إليَّ يوم القيامَةِ فأنبِّئُكم بما كنتم تَعمَلونَ، والمرادُ بالإنْباءِ هُنا لازِمُه، وهو المعاقَبَةُ والمؤاخَذَةُ، فأنتَ بقيتَ على التَّوحيدِ

فتُجازِى جزاءَ الموحِّد، وهما بَقِيا على الشِّركِ فيُجازَيان جزاءَ المشْرِكِ، بل أبلغُ من ذَلكَ يجازَيانَ جزاء المشركِ الدَّاعِي إلى الشِّركِ؛ لأنهما ما جاهَدَاهُ على الإشراكِ إلا وهما مُقِيمانِ عليه ومُصَرَّانِ عليه، فيكونُ عليهما عُقوبتانِ:

إحداهما: عُقوبَةُ إشراكِهِما.

والثانية: عقوبةٌ على دَعْوتِهما إلى الشِّركِ بل ليس دَعوةٌ فقط، وإنَّما مجاهَدَةٌ للولَدِ على أن يُشرِكَ.

قوله: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ يعني: أنتَ وهُما، ﴿فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: أُخْبِرُكُم، والمراد بالإخْبارِ لازِمُهُ، ولهذا قال المُفَسِّر: [فَأُجازِيكُمْ بِهِ].

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: وجوبُ الإحسانِ إلى الوالِدَيْنِ بالقَولِ والفِعل والمالِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: إثباتُ رَحْمة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حيثُ وَصَّى الإنسانُ بوَالِدَيْهِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: أن للوالِدَين حقًّا وإن كانَا كافِرَينِ، لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الآية: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾ فهُما مُشركانِ ويجاهِدَانِهِ أيضًا بأنْ يُشْرِكَ، ومع ذلكَ أوْجبَ اللهُ لهما الإحسانَ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أنه لا طاعَةَ لمخْلوقٍ في مَعْصِية الخالِقِ لقوله: ﴿فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسة: وجوبُ طاعتِهما في غيرِ المعْصيةِ إذا كان ذلك مِنَ الإحسانِ إليهما؛ لأنه إنما نُهي عن طاعَتِهِما في المعصِيَةِ، وهنا يقال: نُهِيَ المرءُ عن طاعةِ الوالِدَيْنِ في الشِّرْكِ وسكتَ عن طاعَتِهِما في غيرِ الشِّرْكِ، يعني: نهى عن طاعَتهما في المعْصِيَةِ وسَكَتَ عن طاعَتهما في غيرِ المعْصِيَةِ، وطاعتهما في الواجبِ واجِبَةٌ؛ لأن الله أوْجَبَها.

مثاله: إذا قالَ والِدُكَ لك: قُمْ صَلِّ مع الجماعَةِ، وجبَ عليكَ أن تُصَلِّيَ، أما طَاعتُهُما فيما ليس بطاعَةٍ ولا معصيةٍ فنقول: إن كانَ في طاعَتِهما إحسانٌ إليهما فإنَّ الآية تدلُّ على الوُجوبِ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة:٨٣]، فإن لم يكنْ في طاعَتِهما إحسانٌ إليهما فالآية لا تدلُّ على الوُجوبِ، ولهذا قال شيخُ الإسلامِ: «إنَّ طاعَةَ الوالِدَينِ إنما تَجِبُ فيما لهما فيه مَنْفَعَةٌ وليس عليه فِيهِ مَضَرَّةٌ»[1].

والآيَةُ تَدُلُّ على ما قالَهُ الشَّيخُ؛ لأَنَّ اللهَ نَهَى عنْ طاعَتِهما في المَعْصيةِ، وسكتَ عن طاعَتِهما في غيرِ المَعْصيةِ، فننظرُ: إن كانَتْ طاعَتهما في غيرِ المعصِيَةِ تَتَضَمَّنُ الإحسانَ إليهما فَهِي واجِبَةٌ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة:٨٣]، مثاله: إذا أمَرَكَ أبوكَ أن تذهبَ وتشتَرِيَ مِنَ السُّوق حاجَةً، كان ذلِكَ واجبًا عليك لأنه من الإحسانِ إليه، فيَجِبُ عليكَ أن تفعلَ، وإذا أمَرَكَ أبوكَ ألَّا تُصاحِب فلانًا لأنه مُستقِيمٌ، فلا يجبُ عليكَ ذلك؛ لأن في ذَلكَ مَضَرَّةً، أو على الأقل فَوات منْفعةٍ لك، وليس فيه منْفعَةٌ لَهُ.

وإذا قال: لا تُصاحِبْ فلانًا؛ لأن فلانًا بينه وبين أبيكَ عَدَاوةً شخصيةً وأنت ليس عليك مَضَرَّةٌ وليس لك مَنفعَةٌ من مصاحَبَتِهِ فإنه تجِبُ طاعَتُهُ؛ لأن مصاحبتَكَ لعَدُوِّ أبيكَ يَغيظُ أباكَ، فيكون بذلك منْفَعَةً.

ولو قال لك أبوكَ: لا تَحُجَّ هذا العام، وأنت قادِرٌ على الحجِّ بمالك وبدَنِك ولم تؤدِ الفَريضةَ فلا تُطِعْه؛ لأنه يجبُ عليك أن تَحُجَّ ولو كان لا يَرْضَى بذلِكَ.

فإن قيلَ: إن في تَركِ الحجِّ حصولَ منْفعةٍ للأب، وهي خِدمتُهُ عند الحاجَةِ، فهنا ينظر: فإن كانَ لا يقومُ مقامَكَ أَحدٌ وهو مُضطَّرٌ إليك فالحجُّ يَسقُطُ في هذه الحال،

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٨١).

أما إذا كان الحجُّ نَفْلًا، والأب ليس له مَصلَحةٌ في بقاءِ الابن، ولكنه يقولُ: الحُجَّاجُ كثيرون في هذه السَّنَةِ، فلا تَجِبُ طاعَتُهُ ولكن تجوزُ، وإذا قلنا: تجوزُ ولا تَجِبُ، فحينئذٍ ينْبَغي للإنسانِ أن يَنْظرَ ماذا يَترَتَّبُ على سَفَرِهِ، فقد يكونُ الوالدُ لا يستطيعُ أن يستَقِرَّ وولَدُهُ قد سـافَرَ إلى هذا الجمع الكثيرِ، ويبْقى قَلِقًا مُدَّة غيابِ ولـده، فهنا تترَجَّحُ الطاعَةُ وعدمُ السَّفرِ، أما إذا عَلِمنا أنه لا يُبالي ولكنه من بابِ المشُورةِ ولن يتَأَثَّر، فحينئذٍ لا تجبُ طاعَتُهُ في هذا الأمر، إلا أنه يَنْبَغي المدَارَاةُ ما أمكنَ في هذا الباب.

وإذا قال: طَلِّقْ زوجتَك، فلا يجبُ عليك أن تُجيبَهُ، إلا إذا كان في ذلك مصْلحةٌ شرْعِيَّة، مثلُ أن يكونَ الأبُ اطلَّعَ على أمْرٍ لا يتَحَمَّلُ أن تَبْقى زوجتك معك مِنْ أجله، أما إن كان بينَهُما عداوةٌ شَخْصية فلا يجبُ على الابنِ تَركُ زَوجتِهِ، لكن في مثلِ هذا تستَطِيعُ أن تُدَارِيهِ بنَقْلِهَا إلى مكان آخر فيستَريحُ هو وهِي.

وأما فِعْلُ ابنِ عُمرَ مع أبيه، فهذا أُورِدَ على الإمامِ أحمدَ لما سألَهُ رجل أن أبَاه أمَرَهُ أن يُطلِّقَ زوْجتَـهُ، قال: لا تُطَلِّقْهَا، قال: أليس عُمَرُ أمرَ ابنَ عمـرَ أن يطلِّقَ زوجته، فأمَره النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بتَطْليقِهَا؟ قال: نعم، حَصَلَ هذا، ولكن: هَل أبوكَ عُمَرُ؟ (١)

والجواب: لا. ليس هو عُمَرُ.

إذن الآية الكريمةُ تدلُ على تحريمِ طاعتِهِما في المعْصِيَةِ، وسكَتَتْ عن طاعتِهِما في غيرِ المعْصيةِ، وعلى هذا فلا تجِبُ طاعتُهُما إلا إذا كانَ دَاخِلًا في أوَّلِ الآية بأن كانَ في ذلكِ إحسانٌ إليهما، فتكونُ واجِبةً لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأحقاف:١٥].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٧١).

والحاصلُ أن القاعدةَ في طاعَةِ الوالِدَينِ: ألا تكونَ في مَعْصِيةِ الله، وأن تكونَ مِنَ الإحسانِ إليهما، وألا يكونُ عليه ضَرَرٌ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن حَقَّ اللهِ أعظمُ من جَميعِ الحقوقِ، ويدْخُلُ في ذلك حقُّ نَبيِّهِ ﷺ، فحَقُّ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عليك أعْظَمُ مِنْ حقِّ والِدَيكَ.

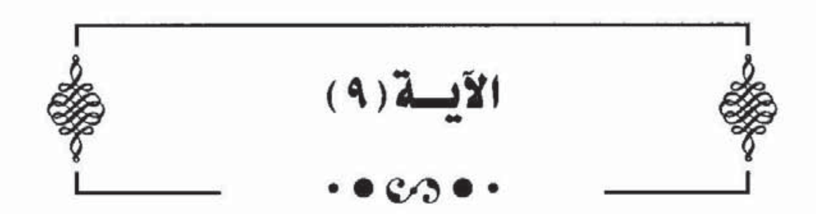
الفَائِدةُ السَّابِعة: أن الإشراكَ باللهِ لا يمكنُ أن يقومَ عليه دَلِيل، والأدِلَّةُ كلُّها على بُطلانِهِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: إثباتُ البَعثِ والرُّجوعِ إلى الله لقولِهِ: ﴿إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ﴾.

الفَائِدةُ التَّاسِعةُ: أن الإنسانَ مُجازَى بعَملِهِ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

الفَائِدةُ العاشِرَةُ: إثباتُ عِلمِ اللهِ؛ لأنَّ الإنباءَ هو الإخْبارُ، ولا يكونُ الإخْبارُ إلا عَنْ عِلْمٍ.

• • ۞ • •



الآيـة (٩)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٩].

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ بيَّن الله عَزَّوَجَلَّ فيما سبَقَ أن الَّذينَ آمنُوا وعمِلوا الصالحات يكفِّر اللهُ عنهم سيِّئاتِهِمْ ويَجزِيَهمْ أحسنَ الذي كانوا يعْملُون، وذَكَر هنا جَزاءً آخر: وهو أنه يُدخِلُهم في الصَّالحينَ فيُحشَرُون معهم، و(اللام) في قولِهِ: ﴿لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾ موطئةٌ للقَسَمِ، و(النون) للتَّوكيدِ، فالجملة مُؤَكَدةٌ بثلاثَة مؤكِّدَاتٍ كما تقدم.

قولُهُ: ﴿لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ هم صالحونَ، ولكنَّ المرادَ بالصَّالحينَ الذين سبَقُوهم ودَلُّوهم إلى الخَيرِ، وهمُ الأنبياءُ، والأنبياءُ بلا شكٍّ مِنَ الصَّالحينَ، فقد كان الأنبياءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يُقَابِلُون النبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في المعراجِ ويَقولون: «**مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ**»[1]، فوصَفُوهُ بالصَّلاحِ، وكذلك أيضًا في سُورةِ الأنْبياءِ قَالَ: ﴿وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأنبياء:٨٦]، ولا شَكَّ أنَّ أخصَّ الناسِ بوصفِ الصَّلاحِ هُم الأنبياءِ؛ لأنهم صالحُونَ مُصْلِحون عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ رقم (٣٤٢)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، رقم (١٦٤).

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ الأَنبياءُ وَالأَوْلياءُ بِأَنْ نَحْشُرَهُمْ مَعْهُمْ].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَالأَوْلياءُ] فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الذِينَ آمنُوا وعَمِلوا الصالحاتِ هُمُ الأولياءُ، قالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، وقالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥]، فعَلَى هذا يكونُ إدخالُهم في الصَّالحينِ كما قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّهم يومَ القيامَةِ يُحْشَرُون مع الأنبياءِ، وليس معْناهُ أنهم يُلْحقُون بدَرَجتِهم، فالأنبياءُ أعْلى منْهم، قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩]، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ معه اللِّوَاءُ يُحشَرُ في زُمْرتِهِ كُلُّ من آمَنَ بِهِش.

لو قالَ قائِلٌ: إن قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩]، يؤيدُ قَولَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ أن المرادَ بالصَّالحينَ الأولياءُ والأنبياءُ؟

الجواب: هذه الآيةُ لا تُؤَيِّد قولَ المُفَسِّر، بل قولُه فيه نَظَرٌ كما سبق؛ لأن هؤلاء المذكورينِ هُمْ أولياءُ، ولم يَذْكرِ اللهُ تعالى في هذه الآيةِ أربعةَ أصنافٍ، بل ذَكَر صِنْفًا واحدًا فقط وهم الصَّالحونَ؛ أي: الأنبياءُ وإن كانَتِ الأصنافُ أربعةٌ، أعنِي: أصنَافَ الَّذينَ أنْعمَ الله عليهم وهُمُ النَّبِيُّونَ، ويدخلُ فيهمُ الرُّسُلُ والصِّدِّيقونَ والشُّهداءُ والصَّالحونَ، والصَّالحونَ عامٌّ يشْمَلُ عُمومَ المؤمنينَ، لكِنِ اعلَمْ أن كُلَّ صالحٍ فهو وَلِيٌّ؛ لأن الوِلايَةَ أَعَمُّ، حتى الأنبياءُ مِنَ الأولياءِ بالمعْنَى العام.

من فوائد الآية الكريمة:

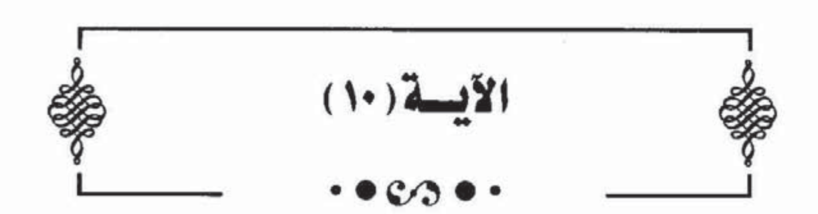
الفَائِدةُ الأُولَى: فضيلَةُ الإيمانِ والعملِ الصَّالحِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أنَّ الإيمانَ والعملَ الصالِحَ يُتَوَصَّلُ بهما إلى اللُّحوقِ بالصالحينَ، لقولِهِ تعالى: ﴿لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن الإيمانَ وحْده لا يكْفي في اللُّحوقِ بالصَّالِحِينَ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن العَملَ لا ينْفَعُ إلا إذا كانَ صَالحًا، وهو مَا جمعَ شَرْطَيْنِ: الإخلاصَ والمتابَعَةَ، لقولِه: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

• ● ۞ ● •



الآية (١٠)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت:١٠].

•••

قولُهُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (مِنْ) هذه للتَّبْعيضِ، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مُقدَّمٌ.

وقولُهُ: ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (مَنْ) مبتدأٌ مُؤخَّر معناه: أنه يقولُهُ بلِسانِهِ، ولكنَّه لم يرْسَخِ الإيمانُ في قلْبه، ولهذا فإذا أُوذِيَ في الله جعلَ فِتنةَ الناس كعذابِ اللهِ، فهو يقولُ بلسانه: آمنَّا باللهِ.

قولُهُ: [﴿فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ﴾ أي: أَذاهُمْ لَهُ ﴿كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ في الخوفِ منه فيُطِيعُهُمْ فيُنَافِقُ] اهـ.

قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ﴾ شَرْطٌ، و﴿جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ﴾ الجوابُ، وإيذاءُ المؤمنِ من غيرِهِ فِتْنَةٌ يُختَبرُ بها المرءُ، فإن بعضَ النَّاس إذا كان مؤمنًا وحصلَ لَهُ أَذِيَّةٌ لم يصْبِرْ وارْتَدَّ، نسألُ الله العافية، وبعضُ الناسِ في إيمانِهِ قُوَّةٌ لو أُوذِيَ صَبَرَ وازدادَ قوَّةً في إيمانِهِ، لكن هذا الذي قال: آمنا باللهِ لكنْ ليس عِندَهُ إيمانٌ راسخٌ في القلْب؛ لأنه إذا أُوذِي في اللهِ ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ في الخوفِ منْهُ، فيرتَدُّ بسببِ هذا الإيذاءِ ويقول: هذه عُقوبة، فأنا أرْجِعُ عما أنا عليه، وحينئذٍ يُنافِقُ، ولكنه مع هذا

يَدَّعِي أنه مُؤمنٌ، ومتى تكونُ دَعْواهُ هذه؟

الجوابُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡ﴾.

﴿وَلَئِن﴾ يَقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [(اللَّامُ) لَامُ القَسَمِ] اهـ.

و(إن): شَرْطِيَّةٌ، و﴿جَآءَ﴾: فِعْلُ الشرْطِ، وجملة ﴿لَيَقُولُنَّ﴾: جوابُ القسَم، فاجتَمعَ قسَمٌ وشرْطٌ، وابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلتَزَمْ[1]

فهنا الذي أُخِّر الشرطُ، فحُذف جوابُه لدلالَةِ جوابِ القَسمِ عليه.

قَال المُفَسِّر: [﴿وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٌ﴾ لِلْمُؤمِنِينَ ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ فَغَنِمُوا ﴿لَيَقُولُنَّ﴾]: هؤلاءِ جماعَة، فعادَ الضَّميرُ على ﴿مَن﴾ مجموعًا في قولِهِ تعالى: ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ باعتِبَارِ المعْنى، وعادَ الضَّميرُ مُفْردًا في قوله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن يَقُولُ﴾ ولم يَقُل: [مَن يَقولونَ] باعتبارِ اللَّفْظِ.

وأنه إذا جاءَ الاسمُ الموصولُ أو اسمُ الشَّرطِ العام للواحدِ والجماعةِ، فإنه يجوزُ في ضَميرِهِ أن يكونَ مجمْوعًا وأن يكون مُفْردًا، يعني: أن يُرَاعَى فِيهِ اللفظُ أو المعْنَى، فإن رُوعِيَ اللفظ صارَ مُفردًا، وإن رُوعِي المعْنى صارَ بحسبِ ما يُرادُ به في المعنى، وسَواءٌ كان ذلك في أسماءِ الشَّرطِ أو في الأسماءِ الموصُولَةِ.

مثالُه في الاسمِ الموصُولِ: هذه الآية.

ومثالُهُ في أسماءِ الشَّرطِ: قولُهُ تعالى في سورةِ الطَّلاقِ: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ

---

(١) الألفية البيت رقم (٧٠٦).

صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ هنا رَاعَى اللَّفْظَ، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ هنا راعَى المعْنَى، ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق:١١]، هنا رَاعَى اللفظَ، ففي هذه الآيةِ مراعاةُ اللَّفظِ، ثم مُراعاةُ المعْنى، ثم مُراعاةُ اللَّفْظ مرَّة ثانِيةً.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَيَقُولُنَّ﴾ حُذِفَتْ مِنْهُ نُونُ الرَّفْعِ لتَوالِي النُّوناتِ، والوَاوُ ضَميرُ الجمعِ لالْتقاءِ السَّاكِنينِ]: وبَقِيَت الضَّمة في قولِه: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ دَالَّة على الواوِ المحْذُوفةِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ فِي الإيمانِ فأَشْرِكُونا فِي الغَنِيمَةِ]: هؤلاءُ إذَا أُوذُوا في اللهِ ارتَدُّوا على أدْبارِهم ووافَقُوا مَن آذاهُمْ، ولكنهم إذا أصابَ المؤْمنينَ نَصرٌ قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ يعني: فنُريدُ أن يحصُل لنا ما حصَل لكُم مِنَ الغَنِيمة، قال الله تعالى رَدًّا عليهم: ﴿أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الجوابُ: بَلَى.

قَال المُفَسِّر: [﴿أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ﴾ أَيْ: بعَالمٍ]: وسبقَ أن قولَهُ لا يُعتبرُ تَفسيرًا ولكنَّه تحريفٌ؛ لأن (أعلَمَ) أبلغُ مِنْ (عالم)، فكيف يُردُّهَا إلى عالمٍ وهو أنقصُ.

قوله: ﴿بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ المرادُ بما في صُدُورهم: أي قُلوبِهم، يعني: أعلمَ بقُلوبِ النَّاسِ؛ لأن القلْبَ محلُّه الصدْرُ، والقلبُ مَحِلُّ الإرادَةِ، وفي هذا دليلٌ على أن مَحِلَّ التَّصديقِ والتَّدْبيرِ هو القلبُ.

وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بَلَى]: أي: الجوابُ: بَلَى، وعلى هذا فنَقُولُ لهذا الذي قال: إني معكم؛ نقولُ لست معهم في الحقيقةِ، وذلك لأنَّك كافِرٌ بالله عَزَّوَجَلَّ حينما ارْتَدَدتَ عندما أُوذِيتَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أنَّ الإيمانَ باللِّسانِ فقط لا ينْفَعُ.

الفَائِدة الثَّانِية: حِكمةُ الله تعالى في ابتِلاءِ المرءِ بإيذاءِ الناسِ له في إيمانِهِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن الابتلاءَ هو المحَكُّ الذي يتبَيَّنَ به الصادِقُ من غيرِهِ، وإلا لكانَ كُلُّ الناسِ يقول: أنا مؤمنٌ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن من لم يَرْسُخِ الإيمان في قلْبه رجعَ عنه إذا أُوذِيَ فيه.

الفَائِدةُ الخامِسُة: أن المنافِقِينَ يدَّعونَ مشاركَةَ المؤمنينَ عندَ الرَّخاءِ عُمومًا والغَلَبةِ من بابِ أَوْلى، ويُفارِقُونهُمْ في الشدائِدِ.

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: أن النَّصر مِن عندِ اللهِ.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: التحذيرُ مِن النفاقِ، لقولِه: ﴿أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

• ● ۞ ● •



الآية (١١)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [العنكبوت:١١].

•●○●•

قولُه: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ أي: في المستَقبلِ، لأن المضارِعَ إذا دَخلَت عليه نونُ التوكيدِ جعلتْه للمستقْبَلِ، والجملَةُ مؤكَّدَةٌ بثلاثةِ مؤكِّدَاتٍ، وهي: القَسَمُ، واللامُ، ونُونُ التوكيد، والمرادُ بالعِلْمِ: الذي أكدَّهُ الله هنا وجعله مستقبلًا: عِلمُ المشاهدةِ والمجازَاةِ؛ لأنَّ الله تعالى عالمٌ بالمنافِقِ وبالمؤمِنِ من قَبلِ ذلكَ.

لكنَّ أوَّلًا: إن عِلمَهُ السابقُ علم بأن هذا سيقَعُ، وعِلمُه اللاحقُ عِلم بأنه واقعٌ، هذا الأول.

ثانيًا: عِلْمُه السابقُ لا يترتبُ عليه مجازَاةٌ، إذ لا مجازَاةَ إلا بعدَ الاختبارِ، وعِلمُه اللاحق يتَرتَّبُ عليه مجازاةٌ.

إذنْ: كلما رَأينا اللهَ تعالى عبَّر في القرآنِ عن عِلْمِه بالمستقبل، فإننا نَحْملُه على عِلمِ المشاهَدَةِ والمجازَاةِ، وليس على العِلمِ السابِقِ في الأزلِ؛ لأن العِلمَ السابقَ في الأزَلِ ثابتٌ قبلَ أن يُخلَقَ الناسُ، فَضْلًا عن كونِه قبلَ أن يَعمَلُوا، ولكنَّ العلمَ الذي يترتبُ عليه المجازاةُ والمشاهدةُ ما كان بعدَ ذلك ووَقَع، وقد تقدم ذلك.

قَال المُفَسِّر: [﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بِقُلوبِهِمْ]: يعني: لا بألْسِنَتِهِمْ،

وأما الإيمانُ الذي تقدَّمَ ذِكرُه في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ هذا إيمانٌ باللِّسانِ لا ينْفَعُهُم عندَ الله، صحيحٌ أنه ينْفَعُ في الدنيا، ولهذا لم يَقْتُلِ النبيُّ ﷺ المنافِقينَ مع عِلمِه بهم، لكنه امتَنَعَ عن ذلك لأن ظاهِرُهم الإسلامَ، ولو أنه قتَلَهم لكان في ذلك وسيلةٌ إلى أن يُقْتَلَ المسلم بحُجَّةِ أنه منافِقٌ، مع أن ما في قَلبِهِ لا يعْلمُهُ إلا الله، ولهذا قالَ الرسولُ ﷺ: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»(١).

والحمدُ لله أن هذا هو الشَّرْعُ؛ لأنه لو كانَ الأمرُ خلافَ ذلك لاستطاعَ أيُّ ظالمٍ إذا رأى شخصًا مُتَدَيِّنًا أن يقول: إنه منافِقٌ ومُراءٍ وكافرٌ في الباطنِ، ثم يقْتُله، ولكن من نِعمَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن الشَّرع جعلَ الحُكم في هذه الدُّنيا على الظواهِرِ، أما في الآخرة فعَلَى السَّرائرِ.

قَال المُفَسِّر: [﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ فيُجازِي الفَريقَيْنِ]: المؤمنُ يجازِيهِ جزاءَ المؤمِنِ، والمنافقُ يُجازِيه جزاءَ المنافِقِ، وجزاءُ المنافِقِ أنه في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النار، والعياذُ باللهِ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء:١٤٥].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَ(اللامُ) فِي الفِعْلينِ لامُ قَسمٍ]: والفِعلانِ هُما (ليَعْلَمَنَّ) الأول، والثاني، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، فالجُملة مُؤَكَّدَةٌ بثلاثَةِ مؤكِّداتٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، رقم (٤٦٢٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا، رقم (٢٥٨٤).

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الحكمةَ مِنَ الامتحانِ إظهارُ المؤمنِ مِنَ المنَافق.

الفَائِدةُ الثَّانِيةُ: إثباتُ النِّفَاقِ، لقولِهِ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾.

الفَائِدة الثَّالِثة: أن المنافِقِينَ ليسوا بمُؤمِنِينَ؛ لأنه خلافُهُ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: إثباتُ عِلمِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما في القُلوبِ.

الفَائِدةُ الخامِسةُ: أن الإيمانَ مَحِلُّهُ القلبُ وليس الجوارحَ، إذ لو كان مَحِلُّهُ الجوارحُ لكان المنافقونَ مُؤمنينَ.

• • ۞ • •



الآيـة (١٢، ١٣)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ۖ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت:١٢-١٣].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ دِينَنَا]: يعني: طَرِيقَنَا، فالسَّبيلِ بمعنى الطَّريقِ، وهذه دعوةٌ إلى الباطلِ، يقولُ الكُفَّارُ للمؤمنين الذين آمنوا بالرَّسُولِ ﷺ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ أي: طَرِيقَنَا، وهو الشِّرْكُ.

قوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ (اللامُ) لامُ الأمْرِ، والمرادُ به الخبرُ، يعني: ونحن نَحْمِلُ خطَاياكُمْ، وإنما جَعَلُوا الخبرَ بصِيغةِ الأمرِ لإظْهارِ التزامِ الكافِرينَ للمؤمنينَ بذلك، يعني: بَدَل أن يقولوا: (ونَحْنُ نحْمِلُ)، كأنهم يقولون: ونحنُ نُلزِمُ أنفسنا بذلك، فنُوَجِّهُ الأمرَ إليها.

وقوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ الخَطَايا: جمعُ خَطِيئَةٍ، وهي ارْتِكابُ الإثمِ، يعني: أن ارْتِكَابِكم الإثمَ نحن نَتَحَمَّلُهُ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ في اتِّباعِنا إن كانَتْ، والأَمْرُ بمَعْنَى الخَبرِ]: [إن كانت]، إنما قدَّرَهَا المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: لأن هؤلاءِ المشْرِكينَ الذين دَعَوْا إلى متَابَعَتهم لا يعتَقِدونَ أنهم على خَطَأ، فهم يقولونَ للمؤمنين: اتَّبِعُوا سَبِيلَنا، وإن كان

لكُمُ خطايا بهذا الاتِّبَاع فإننا نتَحمَّلها، فالتَّقدِيرُ الذي ذكَرَهُ المُفَسِّر واضحٌ مِنَ الآية؛ لأنهم لو كانوا يَعتَقِدُونَ أنهم إذا دخَلُوا في الشِّرك كانوا مُخطِئينَ لَمَّا دَعَوا إلى الشِّركِ، فتَضَمَّن هذا الكلامُ دَعوةً ودِعايةً، الدعوةُ في قُلوبِهِمْ: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا﴾ والدِّعايَةُ: بتَزْيِينَ هذا الأمرِ لهم في قَولِهِمْ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ يَعْنِي: لا شَيءَ عليكُمْ.

قال اللهُ تعالى مُكَذِّبًا لما ادَّعُوهُ: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾ (ما) نافية، وهي هنا حِجازِيَّةٌ، ودخلتِ الباءُ في خَبَرِهَا على حَدِّ قولِ ابنِ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته[1]:

وَبَعْـدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ البَـا الخَـبَرْ ....

فهُنَا بعدَ (ما) أَتى بـ(الباءِ) الزائدةِ إعْرابًا لتأكِيدِ النَّفْي، أي: أن هَذَا الأمرَ مؤكَّدٌ.

قولُه: ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ (من): حرفُ جَرٍّ زائِد، وفائدةُ الزِّيادة تأكيدُ العُموم، سواء كانَ هذا الشَّيءُ قَليلًا أو كثيرًا، أما قوله: ﴿مِنْ خَطَٰيَٰهُم﴾ الجارُّ والمجْرُورُ في موضعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ ﴿شَيْءٍ﴾؛ لأن الوَصْفَ إذا سبَقَ النَّكِرَةَ صارَ حالًا منها، وإن تأَخَّرَ صارَ نَعتًا.

وقولُه: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾ أي: ما هُمْ حامِلُون شيئًا مِنْ خطاياهُمْ. وهل هذا خبرٌ عن حكمٍ شَرْعِيٍّ، أو عن حُكمٍ شرْعِيٍّ قَدَرِيٍّ؟

أما كونـه حُكمًا شَرْعِيًّا فلا يمكنُ أن يَحْمِلَ هؤلاء مِن خطَايا هـؤلاءِ شيئًا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤].

---

(١) البيت رقم (١٦١).

وأما كونُهُ خَبرًا عن حُكمٍ قَدَرِيٍّ فلا يمكن أيضًا، لأن هؤلاءَ لو قالوا لهم: نَحمِلُ خطَايَاكُمْ فإنهم كاذِبونَ في ذلك، لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة:١٦٦]، فكأنَّ اللهَ تعالى يُكَذِّبهم في ذلك، ويقول: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ﴾، أي: أنَّهُمْ لا يَصْدقُون فيما قالُوا.

فصارتِ الآيةُ متضَمِّنَةً للنَّفْي حُكمًا شَرْعيًّا وللنَّفْيِ حُكمًا واقِعيًّا، فهم في الشَّرْعِ لا يحملونَ أَوْزَارَهُمْ، وهم في الواقعِ لا يَحْمِلُونَ أوزارِهم أيضًا، ولو قالوا ما صَدَقُوا ولكن يريدون أن يَخْدَعُوهم ويُغْروهُمْ.

ولهذا قال: ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ أي: كاذِبُونَ في قولهم: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، ولو قالوا ما صَدَقُوا، كما أنه بالنِّسْبَةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يُمكِنُ أن يُحَمِّل أوزارَ هؤلاءِ لهؤلاءِ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤].

ولما كانَ قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ قد يُوهِمُ أنهم لن يَحْملُوا شيئًا مِنْ أَوْزارِهِمْ، أي: لن يَحْمِلِ الدعاةُ شيئًا من أَوْزَارِ المدْعُوِّين، قال: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ﴾: الفاعلُ هم الدُّعاةُ، وهذه الجملةُ مؤَكَّدَةٌ بالقَسَمِ واللامِ والنُّونِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿أَثْقَالَهُمْ﴾ أَوْزارَهُم]: يعْنِي: عُقُوبَةَ الذُّنوبِ، وسُمِّيَتِ الأَوْزارُ أثْقَالًا؛ لأنها والعياذُ باللهِ تُثْقِلُ صاحبَها، والضمير في: ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾ يعودُ على الدَّاعِين، يعني لَيحْمِلُنَّ هؤلاء الدعاةُ أثقالَ أنفسهِمْ، ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾، أي: أثْقَالًا أخرى مَع أثقالِهِمْ، وهي أثقالُ دَعْوتِهِمْ، قال الله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل:٢٥]،

فهم يحمِلُونَ أثقالَهُمْ كاملةً، أما أثقالُ المدْعُوِّينَ فلا يحمِلُونها كامِلةً، ولو حملوهَا كامِلة ما بَقِي للمَدْعُوِّينَ شيء، ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَثْقَالَهُمْ﴾ نكرةٌ، وتَقَدَّمَ قولُهُ في الآيةِ الأُخْرَى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ [النحل:٢٥]، وذلك لأن الدَّاعِيَ لا يتَحَمَّلُ وِزْرَ المدعوِّ كامِلًا، ولو تحمَّله كاملًا ما بَقِي للمَدْعو شيءٌ، ولكن الوِزْرَ على الدَّاعِي والمدْعُو، والعياذُ باللهِ.

وقوله: ﴿وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ لدَعوتِهِمْ إلى الضَّلالِ، وكل مَنْ دَعَا إلى ضلالَةٍ فلَهُ مِثْلُ وِزرِ مَن عَملَ بها من غيرِ أن يَنْقُصَ من أوْزارِهِمْ شيء.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ بقولِهِم للمُؤمنِينَ: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا﴾ وَإِضْلالِهِمْ مُقَلِّديهِمْ]: والمقلِّدونَ هم الذين اتَّبَعُوهُمْ؛ لأن الكفَّارَ مجتهِدُونَ ومُقَلِّدونَ، أي: رؤساءُ ومُقَلِّدونَ، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص:٤١]، والإمامُ له مأمومٌ يَتْبَعُهُ، فالكُفارُ منهم رؤساءُ ومُقَلِّدُونَ، فهؤلاء المقلِّدونَ يحمِلُ الرؤساء مِن أوْزارِهِمْ ما يتَحَمَّلُونَ، وكذلك من أوْزارِ الَّذينَ يَدْعونهُمْ بغيرِ عِلمٍ، لكن إذا دَعْوا شخصًا ولم يَقْتدِ بهم فإنهم يحمِلُونَ أوزارِ الدَّعوةِ فقط دون وِزْرِ العملِ، والسببُ هو عدمُ وجودِ العملِ.

قوله: ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ يسألُهُمُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يومَ القيامَةِ، وقد سُمِّي بذلك لأمورِ الأشْهادِ، فإن الأشهادَ يقومونَ في ذلكَ اليوم، والأشْهادُ هُمُ الرُّسُلُ ﷺ، وكذلك غَيْرُ الرُّسُلِ مِنَ العلماءِ، وكذلك الجلودُ والألْسُنُ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَفْتَرُونَ﴾ يكْذِبونَ علَى اللهِ]: لأنهم قالوا: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، فهم كاذِبُونَ في هذا، وسيُسْألونَ عن هذا الكذبِ، وكذلك كلُّ دَجَّالٍ يَدْعو إلى باطِلَه بالكذبِ، سيُسْألُ عَنْ هذا الكذبِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [سُؤالُ تَوبِيخٍ]: نعم هو سُؤالُ توبيخٍ لأجل أن يُقِرُّوا، كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك:٨]، والجوابُ: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:٩-١١].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [و(اللامُ) في الفِعْلين لامُ قَسَمٍ، وحُذِفَ فَاعِلُهما الواوُ ونونُ الرَّفْعِ]: (اللام) الأُولَى في قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ﴾ والثانية في قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ﴾ فـ(اللام) لامُ قَسَمٍ، والقَسَمُ مُقَدَّرٌ، والنونُ للتَّوكِيدِ، فصارَ التَّوكيدِ بثلاثَةِ مؤكِّدَاتٍ.

[وحُذِفُ فاعِلُهُما الواوُ، ونونُ الرَّفْعِ]: أما حذفُ نونِ الرفعِ فيقولون: لتَوالِي الأمْثَالِ؛ لأن هناكَ ثلاثة نُوناتٍ اجتَمَعْنَ وكُلُّهُنَّ زائدَاتٌ، فحُذِفتِ النُّونُ الأُولى لتَوالِي الأمثالِ، ولم تُحْذَف نونُ التوكيدِ لأنه جَيءَ بها لمعْنًى، فكان الحذفُ لنونِ الرَّفْعِ التي جرتِ العادَةُ أن تُحذَفَ، ومعلومٌ أن الأفعالَ الخمسةَ تُحذفُ نُونها وجوبًا في حالِ النَّصْبِ والجزْمِ، وجوازًا بكثرةٍ في حالِ النَّفْي، وجوازًا بقِلَّةٍ في حالِ الإثباتِ، وحُذِفتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنين، على حَدِّ قولِ ابن مالك في الكافِيَةِ:

إنْ ساكنـانِ التقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يكُنْ لَيـنًا فحذْفُهُ اسْتَحَـقْ

فقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: [إنْ ساكنانِ التقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ] مثاله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة:١]، كُسِرَتِ النُّونُ.

وقوله: «وإن يكنْ لَيِّنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقَّ»، أي حروف اللِّينِ: الألف أو الواو أو الياء.

من فوائد الآيتين الكريمتين:

الفَائِدَةُ الأُولَى: حرصُ الكافِرينَ على إغواءِ المؤمنين لقولهم: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا﴾.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن أولئكَ الضَّالينَ يستعْملونَ أساليبَ الدِّعَايةِ الباطِلَةِ كقولِهِمْ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، فإن هذا مِنَ الدِّعايةِ الباطِلَةِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثة: أن هؤلاءِ الدُّعـاةِ إلى الضَّلالِ كاذِبونَ فيما التزمُوا به من حَمْلِ الخَطَايا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن من كَفَرَ هـانَ عليه ما دُونَ الكُفْرِ، فهؤلاء كَفـروا فهانَ عليهم الكَذِبُ لقولِهِ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾.

الفَائِدَةُ الخَامِسةُ: الحذَرُ مِن دَعوةِ أهلِ الضَّلالِ ودِعَايتِهِمْ، وأقصدُ بالدِّعَايَةِ تَزْيينُ ما دَعَوا إليه وتَسْهيلَهُ في نُفوسِ المدْعُوِّينَ، فيجِبُ علينا أن نَحْذَرَ من هؤلاءِ.

الفَائِدَةُ السَّادسَة: تَقريرُ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، لقولِهِ: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾.

الفَائِدَةُ السَّابِعةُ: إثباتُ عِلمِ اللهِ لقولِهِ: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾؛ لأنه خَبَرٌ عن الذي سيقَعُ في المستقبلِ.

الفَائِدَةُ الثَّامِنةُ: إثباتُ عَدلِ اللهِ حيثُ لا يحمِّلُ أحدٌ خَطِيئةَ أحَدٍ.

الفَائِدَةُ التَّاسِعةُ: أن الدُّعاةَ إلى الشَّرِّ عليهم من أوزارِ المدْعُوِّين؛ لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾.

الفَائِدَةُ العْاشِرَةُ: أن الدُّعاةَ إلى الخيرِ لهم مِثلُ أجرِ المدْعُوِّينَ؛ لأنه إذا كان الدَّاعِي

إلى الشرِّ ينالُه من العُقوبَةِ وهذا من العَدلِ، فإن الدَّاعِيَ إلى الخيرِ ينالُهُ من الأجْرِ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذُو فَضلٍ عَظِيمٍ، فإذا كان اللهُ يُعاقِبُ مَن دَعَا إلى الضَّلالَةِ فكيف لا يُثِيبُ من دَعَا إلى الهُدَى.

الفَائِدة الحَادِيَةَ عشْرَةَ: خطورةُ الدَّعوةِ إلى الضَّلالِ، حيث إنَّ كلَّ من تأثَّر بهذه الدَّعوة فإن عَلَى الدَّاعِي مثلَ وِزْرِهِ، أو مِنْ وِزْرِه، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل:٢٥].

الفَائِدةُ الثانِية عشْرة: إثباتُ يومِ القيامَةِ، لقولِهِ: ﴿وَلَيُسْأَلُنَّ﴾.

الفَائِدةُ الثالثةَ عَشَرَةَ: إثباتُ سؤالِ هؤلاءِ عَنْ أعمالِهِم السَّيئةِ، لقوله: ﴿عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ وقد جَمَعْنا في موضعٍ آخر قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص:٧٨]، وبينَ قولِهِ تعالى في هَذِهِ الآية: ﴿وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت:١٣].

الفَائِدةُ الرابعةَ عَشَرَةَ: أن الكَذِبَ يُعاقَب عليه المرءُ، لقوله: ﴿عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ يعني: الَّذي كانُوا يَفْتَرُونه، أما الكذِبُ المباحُ فلا عُقوبة فيهِ، لكن الكذبَ غيرُ المباحِ عليه عُقوبَةٌ، وهناك من يقولُ مِنَ النـاس: إن الكَذبَ نوعانِ: أبيض وأسود، فالأسودُ هو ما كان عليه العُقوبَةُ، والأبيض لا عقوبة فيه، والحقيقةُ أن الكَذبَ كُلُّه أسودُ، وقد يقولون: الأسودُ ما فِيهِ أكْلُ مالٍ للغَيْرِ أو اعتداءٌ عليه أو انتهاكٌ لعِرْضِهِ، يعني ما فيه مَضَّرة على الغَيرِ فهو كَذِب أسود، وأما ما فيه التَّرْويحُ عن النَّفْسِ والإصلاح وما أشبه ذلك فهذا أبيض، وهذا ليسَ بصَحيحٍ، بل وَرَدَ الوعيدُ على مَن كذِبَ ليُضحِكَ به القومُ كما في قولِهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ

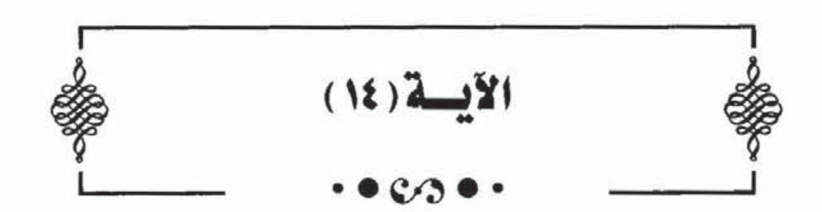
فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيْلٌ لَهُ، وَيْلٌ لَهُ»[1]، فالإنسانُ يجِبُ عليه أن يتَجَنَّبَ الكَذِبَ كُلَّهُ، والأصل أن الكَذِبَ حرامٌ.

لو قال قائل: هـل على الدَّاعِـينَ إلى الضَّلالِ وِزْرٌ من كـل الأعمالِ السيِّـئَةِ للمَدْعُوِّين؟

فالجواب: على الدَّاعِينَ وِزْرُ ما تأثَّرُوا به من دَعْوتِهِمْ، وكذلك كلُّ شيء يتَّبِعُ ما دَعَوا إليه فعَليهم وِزْرُهُ، أما الأعمالُ السيِّئةُ الأُخْرى وما لا دَخْلَ له بالدَّعوةِ، فليس عليهم مِنْ وِزْرِهِ شيء.

• • ۞ • •

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب، رقم (٤٩٩٠)؛ والنسائي: كتاب تفسير القرآن، باب سورة المطففين، رقم (١١٦٥٥)؛ والترمذي: كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، رقم (٢٣١٥)؛ وأحمد (٥/ ٢) (٢٠٠٣٥).



الآية (١٤)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:١٤].

•••

قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ (اللام) مُوطِّئةٌ للقَسَمِ و(قد) للتَّحْقيق، فالجملة مؤكَّدَةٌ بثلاثَةِ مُؤكِّداتٍ، وإنما أَكَّد الله ذلك وإن كان الخطابُ لغير مُنْكِرٍ؛ لأنه كما تقدَّمَ أن الأمورَ الهامَّة تؤكَّد وإن لم يُخاطَب بها من يُنكِرُ أو يتردد.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ أي: بَعَثْناهُ برسالَةٍ، وكان هذا بعدَ مُدَّةٍ طويلة من آدَم، إذ كان الناسُ بعد آدمَ على ملَّة واحدةٍ بدُونِ رسالَةٍ؛ لأن آدَمَ نَبِيٌّ وليس برَسولٍ، إذ إنه ليس هناك أحدٌ يُرسَلُ إليه، وإنما أُوحِيَ إليه بشرعٍ، وجعل يتعَبَّدُ به واتَّبعَه بَنُوه على ذلك، ولكن لما كثُر بنُو آدم اختلفتْ آراؤهُم وأهْواؤهُم فاحتاجُوا إلى الرِّسالةِ، قال الله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، فبيَّن عَزَّوَجَلَّ أن الرُّسُلَ أُرْسِلوا بعد أن اختلَف الناسُ، ولهذا هناك قراءة: «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّنَ»[1]، وهذه القِراءةُ دلَّ عليها آخرُ الآية: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ

---

(١) هذه قراءة أُبِيٍّ وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انظر: تفسير الطبري (٢/ ٣٤٧)، والتحرير والتنوير (١/ ٥٨٦).

فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾، فأرسلَ اللهُ نُوحًا وهو أوَّلُ رسولٍ أُرسِل إلى البَشرية.

قَال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ وعُمرُهُ أربعونَ سَنَةً أو أكْثَرَ]: نحن لا نَعلَمُ بالتَّحديدِ كم عُمرُهُ، لكننا نَعلمُ عِلمَ اليَّقينِ أنَّ الله أرْسلَهُ وعمره قابلٌ لأن يكون أهْلًا للرِّسالة سواءٌ كان أرْبعينَ سَنةً أو أكثرَ، ولا أظنُّه يكونُ أقلَّ، وقوله: ﴿إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ فيه شاهد للحَديثِ الصحيحِ: «كَانَ النَّبيُّ يُبعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»[1].

قَال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ يدعُوهم إلى توحيدِ الله فكذَّبُوه].

﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ﴾ أي: في دَعوتِهم إلى دِينِ الله، ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾: تِسْعَمئةٍ وخمسينَ سنَة يدْعوهُم إلى عبادة الله، عُمرٌ طَويلٌ وهو معهم في صِراعٍ، وفي سُورةِ نُوحٍ يقولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴿٣﴾ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا ﴿٦﴾ وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ لئَلَّا يسْمعُوا ما أقولُ: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ تغطَّوا بِها لئلا يَروْنِي -أعوذ بالله- يعني أنهم يَسدُّونَ كلَّ منافذَ الوعي: السمعَ والبصرَ، ﴿وَأَصَرُّوا۟﴾ على ما هم عليه مِنَ الباطِلِ ومِنَ المعاصِي، ﴿وَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن الواجباتِ، ﴿ٱسْتِكْبَارًا ﴿٧﴾ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنِّىٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾ [نوح:٢-٩].

---

(١) أخرجه البخاري واللفظ له: في أول كتاب التيمم، رقم (٣٢٨)؛ ومسلم في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

فانظـرُ مراحِلَ الدَّعوةِ العَظيـمَةِ ومع ذلك ما استَفَادُوا شيـئًا، فما آمَنَ معه إلا قليلٌ، فالمدَّةُ طويلَةٌ والدَّعوةُ متنَـوِّعَةٌ والمضادَّةُ والمحادَّة لنُوحٍ شديدةٌ وعظيمةٌ، يمرُّونَ به وهو يصنَعُ السفينة ويَسخَرونَ منه، لكنه مؤمِنٌ بالله عَزَّوَجَلَّ ويقولُ: ﴿إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [هود:٣٨-٣٩].

هذه المدَّة الطويلةُ يقولُ الله تعالى في سُورَةِ هُودٍ: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود:٤٠]، حتى إن أحدَ أولادِهِ ما آمَنَ، وهذا يوجِبُ لنا أن نَصْبِرَ ونحْتَسِبَ، والإنسانُ مِنَّا إذا دَعا الناس لمدة ساعَةٍ ولم يَسْتَجِبْ أحدٌ غضِبَ وتركَ الدَّعوةَ وقال: لا توجدُ فائدةٌ، ونوحٌ لَبِثَ ألفَ سنة إلا خمسين عامًا ومع ذلك ما آمنَ معه إلا قليلٌ.

يقول اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ﴾ القَصصُ تكون أحيانًا مختَصَرةً يُذكرُ فيها السببُ والأثرُ بدونِ تفْصيلٍ، إرسالٌ ومكثٌ طويلٌ وبعدَ ذلك أخذٌ، لكِنْ أخذٌ بسببٍ، وهو قولُه: ﴿وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

قال تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ﴾ (أخذهم) أبْلغُ من قوله: (فأغْرقهم)، والأخذُ يكون في مقابَلَةِ عَملٍ فهو جَزاءٌ.

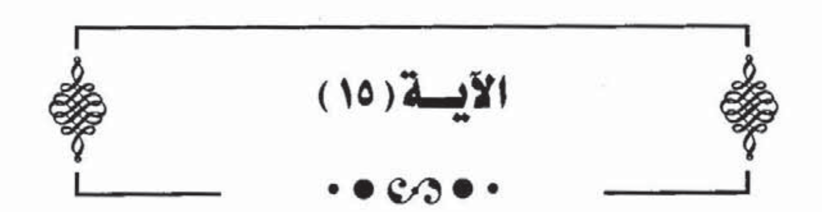
قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ٱلطُّوفَانُ﴾ أيْ: المـاءُ الكَثـيرُ، طافَ بهم وعَلاهُـم فغَرِقُوا]: طافَ بهم من كلِّ جانبٍ -والعياذُ بالله-، وقد ذَكر اللهُ تعالى شأنَ هذا الأمرِ فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر:١١-١٢]، كلُّ أبوابِ السماء فُتِحتْ، وإذا فتِحَتْ أبوابُ السماءِ ستكونُ مِثْلَ القِربِ، ﴿بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾: يعنِي نازلًا بشِدَّةٍ وقُوَّةٍ، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾: الأرضُ كلها تَفجَّرَتْ عُيونًا حتى قال الله في آيَةٍ أُخرى: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود:١٠]،

وهو موضِعُ النارِ البَعيدِ عن الرُّطوبَةِ، (فار): بدأَ يَفورُ عُيونًا، يعني سيكونُ الماء بعدَ ساعاتٍ فوقَ قِمَمِ الجبالِ، وهكذا كان بإذنِ الله، فالأرضُ كُلُّها تَبُثُّ عُيونًا، والسماءُ مُنهَمِرَةٌ بالمياهِ العَظِيمة، ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ﴾: ماءُ الأرضِ وماءُ السماءِ ﴿عَلَىٰٓ أَمۡرٍ قَدۡ قُدِرَ﴾ وقد وردَ في الحديثِ أنه: «لَو رَحِمَ اللهُ أَحَدًا مِنْ قَوْمِ نُوحٍ لَرَحِمَ أَمَّ الصَّبِيِّ»[1]، وهي امرأة كانَ معها صَبِيٌّ كلما وصَلَهَا الماءُ صَعِدت إلى الجبلِ، وكلما وصَلَها صَعِدت، حتى وصلتْ إلى قِمَّةِ الجبل فلما ألجَمهَا الماء حَملتْ ولَدَها فوقها لأجلِ أن تَغرق قبلَ ابنِهَا، ولكن -والعياذ بالله- رحمةُ الله تعالى لا تُدركُ الكافِرينَ بعد أن يَروا العذابَ، قال تعالى: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾ [غافر:٨٥].

قوله: ﴿وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ جملةٌ في موضِعِ نَصبٍ على الحالِ مِنَ الهاءِ في قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ﴾، يعني: والحالُ أنهم ظالمونَ، أي: مُقِيمون على الظُّلمِ لم يُؤمنُوا؛ لأنه ما آمن مع نُوحٍ إلا نَفرٌ قليلٌ.

• • ۞ • •

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٢) (٣٣١٠).



الآيــة (١٥)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت:١٥].

• • • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾ أي: نُوحًا]: أي: أَنْجَى اللهُ نُوحًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من هذا الطُّوفانِ العَظيمِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾، ﴿وَأَصْحَٰبَ﴾ معطوفَةٌ على الهاءِ في قولِهِ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾ يعني: وأَنْجَيْنَا أيضًا أصحابَ السفينةِ، يعني: أهلَهَا الذين كانوا معه فيها وهم مُؤمنونَ، أي: أهلُ نوحٍ كُلُّهُم إلا ابنَه الكافرَ وامرأتَهُ، والمؤمنون من قومِهِ، وكذلك أيضًا الحيوانات من كلِّ زَوجين اثْنين، فكلُّ الذي على وجْهِ الأرضِ من الحيواناتِ حُمِلَ في هذه السَّفِينَةِ؛ لأن الله أغرقَ كلَّ شيءٍ على الأرض.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ جَعلنَاهَا عِبرةً للعَالمينَ]: والهاءُ في قولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ قد تعودُ إلى القِصةِ، وتحتمل أن تعود إلى السَّفينةِ، ويؤيد أنها للسَّفينةِ أنها أقربُ مَذْكورٍ، ويؤيِّدُ العمومَ أن العِبرة ليستْ بالسَّفينة فقط بل بالسفينـةِ والقِصَّةِ، حيث إنه بَقِي هذه المدةَ الطويلةَ ولم يؤمِـنْ معه إلا قليلٌ، وحصل هذا الغَرقُ العظيـمُ الذي لا نَظيرَ له فيما نعلـمُ، فَهي -أي: القـصة- آيةٌ للعَالِمينَ.

وأما إذا قلنا: إن الهاءَ تعودُ إلى السَّفينةِ فذلك لأن الله تعالى يقولُ: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس:٤٢]، أي: خَلَقْنا لهم مِن مِثلِ الفُلْكِ المشْحونِ الذي نُجِّيَ به نوح ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾، فصار أوَّلَ من صَنعَ السُّفنَ نوحٌ، ثم أخذهَا الناسُ منه.

وتأمَّلِ الحكمةَ في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر:١٣]، ولم يقل: حَمَلْناه على السَّفينةِ، تنبيهًا على الموادِّ التي يُسمُّونها الموادَّ الخامَ في صُنعِ السفينة، وهي الألـواحُ والدُّسُر، يعني: المَسامِيرَ، فهي تُصنـعُ من الألواحِ والمَسامِيرِ حتى يَعرفَ الناسُ ذلك، وهذا هو الواقع، فإنَّ الناس عَرَفوهَا وتطورتِ الصنْعةُ إلى أن وصلتْ إلى ما وصلتْ إليه الآن.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ بعضُ العُلماءِ يقول: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ أي: السفينةَ عينهَا، وأن أجزاءً من هذه السَّفينةِ بَقِي موجُودًا إلى أن أدْركَهُ آخِرُ الأمم، وهم أوَّلُ هذه الأمَّةِ على الجُودِيِّ الذي ثَبتَتْ عليه، وهذا فيه نَظَرٌ.

والقولُ الثاني: أن الهاءَ في قولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ يعودُ على السفينةِ باعتبارِ الجِنسِ لا باعتبارِ الشَّخْصِ؛ لأن سفينةَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مرَّتْ عليها قُرونٌ عظيمة فتكَسَّرَتْ وأتْلَفتْها الرِّياحُ والشمسُ وذهبت، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا﴾ [الملك:٥]، (جعلناها) أي: الشُّهُبَ التي تخرجُ من هذه المصَابِيحَ: ﴿رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك:٥]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون:١٢]، أي: الإنسانَ باعتبارِ جِنْسِه، فالضَّميرُ يعودُ إلى الإنسانِ باعتبار الجنْسِ لا باعتبارِ الشَّخصِ؛ لأنَّ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي خُلِق مِن سُلالةٍ من طِين ولم يكن في الأرحامِ نُطفةً في قرار مَكِينٍ.

فعلى هذا يكونُ قوله تعالى هنا: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ فيه قولانِ لأهْلِ العِلم:

- إما باعتِبارِ الشَّخصِ.
- وإما باعتبارِ الجِنْسِ.

قوله: ﴿ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾، المرادُ بالعالمين هنا منْ بعدَهُم مِنَ الناسِ، كما قال المُفَسِّر: [لِمَنْ بعْدَهم مِنَ الناسِ إن عَصَوا رُسُلهُمْ]، فكأنَّ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إن الضَّميرَ في قولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَٰهَآ﴾ يعودُ على القصَّة كلِّها، وأنها عِبرةٌ للعالمين، يعني: أنهم إن عَصَوا رُسلَهُم فسيَحِلُّ بهم مِنَ العُقوبَةِ ما حَلَّ بقومِ نُوحٍ.

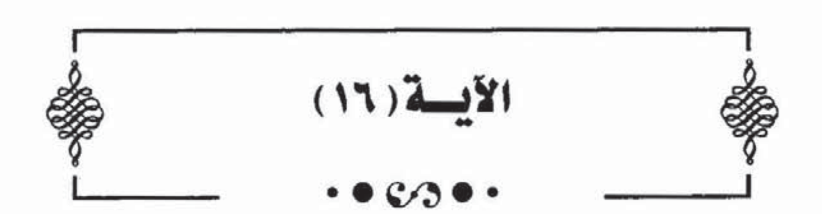
قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وعَاشَ نُوحٌ بعدَ الطُّوفانِ سِتِّينَ سَنَة أو أكثرَ حتى كَثُرَ الناسُ]: أي: أن نُوحًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عاشَ أربعينَ سَنة قبلَ البَعْثَةِ، وسِتِّينَ سنة بعدَ الطُّوفانِ هذه مئةُ سَنة، ودَعا النَّاس تِسْعَمئةٍ وخمسين سنة، فالمجموعُ ألفٌ وخمسون، لكن المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجْزِم لأنه قال: [عَاشَ سِتِّينَ سَنَة أو أكثرَ]. ونحن نقول: ليس لنا فائدةٌ في مَعرِفةِ كَم لَبِثَ قبلَ الرِّسالة، ولا في معرفةِ كَمْ لَبِثَ بعد الطوفانِ؛ لأن المهمَّ هي القصَّةُ، فهذا أولُ الرُّسُلِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ومع ذلك وَجَد مِنْ قومِهِ مِنَ المعارضاتِ والاستِكبارِ وَرَدِّ دَعوته ما لم يَجِدْهُ نَبِيٌّ مثله، ولا نَعلمُ أن نَبِيًّا بقي في قومِهِ ألفَ سنةٍ إلا خَمسينَ عامًا إلا نُوحًا.

وعندنا مَثَلٌ عامِّيٌّ مشهور يقول: (عَسى عُمرُك عُمْر شُعَيبٍ) فهذا مثل غيرُ صَحيحٍ؛ لأن الذي بلَغَنَا مِنْ كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن أطولَ النَّاسِ عُمُرًا نوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولو قالوا: (عَسى عُمُرك عمرَ نوحٍ) كان معقولًا، ولا ندري إن كان نوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أطولَ عُمرًا من آدم عليه السلام.

فائدة: في قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يقولُ الله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥]، وقال تعالى أيضًا: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [هود:٢٥]، فالذي يُكذِّبُ رَسولًا

مِنَ الرُّسلِ مُكَذِّبٌ للجميعِ، فلا فَرقَ بينَ نُوحٍ وهودٍ وصالحٍ، فكُلُّهُم يجِبُ الإيمانُ بأنهم رُسلٌ، فمَنْ كذَّب واحدًا منهم قامَتِ البَيِّنَةُ على أنه رسولٌ فكأنما كذَّبَ جميعَ الرُّسلِ، مثلُ الذي آمن بِبَعْضِ الرِّسالاتِ وكَفَر ببعضٍ فقد كَفَر بالجميع، ومن يقـول: إن الصلاةَ مفروضةٌ لكني لا أُؤمِنُ بأن الزَّكـاةَ فَرضٌ، نقول: الآن كَذَّبتَ بالصلاةِ وبالزكاة؛ لأن إيمانَكَ بأن الصلاةَ مفروضةٌ دون الزكاةِ عن هَـوىً لا عن هُدًى؛ لأنه لو كان عن هُدى لآمنتَ بالزَّكاةِ كما آمنتَ بالصلاةِ، فأنتَ إذن لستَ بمُؤمن لا بهذه ولا بِتلكَ.

• • ۞ • •



الآيـة (١٦)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:١٦].

• • • •

قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ مفعولٌ لِفعلٍ محْذُوفٍ تَقديرُهُ (اذْكُرْ)، والفَائِدةُ من حذْفِ العامِلِ هو الاختصارُ وبيانُ الاهتمامِ بالمعمولِ، فهُنا حُذِفَت (اذكر) اختصارًا واهتمامًا بالمعمولِ وهو (إبراهيمُ) ليبْدَأ به أوَّلًا.

وإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كلنا يَعْرفُ أنه ثاني أُولِي العَزمِ من الرسلِ الَّذين أولُهم محمَّدٌ ﷺ، واختَلفُوا أيهما أفْضلُ -أعني نوحًا وعِيسى- والأَوْلى أن يُقالَ: لكلٍّ منهما مَزِيَّةٌ، أما الثلاثةُ محمَّدٌ ثم إبراهيمُ ثم مُوسى، فهذا متَّفقٌ عليه، أي: على التَّرتيبِ.

وقد ابتَلاهُ الله تعالى بأمْرين:

أحدهما: في الدَّعوةِ إلى اللهِ. والثاني: في أعزِّ محبوبٍ إليه.

أما في الدَّعوةِ إلى اللهِ فإن الله ابتَلاهُ بأن سلَّط عليه قومَه ليَحْرقُوهَ، والنتيجةُ أن الله أنْجاهُ مِنَ الموتِ، وقال للنَّارِ: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩].

أما الأمرُ الثَّانِي: فهو في أعزِّ الأشياءِ إليه، وهو ابنه حين بلَغَ السَّعْي، وهو وَحيدُهُ وأوَّلُ أولادِهِ، وهو إسماعيلُ على القولِ الصَّحيحِ، ابتلاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بأنْ أَمرَهُ بذَبْحِهِ، بل أمْرُهُ بأن يَذْبَحه هو، فاستَسْلَمَ لهذا الأمرِ وامتَثَلَ، والقِصَّةُ معروفةٌ،

وأنجاهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منه حينَ قالَ له: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَـٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾ [الصافات:١٠٤-١٠٦]، إلى آخرِ الآياتِ، وسُمِّي خَلِيلًا واتَّخَذَهُ الله خَلِيلًا بسببِ هذا الأمْرِ، حيثُ قدَّمَ محبَّةَ الله تعالى على أحبِّ شيءٍ إليه، وبعضُ النَّاسِ الجهالِ -في الواقع- يَصفُونَ النَّبِيَّ ﷺ بأنه حبيبُ الله وأن إبراهيمَ خليلُ الله، وهذا خطأ، فإن مُحَمَّدًا ﷺ خليلُ الله أيضًا، كما ثَبَتَ ذلك عَنْهُ[1]، والذي يقولُ: إن مُحَمَّدًا حبيبٌ وإبراهيمُ خليلٌ قد تَنَقَّصَ النَّبِيَّ ﷺ؛ لأن دَرجَةَ المحبَّةِ أدْنَى مِنْ درجةِ الخُلَّةِ.

وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ (إذ): ظرف في موضعِ نَصْبٍ على الحالِ، أي: حالَ كونِهِ قائلًا لقومِهِ، والقومُ هُم الجماعَةِ الذين يَنْتَسِبُ إليهم الإنسان بنَسَبٍ أو هَدَفٍ، كل من ينْتَسِبُ إليه الإنسان بنَسبٍ أو هدفٍ فهم قومُهُ: وذلك بأن تكونَ دَعواهم واحدةٌ وطَرِيقهم واحِدَةٌ، والمراد بقومه هنا: مَن ينْتَسِبُ إليهم بقرابَةٍ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ﴾: خَافُوا عِقَابَهُ]: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أصلُ العِبادَةِ مأخوذٌ مِنَ الذُّلِّ، ومنه قولهم: طريقٌ مُعَبَّدٌ، أي: مُذَلَّلٌ؛ لأن العبدَ يَذِلُّ لَمعبُودِهِ، فالعبادةُ إذن: التَّذَلُّل لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بفعلِ أوامِرِهِ واجتنابِ نَواهِيهِ، وقد حدَّها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنها: «اسمٌ جامعٌ لكُلِّ ما يحِبُّهُ اللهُ ويرْضاهُ مِنَ الأقوالِ والأعْمالِ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ»[2]، وهذا حد لها في الواقع باعتبارِ مَيدَان العبادةِ، أما أَصْلُهَا فإنها من الذُلِّ؛ لأن مقتضاهَا في اللُّغَةِ أن يتَذَلَّل الإنسانُ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بطاعَتِهِ، فِعْلًا للأوامِرِ وتَركًا للنَّواهِي.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور...، رقم (٥٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩).

واعلم أن العبادةَ تنْقسمُ إلى قسمين:

أوَّلًا: الخضوعُ للأمرِ الكَونيِّ؛ وهذه عامَّةٌ لكل أحَدٍ، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، كُلُّ مَن في السَّمواتِ والأرضِ من مؤمنٍ وكافرٍ وبارٍّ وفاجرٍ، كلهم يأتُونَ الله تعالى بهذا الوصفِ.

وهل من هذا قوله تعالى يخاطِبُ إبليس: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر:٤٢]؟

الجواب: إن قلنا الاستِثْنَاءُ متَّصَلٌ فهو منهم، أي: إبليس، وإن قُلنا: منْقَطِعٌ فليس منهم، أي: إن جعلنا الاستِثْنَاءَ متَّصِلًا فإن المرادَ العبوديةُ العامَّة، التي لا يُستَثْنَى منها أحدٌ، فكلُّ الخلْقِ خاضِعونَ لأمرِ اللهِ الكَونيِّ، ولا أحدَ يقْدرُ أن يدفَعَ المرَضَ أو الموتَ عن نفسه، ومنه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣]، وإن جعلناه منْقَطِعًا فالمرادُ هو النَّوعُ الثاني مِنَ العُبودِيَّةِ.

النوع الثاني: العُبودِيَّةُ الخاصَّةُ، وهي التَّذَلُّلُ لأمرِ الله الشرعيِّ، ومنها قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣]. فهؤلاءِ تَذَلَّلُوا للأمرِ الشَّرْعِيِّ، وهنا في الآية الكريمةِ قال إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، فهو يريدُ التَّعَبُّدَ لله بالعبادةِ الشَّرعيةِ.

قوله: ﴿وَٱتَّقُوهُ﴾ عَطفًا على قولِهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، والعَطفُ كما قِيلَ: يقْتَضِي المغَايَرةَ، ونحنُ ذكرنَا أن العِبادَةَ هي التَّذَلُّلُ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالطاعةِ.

و(التقوى): اتِّخاذُ وقايَةٍ مِنْ عذابِهِ بطاعتِهِ، وعلى هذين التَّفْسِيرَيْنِ يكون عطفُ التَّقْوى على العبادةِ من بابِ عطفِ الشَّيءِ على نَفْسِهِ، والمعروفُ أن بلاغَةَ القرآنِ

تَأْبى ذلك، أي: تَأبى أن يَعْطِفَ الشيء علَى نفْسِهِ لأن ذلك من بابِ التَّكْرارِ.

فما هو الفرقُ الذي يكونُ به العَطف مُقْتَضِيًا للمغايَرَةِ؟

ونزيدُ الأمرَ وُضوحًا فنقول: إذا قلنا: إن التَّقْوَى اتِّخَاذُ وقايةٍ مِنْ عذابِ الله بطاعَتِهِ، والعبادَةُ التَّذَلُّلُ لله تعالى بطاعَتِهِ، صارَ معناهما واحدًا، والعطفُ يقْتَضِي المغايَرَةِ.

فكيف يمْكِنُ أن نُفَسِّرَ العبادةَ بمَعنى يُغَايِرُ معنى التَّقْوى؟

والجوابُ على هذا من أحدِ وَجْهينِ:

الوجه الأول: أن يُرادَ بالعبادَةِ في هذه الآيـة فِعلُ الأوامِرِ، وبالتَّقْـوى تركُ النَّواهِي، يعني أن تَتَّقِيَ المعاصِيَ وأن تفعلَ الطاعَاتِ، هذا إذا كانت الكلمتان كُل واحدة منها تَشْمَلُ معنى الأُخْرَى عندَ الانفرادِ وتَغَايُرها عند الاجتماعِ؛ وهذا له أمثلِةٌ كثيرة، مثـل: الفَقير والمسكِينِ، هما شيءٌ واحدٌ عنـد الانفرادِ، ويختلفانِ عندَ الاجتماعِ، البِرُّ والتَّقْوى كذلك، هما شيء واحدٌ عند الانفرادِ، وشيئان عندَ الاجتماعِ، فهنا نقول: العبادةُ والتَّقْوى شيءٌ واحد عند الانفِرَادِ، وعند الاجتماعِ تُفَسَّرُ العِبادةُ بفِعلِ الأوامِرِ، والتَّقْوى باجتِنَابِ النَّواهِي.

الوجه الثاني: أن يُرادَ بالعبادَةِ: مطلقُ الالتزامِ والتَّـذَلُّلِ، والتَّقوى المرادُ بها: اتِّقاءُ العمـلِ المعَيَّنِ؛ لأنه ليس كلُّ من قام بمُطلقِ العِبادَةِ يقومُ بالتَّقوى، فكثيرٌ من المسلمين الآن يعبدون اللهَ، ولكنهم لا يتَّقُونَهُ في أشياءَ كثيرة.

عنـدنا الآن الصومُ، هل الصائمُ يتَّـقِي الله عَزَّوَجَلَّ في كلِّ شيء بحيـثُ يتْرُكُ الكذِبَ والغِيبةَ والشَّتْمَ والمحرَّم وقولَ الزورِ والعملَ بِهِ؟

الجواب: ليس كُلُّ صائمٍ هكذا.

وعلى هذا فنقول: المرادُ بالعِبادَةِ: مُطلَقُ الالتزامِ والتَّذَلُّلِ، وبالتَّقْوى أن يتَّقِيَ الإنسانُ ربَّه في كُلِّ جنسٍ من جِنسِ المعاصِي وأفرادِها، وهنا يقول المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [خَافُوا عِقَابَهُ]، ولو أن المُفَسِّر فسَّرَ الآيَةَ بما يُطَابِقُ اللفظَ لكان أَوْلى، فلو قال: اتَّقُوا عقابَه لكانَ أَوْلَى.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ يعني: مما أنْتُم عليه مِن عبادَةِ الأصنامِ، و﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ المشارُ إليه العبادةُ والتَّقْوى.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: فَضيلَةُ إبراهيمَ حيثُ أمَرَ قومَه بما ذُكِر.

الفَائِدة الثَّانِية: أنه ينبغي ذِكْرُ الدُّعاةِ إلى الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بما يَرفَعُ من شَأْنِهِمْ؛ لأننا قَدَّرْنا ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ مفعولٌ لِفعْلٍ محذوفٍ تقْديرُهُ: اذْكر إبراهيمَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: وجوبُ عِبادَةِ الله وتَقْواهُ، لقولِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ﴾، لأن الأصلَ في الأمْرِ الوجوبُ.

الفَائِدةُ الرَّابعة: أن خيرَ ما يحصُلُ عليه العبدُ عبادةُ الله وتَقْواه، لقولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسة: أنه لا يَعْقِل الخيريَّةَ في العبادَةِ والتَّقْوى إلا أهلُ العِلْمِ، وذلك لقولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾.

• • ۞ • •



الآيــة (١٧)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًاۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:١٧].

• ● • ●

الفَائِدةُ الأُولَى: أن كُلَّ ما يُعبدُ من دُون الله فإنه وَثَنٌ لا ينْفَعُ ولا يأتِي بالرِّزْقِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن تَسمِيَةَ هذه الأوثانِ بالآلهةِ كَذِبٌ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أنه يَنْبَغِي لمن ذَكَرَ حُكمًا أن يَذْكُر عِلَّته، لقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾.

الفَائِدة الرَّابِعة: أنه ينْبغي الاستِدْلالُ بالمحْسُوسِ على المعقولِ، لقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾، فهذا دَلِيلٌ محسُوسٌ، ووجه الاستِدلالِ بالمحسوسِ على المعْقولِ أن المحسُوسَ لا ينْكِرُهُ أحدٌ، لكنَّ المعْقُول قد لا يتَصَوَّرُهُ الإنسانُ فضلًا عَنْ كونِهِ يُقِرُّ به، فالاستدلالُ بالشَّيءِ المحسُوسِ على المعْقولِ، هذا مِن طُرقِ المناظَرةِ وإقامةِ الحُجَّةِ والإلْزامِ.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن الَّذي يجِبُ أن يُلجأ إليه هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لقَولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾.

الفَائِدة السَّادسَة: أن العبادةَ والشُّكْرَ سببٌ لتَحصيلِ ووجودِ الرِّزقِ، وسببٌ أيضًا لبقائِهِ، فقولُه: ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾ هذا سبـبُ الرِّزق، وقوله: ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ هذا سَببُ البقاءِ.

الفَائِدة السَّابِعة: وجوبُ شُكرِ النِّعمَةِ لقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ﴾، و(شَكَرَ) يأتي متَعدِّيًا ولازمًا، فاللازمُ مثلُ قولِهِ: شَكَرتُ له، والمتعدِّي مثل قوله: شَكَرْتُهُ، فهنا إذا قُلنا أنه متَعَدٍّ فيكونُ المفعول محذوفًا، والتقديرُ: اشْكُروا نِعمتَهُ مخلِصِينَ له.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: إثباتُ البَعثِ، لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهذا يكونُ يومَ القيامةِ بعدَ البَعثِ.

الفَائِدةُ التَّاسِعةُ: إثباتُ الجزاءِ على الأعمالِ لقولِه تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأن الفَائِدةَ من هذا الإخبارُ بأنهم سيُبْعثونَ ويجَازَوْنَ ليس مجردَ بعْثٍ بدونِ جزاءٍ، بل لا بُدَّ فيه من جَزاءٍ.

• • ۞ • •



الآيـة (١٨)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [العنكبوت:١٨].

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: تَهديدُ المكذِّبينَ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لقَولِهِ: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾، وقد عَلِموا ما جَرَى لهم، فعَلى هذا يكونُ في ذلِكَ تَهديدٌ لهؤلاءِ المكذِّبينَ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن الرُّسُلَ يجبُ عليهم الإبلاغُ لقولِهِ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾؛ لأن (على): تُفِيدُ الوجوبَ، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧]، يعني: الواجِبَ، فـ(على): إذا قيل: على فُلانٍ كذا وكذا، فإنها تُفِيدُ الوجوبَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: أن الرُّسلَ لا يجبُ عليهم هِدايَةُ الخَلْق، فليس عليهم إلا البلاغُ، أما الهِدايةُ فإلى الله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك الحسابُ على الله عَزَّوَجَلَّ، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد:٤٠].

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: وجوبُ الإبلاغِ على أهلِ العِلمِ؛ لأن العلماءَ ورَثَةُ الأنبياءِ[1]،

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، رقم (٣٦٤١)؛

فيَجِبُ عليهم الإبلاغُ كما يجِبُ على الرُّسُلِ.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن القرآنَ متَضمِّنٌ لجميعِ الأحكامِ العَقَدِيَّةِ والعمليَّةِ، وأنه أتى بذلك على أكملِ وَجْهٍ وأبْيَنِهِ، لقولِه: ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، فعليه البلاغُ لكُلِّ ما أُرْسِلَ به، والنَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُرْسِلَ بعقَائدَ صحيحةٍ سليمةٍ وبأعمالٍ قويمَةٍ وبأقوالٍ مستَقِيمَةٍ، وعلى هذا نستَدِلُّ بهذه الآية على أن جميعَ الشَّريعة بيِّنة مُكَمَّلَةٌ واضِحةٌ، فنردُ بها على جميعِ أهلِ البِدَعِ؛ لأن أهلَ البِدَعِ يستَلْزِمُ قولهم ألا يكونَ النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بلَّغَ البلاغَ المبِينَ.

مثال ذلك: الذين يُنْكِرُونَ حقيقةَ استواءِ اللهِ على عَرْشِهِ، يقولون: إن معنى الاستواءِ الاستيلاءُ على العَرْش، هؤلاء تُكَذِّبُهم هذه الآية، إذ لو كان المرادُ بالاستِواءِ الاستيلاءُ لأتى هذا المعنى ولو في آيَةٍ واحِدَةٍ، وآيات الاستواءِ في القُرآنِ سبعُ آياتٍ، لم يأتِ في أي منها: استَوْلى على العَرش، فنقول: أنتم كاذِبُونَ، تكذِّبُكُم هذه الآية.

وكذلك بقِيَّةُ الشبهات التي يحتَجُّ بها أهلُ التَّعطيلِ أو أهلُ التَّمْثِيلِ أيضًا، فأهلُ التمثِيلِ الذين يقولون: إن الله استوَى عَلَى عَرْشِهِ حقيقة، فإن استواءه كاستواء المخلوقِ عَلى المخلوقِ، كاستواءِ المَلِك على عرش المُلك، وما أشبه ذلك، نقول: هؤلاءِ أيضًا يُكَذِّبُهم قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ لأنَّ الرسولَ بلَّغَ البلاغَ المبينَ، وقد أتَانَا من بيانِه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

= والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم (٢٦٨٢)؛ وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٣).

فإن قال قائلٌ: يوجدُ وقائعُ الآن تَقعُ ولا نَرى لها ذِكرًا في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ، فما هو الجواب على ذلك؟

فالجواب: إنها مُبيَّنةٌ بيان الجِنس، فليس بلَازمٍ أن القرآنَ يأتي بكُلِّ فَرد، أو السُّنَّة تأتي بكُلِّ فرد؛ لأن أفرادَ القضايا لا حَصْرَ لها، ولو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَكَر في القرآنِ كُلَّ قَضِيَّةٍ تأتي إلى يوم القيامةِ فكمْ يكونُ القُرآنُ مِن مجلَّدٍ؟

لكننا نقولُ: هذه الأفرادُ -أعني أفراد هذه المسائل- موجودَةٌ بأجْناسِهَا وعِلَلِها وقواعِدِهَا، إما أن تكون بالقياسِ وإما أنها مسْكوتٌ عنـها، والسُّكوتُ في مقامِ البيانِ بيانٌ، كما قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا سُكِتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ»(١).

المهم أنَّنَا نقولُ: ما من قَضِيَّـةٍ تقعُ إلا وحُكْمها موجـودٌ في القرآنِ أو السُّنَّةِ باعتبارِ جِنسِهَا، فجِنسُ هذه القضية موجودٌ في القُرآنِ إما بقاعِدَةٍ عامَّةٍ أو بقياسٍ صحيحٍ أو ما أشبه ذلك، لكن الخلَلَ والنَّقْصَ جاء من قلَّة العِلم وقُصورِ الفَهم - أو نقول: عدمُ معرِفَةِ الحقِّ من الكتابِ والسُّنَّةِ- سببُهُ أربعةُ أمورٍ:

الأولُ: قِلَّةُ العِلم؛ فالخللُ هنا مِنَ الإنسانِ؛ لأنه ليسَ عِندَه عِلم، فالإنسان لا يستطيع أن يُحيطَ بالسُّنَّةِ رغمَ أنه قد يُحيطُ بالقرآن، فتوجَدُ أحاديثُ قد لا يَعْلَمُها الإنسان وما كانت تَدورُ في ذِهْنِهِ من قبل لعَدمِ عِلمه بها.

الثاني: قُصورُ الفَهمِ؛ فيكونُ الإنسانُ عندَهُ عِلْمٌ لكن فَهْمَه قاصِرٌ، واختلافُ الناس في الفَهمِ أكثرُ وأعظمُ من اختلَافِهم في العِلْم، يوجد بعضُ الناسِ يستَنْبطُ

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب ما لم يذكر تحريمه، رقم (٣٨٠٠) عن ابن عباس؛ والترمذي: كتاب اللباس، باب لبس الفراء، رقم (١٧٢٦)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب أكل الجبن والسمن، رقم (٣٣٦٧).

من دليلٍ واحدٍ عِدَّةَ مسائلَ وآخر لا يَسْتَنْبِطُ إلا مسألةً أو مسألتين.

الثالثُ: أن يكونَ عِندَ الإنسانِ سوءُ قَصدٍ؛ بحيثُ لا يُريدُ الحقَّ وإنما يريدُ أن ينْتَصِرَ لقولِهِ؛ فإن هذا -والعياذ بالله- يُحالُ بينه وبينَ الصَّوابِ ومعرفَةِ الحقِّ.

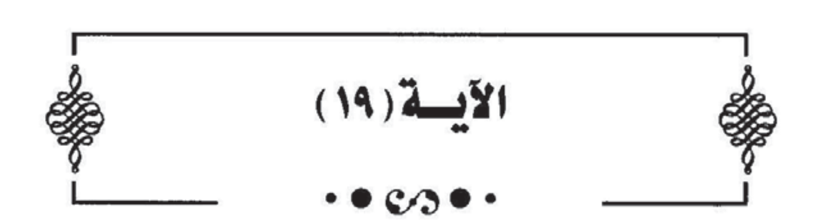
الرابعُ: المعَاصِي؛ لأن المعاصِي تُوجِبُ نِسيانَ الموجودِ، كما تمنَعُ المفْقودَ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة:١٣].

فهَذِهِ أسبابٌ أربعةٌ كلها تَحولُ بينَ الإنسانِ وبينَ الوُصولِ إلى معرفَةِ حُكمِ الله الذي في الكِتابِ أو السُّنَّةِ، أما نفسُ الكِتاب والسُّنَّةِ فإنهما بلا شكَّ محيطانِ بجميعِ القَضَايا إلى يوم القيامة.

وأما قولُ من قالَ مِنْ أهلِ العِلم: إن الكتابَ والسُّنَّةِ ليس فيهما إلا حُكْمُ القليلِ من القَضايا، حتى إن بعْضهم يزْعُم أنه ليس في القُرآن والسُّنَّةِ إلا نحو عُشرُ القضايا، فهذا خطأٌ عظيمٌ، ولهذا قال الله في القرآنِ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: أن الرُّسُلَ أفصَحُ الخلقِ، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، (المبين): سواءٌ قلنا: إن المُبِينَ بمَعْنى بيِّن أو بمعنى مُظهِر، والصواب أنها بمعنى مُظهِر.

•• ۞ ••



الآية (١٩)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت:١٩].

•• ● ••

قوله: [﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ بِاليَاءِ والتَّاءِ ينْظُرُوا]: الأُولَى: ﴿يَرَوْا﴾، والثانية: (تَروا)، فهما قِراءتان سَبْعِيَّتانِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [يَنْظُروا]، الرؤية هنا فَسَّرَها المُفَسِّر بمعنى النَّظَرِ، فهي رُؤيَةُ عَينٍ، ويحتمل أن تكون رُؤْيَةً قَلْبِيَّةً، أي: علمية، بمعنى: أو لم يعْلَموا، وننظرُ مِن سياق الآية أيهما أَوْلَى.

قوله: [﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ هو بِضَمِّ أَوَّلِه وقُرِئ بفَتْحِه مِنْ بَدَأ وأبْدَأ بمعنى، أي: يخلُقُهُمْ ابْتِدَاءً]: اصطلاح المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا قال: «قُرِئ» فهي قِراءةٌ شاذَّةٌ، فقوله: ﴿يُبْدِئُ﴾ فيه قراءتَانِ قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ وقراءة شاذَّةٌ، القراءة السَّبْعِيَّةُ (يُبدئ) من الماضي (أَبْدَأ)، والقراءَةُ الشَّاذَّةُ بفتح أَوَّلِهِ (يَبدأ) من (بدأ)، والمؤلف يقول: [مِنْ بَدَأ وأَبْدَأ]، لكن هذا اللَّفَ والنَّشْرَ مُشَوَّش يعني: غيرُ مُرتَّب، والحقيقةُ ليتَ المُفَسِّر لم يَفْعل هذا لأن الإنسان قَدْ لا يَفْهمُ أن هذا مِنَ اللَّفِّ والنَّشْرِ المشَوَّشِ، ولا داعي له، ولو قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مِنْ أَبْدَأ وبَدَأ] لكان أوضح.

وقوله: [بمَعْنى] يعني: بمَعْنًى واحد، يعني (بَدَأ وأَبْدَأ) معناهما واحدٌ، أي:

يخلُقُهُمْ ابتداءً، يعني: كيف يخلُقُهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ابتداءً.

وقوله: ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ (الخلْق) هنا مَصْدَرٌ بمعنى اسمِ المفعولِ، أي: المخلوقِ، كيف يَبْدؤُه ثم يُعيدُه، والمصدر يأتي بمعنى اسم المفعولِ كَثِيرًا في اللُّغَةِ العَربيةِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق:٦]، يعني الحملَ الذي في البَطْنِ، بمعنى محمولٍ، وقولُه ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1]، بمعنى: مَرْدودٍ، هنا (خَلق) بمعنى مَخْلوقٍ، ومثلها قوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان:١١]، أي: مخْلُوقَهُ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ثُمَّ﴾ هُو ﴿يُعِيدُهُ﴾ أي: الخَلْقَ كَمَا بَدَأَهُمْ]: وهَذا إشارةٌ إلى أن الخَلقَ هنا بمَعْنَى المخْلوقِ، فيَعُمُّ كُلَّ النَّاسِ.

وقوله: [﴿ثُمَّ﴾ هُو ﴿يُعِيدُهُ﴾]: قدَّرَ (هو) لتكونَ الجملةُ استِئْنَافِيَّةً؛ لأن إعادةَ الخَلقِ لا يمكنُ أن يَنْظُروا إليها لأنها تكونُ يوم القيامة، أي في المستَقْبَلِ، لكنَّ ابتداءَ الخلْق يمكن أن يَنظُروا إليه، فنَحنُ مثلًا ننظر إلى مخلوقاتِ الله عَزَّ وَجَلَّ كيف تَتوالَدُ وكيف تَتَنامَى وكيف تَكبُرُ إلى آخره، لكنَّ إعادة الخلْق لا يمكن، ولهذا قَدَّرَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ثُمَّ﴾ هُوَ ﴿يُعِيدُهُ﴾]، لئلا يتوَهَّمَ الإنسانُ أنها معطوفةٌ على يُبْدِئ وهو أمرٌ غيرُ ممكنٍ؛ لأنها لو كانت معطوفةً عليها لكان المعْنَى أولم ينْظُروا كيفَ يُبْدِئ الخلق ثم كيف يُعِيدُهُ، والنظر إلى كيفية الإعادَةِ متَعَذِّرٌ.

ذكرنا أن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ يُحتمل أن تكون عِلْمِيةً، والمؤلف يَرى أنها بَصَرِيَّةٌ، فأيها أشْمَلُ؟

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

والظاهر أن القَلبيَّةَ أشْمَلُ؛ لأنها تَشملَ ما رآه الإنسانُ بعَيْنِهِ وما عَلِم به من غَيْرِهِ، واعلم أن الآية إذا احتَملتْ مَعْنيين أحدهما أشْمَلُ والثاني أخَصُّ فالأَوْلَى حَمْلُها على الأشْمَلِ؛ لأن الأخصَّ داخلٌ فيه، بخلافِ ما إذا حُمِلَتْ على الأخَصِّ فمعناه أننا أخرجْنَا بعض دَلالَتِهَا فالأَوْلَى أن نَحْمِلها على الرُّؤيَةِ العِلمية التي تحصلُ بالبَصر وبالسَّمع أيضًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل:٧٨]، السمعُ والإبصارُ طَريقُ العِلْمِ، والأفئدةُ مَحِلُّ الوَعْي.

قوله: [﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ المذكورَ مِنَ الخلْق الأوَّلِ والثَّانِي ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾]: أي: سهلٌ، فابتداءُ الخلْقِ سَهْلٌ على اللهِ، واقرأ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، فالأمرُ سَهْلٌ على اللهِ، وإعادَةُ الخلْقِ أيضًا سَهلَةٌ لقولِهِ: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الصافات:١٩]، زَجْرةٌ واحِدَةٌ فقط ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات:١٤]، وأعمُّ من ذلِكَ قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠]، واحدةٌ بدون تأَخُّرٍ؛ يأمرُ الله الشيءَ فيكونَ مثلَ لمحِ البَصر، وهذا دَليلٌ على كمالِ قُدرتِهِ جَلَّوَعَلَا.

في هذه الآية يقولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ وفي آيَةٍ ثانِيَةٍ يقولُ اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧].

فإننا نقولُ لهؤلاءِ المنْكِرينَ للبعثِ: هل تُقِرُّونَ بأن الله خلقَكُم ابتِداءً؟

هم يقـولون: نَعم، قـال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧].

فنقول لهم: أيهما أهونُ الابتداءُ أو الإعادَةُ؟

الجواب: الإعادةُ أهونُ.

فنقول: كيف تُقِرُّونَ بالأصعبِ ثم تُنْكرونُ الأهْونَ، وأقولُ: بالأصعبِ لا باعتبارِ كونِهِ منْسُوبًا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأن الكُلَّ يهونُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكن نقولُ لهؤلاء: ما دامَ الابتـداءُ أَشَدُّ وأشَقُّ فالإعادَةُ مِن بابِ أوْلى أن تُقِرُّوا بها، لكن هم يُقِرُّونَ بالابتداءِ لأنهم لا يستطيعونَ الإنْكارَ، فلا يستطيعون أن يقولوا: ما خَلَقَنا الله عَزَّوَجَلَّ، نحن الذين خلقْنـا أنفسنا، الزَّوْجُ هو الذي خَلَق الولدَ في رَحِمِ الأم، هذا لا يمكن أن يَقُولُوه، فلهذا احتَجَّ الله عليهم بالابتداءِ ليُقِرُّوا بالإعادَةِ، ولذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [فَكيفَ يُنْكِرُونَ الثَّانِي].

• • ❁ • •



الآية (٢٠)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت:٢٠].

•●෴●•

قوله: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾، هذه الآية مَع التي قبْلها ربما يَظْهُر فيهما إشْكالٌ؛ لأن الأُولى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ تَقْريرٌ لهم بأنهم يَرَونَ كيفَ يُبْدئ الله الخلْق ثم يُعيدُه، وهنا يقولُ: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ فيَقْتَضِي أنهم حتى الآن لم يَعْلموا كيف بَدَأَ الله الخلْق؟

والجواب على ذلك: أنهم وإن كانوا يَرَوْنَ كيف بدأَ اللهُ الخلْق، لكنهم قد يُنْكِرُونَهُ، فأمرَ الله تعالى نَبِيَّهُ أن يأمرَهم بالسَّير في الأرضِ: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾، امشُوا في الأرض وانْظُروا مثلًا إلى الوحوش، وانظروا إلى الحشَراتِ وانْظُروا إلى مخلوقاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كيف تنْشَأُ هذه الأشياء بدون أن نَرَى لها خالِقًا سِوَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا من بابِ إلزامِهِمْ، ولا سيما إذا قلنا: إن الرُّؤيَةَ الأُولى عِلمية، فهي من باب إلزامِهِمْ بما يُشاهِدُونه في الأرض بعدَ أن يَسِيرُوا فيها.

وقولهُ: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ هل المرادُ السَّيْرُ بالبدنِ؟ أو السَّيْرُ بالقَلْبِ؟ أو بهما جميعًا؟

الجواب: بهما جميعًا؛ لأن الإنسانَ قد يَسِيرُ ببدنِهِ ويطَّلع على مخلوقات اللهِ، وقد يسيرُ بقلْبِهِ فيقرأُ ما كُتِبَ عن مخلوقاتِ اللهِ، فربما تَقْرَأُ كِتابًا عن الحيواناتِ أو غيرها وأنتَ في مكَانِكَ أو في حُجْرتَكِ وتكون قد اطلعتَ على ما في مشارِقِ الأرض ومَغَارِبِها، ويكون السيرُ حينئذ بالقَلْبِ، فهو شامل للأمْرَيْنِ جميعًا.

بل إذا نظَرنا إلى السَّيْرِ في الأرض -إلى واقعه- أيهما أكثرُ بالقَلْبِ أو بالقَدَمِ؟

فالجواب: بالقَلْبِ، ولا إشكال في ذلك.

ثم اعلم أيضًا أن السيرَ بالقَدَمِ لا ينفع إذا لم يكن هناك سَيْر بالقَلب واعتبارٌ، فلو أن الإنسان ماجَ فِجاجَ الأرض كلِّها وهو غافِلٌ ما استفادَ من ذلك السَّيرَ شيئًا، بل لا بد أن يكونَ هناك تَيَقُّظٌ واعتبارٌ، فالسير بالقَدمِ إذا لم يُقْصدْ به الاعتبارُ فإنه لا فائدَةَ منه، فإذا قَصَدَ به الاعتبار عاد إلى كونه سَيرًا بالقَلب.

قولُه: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ﴾، هنا قال: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ﴾، وفي الآية التي قَبلها قال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ﴾، ومعلوم أنَّ: (انْظُروا) و(يَروا)، أفعالٌ متعَدِّيَةٌ، فأين مفعولها؟

الجواب: مفعـولها (كيفَ)، في موضِعِ نصبٍ على الحالِ، وهي مُعَلِّقَةٌ للفعلِ عن العَملِ، وقد مر هذا في (ألفية ابن مالك) في باب ظَنَّ وأخواتِهَا؛ قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

....	والْتَزِمِ التَّعلِيـقَ قَبْلَ نَفْـيِ مَا
وَإِنْ وَلَا لَامُ ابتـداءٍ أَوْ قَسَـمْ	كَذَا والاستفـهامُ ذَا له انْحَتَمْ

(١) البيتان (٢١٢، ٢١٣) من الألفية.

قولُهُ: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ في صَدْرِ هذه الآية أتى بالصِّيغَةِ الفِعلية، وهنا أتى بالجملة الاسْمِيَّةِ ليُفِيدَ تَقَرُّرَ هذا الأمْرِ وتأكُّدِهِ.

وقوله: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ﴾ (الله) هنا عَلَمٌ على البَارِي جَلَّ وَعَلَا، وأصلُها الإِلَه وحذفتِ الهَمْزَةُ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ كما حُذِفَتْ مِنَ الناس، والإله معناه: المألُوه، أي: المعبودُ، سواء بحقٍّ أو بغيرِ حَقٍّ، وعلى هذا فيكون الله هنا: هو المعبودُ بحَقٍّ، بدليل قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يعني: لا معبود بِحَقٍّ إلا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أي: لا إله هو الحقُّ إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: [﴿يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ مَدًّا وقَصْرًا مع سُكونِ الشِّينِ]: فهما قراءتان (النَّشَاءَةَ) و﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾[1].

وقوله: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ يُحتَمَلُ أن تكونَ مَصْدَرًا كما تقول: يضرِب الضَّربَةَ، ويحتمل أن تكون بمعنى اسمِ المفعولِ، أي: يُنْشِئُ المُنشأَ الآخِر، والمعنى واحد: أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يُنشِئُ الخلْق مرَّةً ثانية.

فإذا قال قائل: كيف نُسَمِّيها نشأةٌ وهي إعادة؟

قلنا: إن هـذه الإعادةِ تختلِفُ عن سابقَتِهَا اختلافًا كثيرًا، فهي بالنسبة إليها نشأةٌ؛ لأن حياةَ الآخِرَةِ ليست مثلَ حياةِ الدنيا، فحياةُ الآخِرةِ حياةٌ أبدِيَّة، وحياةُ الدُّنيا حياةُ فناءٍ، ولذلك تَجِدُها ناقِصة، يُخلق الإنسان من ضَعف إلى قوَّة إلى ضعْف، أما في الإعادةِ فإنه يُخلَق للأبدِ، فلذلك سميت نشأةً وإن كانت هي إعادةٌ، لاختلاف الحالين.

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٤٩٨).

انظر إلى الجَنين في بطنِ أمِّه، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه بعد أن ذَكَر أطوارَهُ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون:١٤]، هل هو إنشاءٌ أو تطويرٌ؟ هو تطوير، لكنه لما كان التَّطويرُ الأخير الذي فيه نَفْخُ الرَّوُح يختلفُ عن الأَوَّلِ وهو في بطنِ أمِّه؛ حيث كان جَمادًا ثم تُنْفَخُ فيه الروح، فيكون نشأةً جَديدةً غير الأولى، فسُمِّيَ نشأةً وإن كان تطويرًا من حالٍ إلى حَالٍ.

قوله: [﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَمِنْه البَدءُ والإعَادَةُ]: هـذه الجملَةُ تَعليلُ لما سَبَقَ من كونِهِ ابتدأَ الخَلقَ ثم أعادَهُ؛ لأن الله على كُلِّ شيءٍ قَدير، والقُدرةُ: وصفٌ يتَمَكَّنُ به الفاعلُ من الفِعلِ بدونِ عجزٍ.

والقدرةُ غيرُ القوَّة؛ فالقوَّةُ يقابِلُها الضَّعْفُ، والقُدْرَةُ يقابِلُها العَجْزُ، ويظهر ذلك بالمثـالِ، فمثلًا: أنا إذا حَملتَ كِتابًا لكن بمَشَقَّةٍ، فأوصَفُ بأني قادر، ولكنِّي لستُ قَوِيًّا، وآخر لما أرادَ حَملَ الكِتاب عَجَز عنـه، فهو عاجِزٌ، والثالث حَمَلَهُ كأنه رِيشَةٌ في يَدِهِ فهذا قادِرٌ قَوِيٌّ. فتبَيَّنَ بهذا أن القُدرةَ غيرُ القوةِ.

كذلك أيضًا: القدرةُ يوصَفُ بها ذو الشُّعورِ ولا يوصفُ بها غيره، فَلا يقالُ للحَديدِ: إنه قادِرٌ، بينما القوة يوصَفُ بها ذُو الشُّعورِ وغَيْرِه، فنقول للحديدِ: قَوِيٌّ، ونقول للإنسان: قَوِيٌّ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موصوفٌ بالقُدْرةِ وموصوفٌ بالقُوَّةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].

وهل قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ عامٌّ مخصوصٌ أم لا؟

هذا على عُمومِهِ، لا يُخَصَّصُ بشيءٍ، لكنَّ السُّيوطِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في تفسيرِ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ﴾ [المائدة:١٢٠]: [وخَصَّ العقلُ ذاتَهُ فليس عليها بقَادِرٍ!].

[خصَّ العقلُ ذاتُهُ]: يعني: ذاتَ اللهِ، فليس عليها بقادَرٍ، فقال: إن العقلَ يُخَصِّصُ هذا العمومَ، ونحن نقولُ: لا يخصصُ هذا العمومُ مِنَ العُقولِ إلا العقلَ الفاسِدَ الذي يَرَى امتِناعَ قيامِ الأفعالِ الاختِيارِيَّةِ بالله عَزَّوَجَلَّ، أما العقلُ الصَّحِيحُ السليم فهو يَرَى أن الله يفعل ما يَشاءُ، ينْزِلُ، ويستَوِي على العَرشِ، ويستَوي إلى السماءِ، ويضْحَكُ، ويَعْجَبُ، وغير ذلك من الأفعالِ الاختِيارِيَّةِ التي تَليقُ بجَلالِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فقوله: [خَصَّ العقلُ ذَاتَه فليسَ عليها بقَادِرٍ]، هذا خَطأٌ عَظِيمٌ، إذا كان لا يَقْدِرُ على نفسه فكيفَ يَقدِرُ على غيرِهِ، هذا من أكبرِ المُحالِ ومِنْ أكبرِ الغَلَطِ!

لكن لو قال قائل: لعلَّ المُفَسِّر يريدُ أنه لا يَقْدر على إفناءِ نَفسِهِ مثلًا، أو على خَلْقِ مماثِلٍ له.

قلنا: هذا لا تَتَعَلَّقُ به القدرةُ أصْلًا، فالقُدرةُ لا تتعلق بالشيءِ المستَحِيلِ إطْلاقًا، فهو غيرُ داخِلٍ في العمومِ مِنَ الأصلِ، وليس بمخرَجٍ منه.

وها هنا عبارة يقولها بعضُ الناس: إنه على ما يشاءُ قَدِيرٌ، فما صحة هذا التعبير؟

والجواب: هذا التعبير خطأٌ؛ لأن الله تعالى على كُلِّ شيءٍ قَدير، فهو قادرٌ على ما يشاءُ وما لا يشاءُ، حتى الذي لا يشاؤه قادِرٌ عليه، فلو شَاءَهُ لفَعَلَهُ، ثم إن هذه العبارةَ مخالِفَةٌ لما جاء به القرآنُ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٢٠]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب:٢٧]، ثم إن بعضَ أهلِ العِلم يقولُ: إن هذه العبارةَ تُوحِي بمَذهَبِ المعتزِلَةِ الذين يقولون بأن الإنسان مسْتَقِلٌّ بعَملِهِ، فقالوا: إذا كان الإنسان مستقلًا بعمَلِهِ فلا دَخْلَ لمشيئةِ الله فيهِ، ومعنى ذلك أن اللهَ عاجِزٌ عن عَمَلِ الإنسان، وهذا خطيرٌ كما هو معروف، فالذي ينْبَغِي

أن نقول: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت:٣٩]، على الإطلاق.

فإذا قال قائل: ألا يَنْتَقِضُ علينا هذا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٢٩].

قلنا: المشيئةُ هُنا عائدةٌ على الجمعِ لا على القُدْرَةِ، والمعنى: أنه إذا شاءَ أن يجمَعَهم جمَعهم بدون عَجْزٍ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا تنافي ما تقَدَّم ذِكْرُهُ.

ويقولون: إن الشيطان جمَعَ جنودَهُ، أو هم اجتَمَعوا إليه فقالوا له: إنك تَفْرَحُ بموت العالِمِ ولا تفْرحُ بموت العابِدِ، فقال لهم: نعم؛ لأن العابدَ إذا ماتَ يموتُ عن نَفْسِهِ لكنَّ العالِمَ إذا مات يموتُ عن عالَمٍ، وإذا بقي يُفْسِدُ علينَا الأمور.

ومراده بالعلماءِ العُلماءِ الحقِيقيُّونَ الذين يعمَلُونَ ويَدْعُونَ.

ثم قال الشيطان لجنوده: أذهَبُ أنا وأنتم إلى عالمٍ نَسألُه وإلى عابِدٍ.

فذهبوا إلى العابَدِ فقالوا له: هل يَقْدِرُ اللهُ أن يخْلُقَ مثلَ نَفْسِهِ؟

قال: نعم.

قالوا: ما الدليل؟

قال: لأنَّ اللهَ على كُلِّ شيءٍ قَديرٍ.

فهذا الرجل كَفَرَ؛ لأن أي إنسان يعتقدُ هذا الاعتقادَ فهو كافِرٌ، وهو اعتقادٌ غيرُ صحيحٍ وفاسد، ولا يمكن، لو لم يكن مِنَ الفَرقِ -والفرق عظيم جدًا- إلا أن هذا الإله لو قُدِّرَ فهو مخلُوقٌ، والإلهُ الحقُّ غيرُ مخلوق.

ثم جاؤوا إلى العالِمِ وقالوا له: هلْ يَقْدِرُ الله أن يضَعَ السمواتِ والأرض في بَيضَةٍ واحِدةٍ؟

فقال العالم: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، لو أراد ذَلِك لفَعَلَهُ.

مع أن الأخير يُنكَر حسبَ ما يَبْـدو للناسِ أكثرَ مِنَ الأوَّل، والحاصلُ أن الإنسان إذا قَرأَ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ لا يجوز أن يَقعَ في نفسه استثناء شيءٍ من هذا العُموم، بل يكونُ على عُمومِهِ بدونِ تَفْصِيلٍ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: الاستدلالُ بالمبدأ على المعَادِ؛ لقولِهِ: ﴿كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾.

الفَائِدة الثَّانِية: أنه يَنْبَغِي للمستَدِلِّ أن يستَدِلَّ بالمُشَاهِدِ على الغائِبِ لاقتناع الخصم بذلِكَ.

الفَائِدة الثَّالِثة: إثباتُ البَعثِ؛ لقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾.

الفَائِدة الرَّابِعة: إثباتُ قُدرَةِ الله؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

الفَائِدة الخَامِسة: عُمومُ هذه القُدْرَةِ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

الفَائِدةُ السَّادِسَةُ: إثبـاتُ الأفعالِ الاختِيَارِيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ، فإنها مِنْ تمـامِ قُدرَتِهِ جَلَّوَعَلَا، كالمجِيءِ والنُّزولِ والاستِواءِ على العَرْشِ والضَّحِكِ والعَجبِ وما أشبه ذلك.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: خَطَأُ مَنْ قال: خَصَّ العقلُ ذاتَه فليس عليها بقَادِرٍ، وقد بيَّنَّا أنه ليسَ بصحيحٍ، وقلنا: إن هذا مذهبُ الذين يُنْكِرُونَ قِيامَ الأفعالِ الاختيارية بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا لا شَكَّ أنه يَرُدُّه الكِتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلَفِ، وهذا مما نَبَّهنَا عليه وإن كان ليس داخلًا في مَضمونِ الآيَةِ.



الآيــة (٢١)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ [العنكبوت:٢١].

قولُهُ: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ يعْنِي: بعدَ البعثِ يُعذِّب من يشاءُ، ويجوز أن يكونَ العذابُ في الدنيا؛ لأنَّ العذابَ يكونُ في الدنيا ويكونُ في الآخرَةِ، فالعقوباتُ التي رُتِّبَتْ على الجرائمِ من العَذابِ، لقولِ النبيِّ ﷺ في المتَلاعِنَيْنِ: «عَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ»[1]، وكذلك ما يُصِيبُ الإنسانَ من المصائبِ في بَدَنِهِ وأهلِهِ ومالِهِ هو أيضًا من العَذابِ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى:٣٠].

وقوله: ﴿ يُعَذِّبُ ﴾ أتى بالفِعْلِ المضارِعِ الدَّالِّ على أن هـذا الأمر مِن أفعالِهِ مستَمِرٌّ، ليس أمرًا مَضَى وانقَطَع، فكما أنه يكونُ في الحاضِرِ، يكون أيضًا في المستقبَلِ، والعذابُ هو العقوبة، أي: يُعَاقَبُ.

وقوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ تقدَّمَ كثيرًا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا أضافَ الفعل إلى المشيئةِ فإنه يكون مَقْرُونًا بالحِكْمَةِ؛ لأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يفْعَلُ لمجرَّدِ المشيئةِ، بل كلُّ ما يَفْعَلُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو بمشِيئَتِهِ المقرُونَةِ بالحكمة، وهذا أمرٌ واضِحٌ، فإن من يُعذِّب

---

(١) أخرجه مسلم: في بداية كتاب اللعان، رقم (١٤٩٣).

لا بُدَّ أن يكون قد أَتَى ما يستَوْجِبُ التَّعذِيبَ، وحينئذٍ تكون الحِكمَةُ في تَعْذيبِهِ، ولا يُعذِّبُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من شاءَ بِدونِ ذَنبٍ أبدًا لأن حِكمَتَهُ ورَحمتَهُ تأبى ذلك، خِلافًا لمن قال[1]:

وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى

ثم عَلَّلَ ذلك بقَولِهِ:

فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

فهذا ليس بِصَحيحٍ، وهو وإن جازَ عَقلًا لكنه مُمتَنِعٌ شَرعًا؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول في الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا»[2]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في القرآن: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢].

فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ قلنا: إنه مَقُرونٌ بالحِكمَةِ، فلا يُعذِّبُ إلا من يستَحِقُّ التَّعذِيبَ.

قوله: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ الرَّحْمَةُ صفَةٌ من صفاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهي تقْتَضِي الإنعامَ والإحسانَ، سواءٌ كان الإحسانُ بإيجادِ محبوبٍ أو بِدفعِ مكْرُوهٍ، فإن رَحمةَ الله عَزَّوَجَلَّ تكونُ للإنسان إما بجَلْبِ ما ينْفعُه وإما بدفع ما يَضُرُّه.

وقوله: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ (يرحم) فعل مضَارِعٌ مشتَقٌّ مِنَ الرَّحمةِ، والرحمةُ

---

(١) هو السَّفارِيني في الدُّرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، البيتان (٦٥، ٦٦)؛ وانظر شرح العقيدة السفارينية لفضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٣٣٨، وما بعدها).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

صِفَةٌ من صِفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ ثابِتَةٌ على وجهِ الحَقيقَةِ، ومِنْ آثارِهَا الإنعامُ والإحسانُ أو إرادةُ الإنعامِ والإحسانِ، وليست هي الإنْعامُ والإحسانُ والإرادةُ، خِلافًا لمن قال بذلك مِنَ الأشاعِرَةِ ومَنْ ورَاءهم من المعطِّلَةِ المحْضَةِ الذين هم أشدُّ وأشدُّ، فهم يقولون: إن الرحمة معناها إرَادَةُ الإنعامِ، وبعضهم يقول: هي الإنعامُ، والصوابُ خِلافُ قولهم؛ لأن الإرادة ناشئةٌ عن الرَّحْمَةِ، يرحم فيريدُ أن يحْسِنَ أو يُنْعِمَ، وهذا الذي عليه مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، أن الرحمةَ صِفَةٌ ثابِتَةٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على وجهِ الحَقِيقَةِ.

وقال الذين احتجُّوا بمنْعِ أن تكونَ الرَّحمةُ حقيقةً: إن الرحمة خَوَرٌ وضعْفٌ في الراحمِ، فتجدُ نفسه تَنْكسِرُ حتى تَرحَمَ.

وجوابنا على هذا من وجهين:

أحدهما: أن نَمْنَعَ أن يكون هذا من باب الخَوْرِ والضَّعف، فإننا نَجِدُ الملوك الجبَابرةَ قد يَرْحمون، ومع أنهم ليس فيهم خَوْر ولا ضَعْف.

وثانيًا: لو فُرِضَ أن هذا المعنى لازمٌ للرَّحْمَةِ في الإنسان فليس بلازم بالنسبة لله، كغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ التي تَثْبُتُ حقيقةً للمَخْلُوقِ وتَثْبُتُ للخالِقِ أيضًا، فإن اللوازِمَ والعوارِضَ التي تكون لصِفَةِ المخلُوقِ لا يمكن أن تكونَ لصِفَةِ الخالِقِ، لما بينهما مِنَ الفَرقِ العَظيمِ في الذَّاتِ والصِّفاتِ، وكما أن الله عَزَّوَجَلَّ لا شَبِيهَ ولا مَثِيلَ له في ذاته، فكذلك لا شَبِيهَ له ولا مَثِيلَ له في صفِاتِهِ.

قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تعْذِيبَهُ، ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ رَحْمَتَهُ، ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ تُرَدُّون]: يعني: تُقْلَبُونَ إليه لا إلى غَيرِهِ، فتَقْديمُ المعمولِ يُفِيدُ الحصْرَ،

فالقَلبُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ لا إلى غَيْرِهِ، وهذا عامٌّ لكُلِّ أحدٍ مهما كان، فالناسُ مرْجِعُهُمْ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مهما فرُّوا، فالقَلْبُ يَعني الرَّدَّ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإذا كان مَرَدُّنَا إلى الله صارَ هو الحَكَمُ بيننا، وحُكْمُ الله في العبادِ يَشْملُ الحكْمَ فيما بينَهُ وبينَهُمْ، والحكمُ فيما يختلفون فيه، فالمؤمنون مع الكفَّارِ مختَلِفُونَ، فيَحْكُمُ الله بينهم يومَ القِيامَةِ، وكذلك المعتَدُونَ مع المعْتَدَى عليهم مختَلِفونَ، فيَحُكُم الله بينهم يومَ القِيامَةِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: إثباتُ الأفعالِ الاختِيَارِيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ لقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ﴾، ﴿وَيَرْحَمُ﴾، وهذا هو مَذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة مِنَ السَّلَفِ والأئِمَّةِ، أن الله يفعلُ ما يشاءُ، وخالفَ في ذلك الأشاعِرَةُ وغيرهم، فقالوا: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يتعَلَّقُ به فِعْلٌ حادِثٌ، وعلَّلُوا ذلك بأنه لا يقومُ الحادث إلا بحادِثٍ، وأننا لو أثْبَتْنَا حدوثَ الأفعالِ لله لَزِمَ من ذلك أن يكونَ الله تعالى حادِثًا.

ولا ريب أن هذا قولٌ باطِلٌ؛ لأننا نقول لهم: من قال لكم: إن الحادِثَ لا يقومُ إلا بحادِثٍ، من أين جاءت هذه القاعدةُ، هل هي في القُرآن، هل هي في السُّنَّةِ، هل هي في العَقْلِ؟

ثم إننا نقابلُ هذه القاعدةَ الفاسِدَةَ بقاعِدةٍ أكملَ منها وأوضحَ، وهي: أن الفَعَّال لما يُريدُ أكملُ من الذي لا يَفْعَلُ، فأنتم إذا عطَّلْتُم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن أفعالِهِ الاخْتِيارِيَّةِ فمعنى ذلك أنكم وصَفْتُموهُ بأنْقَصَ ما يكون، وهذا أمرٌ معلومٌ لجميعِ العُقَلاءِ: أن الفاعل لما يُريدُ أكملُ من الذي لا يفْعَلُ، وأكملُ من الذي يجْبَرُ على الفعلِ أيضًا.

الفَائِدة الثَّانية: إثباتُ المشيئةِ لله عَزَّوَجَلَّ لقوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ في الموضِعين.

الفَائِدة الثَّالِثة: أن الرَّحمَةَ لا تُطْلَبُ إلا من الله، لقولِهِ: ﴿وَيَرْحَمُ﴾، وهذا في مقام التَّقْسِيمِ يَدُلُّ على الاختِصَاصِ، ﴿يُعَذِّبُ﴾ ﴿وَيَرْحَمُ﴾، فلا تَطْلُبُ الرحمة إلا مِنَ اللهِ، حتى الذين يَرْحَمون مِنَ الخلْق ينْبَغِي عندما تَطْلُب رحمتَهم أن تجعل ذلِكَ متَعَلِّقًا بالله؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ لو شاء أن لا يَرْحُموكَ لم يرحموك.

الفَائِدة الرَّابِعة: إثباتُ البعثِ لقولِهِ: ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾.

الفَائِدة الخامِسة: التحذيرُ مِنَ المخالَفَةِ؛ لأنه إذا كان المرجِعُ إلى الله فاحذر من مخالَفَتِهِ، فإن هذا يُشْبِهُ التَّهْدِيدَ والوَعيدَ مِن المخالَفَةِ.

••❁••



الآية (٢٢)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ [العنكبوت:٢٢].

•••

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: الخطابُ إما أن يكونَ للكافِرينَ، وإما أن يكون لعُمومِ الناسِ، وكونُه لعُمومِ الناس أَوْلى، يعني: وما أنتم أيَّها الناسُ، وكونه للمُكَذِّبينَ المعانِدِينَ أبلغُ؛ لأنهم يظنُّونَ أنهم أَعْجَزُوا الله.

وقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ (ما) هنا حِجازِيَّةٌ؛ لأن القرآنَ بلُغةِ قريشٍ، واسمها: الضَّميرُ المنْفصِلُ (أنتم)، وخبرُها: (بمُعجزين)، والباءُ زائدةٌ للتَّوكيدِ، قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جرَّ الْبَا الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

إعراب ﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾:

(الباءُ): زائدةٌ للتَّوكيدِ.

(معجزين): خبرُ (ما) منصوبٌ وعلامة نَصبِهِ ياءٌ مقدَّرةٌ على الياءِ، منَعَ من ظُهورِهَا اشتِغالُ المحَلِّ بعلامةِ إعرابِ حرفِ الجرِّ الزَّائِدِ، وإن كان هذا في الحقيقة

(١) الألفية لابن مالك، البيت رقم (١٦١).

من التكَلُّفِ المعروفِ، لكن لا بُدَّ أن نُعرب هذا الإعراب حسب القواعدِ المعروفةِ في النحوِ، فالياء في قوله: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ جَلَبَتَهَا الباءُ وليس الخبر، وهي نَفْسُها علامةُ النَّصْبِ.

وقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ (معجـزين) من (أعْجَزَ) فهو متـعَدٍّ؛ لأن عجَزَ لازم، وأعْجَزَ متعدٍ، وإذا كانت متَعَدِّيَةٌ وهي اسمُ فاعلٍ فتحتاجُ إلى مفعولٍ، فأين المفعول؟

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ رَبَّكُم عنْ إدْراكِكِمْ]: فيكون المفعـولُ محْذوفًا تقديرُهُ: بمُعجِزينَ ربَّكُم، أو بمعجزين اللهَ، فلا مانِعَ، والمُعجِزُ هو من فعل ما يُعْجِزُ به غيرَهُ، ولهذا قال بعضُ أهلِ العِلم عن آيات الرُّسُلِ: إنها معْجِزاتٌ؛ لأنها تُعجِزُ أعداءَ الرُّسلِ عن معارَضَتِهَا.

قوله: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، هذا الجارُّ والمجرورُ حالٌ مِن مُعجِزينَ، يعني: حال كونِكُمْ في الأرض أو في السماءِ، فلا تُعجِزونَ اللهَ سواء كنتم في الأرضِ أو في السماء، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [لَوْ كُنْتُم فِيها]، فيكـون قوله: ﴿وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ على سَبيلِ التَّقديرِ وليس على سبيلِ الحَقيقَةِ؛ لأن الناسَ في الأرضِ وليسُوا في السماءِ.

وقيل: إن المعنى على سبيلِ المبالَغَةِ، يعني: لا تُعْجزونَ اللهَ سواءٌ كُنتم في أعماقِ الأرض أو في أجواءِ السماءِ، فيكون المعنى: لا تُعجزونُه في أيِّ مكانٍ كُنتم.

وقيل: إن قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يعني به أهلَ السماءِ، يعني: أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يُعجزُه شيء في السمواتِ ولا في الأرضِ، فأهلُ السماء لا يُعْجِزُونَهُ وأهل الأرضِ لا يُعجزونه، فيكون المعنى على هذا الوجه: وما أنْتُمْ بمُعْجزينَ في الأرض،

ولا مَن في السماءِ مُعجِزٌ الله، على حَدِّ قولِ الشَّاعرِ حسَّانَ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(١)]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

فأظنُّ أننا نَعرِفُ جميعًا أن الأوَّلَ غيرُ الثاني؛ لأن الذي يَهجُوه لا يمْكِنُ أن يمْدَحه وينْصُرَهُ، فيكون على تقديرِ: ومن يَمْدحُهُ وينْصُرُه سواء، فهذه مثلها.

والذي يظهر لي أن المعنى: أنَّكُم لا تُعجِزُونَ الله في أي مكانٍ كُنتم، سواء كُنتم في السماءِ أو في الأرضِ؛ لكن وقتَ نُزولِ القُرآن لا يُمكِنُ أن يُرادَ بالسماءِ حقيقةٌ، إلا أن يُرادَ بالسماءِ ما عَلا ولو على قِمَمِ الجبالِ، لكن في وَقْتِنَا الآن يمكن أن يكونَ الإنسانُ في السماءِ، أي: في العُلُوِّ، وليس المرادُ السماءَ الدنيا؛ لأن السماءَ الدُّنْيا لا يصلُ إليها أحدٌ، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:٣٢]، حتى النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وجبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ما استطاعَا أن يَدْخلا السماءَ الدُّنْيا إلَّا بعد الاستفتاحِ والاستِئْذَانِ[(٢)].

قال المُفَسِّر في تَفْسيرِهَا الإجمالي: [أي: لَا تَفُوتُونَهُ]: أي: لا تَفوتُونَ الله، بل إذا شاءَ أن يُعذِّبكُمْ أدْرَكَكُم فإن الله تعالى لا يَفوتُه شيءٌ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤].

واعلم أن عُقوبَة الله عَزَّ وَجَلَّ وإدراكَه للإنسانِ تارَةً يكونُ بأمورٍ حِسِّيَّةٍ، فيُقَدِّرُ

---

(١) في ديوانه (ص: ٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب المعراج، رقم (٣٨٨٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٤)، وهو حديث المعراج وفيه «فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ فَفَتَحَ».

اللهُ تعالى أسبَابًا مَعلُومةً لنا ونُشاهِدُها، وتارةً يكونُ بأمورٍ لا نُدرِكُها، فتأْتِيهِ العُقوبةُ مِنَ الله بدونِ أيِّ سَببٍ معلومٍ لنا، مثلُ أسبابِ نَصْرِ الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أحيانًا تكونُ بأسبابٍ غيرِ مَعلُومةٍ، وأحيانًا تكونُ بأسبابٍ مَعلُومَةٍ، مثاله: نَصْرُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للرَّسولِ ﷺ، في غزوةِ الخَندَقِ: أرسلَ اللهُ عليهم رِيحًا وجُنودًا لا نَراها، الجنودُ التي لا نَراهَا هي مِنَ الأُمورِ غيرِ المعلومَةِ إلا بالشَّرْع، لكنَّ الرِّيح التي أقْلَقَتْهُمْ وأكْفَأَتْ قُدورَهُم وهَدَمَتْ خيامَهُمْ هذه محسُوسَةٌ معلومَةٌ، لكنَّ الجنودَ التي لم نَرَهَا لولا إخبارُ الله إيَّانَا عنها ما كُنَّا نَعْلَمُهَا.

فالله عَزَّوَجَلَّ يُدرِكُ الإنسانَ إما بأسبابٍ مَعلُومة تَظْهَرُ للعَيانِ، وإمَّا بأسبابٍ خَفِيَّةٍ لا تَظهرُ للعَيانِ، ثم قد نَعْلمُهَا بطريقِ الوَحي وقَدْ لا نَعْلَمُهَا.

قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أَيْ: غَيْرَهُ ﴿مِن وَلِيٍّ﴾ يَمْنَعُكُمْ مِنْه ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَنْصَرُكُم مِن عَذَابِهِ]: (ما) في قوله: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾ هل هِي تَمِيمِيَّةٌ أم حِجازِيَّةٌ؟

الجواب: اتَّفقتْ فيها اللُّغتانِ، وذَلك لعَدمِ التَّرتِيبِ لأنَّ ﴿مِن وَلِيٍّ﴾ هو المبتدأُ، و﴿لَكُم﴾ هو الخَبَرُ، يعني: لا وَلِيَّ لكُمْ مِن دُونِ اللهِ، وقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أَيْ: غَيْرَهُ] صحيحٌ، وعبَّر عنِ الغَيْرِ بالدُّونِ لانْحطَاطِ رُتبَتِه.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِن وَلِيٍّ﴾ يَمْنعُكُم منْه، ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ ينْصُرُكم مِن عَذابِهِ]: ولا أعلمُ إلَّا أن النَّصْرَ بمعنى المَنْعِ والعَوْنِ؛ لكنَّ الصَّحِيحَ أن قولَهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ أن الوَلِيَّ من يتَولَّى الإنسانَ في جميعِ أحوالِهِ فينْصُرُه في مقابلة عَدُوِّهِ، ويأتي إليه بالخيرِ ولو في غيرِ مقابَلَةِ العَدوِّ، فالولِيُّ هو الأعَمُّ، فهو الذي يتَولَّاهُ في

جَلْبِ الخيرِ ودَفْعِ الشَّرِّ، والنَّصِيرُ هو الذي يَدفَعُ عنكَ فقط، قد لا يكونُ من أَوْلِيائِك لكن يدْفَعُ عنك في الحالِ المعَيَّنة التي تحتاج فيها إلى نَاصِرٍ، والنُّصْرَةُ تكون في دَفعِ المكرُوهِ، فيكون الوَلِيُّ هنا أَعَمَّ.

يعني: لا أحَدَ يتولَّاكُمْ فيَجْلِبُ لكمُ الخيرَ ويدفعُ عنكم الشرَّ، ولا أحدَ أيضًا ينْصُرُكُم من دُونِ اللهِ فيمنعُ عنكم العِقابَ، وهذا أمرٌ واقِعٌ فإنَّ بأس اللهِ إذا نزلَ بقومٍ فلا يستَطِيعُ أحدٌ أن يدْفَع عنهم هذا البأسَ، ولا أن يمنْعَهم منه.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: كَمالُ قُدرةِ الله عَزَّوَجَلَّ وأنه لا يُعجِزُه شيءٌ؛ لقوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

الفَائِدة الثَّانِية: أنه لا مَفَرَّ للمرءِ مِن قَدَرِ الله، سواء كانَ في السماءِ أم في الأرضِ، لقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

لو قال قائل: هل في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ رَدٌّ على القَدَرِيَّةِ؟

فالجواب: هذا فيه نَظَرٌ؛ لأن القُدْرَةَ يقولون: إن الإنسانَ مستَقِلٌّ بعَمَلِهِ ولا دَخْلَ لمشِيئَةِ اللهِ فيه، لكنهم يقولون: إنَّ اللهَ قادِرٌ على إهْلاكِهِمْ واستِئصالِهِمْ إذا خالَفُوا.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: ضعفُ البَشَرِ بالنِّسبَةِ إلى الخالق؛ لأن الخطابَ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ للعُمومِ، فالبشرُ مَهْما بلَغُوا من القوة فَهُم بالنِّسبة إلى الخالقِ عاجِزُونَ ضُعفاءُ. ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ﴾

قال تعالى: ﴿خَلَقَهُمْ﴾ ولم يقل: أولم يَرَوا أن الله هو أَشَدُّ؛ لأن الذي خَلَقهم هو أَشَدُّ منهم قُوة، فإذا كانوا مَخْلُوقينَ فإنَّ الخالِقَ أقوى بلا شَكٍّ، فالخالقُ أَقْوى مِنَ المخلُوقِ، فأتى بالموصولِ وصِلَتِهِ كالتَّعْليلِ والدِّلالَةِ على ضَعفِهِمْ أمام الله عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن لا مَلجأَ للبَشَرِ في جَلْبِ المنافِعِ ودَفعِ المضَارِّ إلا إلى الله تعالى، وأنهم مهما استَعانُوا بغيرِهِ فإنهم خائبونَ لقولِهِ: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: وهي فائدةٌ بلاغِيَّةٌ: أن مِنْ أدواتِ التَّوكيدِ زِيادَةَ الحروفِ لقولِهِ: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾ لأن (مِنْ) هنا زائدةٌ لإفادَةِ العُمومِ، أي: التَّنْصيصُ على العُمومِ.

• • ۞ • •



الآيــة (٢٣)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَـٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى وَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [العنكبوت:٢٣].

• • ❁ • •

قَال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ ﴾ أي: القُرآنُ والبَعْثُ].

قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأٌ وخبَرُه الجملَةُ الاسميَّةُ في قولِهِ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يَئِسُواْ ﴾، فهذه الجملةُ كُبرى وصُغْرى، يقول النحويون: جملةٌ كُبْرَى وصُغْرى فإذا كانت الجملةُ خبرًا يُسَمُّونَها جملةً صُغْرى، وإذا كانت مكونة مِنْ مبتدأ وخبرٍ تُسَمَّى كُبْرى، فعنـدنا الآن ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ إلى آخر الجملةِ نُسَمِّيـهَا جملةً كُبْرَى، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يَئِسُواْ ﴾ هذه جملَةٌ صُغْرى لأنها جزءٌ مِنَ الجُملةِ الكُبرى، فهي مبتدأٌ وخَبرٌ لكنها خبرٌ، وأتى بالجملة الاسمِيَّةِ للدَّلالَةِ على الثُّبوتِ والاستِقْرارِ.

قوله: ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾، (الآيات): جمعُ آيَةٍ، والآيةُ في اللُّغَة: العَلامَةُ، وآياتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نوعان: كونِيَّةٌ وشَرْعِيَّةٌ.

فالكونية: ما خَلقَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في السَّماءِ والأرضِ، فهي آياتٌ كَونِيَّةٌ لدَلالَتِهَا على خالِقَها، فهي دالَّةٌ على الخَالِقِ، وكلُّ شيءٍ مِنها يَدُلُّ على صِفَـةٍ تُناسِبُهُ؛ لأن الآياتِ كلَّها على سبيـلِ العُمومِ تَدُلُّ على الخالِقِ، كلُّ آيَةٍ منها تدلُّ على صِفَةٍ مُعيَّنَةٍ

من صفاتِهِ، فإذا كانت الآياتُ عظيمةً دلَّتْ على وجودِ الخالِقِ وعلى قُدرَتِهِ، وإذا ظَهَرَ فيها إحكامٌ وإتِّقانٌ دَلَّت على الحِكمَةِ، وهكذا.

فالآياتُ بعُمومِهَا دالَّةٌ على وُجودِ الخالِقِ، ثمَّ كُلُّ آيَةٍ منها لها دِلالَةٌ خاصَّةٌ تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه من هذه الصِّفاتِ الخاصَّةِ، ومثال الآيات الكَونيَّةِ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت:٣٧]، وفي سُورَةِ الرُّومِ عِدَّة آياتٍ ذَكَرها الله عَزَّوَجَلَّ.

النوعُ الثَّانِي من الآياتِ: الآياتُ الشَّرْعِيَّةُ، وهي ما جاءتْ بها الشَّرائعُ.

وها هنا فائِدَةٌ: وهي أن الآياتِ الشَّرْعِيَّةَ يعْجزُ البشَرُ أن يأْتُوا بمِثْلِهَا؛ لأنها كلَّهَا إصلاحٌ ودَرءٌ للمَفاسِدِ، فكُلُّ الشرائعِ جاءتْ بالإصْلاحِ، ولكنَّ الإصلاحَ يكونُ في كُلِّ أُمَّةٍ بحسَبِهَا، فالشِّدَّةُ على اليهودِ مناسِبَةٌ، والتَّخْفيفُ على النَّصارَى مناسِبٌ، والجَمعُ بينهما في هذه الأُمَّةِ غايةُ المناسَبَةِ، وإن كان دِينُ الإسلامِ يُسْرًا لا حرجَ فيه بالنِّسْبَةِ إلى دِينِ النَّصارَى، دِينُ النَّصارَى فيه أشياءُ كثيرةٌ مسامَحٌ فيها لأن حالهم تُناسِبُ ذلك، ودِينُ اليَهودِ فِيه شِدَّةٌ وأغْلالٌ حَطَّهَا الله عنا بهذا النَّبيِّ الكريم، فهذِه الشرائعُ كُلُّها آياتٌ تَدُلُّ على كمالِ مَنْ شَرَّعها وسنَّها لعِبادِهِ، ولكنَّ النوعَ الأوَّلَ من الآياتِ الإيمانُ بِهِ صَعبٌ والوصولُ إلى حَقِيقتِهِ سَهْلٌ، لكنَّ الثاني هو الذي يكونُ فيه نوعٍ مِنَ الصُّعوبَةِ؛ لأنه لا يعرفُ كمالَ الشَّريعَةِ ودِلالَتِهَا على مَنْ شَرَّعها إلا من تَعَمَّق فيها، وعَرَفَ الحُكْمَ والأسرارَ التي تَتَضَمَّنُهَا هذه الأحكام، ولهذا يَنْبَغِي لنَا التَعَمُّقُ في معرفة حِكَمِ التَّشْرِيعِ؛ فكَوْنِي أعْرِفُ أن هذا حلالٌ أو هذا حرامٌ؛ هذا قد يكون سَهلًا، لكن كوني أعرِفُ لماذا حُرِّم أو لماذا حُلِّل هذا هو المهِمُّ جدًا، وهو الذي يَتبَيَّنُ به كونُ الشَّرعِ منْ آيات الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿وَلِقَآئِهِۦ﴾ أي: يومُ القيامَةِ، يعني: كذَّبُوا باللِّقَاءِ اللازمِ منه البعثُ؛ لأن البعثَ لازمٌ من لَوازِمِ اللِّقَاءِ، لا لقاءَ إلا ببعْثٍ، ولقاءُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ المسلمينَ، قالَ اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، يعني: فأَنْتَ مُلاقِيهِ فجَازِيك على هذا الكَدْحِ إما خَيرًا وإما شَرًّا.

وقوله: ﴿وَلِقَآئِهِۦ﴾ يعْنِي: البَعْثَ؛ لأن المنْكِرينَ للبَعْثِ لا يؤمنونَ بلِقاءِ اللهِ؛ لأنهم يقولونُ -والعياذ بالله- إنهم إذا كانُوا عِظامًا ورُفاتًا فلا يمكِنُ أن يُبْعَثُوا خَلقًا جديدًا، فكذَّبوا بهذا.

قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِي﴾ جزاءُ هذا التَّكذيبِ اليأسُ مِنْ رَحمةِ اللهِ، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: جَنَّتِي]، فأوَّلها إلى الرَّحمَة المخلوقَةِ لا إلى الرَّحمةِ التي هي صِفَةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وذلك لأنَّ الرَّحمَةَ المضافةَ إلى اللهِ قد يُرادُ بها دَارُ رَحمتِهِ فتكونُ مخلوقَةً، كما في الحديث القُدُسِيِّ أن الله عَزَّوَجَلَّ قال للجنَّةِ: «أَنْتِ رَحْمَتِي أرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ»[1]، وتُطْلَق على الرَّحمة التي وُصِف الله عَزَّوَجَلَّ بها، وحينئذٍ تكونُ صفةً مِن صِفاتِ اللهِ غيرَ مخلوقَةٍ، ومنه قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].

فما المرادُ بالرَّحمةِ في هذه الآية؟ هل المرادُ بها النوعُ الأوَّلُ: الرّحمةُ المخلوقةُ التي هي موضِعُ الرَّحمةِ، أو الرحمةُ التي هي صِفَتُهُ؟

الظاهرُ: أن المرادَ بها الرَّحمةُ التي هي صِفَتُهُ؛ لأنه إذا أُطلِقَتِ الرَّحمةُ مضافةً إلى الله فالمرادُ بها الصِّفَةُ، فلا نَحمِلُها على أنها موضِعُ الرَّحمةِ إلا إذا وُجِدتْ قَرينَةٌ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب تفسير سورة (ق)، رقم (٤٥٦٩)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٤٦).

فإذا وُجدت قرينةٌ عَمِلْنا بهذه القَرِينَةِ، وإلَّا فالأصلُ أنها صِفَةٌ من صفاتِ اللهِ.

فعلى هذا يكون معنى الآية: يَئِسوا من أن أَرْحَمَهُم، وإذا لم يرحْمهم اللهِ لم يَدْخُلوا الجنة، وهذا هو المعنى الصَّحِيحُ للآية، وما ذَكَرَهُ المُفَسِّر فهو محتَمَلٌ، فلا نُنكرُ عليه إنكارًا شديدًا؛ لأن الرَّحمةَ كما تُطْلَقُ على الصِّفَةِ تُطلقُ على موطنِ الرَّحْمَةِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ هاتان جملتانِ كُبرى وصُغرى أيضًا: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ مبتدأٌ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ﴾ مبتَدأٌ وخَبرٌ، والجملةُ خَبرٌ، كلُّ هذا لكمالِ التَّهْديدِ لهم، فهم حُرِموا من الخيرِ ووَقَعُوا في الشَّرِّ؛ ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مُؤْلِمٌ]، والعَذابُ مَعناه العُقوبةُ، يعني: لهم عُقوبة أليمةٌ، أي: شَديدَةٌ مؤلِمَةٌ والعياذُ بالله، وذلك في النارِ، ولا حاجَة إلى شَرح ما في هذه النَّارِ من العَذابِ لأنه معلومٌ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الكفَّار لا يدْخلونَ الجنَّة؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾.

الفَائِدةُ الثَّانِية: إثباتُ الآياتِ الكونِيَّةِ والشرْعِيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثَةُ: رحْمةُ اللهِ تعالى بالعِبادِ؛ حيثُ أظهرَ لهم مِنَ الآياتِ ما يؤمنون على مِثْلِه، فمن نِعْمة الله تعالى أن يُرِيَ عبادَه مِن آياتِه ما يؤمنونَ على مِثْلِه، ولهذا كلَّما ظَهَرَ للإنسانِ مِنْ آياتِ اللهِ شيءٌ كانت نِعمَةُ اللهِ عليه أكبرُ وأشدُّ في رُسوخ إيمانِه.

ومن ذلك الكَراماتُ التي حَصَلت لبعضِ أولياءِ الله، فإنها تَزِيدُ في إيمانهم وتؤيدُ ما كانوا عليه مِنَ الحَقِّ، قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكَثُرَتِ الكراماتُ في زَمنِ التابِعينَ دونَ الصَّحابَةِ؛ لأن الصحابة عندِهُم منَ الإيمانِ ما ليس عندَ التَّابِعين، فليسوا في حاجَةٍ إلى كَراماتٍ تُقَوِّي إيمانَهُم كحاجَةِ التَّابِعِينَ»، ذكر هذا في كتاب الفُرقانِ[1]، وهذا حَقٌّ، فإنك إذا تأمَّلْتَ الكراماتِ التي ذُكِرَتْ وجَدْتَها في التابِعين أكثر، والمهِمُّ أن إظهارَ الآياتِ للإنسانِ سواء كانت شَرعِيَّةً أم قَدرِيَّةً: من نِعمةِ الله عليه؛ لأنها تَزيدُ في إيمانِهِ ورُسوخه في القَلبِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: إثباتُ رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ، لقولِهِ: ﴿وَلِقَآيِهِۦ﴾، فإنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ استدَلُّوا بذلك على إثبات الرُّؤيَةِ؛ لأن الملاقاة إذا لم يكنْ مانعٌ فلا بُدَّ حينئذ مِنَ الرُّؤية، ولا مانِعَ يمنَعُ.

وهذه المسألةُ فِيها خِلافٌ كثيرٌ بين أهلِ السُّنَّةِ وأهلِ البِدَعِ، والصوابُ الذي دلَّ عليه الكِتابُ والسُّنة إثباتُ رؤيةِ الله تعالى بالعين، وأنه في الآخرة يُرَى، أما في الجنَّـةِ فيرَاهُ المؤمنون ولا يَراهُ غيرُهم لأنهم ليسوا فيها، وأما في عَرصاتِ القيـامة فالصَّحِيحُ أنه يَراهُ المؤمنونَ ويَراه المنافِقُونَ، لكنَّ المنافقين يَرَوْنَهُ رؤيةَ تَنْديمٍ لا رؤية تَنْعِيمٍ؛ لأن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يظهر لهذه الأمَّةِ وفيها منافِقُوها فيُكْشَفُ لهم عَنْ سَاقِهِ عَزَّوَجَلَّ ويأمُرُهم بالسُّجودِ، فمن كان يسْجُد لله سَجدَ، ومن كان لا يسْجُدُ إلا رِياءً وسُمْعَةً يَعْجَزُ فلا يسْجُدُ.

فالمؤمنون يَرْونَه رؤيةَ تكريمٍ، وهؤلاء يَرونَه رؤيةَ تَنْديمٍ؛ لأنهم إذا حُجِبُوا عنه بعدَ ذلك صارَ أشَدَّ وقْعًا في نُفوسِهِم، مثلُ المنَّافِقِين الذين يُعطَوْنَ نورًا يوم القيامة

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، (ص: ١٦٦).

ثم يُحْجبُ عنهم، فهذا وقْعُه عليهم أشدُّ من الذين لم يُعْطَوا نورًا مِنَ الأصْلِ.

إذا قالَ قائلٌ: هذه الرُّؤيَةُ كيفَ تُقِرُّونَها وتؤمنون بها مع أن الله جَلَّوَعَلَا يقولُ لموسَى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، ويقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

فالجوابُ: أن قولَهُ لموسَى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ جوابٌ لقولِ مُوسَى: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ وهو يريدُ رؤيةَ ربِّه الآن، ولهذا قال: ﴿ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، فدَلَّ هذا على أن نَفْي الرُّؤيَةِ في ذلك الوقتِ، وهذا حَقٌّ، فإن الله جَلَّوَعَلَا لا يُرَى في الدُّنْيَا لعَجْزِ الإنسان عن تَحمُّلِ ذلك، وقد ضَربَ الله لرَسولِه موسَى ﷺ مَثلًا بالجَبلِ؛ فإنَّ الله تعالى لما تَجلَّى للجبلِ جَعلَهُ دَكًّا وخرَّ موسى صَعِقًا.

أما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، فهي إلى الدَّلالَة على ثُبوتِ الرؤية أقربُ من الدَّلالةِ على نَفْي الرؤية؛ لأن الله -جل ذكره- لم يَقُلْ: لا يُرَى، بل قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ ونَفْيُ الأَخصِّ لا يدُلُّ على نَفْي الأعَمِّ؛ لأن الإدراكَ أخصُّ من مُطلَقِ الرُّؤيةِ، وهذه قاعِدةٌ معروفةٌ عندَ أهلِ العِلم.

فهنا نقول: إن الآية تَدلُّ على أنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُرَى؛ لأنه لو لم يُرَ لقال: لا تَراهُ الأبصارُ، فلما قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ عُلِمَ أنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُرَى لكن لا يُدرَك، ونحن نقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ حتى في الآخرة، فإنه لا يُمكِنُ الإحاطةُ بالله عَزَّوَجَلَّ، لكنَّه يُرَى.

وضَرْبُ المثل لا بأس به لكن مع الفَرْقِ: أَلَسْنا نَرى الشمسَ ولا نُدْرِكُها؟ بل نَرى أصغرَ حيوانٍ بالعين ومع ذلك لا ندرك ما فِيه مما خلَقَ الله في جوفِه أو في جِلْدِه.

فالحاصلُ: أنه لا يلزمُ مِن نَفْي الإدراكِ نَفْي الرؤية، بل هو دَلِيلٌ على ثُبوتِ الرُّؤيَةِ؛ ولهذا استدَلَّ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ بهذه الآية على ثُبوتِ الرُّؤيَةِ.

أما الكفَّارُ فإنهم لا يَرونَ الله عَزَّوَجَلَّ يومَ القِيامَةِ، والذي يستدل بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، نقول: قد دلَّ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، على أن الكافِرَ لا يَرى الله تعالى يومَ القِيامَةِ.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: وجوبُ الإيمانِ بلقاءِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله تعالى عاقَبَ الذينَ لا يؤمِنونَ بذلك باليأسِ مِن رَحمَتِهِ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: ثبوتُ الرَّحمةِ لله جَلَّوَعَلَا؛ لقَولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾، والإضافةُ هنا إن قلنا: إن المرادَ بالرَّحمةِ الجنَّةَ، فهي من بابِ إضافَةِ المخْلوقِ إلى خالِقِهِ تَشْرِيفًا وتكْرِيمًا، وإذا قُلنَا: إنها صفةٌ من صفاتِ الله، فهي من بابِ إضافَةِ الصفةِ إلى مَوْصوفِها.

والمضافُ إلى الله تعالى نوعان: إما أعيانٌ وإما أَوْصافٌ، والأعيانُ إما أن تكونَ إضافَتُهَا إلى الله على سبيلِ العُمومِ أو على سبيلِ الخُصوصِ.

فالأولُ الذي يُضافُ إلى الله على سبيلِ العُمومِ: يرادُ به أن الله عَزَّوَجَلَّ خالقُ لهذا الشيءِ، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣]، وهذا يَشْمَلُ كلَّ ما في السمواتِ والأرضِ، وإما أن يكون خاصًّا يُرادُ به التَّشْرِيفُ والتكريم، مثل: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ و(بيتُ الله) و﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ وما أشبه ذلك.

أما إذا كان المضافُ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَصْفًا لا يقومُ بغَيْرِهِ فإنه يكونُ صِفةً

مِنْ صفاتِ الله، مثلُ: كلام الله، وقُدرة الله، وعِزَّة الله، وما أشبه ذلك، وبهذا استدَلَّ أهلُ السُّنَّةِ على أن القرآنَ غيرُ مخلوقٍ؛ لأن القرآنَ وصْفٌ يقوم بالمتكَلِّمِ، فهو كلامٌ يقومُ المتكلِّم به، فهو من إضافةِ الصِّفة إلى الموصوفِ بها.

لو قال قائل: أضافَ الله عَزَّوَجَلَّ رُوحَ آدمَ ورُوحَ عِيسى -عليهم السلام- إليه؛ هذه الإضافة مِنْ أيِّ الأقْسامِ؟

فالجواب: هذه الإضافةُ من باب إضافَةِ المخلوقِ إلى الخالقِ تَشْرِيفًا، وذلك لأنَّ الرُّوحَ عينٌ لا صِفَة؛ لأنها تُقْبَرُ وتُلَفُّ في الكفَن -كما جاء في الحديث-: «وَيُصْعَدُ بِها إِلى اللهِ تعالى»[1]، فهي عَيْنٌ لكنها عَينٌ غيرُ مَعْلومَةٍ ليس لها نَظِيرٌ فما نُشَاهِدُهُ، فهي ليست كالأعْيانِ الجِسْمِيَّةِ، ولهذا قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾، ثم قالَ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، وأما قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١]، أي: مِنَ الأَرْواحِ التي يَخْلُقُها لأنَّ الأرْواحَ مخلُوقَةٌ لله، وليس المعْنَى أني جَعلْتُهُ جُزءًا مِنِّي، فهذا ما أحدَثَهُ إلا الحُلولِيَّةُ مِنَ النَّصارِى وأشبَاهِهِمْ.

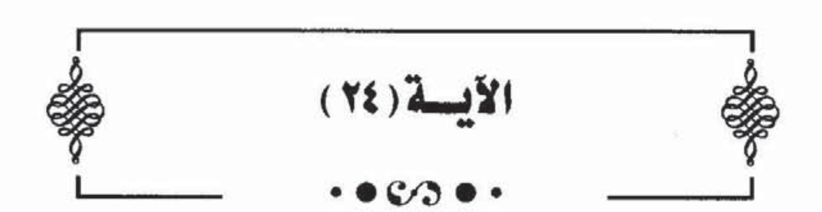
لو قال قائلٌ: عبدُ اللهِ وعبدُ الرحمنِ مِنْ أيِّ أقسامِ الإضَافَةِ؟

فالجواب: هذه الإضَافَةُ تكون على سبيلِ الخُصوصِ وعلى سبيل العُمومِ، فإذا قلنا: (عبدُ الله) فالمرادُ العُبودِيَّةُ العامَّةُ، وإذا قُلنا: (عبادُ الرَّحْمنِ) فالمرادُ الخُصوصُ.

الفَائِدةُ السَّابعة: إثباتُ العُقوبةِ للكَافِرينَ، وأنها عقوبةٌ شَدِيدةٌ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والآياتُ في هذا كَثِيرةٌ جِدًّا، ولا حاجَةَ إلى كثْرةِ الكلامِ فيها لأنها واضحةٌ والحمدُ لله.

---

(١) معناه عند: أحمد (٤/ ٢٨٧) (١٨٥٥٧)؛ الحاكم في المستدرك (١/ ٩٣) (١٠٧)؛ مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٥٤) (١٢٠٥٩)؛ الطبراني في الكبير (٣/ ٥٨) (٢٦٧٦).



الآية (٢٤)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٢٤].

•••

قوله تعالى في قِصَّةِ إبراهيمَ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾، الجُملةُ على رَأيِ المُفَسِّر مُعترِضَةٌ من قولِهِ: ﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [العنكبوت:١٨]، إلى قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [العنكبوت:٢٣]، هذا ما ذَهَب إليه المُفَسِّر وابنُ جَريرٍ وأكثرُ المفسِّرينَ.

وقال بعضُ المفسِّرينَ: إن الكلامَ كلَّه مِن كلامِ إبراهيمَ وليس فيه شيءٌ معْتَرَضٌ، واختارَ هذا ابنُ كَثيرٍ[1]، وقال: إن الكلامَ كلَّه مِن كلامِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لكن قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾ [العنكبوت:٢٣]، فيَرَوْنَ أنه من كَلامِ اللهِ.

أما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ [العنكبوت:٢٠]، فالظاهِرُ مِنْ سياقِ الآياتِ أن الكلامَ ليس مِن كلامِ إبراهيمَ، بل هو مِنْ كلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُعْتَرَضٌ في القصة، والقول بأنه مِنْ كلام إبراهيمَ لا يستَقِيمُ مع السياقِ إلَّا بالتكلُّفِ، وذلك بأن نقولَ: لما كان رَسُولًا مِنَ اللهِ كان خطابَ الله تعالى على لِسَانِهِ وإن كان مُضَافًا إلى الله، فهذا هو وجهُ التكلُّفِ.

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٢٧٠).

أما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [العنكبوت:١٨]، فهذا مِنْ كلامِ إبراهيمَ، ولا إشكالَ في ذَلِكَ؛ لأنه يُوجدُ أُمَمٌ قد سَبقت إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وأما قوله تعالى: (أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الخَلْقَ) على قراءةِ التَّاءِ، فلا إشكالَ أنه مِنْ كلامِ إبراهيم؛ لأن إبراهيمَ يُخاطِبُهم ويقولُ هذا الكلامَ، وأما على قراءةِ الياءِ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟﴾ فظَاهِرُهُ أنه مِن كلامِ اللهِ معتَرَضًا في القصَّةِ.

قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾، هذا جوابٌ شَديدٌ والعِياذُ باللهِ، لكن فيه إشكالٌ من حيثُ الإعرابِ، فلماذا نَصبَ اسمَ (كان) والمعروف أن (كان) تَرفعُ الاسمَ وتنْصِبُ الخبرَ؟

والجواب على هذا: إن قولَهُ: ﴿إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ هو اسم (كان)، وقوله: ﴿جَوَابَ﴾ خبرٌ مُقدَّمٌ لـ(كان)، والتقدير: فما كان جَوابَ قومِه إلا قَولُهم.

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ هذه تُفيدُ الحَصرَ، يعني: ما كان الجوابُ بالاستِسْلامِ ولا كان بالرَّدِّ الجميلِ، ولكن كان -والعياذ بالله- بمقامِ التَّهديدِ بالقوَّةِ، وهكذا كلُّ إنسان لا يستطيع ردَّ الحَقِّ فإنه يُهدِّدُ بالقوَّةِ إذا كان له قُوَّة على خَصمِهِ، وإن لم يكن له قُوَّة صارَ يتكَلَّمُ بالسَّبِّ والشتْمِ، كما قال فرعونُ لموسَى: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٩]، عندمَا ناظَرَهُ، والمناظَرةُ في سورةِ الشُّعراءِ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ فسَخِرَ بِهِ: ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾، الجوابُ: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ثم رَماهُ بالجنون: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾، الجواب: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾،

أي: فأنتم المجانِين في الحقيقةِ، لكن جاء بها بأسلوبٍ واضحٍ مُنطِقِيٍّ، أي: فإن كنتم عُقلاءَ فرَبُّ المشرقِ والمغرب الذي يأتي بالشمسِ مِنَ المشرقِ ويأتي بها مِنَ المغْرب هو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأخِيرًا لما لم يستطع الإجابة: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٣-٢٩].

وقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء:٢٨]، يُشَبِّهُ قولَ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للَّذِي حاجَّه في اللهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وهنا كانَ الجوابُ: ﴿إِلَّا أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾، فهو تَهديدٌ بالقُوَّةِ لا بالمنْطِقِ، وهو نَظيرُ ما حصلَ للرُّسُلِ وخُصمائِهم، فهي سِلْسِلةٌ لا تَتَفَرَّقُ، فقد أُوذِي محمدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠].

فلو قالَ قائلٌ: هنا في هذه الآية قالَ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾، وفي آيةٍ أُخْرَى: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٦٨]، والجمعُ بينهما سَهْلٌ، فهنا قال بعضهم: اقتُلوه، وقال بَعضُهم: حرِّقُوه، ثم قرَّ قرارُهُم على التَّحريقِ، والله أعلمُ، ونسألُ الله العافية.

قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾: (أو) هذه هل هي للتَّخْيِيرِ أو للشكِّ أو للتَّنْويعِ؟

فالجواب: هي للتَّنْويعِ، وليست للشَكِّ؛ لأن كلامَ الله لا يقعُ فيه الشكُّ لكمالِ عِلمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا للتَّخْيِيرِ؛ لأنه خلافُ ظاهرِ القُرآنِ في سورةِ الأنبياءِ: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ﴾، فكان الرأيُ على التَّحْريقِ.

فإذا قال قائل: أليسَ الإحْراقُ يحصلُ به القَتْلُ؟

قلنا: بلى، لكن يحصُلُ التَّعْذيبُ فيه أكثرُ، ثم -والعياذ بالله- لحنُقِهِمْ وشدَّةِ ما في صُدورِهِمْ على إبراهيمَ رأَوْا أنه يُعذَّبُ بالنارِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حكيمٌ، وتَجْري الأمورُ على مُرادِهِ وحِكْمتِهِ، فلَعَلَّهم لو قتلُوه لما حصلتْ هذه الآيةُ العَظيمةُ، وهي: أن تكونَ النَّارُ بَرْدًا وسلامًا عليه، لكنَّ الله عَزَّوَجَلَّ حكيمٌ.

قوله: ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ الآيةُ فيها حَذفٌ، والتقديرُ: فحرَّقُوه فأنجاهُ الله مِنَ النَّار، أي: خلَّصَهُ من النَّار، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الَّتِي قَذفُوه فيهَا بأَنْ جَعلَها بَرْدًا وسَلامًا]، ونقولُ ذلك لأن الله قالَ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ فكانت بَرْدًا وسَلامًا، قال أهلُ العِلمِ: لو أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا قال: ﴿بَرْدًا﴾ فقط لكانتْ ثَلْجًا عليه، ولكنه قال: ﴿وَسَلَٰمًا﴾ لأجلِ أن يسْلَم، وفيه أن البَرْدَ يقتُل كَما أن الحَرّ يقتل، ولولا أن البردَ يقتُلُ ما احتِيجَ إلى قوله: ﴿وَسَلَٰمًا﴾.

قوله: [﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ أي: إنْجائِهِ منْها ﴿لَأٓيَٰتٍ﴾] اسم إنَّ، واللام للتَّوكيدِ، وكسرتْ هنا لأنها جمعٌ خُتِمَ بألفٍ وتاءٍ، قال ابنُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفِي النَّصْبِ مَعَاً

فتُنصبُ بالكسْرةِ، فالآياتُ جمعُ آيَةٍ وهي العَلامةُ، والمرادُ هنا الآيات الكونِيَّةُ لا الشرعيَّةُ وجمَعَها المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبيَّن وجْه الجمعِ فقال: [هِي عَدَمُ تأثِيرِهَا فيه مَع عِظَمِها، وإخْمادِهَا، وإنشاءِ رَوْضٍ مكانَها في زَمنٍ يَسيرٍ]، هكذا بيَّن المُفَسِّر الآيات، وهي:

أولًا: أنها لم تُؤَثِّرْ مع عِظَمها؛ لأنهم جمَعُوا حَطبًا عظيمًا، وأضْرَمُوا نارًا عظيمة،

---

(١) البيت رقم (٤١) من ألفيته.

حتى ذُكِرَ أنهم ما استَطَاعُوا أن يقْربُوها، وأنهم ألْقَوْه بالمنْجَنِيقِ فحَذَفَ ورَمَي مِن بُعدٍ، والله أعلم.

ثانيًا: إخمادُهَا، أي كونها تُخْمُدُ وتَهْدَأُ من اللَّهبِ في لحظة، هذا من آياتِ الله عَزَّوَجَلَّ، ونحنُ -والله أعلم- لا نعرفُ هل خَمَدَتْ أم أنها بَقِيَتْ، والظاهر أنها بَقِيتْ لأنه قال: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾ [الأنبياء:٦٩]، والله عَزَّوَجَلَّ ما أمَرَهَا أن تَخْمُد بل قال: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾، وعلى هذا فيكون في كلامِ المُفَسِّر نظرٌ، ويكونُ الصوابُ أنها بَقِيتْ على ما هي عليه ولكنها كانتْ بَرْدًا وسلامًا على إبراهيم، وهذا أظهرُ في الإعجازِ.

ثالثًا: أنها كانتْ رَوضَةً، لكن يكفي أنها كانتْ بَردًا وسلامًا على إبراهيم.

وعنْدِي أن الآيات أكثرُ مما قال المُفَسِّر، فإن من الآيات:

- إبطالُ كَيدِ هؤلاءِ.
- ومنها: صبْرُ إبراهيمَ وتحمُّلُهُ؛ لأن حقيقةَ الأمرِ أن هذا شيءٌ لا يقْوى عليه إلَّا أمثالُ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فهو مِنْ أُولِي العَزمِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
- ومنها: انْقلابُ هذه الحرارةِ إلى بُرودَةٍ.
- ومنها: انْقِلابُ كونها سَبَبًا للهَلاكِ إلى أن كانَتْ سَلامًا عليه.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ يُصَدِّقونَ بتوحيدِ اللهِ وقُدرَتِهِ؛ لأنهم المنْتَفِعُونَ بِهَا]: هذه الآياتُ قَيَّدَهَا اللهُ بأنها ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ احْتِرَازًا مِنَ القومِ الذين لا يؤمنون، فالقَومُ الذين لا يؤمنونَ وإنْ كانَتْ الآياتُ أمامَهُم لا ينْتَفِعُونَ بها، فليست لهم آياتٌ، ولهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس:١٠١].

وهل نَعلَمُ في الكلامِ شَيئًا أَعْظَمَ آيةٍ من كلامِ اللهِ؟

الجواب: لا نعلمُ، وهو الواقِعُ، ومع ذلك مَنْ ليسَ بمؤمنٍ إذا تُلِيَ عليه القرآنُ قال: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ولذلك إذا رَأَيْتَ مِنْ نفسِكَ أنك لا تَتَأَثَّرُ بالقرآنِ فاتَّهِمْ نفسك؛ لأن الله تعالى لم يَقُلْ عن أحدٍ إنه لا ينْتَفِعُ بالقرآنِ، إلا عن المكذِّبِينَ الذين لا يرون في القرآن شيئًا يأخذُ بِلُبِّهِمْ ورَوعِهِمْ، وهذه المسألةُ نسألُ اللهَ النَّجاةَ منها؛ لأن كَثِيرًا من النَّاسِ يَقْرؤون هذا القرآنَ ولكنَّهُ لا يَهُزُّ مشاعِرَهُمْ، وهذا خطيرٌ جِدًّا على الإنسان، فيجبُ على الإنسان أن يتَّهِمَ نفسه بهذا الأمر حتى يُعدِّلَ ما مَالَ منهُ ويُقوِّم ما اعْوَجَّ.

وعلى هذا نقول: إنَّ الآياتِ الكونِيَّةَ والشرعيَّةَ لا ينتَفِعُ بها إلا المؤمنُ، أما غيرُ المؤمنِ فلا ينْتَفِعُ بآياتِ اللهِ؛ لأنها تمُرُّ عليه وكأنها أمرٌ عادِيٌّ أو بمقتَضى الطَّبيعَةِ، فالزلازِلُ والبَراكِينُ التي تُصيبُ الناس يقولون: هذه براكينُ عادية وليست بشيء، والرياحُ العاصِفَةُ العظيمة التي تُدمِّرُ المحاصيل والأشجارَ، وكذلك ما يَحْصُلُ مِنَ الأمطارِ المغْرِقَةِ؛ كل هذه الآيات يقولون: إنها ظواهِرُ طبيعِيَّةٌ، وكأنها ليست عُقوبة مِنَ الله عَزَّوَجَلَّ، فلم يَنْتَفِعُوا بهذه الآيات، والآن بَدَؤوا في الكُسوفِ، يقولون: هذه أسبابٌ ظاهِرَةٌ، ونسألُ اللهَ السَّلامَة، فهم ينْشُرونَهَا قبلَ أن تَقعَ لأجلِ أن تأتِيَ إلى الناس وقد اطمَأَنُّوا إليها واستقرتْ في نُفُوسِهِمْ فلا تُرْعِبُهم ولا تخوفُهم، بينما نَجِدُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ يُخَوِّفُ اللهُ بِهِمَا عِبَادَهُ»[1]، وهؤلاء جعلوها كأنَّها هلالُ عِيدٍ، حتى إن بعضهم خاطَبَنا بذلك وقال:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب قول النبي ﷺ: «يُخَوِّفُ اللهُ عِبادَهُ بالكُسوفِ»، رقم (١٠٠١)؛ ومسلم: كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، رقم (٩١١).

نحنُ نُخبرُ الناسَ لأجلِ أن يتهَيَّئوا ويترَقَّبوا لذلك، حتى يأتيَ الكُسوفُ وهم مستعدون له، كأنه هلالُ عيد يَخْرُج حتى يخْرُجوا إلى المصَلَّى، وهذا غَلَطٌ.

وأنا أَذْكُرُ، والمتقدِّمُ في السِّنِّ يَذْكُرُ أن الناس كانوا إذا جاءَ الكسوفُ يحصلُ عندهُم مِنَ الخوفِ والانزعاجِ والفَزعِ كما أمرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ به، الفَزَعُ إلى المسجدِ والبكاءِ، أما الآن -فنسأل الله العافية- تَرَى بعضَ الناس يشاهدُ الكُسوفَ، وعنده آلاتُ لهو تُغَنِّي وما أشبه ذلك؛ المهِمُّ أن هذه الآيات لا ينْتَفِعُ بها إلا المؤمِنُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: بيانُ طُغيانِ قومِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حيث إنه يَدُلُّهم على الحقِّ ويكون هذا جوابُهُمْ.

الفَائِدةُ الثَّانية: اختلافُ قومِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما يَصْنَعونَ به ثم قَرَّروا إحراقَهُ، وذلك بناء على الجَمعِ بين هذه الآية وبينَ آيةِ الأنبياء، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: تمامُ قُدْرَةِ الله، حيث كانت هذه النَّارُ المحرِقةُ بَرْدًا وسلامًا على إبراهيم؛ لأن هذا مِن آياتِ الله الدَّالَّةِ على قُدرَتِهِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أن كلَّ مَن قامَ لله فإنَّ الله يُنَجِّيهِ بمفَازَتِهِ، يعني: يُنْجِيهِ في موضعِ هَلاكِهِ، قال تعالى: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُقَدِّرُ مِنَ الأمورِ لإنْجاءِ أوليائِهِ ما لا يخْطُرُ بالبالِ، وإلا فمَن يخطُرُ ببالِهِ أن هذه النارَ العَظيمةَ تكون بَرْدًا وسَلامًا؟ ولكنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُقَدِّرُ لأوليائِهِ مِن أسبابِ النَّجاةِ ما لا يخْطُرُ لهم على بالٍ.

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: أن الجمادات تَعْرِفُ رَبَّها فتَمْتثِلُ لأمرِهِ؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا قالَ لهذه النَّارِ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾.

الفَائِدةُ السَّابِعة: أن الأسبابَ لا تَفْعَلُ فِعلَها إلا بإرادَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ، فالأسبابُ مهما قَوِيَتْ لا تَفعلُ الفِعلَ إلا بإذنِ الله عَزَّ وَجَلَّ، فمعنى أن اللهَ تعالى قد يمْنَعُ تأْثِيرَها، فالنارُ سببٌ للإحْراقِ بلا شَكٍّ، وهنا سُلِبتْ هذه السَّببيةَ ولم تؤثِّر.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن الآياتِ لا ينْتَفِعُ بها إلا المؤمنونَ، لقولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وقوله هذا لا ينافي ما جاءَ في عِدَّةِ آياتٍ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، وكقولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وما أشبَه ذلك؛ لأن العَقلَ والتَّفكُّرَ ونحوهما من مقْتَضياتِ الإيمانِ، فكلَّما كانَ الإنسانُ أقْوى إيمانًا كانَ أكثرَ عَقلًا وتفكُّرًا، والتفكُّرُ أيضًا يدْعُو إلى الإيمانِ، فهُمَا متلازِمَانِ.

لو قالَ قائلٌ: هل ثبتَ أن أحدَ الصَّحابة نَجَا مِنَ النَّارِ بعدَ إلقائه فيها وكانت آيةً كإبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

فالجواب: نعم ثبت ذلك، ذكره ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في البداية والنهاية[1]، وقال: إنه ما مِنْ آيَةٍ لنبيٍّ سابِقٍ إلا كانت آيةً للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أو أعظمَ، لكن منها ما جَرى للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نفْسِهِ، ومنها ما جَرَى لأمَّته، وما جَرى لأُمَّتِه فإنه من آياتِهِ لأنه يشهدُ بصِحَّةِ الطريقةِ التي هُم عليها، فيكونُ ذلك مِنْ آياتِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) البداية والنهاية (٩/ ٣١٠).



الآية (٢٥)

• • ◦ • •

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [العنكبوت:٢٥].

• • ◦ • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالَ﴾ إبراهِيمُ ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا﴾ تَعْبُدُونَها، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ خبرُ (إن)، وعلى قِراءَةِ النَّصْبِ: مفعولٌ له، و(ما) كافَّةٌ، المعنى: تَوادَدْتُم على عِبادَتِها].

المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن لنا أن قولَهُ: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ فيه قِراءتانِ سَبْعِيَّتانِ: قراءة الرفعِ: (مَوَدَّةُ)[1]، وعلى هذه القراءةِ المُفَسِّر أعربَ (ما) مَصْدَرِيَّةٌ، لا كافَّة ولا موصولة، والتقديرُ على رأيه: إن اتخاذَكُم من دون الله أَوْثَانًا مودةُ بيْنِكم، فيكونُ المصدرُ المُنْسَبِكُ مِن (ما) والفعل اسم (إن) و(مودة) خبرُ إن، ويكون قولُه: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ شِبْهُ الجملة حَالًا مِنْ أوثانٍ؛ لأنها قُدِّمَتْ عليها.

وعلى قراءةِ النَّصْبِ يقولُ المُفَسِّر: إن (مودةَ) مفعولٌ لَهُ، يعني: مَفْعولًا لأجله، يعني: إنما اتَّخَذْتُم مِنْ دونِ اللهِ أَوْثانًا لأجِل المَوَدَّةِ بينكم، ولكن على هذه القراءة

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، انظر: تفسير الطبري (١٨/ ٣٨٢)، وتفسير القرطبي (١٣/ ٣٣٨).

(ما) كافة، فتكونُ داخِلَةً على (إن)، و(ما) الكافة إذا دخلتْ عَلَى (إن) تفيدُ الحَصْرَ، يعني: ما اتخذتُمُ الأوثانَ إلَّا لأجلِ المَوَدَّةِ بينكم؛ هذا ما قاله المُفَسِّر.

وقيل: إنَّ (ما) اسمٌ موصولٌ -على قراءةِ الرَّفع- وإن العائدَ محذوفٌ، والتقدير: إن الذي اتَّخذتُموه مِنْ دونِ اللهِ أوثانًا مودَّةُ بينكم، وعلى هذا التقْدِيرِ يكونُ مفعول (اتخذ) الأَوَّلَ محْذوفًا ومفعولها الثاني: أَوْثَانًا، وعلى هذا فنقولُ:

(إن): أداةُ توكيدٌ تَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ.

و(ما): اسمُها بمعنى الذي، و﴿ٱتَّخَذْتُم﴾: صِلةُ الموصُولِ، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: اتَّخذتُموه، و﴿أَوْثَـٰنًا﴾ مفعولٌ ثان لـ(اتَّخذ)؛ لأن (اتخذ) تَنصبُ مفعولَينِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥].

وهذا التقديرُ الذي ذَكَرْناه يُصلُح حتى على قِراءةِ النَّصْبِ: إن الذي اتَّخذْتموه أوثَانًا لأجلِ المودَّةِ بينكم لا ينفعكم، فيكون الخبرُ على قِراءةِ النَّصْبِ محَذوفًا، والتقدير: لا ينْفَعُكُمْ.

وعلى القول بأن (ما) مَصدَرِيَّة أو كافَّة، نقول: إن المفعولَ الثاني أيضًا محذوف، والتقدير: آلهةً؛ كقوله تعالى: ﴿قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ والمعنى: اتخذْتُم هذه الأوثانَ آلهةً مودَّة بينكم.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [المعْنَى: تَوادَدْتُمْ على عِبادَتِهِمْ]، لأنَّ أهلَ الشرِّ -والعياذ بالله- يتوادُّونَ على فِعلِ الشَّرِّ، كما أن أهلَ الخيرِ يتَناصَرُونَ أيضًا على فِعلِ الخيرِ، يعني: إن الذي اتخذْتمُوه أوثَانًا لا يجمَعُكم عليه إلا المودَّة.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ يجوزُ في كَلِمَةِ (بينَ) أن يضافَ إليها ما قَبْلَها،

ويجـوزُ أن تقطعَ عَنِ الإضافَةِ، فيجـوزُ في غيرِ القُرآن: مـودَّةً بينكم، ويجوز: مودَّةَ بينِكم، وهي هنا على هذا الوجه.

وقوله: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلِّقَةٌ بما قَبلَها، يعني أنها مودَّةٌ في الحياة الدنيا فقـط، فهؤلاءِ المشْرِكون يتـوادُّونَ في الشِّركِ في الدنيا فقـط، فتَجِـدُهم متناصِرين متعاوِنِينَ؛ لكن: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ ومعنى قولِهِ: ﴿يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾: يعْنِي: يُنْكِرُهُ، كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ [البقرة:١٦٦]، وهذا لا شَكَّ أنه إنكارٌ وكُفْرٌ لبَعضِهِمْ ببَعْضٍ.

﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٧-٦٨]، ومجادَلَةُ الأتْباعِ للمَتبوعِينِ في عِدَّةِ آياتٍ مِن القرآنِ، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟﴾، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾، وقوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ وما أَشْبَهَ ذلِكَ.

والحاصل: أن هذه المودَّة بينَ المُشْركينَ في الدُّنْيا فقط، أما يوم القيامة فإن كُلَّ واحِدٍ منهُمْ يتبَرَّأُ مِنَ الآخر ويُنكِرُه ويَلْعنُه أيضًا، وهذا لا شك أنه من أشَدِّ ما يكونُ مِنَ العُقوباتِ، لكنَّ المتَّقِينَ خُلَّتُهم باقيةٌ إلى يومِ القيامَةِ، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٦٧]، وأما هؤلاءِ فإن المودَّةَ فيما بينهم تَزُولُ في الموقِفِ.

وقوله: [﴿يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾ يتبَرَّأُ القَادةُ مِنَ الأَتْباعِ، ﴿وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ يلْعنُ الأتْباعُ القادَةَ]، وهذه الآية عامَّةٌ، يتبَرَّأُ القادَةُ من الأتْباعِ

ويلْعَنُ الأتْباعُ القادَّةَ، وكذلك يَلْعنُ بعْضُهم بَعْضًا.

قوله: [﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ﴾، مَصِيرُكم جَمِيعًا]: فالمأْوَى بمَعْنى المصْيرِ؛ لأنه مِنْ أَوْى يَأْوِي إذا صارَ إلى الشيءِ واتَّجه إليه.

قوله: ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ هذه النَّارُ قد أعدَّهَا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للكافرين، وهي الآنَ موجودةٌ، ورآهَا النَّبيُّ ﷺ ليلةَ أُسرِيَ به، وهي نارٌ لا يستطيعُ الإنسانُ أن يُدرِكَ في الدنيا ما فيها مِن العَذابِ، فإنها فُضِّلتْ على نارِ الدُّنيا بِتِسعٍ وستِّينَ جُزءًا، والرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقولُ: «عَلَى نَارِكُمْ هَذِهِ»[1]، أي: على نارِ الدُّنيا، ونارُ الدُّنيا كما هو معروفٌ فيها نارٌ شَديدةُ الحرارةِ وفيها نَارٌ متوسطة وفيها نارٌ باردة بالنِّسْبَةِ لغيرِهَا، ومع ذلك فإنها تُقَاس بأعلى نارٍ في الدنيا فتفَضَّل عليها بتِسعٍ وستِّينَ جزءًا.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ مَانِعِينَ عنْهَا]: ﴿مِّن﴾: زائِدةٌ للتَّوكيدِ؛ لأن ﴿نَّٰصِرِينَ﴾ أصْلَهَا مبتدأٌ، وخبرُهُ قوله: ﴿لَكُم﴾ يعني: لا أحدَ ينْصُركُمْ فيمنَعُكُم مِنْ دُخولِ النار، وهذا كلامُ إبراهيم ﷺ لأنه قالَ: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٠٩٢)؛ ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها...، رقم (٢٨٤٣) عن أبي هريرة، ولفظه عند مسلم: «نَارُكُمْ هَذِهِ الَّتِي يُوقِدُ ابْنُ آدَمَ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ حَرِّ جَهَنَّمَ». قالوا: والله إن كانت لكافية يا رسول الله؟ قال: «فَإِنَّهَا فُضِّلَتْ عَلَيْهَا بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهَا مِثْلُ حَرِّهَا».

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الأصنامَ لا تنْفَعُ عابِدِيها.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن غايَةَ ما يحصُلُ لهم من هذه الأصنامِ المَوَدَّةُ بينهم في هذه الحياةِ الدنيا على الباطلِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن أهلَ الباطِلَ قد يقَعُ بينهم موَدَّةٌ لحمايةِ باطِلِهِمْ والانتصارِ على الحقِّ، ولكن هذا لا يدُومُ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أن هؤلاءِ الذين اجتَمَعوا على الباطِلِ إذا كانَ يوم القيامة؛ فإن بعْضَهُم يتبَرَّأُ من بعضٍ ويلْعَن بعضهم بعضًا، لقولِهِ: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾.

الفَائِدةُ الخامِسة: إثباتُ البعثِ، لقولِهِ: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ﴾، وسمِّي يومَ القيامَةِ لوجوهٍ ثلاثة:

أولًا: أن الناسَ يقومُونَ فيه مِن قُبورِهِم.

ثانيًا: أنه يقومُ فيه الأشْهَادُ الذين يَشْهدُونَ على الرُّسلِ أنهم بلَغُوا، وعلى الأمم بأنهم بُلِّغوا، وكذلك الجوارحُ تشْهَدُ على الإنسانِ بما عَمِل، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر:٥١].

ثالثًا: أنه يُقامُ فيه العَدْلُ قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧].

الفَائِدةُ السَّادسَة: إثباتُ النَّارِ، لقولِهِ: ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ﴾، وهي موجودةٌ الآن بدَليلِ قوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤].

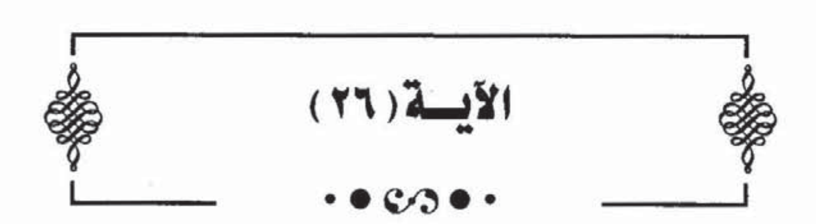
الفَائِدةُ السَّابِعة: أن هؤلاءِ المشْرِكينَ لا يجِدُون من يمْنَعُهم مِنْ عذابِ الله، لقولِهِ: ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ فلا أحدَ يمْنعُهم مِن عذابِ الله يوم القيامةِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن المتَّقِينَ تبْقَى مودَّتهم يومَ القِيامةِ، فهذهِ الفَائِدةُ ربما تُؤخَذُ مِنَ الآية بما يُسمَّى قياسُ العَكسِ، وقياسُ العكسِ أثْبتَهُ الرسولُ ﷺ في قوله: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»، يعني الإنسانَ إذا جامعَ زوْجتَهُ فهو صَدَقَةٌ، قالوا: يا رسولَ اللهِ أيأْتِي أحَدُنا شَهوتَه ويكونُ له فِيهَا أجْرٌ؟ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ»[1]، الجوابُ: نعم، يكونُ عليه وِزْرٌ، فكذَلكَ إذا وَضعَها في الحلالِ كانَ له أجْرٌ.

هذا يُسَمَّى قياسُ العَكسِ، فمِنَ الممكنِ أن نقول: إذا كانَ هؤلاءِ المشركونَ يتبَرَّأُ بعضهم من بَعضٍ يوم القيامة ويلْعَنُ بَعضُهم بَعضًا، فالمتَّقُون الموحدُّون المخلِصُون على عكسِ ذلك، ومُرادِي هل يؤخذُ هذا الحُكم مِن هذه الآية، ولست أُريدُ إثباتَ الحكم نَفْسِهِ، فإن الحُكمَ ثابتٌ في آيةٍ أُخْرى، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٦٧].

• • ۞ • •

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم الحديث (١٠٠٦).



الآية (٢٦)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت:٢٦].

•••

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ﴾ صَدَّقَ بإبراهيمَ، ﴿لُوطٌ﴾ وهو ابنُ أخِيهِ هارَان، ﴿وَقَالَ﴾ إبراهيمُ ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ مِنْ قومِي، ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ أي: إلى حيثُ أمَرَني رَبِّي، وهَجَرَ قومَهُ، وهاجَرَ مِنْ سوادِ العِراقِ إلى الشَّامِ ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ في مُلْكِهِ، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ في صُنْعِهِ].

الإيمانُ في اللغةِ: التَّصدِيقُ، ولكنه ليس مطلَقَ التَّصديقِ، بل هو تَصديقٌ بطُمأنِينَةٍ؛ لأن مادة (آمن) هي مادَّةُ الأمْنِ، يعني فيها الهمزةُ والميمُ والنون، وعلى هذا فليسَ الإيمانُ مُطلَقَ التَّصديقِ، بل هو تَصديقٌ خاصٌّ متَضَمِّنٌ للطمأنينة في الشيءِ، وهو يتعَدَّى بـ(اللام) كما في هذه الآيـة، وكما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾، وكذلك ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾، ونحو ذلك مِنَ الآياتِ.

ويتَعَدَّى أيضًا بـ(الباء) وهو كثيرٌ كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ وما أشْبه ذَلِكَ.

فهل هذا من بابِ التَّرادُفِ، أي: أن اللامَ بمَعْنَى الباءِ، والباء بمَعْنَى اللام، أم أن هناكَ فَرْقًا بينهما؟

يمكنُ أن يُقـالَ: إنه من بابِ التَّرادُفِ وأن كلَّ واحدةٍ منهما -أي من اللام والباء- تأتي مَحَلَّ الأخرى لكثرَةِ استعمالِ هذه وتلك، ويمكِنُ أن يقـالَ بالتَّغايُرِ، وأن اللامَ تدُلُّ على الاستِسْلامِ، وأما الباء فتَدُلُّ على طُمأنِينةٍ في القلب، فـ(اللام) للاستسلامِ فيُضَمَّنُ ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ﴾ بمعنى (انقاد)، وأما الباءُ فإنها تَدُلُّ على طمأنينة في القَلْبِ (فآمن به)، أي: اطْمَئنَّ به، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فرَّق بينهما في القُرآنِ الكريمِ في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]، وهذا في آيةٍ واحدَةٍ.

فالظاهرُ -والله أعلم- مِنْ مواردِهما في القرآنِ الكريمِ أنهما ليْستَا مترادِفتَينِ وأن بينـهُما فَرْقًا، فما كانَ فيه معـنى الطمأنينةِ فهو بالباءِ، وما كـان مُضَمَّنًا لمعنى الانْقيادِ ولو ظاهِرًا فإنه يأتي باللَّامِ.

مثـالُ ذلك مِنَ القُرآنِ: سَحرةُ فرْعونَ، قال لهم فرعونُ مرَّة: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ وقال مرة أخرى: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ فهل القولانِ معناهما واحد؟

الجواب: لا، بناءً على ما تقدَّمَ، فيكون معنى: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، أي: صدَّقْتُمْ به بطُمأنينَةٍ واطمأنت قلوبُكُم بصِدقِهِ، ومعنى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾، أي: تابَعْتُموهُ واستَسْلَمْتُمْ له، ولهذا قـال لهـم: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ [الشعراء:٤٩]، وإذا أَخَـذْنَا بمجموعِ الآيتـين يكونُ المعنْى أنـه قرَّرَ أنهم اطمأنوا بِهِ وانقَـادُوا له، أي: أنهـم مُعتَرفُونَ به وبصِدْقِه وانقَادُوا له أيضًا بسِحْرِهِ.

وعلى هذا لا يَصِحُّ أن نقول: إن (الباء) و(اللام) إذا اجتمعا افترَقَا في المعنى، وإذا افترقَا اجتَمعا؛ لأننا في الحقيقةِ لو تَتَبَّعْنا اللام لوجدناهَا تأتِي فِي أمورٍ لا تقْتَضِي الطمأنينة، ولهذا لم يأتِ في القرآن: آمنت لله، لكن جاء: أسلمت لله، فتَنْزِلُ كُلَّ آيةٍ علَى معنى.

وهنا قالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ صَدَّقَ بإبْراهِيمَ]: وهذا يدُلُّ على أنه يَرَى أن اللام بمَعنَى الباءِ، فيَرَى المُفَسِّر أن ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ﴾ بمعنى آمنَ بِهِ، فـ(صَدَّقَ) تَفسيرُ ﴿فَـَٔامَنَ﴾ و(بإبْراهِيمَ) تفسير ﴿لَهُۥ﴾، ونحن نعلمُ أن لُوطًا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ آمن لإبراهيمَ وبِهِ، فهو آمنَ به بقَلْبِهِ واطمأنَ إلى صِدْقِهِ، وكذلك انقادَ لَه، وتضَمَّنَ الإيمانُ هنا معنى الانقيادِ ومعنى الطُّمأنِينَةِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لُوطٌ﴾ وهُو ابنُ أَخيهِ هَارانَ]، يعْني: أن إبراهيمَ له أخٌ اسْمُه هارانَ بنُ آزر، وهارانَ له ابنٌ اسمُهُ لوطٌ.

قوله: [﴿وَقَالَ﴾ إبراهِيمُ ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ مِنْ قومِي ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾، أي: إلى حيثُ أمَرنِي ربِّي، وهَجر قَومَهُ، وهاجَرَ مِنْ سوادِ العِراقِ إلى الشَّامِ]، المُفَسِّر يقول: إن الضميرَ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ﴾ يعودُ إلى إبراهيمَ، وعلى هذا فَفِي التِّلاوةِ تقِفُ على: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ ولا تَقُل: ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ لأنك لو وصَلْتَ لأَوهَمَ أن القولَ من لُوطٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وقال بعضُ العلماءِ: إن الضميرَ يعودُ على لُوطٍ بناءً على ظاهِرِ السِّياقِ، وأن لوطًا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ آمن وهاجَرَ فجمعَ بينَ الإيمانِ والهِجْرةِ.

وقوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ (مفاعِلٌ) في اللغة العربية تَرِدُ على ما اشترك فيه اثنانِ فصَاعِدًا كما يقال: (مقاتِلٌ)، وتَرِد على ما ليس فيه إلا طرفٌ واحدٌ كما يقال: (مسافِرٌ)، وكلمة ﴿مُهَاجِرٌ﴾ يحتمل أنها مما هو مُشتركٌ بينَ طَرفين، ويكون المعنى: أنه هَجَرَهُم وهم هَجَرُوه يُريدُونَ مُفارقَته، ويُحتَملُ أنها من باب ما فيه طرفٌ واحدٌ فقط كمُسافِرٍ، وتكون مهاجرٌ بمعنى هجر؛ فكلاهما محتمل.

قوله: [﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ إلى حيثُ أمَرنِي رَبِّي]: يعني: إلى الجِهةِ التي أمرهُ الله عَزَّوَجَلَّ

أن يُسافِرَ إليها، هذا ما فسَّرهُ به المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والغَريبُ أن بعض المحشِّينَ قال: إن المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: [إلى حيثُ أمَرَنِي] فرارًا من إثباتِ الجِهةِ لله؛ لأننا لو أخَذْنا بظَاهِرِ الآية وهو قولُه: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ لكان متَّجِهًا إلى الله ذاته، وهم يرون أن الله تعالى ليس في جِهةٍ، وهذا رأي الأشاعرةِ وكذلك مُعَطِّلةُ الجَهمِيَّةِ.

فإن الجَهْمِيَّةَ انقَسَمُوا في مسألةِ الجِهةِ إلى قِسمين:

- قِسمٌ حُلولِيَّةٌ، يَرونَ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كلِّ مكانٍ، وهؤلاء القدماءُ.
- وقِسمٌ أهلُ التَّعطِيلِ، يَرونَ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس في مكانٍ وليس في جِهةٍ، فيقولون: لا دَاخلَ العالم ولا خارِجَه، ولا متَّصِلٌ بالعالمِ ولا منْفصِلٌ عنه، ولا مُباينٌ ولا محايِدٌ. نسألُ الله العَافِيةَ.

وهذه الجِهَةُ يُتَوصَّلُ بها إلى إنكارِ عُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ بذاتِهِ، فيقولون: إنك إذا قلت: إن اللهَ عالٍ بذاتِه على عرْشه، لزِمَ من ذلك أن يكون في جهةٍ، وإذا كان في جِهةٍ لَزم أن يكونَ متَحيِّزًا، والمتحيزُ محدودٌ، سبحان الله! لا أدْرِي من أين جاءتهم هذه المقَدِّمَاتُ والنَّتائِجُ، ونحنُ نقولُ لهم: مسألةُ الجِهةِ لا نُنْكِرُها في المعنى، ولكِنَّنَا ننكرُ جِهةً تَحصُرُ الله عَزَّوَجَلَّ، أي: تُحيطُهُ به؛ لأن الله تعالى مُحيطٌ بكُلِّ شيءٍ، لكِننا نُثبتُ بأنَّ له جِهةً هي العُلُوُّ.

فالجهات ثلاث:

- جِهة سُفْلٍ.
- وجِهَةُ عُلُوٍّ محيطَةٌ بالله.
- وجِهَةُ عُلُوٍّ لا تحيطُ به.

والمثْبَتُ هو جِهةُ العُلُوِّ التي لا تُحيط به، أما جِهة السُّفْلِ فمُمْتَنِعَة، وأما جِهةُ العلُّو التي تُحيطُ به فممتَنِعَةٌ أيضًا؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس فوقَهُ شيءٌ.

إذنْ: كيفَ نُؤَوِّلُ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾؟ القولُ الصحيحُ الرَّاجحُ أن قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾، أي: إلى دِينِه، أي: إلى مكانٍ فيهِ دِينُ الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج:٤٠]، أي: مَنْ ينْصُرُ دِينَهُ، وليس المرادُ أن دِينَ اللهِ موجودٌ في كل بُقْعَةٍ، ولو كان دِينُ اللهِ موجودًا في كلِّ بُقْعَةٍ ما خَرج عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مِن مَكانِهِ.

فالحاصلُ: أن الإنسانَ المهاجِرَ إلى دينِ الله يلتَمسُ المكان الذي يُقيمُ فيه دِينَهُ، ولذلك صارَتِ المدينةُ دارَ هِجْرةٍ لما أُقيمَ فيها الدِّينُ، ولهذا يقولُ العلماءُ في الهجْرةِ: إنها الانتقالُ من بلدِ الشِّرْكِ إلى بلدِ الإسلامِ حيثُ يُقيمُ دِينَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقـوله: ﴿مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ (إلى): للغاية، وفيها الإشارةُ إلى حُسـنِ نِيَّتِهِ وقصْدِهِ، قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[(١)].

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهَجَرَ قومَه، وهاجَر مِن سَوادِ العِراقِ إلى الشَّام]: سوادُ العِراقِ هو العِراقُ نفسه، أي: أرضُ العِراقِ، وسُمِّي سَـوادًا لكثْرةِ نَخيلِهِ وأشْجارِهِ، والشَّامُ معروف.

لو قال قائل: وَردَ في الحديثِ أن إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال لزَوجَتِهِ سَارة: «لَيْسَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ رقم الحديث (١)؛ ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم الحديث (١٩٠٧).

عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ»[١].

فهلِ المرادُ بالأرض في الحديثِ عامَّةُ الأرض أم ماذا؟

الجواب: قوله: [فِي الأَرْضِ] ليس المرادُ عامَّة الأرضِ، بل الصَّحيحً أن المرادَ أرضُ مصر؛ لأنَّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قال هذا في مَصرَ لا في الشَّامِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فِي مُلكِهِ، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فِي صُنْعِهِ]: هكذا يجْرِي المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيرِ هذين الاسْمينِ فيقولُ: العزيزُ في مُلكِهِ الحكِيمُ في صُنعِهِ، وهذا فيه شيءٌ مِنَ القُصورِ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عزيزٌ بذَاتِهِ وبصِفاتِهِ، وعزَّتُه ثلاثةُ أنواعٍ: عِزَّة القَدْر، وعزة القَهْرِ، وعزَّة الامتِنَاعِ.

أما عِزَّةُ الامتِناعِ فمعناها: أنه يمْتَنِعُ أن ينالَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نقْصٌ في جميعِ صِفاتِهِ وأفعالِه.

وأما عِزَّةُ القَدْرِ: فهي المَنْزِلةُ والجَلالةُ والعظَمةُ.

وأما عِزَّةُ القَهْرِ: فهي القُـوَّةُ والسُّلطانُ، فهو الغـالِبُ، ولهذا فسَّرَها كَثيرٌ مِنَ العُلماءِ بأنه الغَالبُ، وكذلك لا أحدَ ينالُهُ بسُوءٍ، وكذلك لا ينالُه نَقْصٌ في صِفاتِهِ.

وأصلُ هذه المادة وهي العَيْن والزَّاي تدُلُّ على القوَّةِ، ومنه قولهُمْ للأرضِ الصَّلْبَةِ: أرض عَزازٌ[٢]، يعني: قَويَّةً صلْبَةً، وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فِي صُنعِهِ] فيه قُصورٌ؛ لأن حِكمةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا تختَصُّ بصُنعِهِ في خَلقِهِ، بل هي في صُنعِهِ وشَرعِهِ، فهو حكيمٌ بما صنَعَ حَكيمٌ فيما شرعَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣١٧٩).
(٢) لسان العرب، مادة (عزز).

والحَكيمُ ليستْ مِنَ الحِكمَةِ فقط؛ لأن الحكيمَ مِنَ الحِكمَةِ بمعنى المتْقِنِ، ومن الحُكْم أيضًا، وفِعيلٌ كما تقدَّمَ في اسمِ الفاعِلِ تأتي بمعنى الفاعل للمبالَغَةِ، وأمثلِةُ المبالغَة كما قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ ....

ثم قال بعدها:

.... وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ

هذه خمسةٌ، إذن: فَعِيلٌ من حَكَمُ فهو حاكِمٌ، لكن صارت بمعنى حكيمٍ للمبالَغةِ، أو لكونها صِفَةٌ مشبَّهَة، فهي من الحُكْم وهو القضاءِ.

وحُكمُ الله عَزَّوَجَلَّ ينْقَسِمُ إلى قسمين: كَونِيٌّ وشَرْعِيٌّ.

مثال الكونيِّ ما وردَ في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ [يوسف:٨٠]، فهذا كوْنِيٌّ، ولهذا لم يقل: يحكم عليَّ، قال: (يحكُمَ لِي)، يعني: يُقَدِّر لي، والحُكْم الشَّرعي مثلُ قولِهِ تعالى في سورةِ الممتَحنَةِ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠].

وأما قولُه: ﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ في أوَّلِ سورةِ المائدةِ فيتناولُ الأمْرينِ، والحِكمةُ تكون في الشَّرعِ وتكون في القَدَر، وهي مشتَقَّةٌ من الإحْكامِ، بمعنى الإتْقانِ، وتكونُ في الشَّرعِ بمعنى أن جميعَ ما شَرعه اللهُ عَزَّوَجَلَّ فهو موافق للحِكمَةِ، وتكون في القَدَرِ بمعنى: أن كلَّ ما قدَّرَه الله فهو لحِكمَةٍ، كما في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾، فالفسادُ من حيث هو فسادٌ وجُودُهُ ليس بحِكمَةٍ؛

(١) الألفية البيتان رقم (٤٣٢، ٤٣٣).

لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يحِبُّ الفسادَ، لكن للغايةِ التي سيؤولُ إليها هو حِكْمةٌ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١]، فهذه هي الحكْمةُ، فكونُ أمورِ الخيرِ حِكمةً ظاهرٌ للجَميعِ.

فوجودُ ما فيه الخير للعبادِ حكمتُه ظاهِرةٌ، ووجود ما فيه الشَّرُّ للعِبادِ هذا لا يقَعُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلا لِحِكمةٍ، ولهذا قالَ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[1]، فلم يَقُلْ: ليس منك، فالشَرُّ لا يُنْسَبُ إلى الله، لكن كُلُّ ما يقَعُ من خَيرٍ أو شَرٍّ فهو مِنَ اللهِ، وهو الذي قَدَّرَهُ، لكن الشَرَّ لا يُقَدِّرُه الله عَزَّوَجَلَّ إلا لمصلحةٍ أعظمَ منه، وإذا كان لمصلحةٍ أعظمَ منه صارَ حكْمَةً.

ولذلك تجدُ الأبُ الذي هو أرحمُ الخلقِ بابنه، يأتي به إلى الطَّبيبِ ليُشَقَّ جلْدَهُ فيسيل دَمُه، هذا شَرٌّ؛ لأنه يؤلمُ الصَّبِيَّ، لكنه لمصلحتِهِ، فالعاقبةُ حميدةٌ، ويأتي به إلى الطَّبيبِ ويقول: احمِ هذه الحديدَةَ على النَّارِ واكْوِهِ بها. والْكَيُّ شرٌّ في حَدِّ ذاته لكن غايَتَهُ حميدَةٌ.

وكذلك في الخِتانِ يأتي بابنه إلى الخاتِنِ ويقولُ له: اقطَع جِلْدة من ذَكَرِ ولَدِي، فالموضوع حسَّاس وسيقَطعُ منه جِلْدة، لكنَّ العاقِبَة حَميدَةٌ، فالشَرُّ قد يكونُ خيرًا باعتبار ما يَؤولُ إليه وإن كان هو في حَدِّ ذاتِهِ شَرًّا.

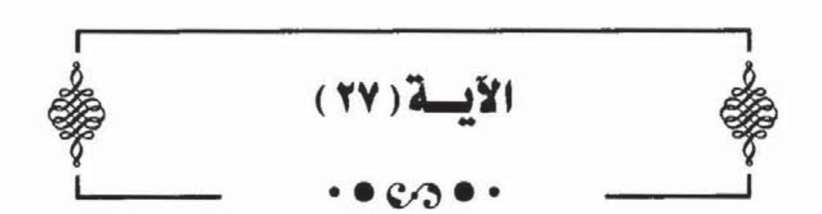
والحكمة أيضًا تكونُ في الشَّرْعِ، فكلُّ ما شَرعَهُ الله فهو لِحِكمَةٍ، شرعَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الزَّاني المحصَنِ أن يُرجَمَ بالحجارةِ، ولو قُتلَ بالسَّيفِ لكان أهونَ؛

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

لكن كونه يُرجَمُ بالحجارة ويُشهَّرُ به، فهذا لِحكمةٍ عظيمةٍ، وهي رَدْعُ غيرِهِ عن مواقَعَـةِ هذا المحْذورِ، ثم مِنْ أجل أن هذا البـدنَ الذي تَلَذَّذَ كُلُّهُ بالشيءِ المحـرَّمِ ينبغي أن ينالَهُ ألمٌ مِنَ العقوبةِ.

• • ۞ • •



۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٢٧].

•●○●•

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ﴾ بعدَ إسماعِيلَ ﴿إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ بَعدَ إسحَاقَ].

(الهِبةُ): معناهَا الإعطاءُ بدونِ ثوابٍ أو بدون عِوضٍ، وكل ما تفَضَّل اللهُ به على عبادِهِ فهو بدون عِوَضٍ تفَضُّلًا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قوله: [﴿إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ يعقوبُ بعدَ إسحاقَ]: وإنما جَعَلَ الله يعقوبَ هبةً لإبراهيمَ لأنه ابنُ ابنِهِ، ولأنه وُلِدَ في حياته، وأقرَّ الله عَينَهُ به وهو حَيٌّ، كما قال الله تعالى عن امرْأتِهِ: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود:٧١].

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ الضميرُ في قولِهِ: ﴿ذُرِّيَّتِهِ﴾ يعودُ على إبراهيمَ، فالمرادُ بالذُّرِّيَةِ هنا ذُرِّيةُ إبراهيمَ، وهنا خالفَ الضَّمِيرُ القاعدةَ فعادَ على المذكُورِ الأوَّلِ ولم يَعُدْ على أقربِ مذكورٍ، والغالبُ أن الضَّميرَ يعودُ إلى أقربِ مذكورٍ، لكنه قد يخرج عن هذه القاعِدَةِ، وذلك بحسبِ السِّياقِ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج:٧٨]، فضميرُ الفَصلِ في قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ يعودُ على الله جَلَّ وَعَلَا،

مع أن إبراهيمَ أقربُ مذكورٍ.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ قـدَّمَ الجارَّ والمجرورَ، أي: قدَّمَ الظرفَ على المظْروفِ -وهو النبـوة والكتاب- إشارةً إلى الحَصْرِ، ولهذا قـال أهل العلمُ: ما مِنْ نَبِيٍّ بعـدَ إبراهيم إلا وهو مِن ذُرِّيَة إبراهيـمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولذلك يُكنَى إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بأَبِي الأنبياء، ولذلك قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فكُلُّ الأنبياءِ بعدَ إبراهيمَ مِنْ ذُرِّيَتِهِ].

قوله: [﴿وَٱلْكِتَٰبَ﴾ بمَعنى الكُتُب؛ أي: التَّورَاةُ والإنْجيلُ والزَّبُورِ والفرقان]: فالكِتابُ مُفْردٌ يرادُ به الجِنْسُ، أي: التورَاةُ التي نَزَلتْ على مُوسى، والإنجيلُ الذي نَزلَ على عِيسَى، والزَّبُورُ الذي نزل على دَاودَ، والفُرقانُ الذي نَزل على مُحَمَّدٍ ﷺ.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ وَهُو الثَّناءُ الحسنُ في كُلِّ أهلِ الأدْيانِ]: قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ﴾، (أتى): نَصَب مَفعولَين أحدهما الهاءُ، والمفعول الثاني أجرُهُ.

و(الأَجْرُ): هو العِوَضُ، ومنه الأُجرةُ عِوضًا للعامِلِ عن عَملِهِ.

وقوله: ﴿أَجْرَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ هل نقولُ كما قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هُوَ الثَّناءُ الحسَنُ في كلِّ الأدْيانِ]، أو نقول: هو أعَمُّ؟

الصوابُ: أنه أعَـمُّ من ذلك، فيشَمَلُ قُرَّةَ عينِهِ بأولادِهِ وانتَشارَهُم وكثْرتَهُم، وكذلـك مِنَ الثَّناءِ الحسَنِ أن كلَّ الأديانِ ينتَـمونَ إليه ويُريدُون أن يكونُـوا مِنْ أوليائِهِ، ولهذا قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا﴾ كما ادَّعَتِ اليهودُ، ﴿وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ كما ادَّعتِ النَّصارَى، ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران:٦٧]،

ثم حكَمَ الله تعالى بين الطَّوائفِ فقال: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ محمد ﷺ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٦٨].

قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، (اللام) في قولِهِ: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ للتَّوكيدِ، فالجُملةُ مؤكَّدَةٌ بـ(إنَّ) و(اللام).

وقوله: ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ أي الذين لهم الدَّرجاتُ العُلا، والمراد هنا أعْلى أنواعِ الصَّالحينَ وهم الأنبياءُ أو الرُّسلُ؛ لأن إبراهيمَ ﷺ مِنْ أُولِي العَزمِ الخمسةِ، وهم: مُحَمَّدٌ ﷺ، وإبراهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومُوسَى وعيسَى، ونُوحٌ -عليهم السلام-.

وقوله: ﴿لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ إذا جاءتِ (الصالحون) وحْدَهَا شَمِلَتْ كُلَّ الأجناسِ الأربعة، وهم: النَّبيُّونَ والصِّدِّيقُونَ، والشُّهداءُ والصَّالحونَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الذُّرِّيَّةَ التي يَمُنُّ اللهُ بها على العَبدِ مِنْ مِنَحِ الله عَزَّوَجَلَّ لقولِهِ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ﴾، لكن هذه المِنْحةَ قد تكون مِحْنَةً إذا أضاعَ الإنسانُ حقَّ الله فيهم، ثم هو مأجورٌ على تَرْبيتِهِمْ وتَوجِيهِهِمْ، والغالبُ إذا قامَ الإنسانُ بما يجِبُ لله في تربيَةِ أولادِهِ فإنهم يَصْلُحونَ ولو في المستَقْبَلِ.

الفَائِدةُ الثَّانِيةُ: أن ابنَ الابنِ ابنٌ؛ لأن يعقوبَ ابنُ ابنِ إبراهيمَ، وجَعَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إسحاقَ مَوهُوبًا لإبراهيمَ، ويدل لِذَلكَ قولُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الحسنِ ابنِ عَلِيِّ بنِ أبي طالب: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»[1]، والعلماءُ أجْمَعوا في بابِ الميراثِ أنَّ ابنَ الابنِ بمنزلَةِ الابنِ عندَ فَقْدِهِ، وإذا كان ابنُ الابنِ ابنًا لَزِمَ أن يكونَ أبو الأبِ أبًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، رقم الحديث (٢٥٥٧).

ولهذا يُروَى عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال في زَيْدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ألَا يتَّقِي اللهَ زَيدٌ يجْعَلُ ابنَ الابنِ ابنًا، ولا يجعَلُ أَبَا الأبِ أبًا»[١]، وهذا هو الصحيحُ، فيكون على هذا فيه دَلِيلٌ على سُقوطِ الإخْوَةِ بالجَدِّ في بابِ المِيراثِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: فضيلةُ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وبَركتُهُ لقولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾، وهذا هو الثَّناءُ المبارَكُ، وذلك بأن يكون في ذُرِّيَّةِ الإنسانِ من يُعطِيهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النُّبُوَّةَ والكِتابَ، أما النُّبوة بعد محمَّدٍ ﷺ فمتَعذِّرَةٌ ومُسْتَحِيلَةٌ، أما الكتابُ الذي هو العِلْمُ فربما يجعلُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في ذُرِّيَّةِ الإنسانِ بركةً في العِلْمِ ونَشْرِهِ.

ومن ذلك قِصَّةُ عبدِ الله بن أبي طَلْحة حيثُ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ أن يبارِكَ اللهُ لأبي طَلْحَةَ في لَيلَتِهِ مع أهلِهِ، فصارَ لعبدِ الله هذا عَشْرَةٌ مِنَ الولَدِ كلُّهُم يحفظُونَ القُرآنَ[٢]، وحِفْظُ القُرآنِ عندَ السلفِ ليس بالأمْرِ الهَيِّنِ كما هو عندنا الآن، الإنسانُ يحفَظُ القرآن ولكن لا يظْهَرُ عليه أَثَرُهُ، لكن عندَ السَّلَفِ إذا حَفظَ الإنسانُ القُرآنَ ظهَرَ عليه أَثَرُهُ بالسَّمْتِ والآدابِ والأخلاقِ والأعمالِ الصَّالحةِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: إثباتُ الجزاءِ، لقولِهِ: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا﴾.

الفائِدَتانِ الخَامِسةُ والسَّادِسَةُ: أن الإنسانَ قد يُعَجَّلُ له الجزاءُ في الدنيا، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا﴾، وتَعْجِيلُ الجزاءِ للإنسانِ في الدنيا لا يُعَدُّ حِرمانًا له مِنْ أجرِ الآخِرَةِ، ولهذا قال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾، وينبَني

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٧/ ٦٤)، وإعلام الموقعين (١/ ١٦٩)، وبداية المجتهد (٤/ ١٦٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٠٥، رقم ١٢٠٤٧)؛ وابن حبان (١٦/ ١٥٥، رقم ٧١٨٧)؛ وأبو يعلى (٦/ ٤٧٢، رقم ٣٨٨٢).

على هذه الفَائِدة أنَّ تَعْجِيلَ الثوابِ للإنسانِ في الدُّنيا مِنْ نِعْمَةِ الله على العبد؛ لأنَّ الإنسانَ يرَى أثرَ عَملِهِ فينشَطُ على العَملِ سواءٌ كان هذا الأثرُ في الأشياءِ الخارِجيَّةِ أو كان في نفْسِ الإنسانِ، أي: في باطِنِهِ.

مثال ذلك من ثوابِ الأعمالِ الصالحِةِ: أن يجِدَ الإنسانُ في قَلبِهِ السُّرورَ والنُّورِ والارتياحِ إلى العَملِ الصالحِ، وهذا لا شكَّ أنه من الثوابِ العاجِلِ، ومثالُ الأشياء الخارجية أن تُرى له مَرَاءٍ سارَّةً، كما أخبرَ النَّبيُّ ﷺ بأن ذلك عاجلُ بُشْرى المؤمِنِ، أعني الرُّؤيا الصالحة يَراهَا الرجُلُ أو تُرَى له، قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى المُؤْمِنِ»[1]، قال تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يونس:٦٤].

الفَائِدةُ السَّابِعة: يجوزُ الوصفُ بالمعنى الأعَمِّ دونَ الأخَصِّ لقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وجهُ ذلك أن وصْفَ الصَّلاحِ أعَمُّ من وصَفَ النُّبوَّةَ، ويجوزُ أن يُوصفَ به النَّبيُّ ﷺ، والأنبياءُ في ليلَةِ المعراجِ يقولون للرسول ﷺ: «مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ»[2].

الفَائِدةُ الثَّامِنة: تأكيدُ الثَّناءِ على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، لقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ حيثُ أُكِّدَتِ الجُملَةُ بـ(إن واللام).

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أثني على الصالح فهي بشرى ولا تضره، رقم الحديث (٢٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم الحديث (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم الحديث (١٦٤).



الآية (٢٨)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت:٢٨].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [(و) واذْكُرْ (لُوطًا)]: فيكونُ مَفْعُولًا لفعْلٍ محذوفٍ تقدِيرُهُ: (اذكر)، والأمرُ بذِكْرِ هؤلاءِ الفُضلاءِ مِنَ الأنبياءِ ليس لمجَرَّدِ الثناءِ عليهم وإعلاءِ رُتْبَتِهِمْ بينَ النَّاسِ، بل لهذا الغرضِ ولغرضٍ آخرِ، وهو الاقتِدَاءُ بهِمْ واتِّبَاعُهم والصبرُ كما صَبروا.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ﴾ بتَحْقِيقِ الهَمْزتَينِ وتَسهيلِ الثانِيَةِ، وإدخالِ ألفٍ بينَهُما على الوَجْهَيْنِ في الموضُوعَينِ]: هذه قراءاتٌ في الآيَةِ، والمؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَر القِراءاتِ التي في الآيَةِ ولم يُشِرْ إلى القِراءةِ التي في المصْحفِ، وكان ينبَغِي أن يُشيرَ إليها، وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بتَحْقيقِ الهَمْزتَيْنِ]، أي: إثباتُ الهمْزتَيْنِ، وقولُهُ: [تَسْهيلُ الثَّانِيةِ]، التَّسْهيلُ: هو النُّطقُ بالهمزَةِ مسهَلَّةً بينَ الهمزةِ والحرْفِ الذي تشَكَّلت منه، أي: تُنْطق بين الهَمزةِ والياءِ، والإدْخَالُ: هو إدخالُ أَلِفٍ بينَ الهمْزتَيْنِ هكذا «أَائِنَّكُمْ».

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في الموضِعَيْنِ]، الموضعانَ هُما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾، والثاني قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [النمل:٥٥].

هذه القِصَّةُ كغَيرِها مِنَ القِصَص تَردُ في القرآنِ الكَريمِ على وُجُوهٍ متنَوِّعَةٍ، فكيف نجْمعُ بين هذه الوُجوهِ في قصَّةٍ واحِدَةٍ؟

نقول في الجمع: إن كان مما يمكن أن يتكَرَّرُ فإنها تكون قد تكرَّرتْ على الوجهينِ، وإن كان مما لا يُمكِنُ تكَرُّرِه فإن الله تعالى يَحْكِيهَا بالمعنى هذا تارة وبالمعنى هذا تارة.

مثال ذلك: يقولُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في هذه الآيةِ في قصَّةِ لُوط: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وفي آية أخرى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل:٥٤]، فَفِي هذه الآية قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ وفي الآية الأُولَى قال: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وهذا اختلافٌ، والجمعُ بينها الوجهُ الأَوَّلُ هو تعدُّدُ القولِ، فمرَّةً قال لهم: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ومرة قال لهم: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا لا إشكالَ فِيهِ.

وكذلك في قصَّةِ فِرعونَ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الشعراء:٣٤]، وفي سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف:١٠٩]، والجمعُ بينَ الآيتَيْنِ أن كلَّهُم قالوا ذلك.

فإذا أمكنَ التَّعَدُّدُ سواءٌ مِنَ القائلِ أو بالقولِ حُمِلَ عليه، فإذا لم يمكن التَّعَدُّدُ يكونُ من بابِ نقْلِهِ بالمعنى، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتكلَّمُ به في كُلِّ موضِعٍ بما يُناسِبُه وبما تقْتَضِيهِ البلاغَةِ.

قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾، اللام في قولِهِ: ﴿لَتَأْتُونَ﴾ لام التَّوكِيدِ، و(تأتون) بمعنى تَجِيئونَ، والاستفهامُ في قولِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ للإنكارِ والتَّوبِيخِ،

وأكَّدَ هذا الإنكارَ باللامِ.

وقوله: ﴿ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ اللام هنا للعَهْدِ، أي: الفاحِشَةُ المعلُومَةُ لديكم ودخلت (ال) عليها لعِظَمِها وقُبْحها، وفي بابِ الزِّنَا قالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً﴾ [الإسراء:٣٢]، وفي نِكاحِ المحَارِمِ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء:٢٢]، فهذه ثلاثةُ تَعْبيراتٍ، في اللُّواطِ وصَفَهُ الله بالفاحِشَةِ بما نقله عن لُوطٍ، وفي باب الزِّنَا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً﴾، وفي نِكاحِ المحَارِمِ قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾، إذنْ: نكاحُ المحارِمِ أعظمُ مِنَ الزِّنَا؛ لأنه وُصِفَ بوَصْفين سَيِّئَيْنِ: الفاحِشَةِ والمقْتِ، واللِّواطُ أقبحُ منهما من حيث الوصفِ فإنه الفاحِشَةُ التي تُسْتَفْحَشُ عند جميعِ النَّاسِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ أيْ: أَدْبَارَ الرِّجالِ]: -أعوذُ بالله- أدبارُ الرِّجالِ هذا لا شكَّ أنه فاحِشَةٌ، كلُّ ذِي عَقْلٍ سليمٍ يستَفْحِشُهُ، أما من نَكَسَ اللهُ قَلْبَهُ فلا تَستَغْرِبْ إذا قال: ليس بفاحشةٍ، كما أن الذين يَعبدُونَ الأصنام يَرونَ أن ذلك منْقَبَةٌ وحَسَنَةٌ، فكذلك الذين يفعلون هذه الفاحِشَةَ يستَحْسِنُونَ هذا الأمر، ومن عجبٍ أن الواحدَ منهم يأتي الذَّكَرَ في حال شَبابِهِ، وهذا المأتي إذا كَبِرَ أتى غيره فيكون فاعلًا ومفعولًا بِهِ.

قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾.

﴿مَا﴾: نافِيَةٌ.

﴿مِنْ أَحَدٍ﴾: فاعل (سبَق)، وحرفُ الجرِّ زائدٌ للتَّوكِيدِ، أي: ما سبَقَكُم بها أحدٌ.

﴿بِهَا﴾: هل نقولُ: إن (الباء) هنا بمعنى (على)، أي: ما سَبَقَكُمْ عليها، أم نقول: إن الباءَ على معناها، أي: لم تُسْبَقُوا بها؟

الجواب: الباءُ هنا على معناها؛ لأننا لو قُلنَا: لم تُسْبَقوا عليها، لكان هذا فيمنْ أدركَ زَمنهُمْ وكانوا هم أسبقَ إلى هذا منه، أما إذا قُلنَا: ما سبقكم بها فهذا يقْتَضِي السبْقَ الزَّمَنِيَّ.

قَال المُفَسِّر: [﴿مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الإنْسِ والجِنِّ]: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يجوزُ أن يكونَ عامًّا إلا فيما يُخَصِّصُهُ العَقْلُ كالملائكةِ فتَشمَلُ الجِنَّ والإنسَ، ويجوز أن يكونَ عامًّا أُريدَ به الخاص، أي: من بَنِي آدَمَ، وأما البهائمُ فغَيرُ مكلَّفة.

فقوله: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يريد زِيادَةَ التَّشْنيعِ عليهم، يعني: أنتم الذين سنَنْتُم هذه الطريقةَ، ومن سَنَّ سُنَّةً سَيِّئةً فعليه وِزْرُها ووِزْرُ من عَملَ بها[1]، كأنه يقول لهم: لو سُبِقْتُم بهذه الفاحِشَةِ لكان لكم نوعٌ من العُذْرِ لكنكم ما سُبِقتم بها، فأنتمُ القُدْوَةُ فيها والعياذُ بالله.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: رَفعُ ذِكر هؤلاءِ الدُّعاةِ إلى الله مِنَ الأنبياءِ وغيرهم؛ لأن قوله: [اذْكُرْ] يعْني: اذْكُرْهُ في موضِعِ الثَّناءِ، ولهذا قال الله تعالى في القرآن في قصَّةِ مريمَ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ [مريم:١٦].

---

(١) أخرجه مسلم بلفظ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة...، رقم الحديث (١٠١٧)؛ وهو بلفظه عند ابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضل الصحابة والعلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، رقم الحديث (٢٠٣)؛ وأحمد (٤/ ٣٦١) (١٩٢٢٥).

الفَائِدةُ الثَّانِية: فضَيلَةُ لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: التَّركيزُ على الأمر الذي انغمَسَ فيه الناسُ وإن كان غيرُهُ أولى مِنْهُ؛ لأن لُوطًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يُرَكِّز على التَّوحيدِ في هذه القصَّةِ، لكنه ركَّزَ على العملِ السائدِ بينَ الناس، وما مِنْ رَسولٍ إلا ويدْعو قومَهُ إلى التَّوحيدِ، ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا رأى بعضَ الدُّعاة يُنْكرُ شَيئًا مُعَيَّنًا انغمَسَ فيه الناس، قال: النَّاسُ أشدُ من هذا، لماذا تتكلَّمُ على هذا، في الفَخِّ أكبرُ من العُصفورِ، يعني: لا تَتكَلَّمْ عنِ الملاهِي أو عَنِ الميْسِرِ أو عنِ الرِّبَا والناس لا يُصَلُّون، لماذا لا تتكلم على تَركِهِمُ الصَّلاةَ.

فنقول: لا مانِـعَ أن يُرَكِّزَ الدُّعاةُ على ما انْغَمَسَ فيه النـاسُ وإن كان غيرُهُ مما لم ينْغَمِسُوا فيه أهمَّ منه؛ لأن المقصودَ علاجُ هذا الدَّاءِ الذي انغْمَسَ فيه الناس.

الفَائِدةُ الرَّابِعَةُ: فُحْشُ اللُّواطِ -والعياذ بالله-، وهو إتْيانُ الذَّكَرِ الذَّكرَ، ولا رَيبَ أنه مِنْ أعظَمِ الفواحِشِ، وفي الآية الكريمَةِ لم يذْكُرْ حَدَّ اللُّواط، وكذلك السُّنَّةُ ليس فيها أحاديثُ صحيحةٌ صريحَةٌ في حدِّ اللُّواطِ، ولذلك اختلف أهلُ العِلم على ثلاثةِ أقوالٍ:

القولُ الأَوَّلُ: أن حدَّهُ القَتْلُ بكلِّ حالٍ، يعني: سواء كان الفاعِلُ والمفعولُ به مُحصَنَيْنِ أم غيرَ مُحصَنٍ، والمحْصَنُ: هو الذي تزوَّجَ وجامَعَ في نِكاحٍ صَحيحٍ، واستَدَلُّوا بقولِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ، وَالْمَفْعُولَ بِهِ**»[1]، وهو حديثٌ أدْنَى أحوالِهِ أن يكونَ حَسَنًا.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط، رقم الحديث (٤٤٦٢)؛ والترمذي: كتاب الحدود، باب حد اللوطي، رقم الحديث (١٤٥٦)؛ وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من عمل عمل قوم لوط، رقم الحديث (٢٥٦١)؛ وأحمد (١/ ٣٠٠) (٢٧٣٢).

ثم إنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعُوا على قَتْلِ اللُّوطِيِّ الفاعلَ والمفعولَ بِهِ، إلا أنهم اختلفوا كيف يُقْتَلُ؟

فقال بعضهم: إنه يُحَرَّقُ بالنار، وقال بعضُهم: إنه يُرْجَم بالحجَارَةِ، وقال آخرون: يُلْقَى مِنْ أعْلى مكانٍ في البلَدِ.

والذي اختَارَهُ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[1] أن يُقْتَلَ الفاعِلُ والمفعولُ به؛ للحَديثِ والآثارِ عَنِ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وللمَعْنى والقياسِ الصَّحيحِ؛ لأن هذه الفاحِشَةَ والعياذُ بالله لا يُمكنُ التَّحَرُّزُ منها، فإذا لم يكن لها رَادعٌ قَوِيٌّ استَشْرَتْ في الناس -والعياذُ بالله-؛ ولأنها قَتْلٌ للرُّجُولَةِ، فإن الإنسان يكونُ بمنزلَةِ المرأةِ.

وأما كيفيةُ قتْلِهِ فالذي نرَى أن يُرجَع إلى رَأيِ الإمامِ فيُقْتَلُ بما يَراه أنْكى وأبْلغَ.

القول الثاني: أن حَدَّهُ كحَدِّ الزَّانِي، يعني: إن كان مُحْصَنًا رُجِمَ، وإن كان غير مُحَصن فإنه يجلَدُ ويُغَرَّبُ، وهذا القولُ هو المشهور من مذهبِ الإمامِ أحمدَ، وقالوا: إن الحديثَ لا تقومُ به حُجَّةٌ، بمعنى أنه لا يَصِلُ إلى دَرجَةٍ يُستَباحُ بها دَمُ المسلمِ، واللواطُ فاحِشَةٌ بنَصِّ القرآن، فيجب أن يلْحَقَ بالفاحِشَةِ التي نَصَّ القرآن على حدِّهَا وهي الزِّنَا، فعليه يكون طريقُه طَرِيقُ الزِّنَا، فيُرْجَم المُحْصَن ويُجلَد غيرُ المُحْصَن ويغرب.

لو قالَ قائلٌ: المذهبُ يأخُذونَ بآثارِ الصحابَةِ؛ لأن مِنْ أُصولِ أحمدَ العِلْمُ بقولِ الصَّحابِيِّ، فلماذا في هذه المسألة لم يأْخُذوا بالآثار التي ورَدَتْ عنِ الصحابة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٤١٢، ٢٠/ ٣٩٠، ٢٨/ ٣٣٥، ٣٤/ ١٨٠، ١٨١)، والصارم المسلول (ص ٨٧).

في حدِّ اللُّوطِيِّ؟

فالجواب: إذا قيل: مذهبُ الإمامِ أحمدَ، فالمرادُ المَذْهَبُ الاصطلاحيُّ لا المذهبُ الشَّخْصِيُّ، فقد يكونُ مذهبُ الإمامِ الشخصِيِّ خلافَ المذهب الاصطلاحيِّ، فلذلك نَنسُبُه إلى الإمام أحمدَ اصطلاحًا.

القول الثالثُ: أنه لا حدَّ فيه، وأنه يُكتَفَى فيه بالرَّادِعِ النَّفْسِيِّ، وما كان خبيثًا في النفوس فإنه لا حدَّ فيه بل يُكْتَفَى فيه بالرَّادِعِ النَّفْسِيِّ، فالبولُ أخبث من الخَمْر، والخمر فيه حَدٌّ، والبولُ ليس فيه حَدٌّ لأن النفوس تنْفِرُ منه وتستَقْذِرُه، فاكتفى بالرادِعِ الطَّبيعِيِّ عن الرادِعِ التأْدِيبِيِّ، وهذا القول حكي عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو قولٌ ضَعِيفٌ جِدًّا.

وأما قولهُمْ: إنه مستَقْذَرٌ لا تألَفُه الطِّباعُ، فهذا صحيحٌ بالنسبة للطِّباعِ السَّليمَةِ، لكن بالنسبة للطِّباعِ المهِينَةِ فإنها تألَفُه، فهؤلاء قومُ لوط أمَّةٌ كلُّهُم على هذا الأمر، فكيف نقول: الذي يُسْتَقْذَرُ في الطباعِ السلِيمَةِ لا يرْدَعُ بالتأديبِ، فالصوابُ أن هذا القولَ ضَعيفٌ جِدًّا، ولولا أنه قيل ما حَكَيْنَاهُ.

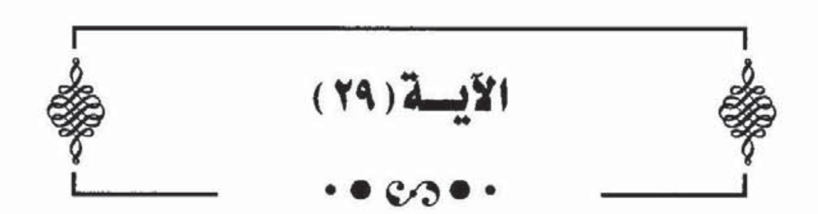
الفَائِدةُ الخامِسة: ينْبَغِي ذِكْرُ ما يُنَفِّرُ عن العملِ السَّيِئ، لقولِهِ: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ووجه كونه مُنَفِّرًا لأنهم ليس لهم قُدْوَةٌ حتى يُعذَرُوا بها، وكذلك آثامُ مَنْ بَعدهُم تكونُ عليهم.

الفَائِدةُ السَّادسَة: تأكيدُ الأمرِ المنْكَرِ بما يقْتضِيهِ الأُسلوبُ في اللغة العَربيَّةِ، لقولِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ فإن (إن) و(اللام) للتوكيد.

وكيف يُؤَكِّدُ هذا الأمرُ مع أنهم معترِفُونَ به؟

الجواب: لأنه نَزَّلَ غيرَ المنكَرِ منزلةَ المنْكَرِ؛ لأن ممارسَتَهُم لهذا الفعل يقْتَضِي أنهم ينْكِرُونَ كونَه فاحشةً، فحالُهم تقْتَضِي أنهم يستَبِيحُون ذلك ولا يَرَوْنَهُ مُنْكَرًا، فكونهم يمارِسونَهُ ولا يبالُونَ بها ويرونَهَا أمْرًا سَائغًا فهُمْ كالمنْكِرِينَ لكونِهَا فاحِشَةً، ونظيرُ ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون:١٥]، فـ(إنَّ) و(اللام) مؤكدَّةٌ للموتِ والموتُ لا شكَّ فيه، لكن أتى بالتوكيدِ مِنْ أجل أن فِعْلَ هؤلاءِ المشركين فِعْلُ المنْكِرِ للموتِ؛ لأن مَنْ أقَرَّ بالموتِ فلا بُدَّ أن يستَعِدَّ له، والآية ساقها الله جَلَّ وَعَلَا في ذِكْر ابتداءِ الخلقِ وانتِهائِهِ، ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:١٥-١٦].

• ● ۞ ● •



الآية (٢٩)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [العنكبوت:٢٩].

قوله: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ عبَّر بالإتيانِ كنايَةً عَنِ الجِماعِ؛ لأن القرآنُ يُكَنِّي عَمَّا يُسْتقْبحُ ذِكْره بما يدلُ عليه، وهذا كثيرٌ في اللغة العربية، ومثال آخر مِنَ القرآنِ قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]، فكَنَّى عن الجِماعِ بالإتيانِ.

قوله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ السَّبِيلُ: الطَّريقُ، وقطْعُهم الطريقَ له صِفتانِ:

الصفةُ الأُولى: قَطعُ الطريقِ المعروفِ، وهو أن يتعَرَّضُوا للناس بالسَّلْبِ والنَّهبِ والقتل، ويسمى عندنَا باللُّغَةِ العامية: الحنشَلَة.

الصفةُ الثانية: يَقْطعونَ السَّبِيلَ، أي: يتَسَبَّبونَ لعدمِ سُلوكِ الطُّرقِ بما يفعلونَ بأهْلِهَا؛ ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [طَرِيقُ المارَّةِ بِفِعْلِكُم الفَاحِشَة بمن يمُرُّ بِكُمْ، فترَكَ النَّاسُ الممَرَّ بِكُمْ].

هاتـان خصلتـانِ، والخـصْلَةُ الثَّالثَـةُ: [﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ نَادِيكُمْ، أي: متَحَدَّثُكُم]، فالنَّادِي، والمنْتَدى، والنَدِي، كلُّها أسماء لمكانِ الحديثِ والاجتماعِ بينِ الناسِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ فِعْلَ الفَاحِشَةِ بِعضِكُم ببَعْضٍ]: المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسَّرَهُ بِفِعْلِ الفاحِشَةِ، وعلى هذا يكونُ فيه تكْرارٌ، والأصَحُّ أن المنْكرَ أعمُّ من فِعل الفاحِشَةِ، وهو: كلُّ ما يُنْكَرُ عُرْفًا أو شَرْعًا؛ ذَكروا من ذَلِكَ أنهم يتلاكزُون، يعني: بعضُهم يلْكِزُ بعْضًا مع عَجِيزَتِهِ، وذَكرُوا من ذلك أيضًا أنهم يتَضارَطُونَ[1] الضَّرطَةَ المعروفةَ، وذكروا من ذلك أيضًا أنهم يحُلُّون أُزْرتَهم -أي: أزرَة القِباءِ- يعني كما تقول العامة يدْلُعُون، وهذه ليست منكرة لكن بعضهم ذكر ذلك، وكذلك الحذْفُ بالحصَى، وكذلك الكلامُ الذي يتضَمَّنُ السخرية والاستهزاءَ، المهِمُّ أن المنْكرَ هو كلُّ ما يُنْكَرُ عُرفًا أو شَرْعًا فهو عامٌّ في كل شيءٍ.

وقد وُجِدَ في هذه الأمة من عَمِلَ عَملَ قومِ لوطٍ، وإذا سألت عن مجتمَعاتِهِمْ وجدتَهُم يفعلونَ مثلَ فِعل قومِ لوطٍ من السُّخْرِيَةِ والاستهزاء واللَّغَطِ واللَّهوِ وغيرِ ذلك، والنبي ﷺ يقول: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»[2].

قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ بعد هذا التَّوجِيهِ والإرْشادِ والإنْكارِ عليهم كان هذَا الجوابُ جوابَ المستكْبِرِ المتَحَدِّي.

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ﴾ ﴿جَوَابَ﴾ بالنَّصْبِ على أنها خبرُ كانَ مُقَدَّمًا ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ اسمُهَا مؤَخَّرٌ، التَّقْدِيرُ: (إلا قولهُم).

(١) انظر لسان العرب، مادة (ضرط).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الفتن، باب لتركبن سنن من كان قبلكم، رقم الحديث (٢١٨٠)، وأحمد (٥/ ٢١٨) (٢١٩٤٧) عن أبي واقد الليثي، وأصله عند البخاري بلفظ: «لَتَتْبَعُنَّ (لَتَتَّبِعُنَّ) سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...»، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...»، رقم الحديث (٦٨٨٩).

وقوله: ﴿ٱئۡتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ (ائتِ) فِعلُ أمْرٍ، والمرادُ به التَّعْجِيزُ والتَّحدِّي، يعني: نتحداك أن تأتيَ بالعَذابِ الذي وَعْدتَنَا به.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ فِي استِقْباحِ ذلِكَ، وأن العذابَ نازِلٌ بفَاعِليهِ]: وهذه الجملةُ شرْطِيَّةٌ قيل: لا تحتاجُ في مِثْلِ هذا التركيبِ إلى جوابِ شرطٍ، للعِلْم به مما سبق، وقيل: إنه محذوفٌ دلَّ عليه ما سبَقَ، والأصحُّ الأول، وهو الذي اختارَهُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وقال: إذا كان في الكلامِ ما يدُلُّ على المحذوفِ فلا حاجة إلى تَقْديرِهِ لأنه نوعٌ مِنَ العبَثِ.

وقول هؤلاءِ الكفَّارِ للُوطٍ: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أبلغُ من قَولِهِمْ: (إن كُنتَ صَادقًا)؛ لأن كلَّ إنسانٍ يُحِبُّ أن يكون مِنَ الصَّادِقِينَ، لكن لو قالوا: (إن كُنتَ صادِقًا) لكان المعنى صادقًا في هذه المسألَةِ بخُصوصِهَا، أما قولهُم: ﴿مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أي: الموصُوفِينَ بالصِّدْقِ، وهذا أشدُّ في التَّحَدِّي، فكأنهم يقولون: إنك من عِدادِ الكَاذِبينَ ولست من عِدادِ الصَّادِقِينَ، فإن كنتَ مِنْ عِدادِهم فائْتِنَا بما تَعِدُنا.

ماذا كان جوابُ لوطٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؟

كان جوابُه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أن لجأَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فقَالَ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: ما كان عليه قومُ لُوطٍ مِنَ الشَّرِّ والفَسادِ غيرَ فاحِشَةِ اللِّوَاطِ؛ من قطْعِ السَّبيلِ وإتيانِ المنْكَرِ في نادِيهِم، لقولِه تعالى: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص ٢).

وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانِية: بيانُ عُتُوِّ هؤلاء القومِ واستِكْبارِهِم.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن لُوطًا حذَّرَهُمْ مِن عذابِ اللهِ، لقولِهِ: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أنه ينْبَغِي للدَّاعِيَةِ أن يَدْعُو مبَشِّرًا ومُنْذِرًا ولا يقولُ: إذا أَنْذَرْتُ نَفَّرْتُ؛ لأن الإنذارَ قد يكونُ لا بُدَّ منه.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن مجرَّدَ الإيمانِ باللهِ لا يُدْخِلُ الإنسانَ في الإيمانِ، فإن هؤلاءِ القومِ كانوا مُقِرِّينَ بالله لقَولِهِمْ: ﴿بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ فليس مُجَرَّدُ كونِ الإنسانِ يؤمِنُ بأن للخليقَةِ ربًّا مدبِّرًا يُدْخِلُه هذا في الإيمان.

الفَائِدةُ السَّادِسَةُ: أن هـؤلاءَ القَوْمِ مُكَذِّبُونَ للـوطٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لقَولِهِـمْ: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾.

• • ❁ • •



الآية (٣٠)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت:٣٠].

•••

قوله: ﴿رَبِّ﴾ مُنادَى، وحُذِفَتْ ياءُ النِّداءِ تَخْفِيفًا، وللبَدَاءةِ بـ(باسم الله) سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهي منصوبَةٌ لأنها منادَى مَضافٌ، فأصلُها (ربي) ولهذا كُسِرَتِ الباءُ للدَّلالَةِ على الياءِ المحْذوفَةِ.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي﴾ اعلَمْ أن مادةَ (نَصَرَ) تتعَدَّى أحيانًا بـ(مِنْ) وأحيانًا تتعَدَّى بـ(على)، فإن تَعَدَّتْ بـ(مِنْ) فمعناها: المنْعُ والإنْجاءُ، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء:٧٧]، أي: منَعْناهُ، وإن تَعَدَّتْ بـ(على) كان مَعْناهُ: الظُّهورُ والغَلَبَةُ.

وأحيانًا لا تَتَعَدَى بـ(من) ولا بـ(على) فتَشْمَلُ المعْنَيَيْنِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الصافات:١١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات:١٧١-١٧٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١]، وأمثلتُها كَثِيرة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [محمد:٧]، الظاهر أنه يَشْمَلُ الأنواعَ الثلاثَةَ إن تَنْصُروا الله يعنِي: تَمْنَعُوا دِينَهُ مِنَ الاعتداءِ عليه، وكذلك تَنْصُروه بمحاولةِ إعلاءِ

هذا الدِّينِ، قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ هذا المنع، ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]، هذا الظُّهورُ.

فالحاصلُ: أن مادة (نَصَرَ) لها ثلاثةُ استعمالاتٍ: تارَّة تتعَدَّى بـ(من) وتارَّة تَتَعَّدَى بـ(على) وتارة تأْتِي مُطْلَقَةً، فقولُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ هنا تَعَدَّتْ بـ(على) فيكونُ معنَاها الظُّهُورُ والغَلَبَةُ، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿رَبِّ ٱنصُرْنِي﴾ بتَحْقِيقِ قَولِي فِي إنْزالِ العَذَابِ ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾].

وقوله: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِي عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ذَكَرَ حالَ المَدْعُوِّ عليهم من باب التَّوَسُّلِ؛ لأن كلَّ وصْفٍ يسْتَوْجِبُ الإجابة فإنه يُعتَبَرُ وسيلَةً، وقد ذَكَرْنا فيما سبَقَ أن التَّوَسُّلَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ أنواعٌ، منها التَّوَسُّلُ بذِكْرِ حالِ الدَّاعِي كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، وهنا التَّوَسُّلُ بحالِ المَدْعُوِّ عليهم.

وقولُهُ: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِي عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ لأن إفْسادَهُم يقْتَضِي إهلاكَهُمْ وذُلَّهم والغَلَبَة والظُّهورَ عليهم.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ أَيْ: العَاصِينَ بإِتْيانِ الرِّجالِ، فاستَجَابَ دُعاءَهُ]: وهذا تَفْسِيرٌ للشَّيْءِ بسَبَبِهِ؛ لأن المعصِيَةَ سببُ الفسادِ، قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١]، ولا شكَّ أن فِعْلَ قومِ لُوطٍ مِنْ أعظمِ الفَسادِ في الأَرْضِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: جوازُ الدُّعاءِ على القَومِ إذا أَيِسَ مِنْ صَلاحِهِمْ وتَمَرَّدُوا تمَرُّدًا بالِغًا، ولهذا لما قالَ: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾، وتَحَدُّوه قالَ: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، وأيضًا نُوح عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح:٢٦]، والنَّبِيُّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»[١]، ولكنَّ الرَّسولَ ﷺ قيَّدَ ذلِكَ؛ لأن سِنِي يوسُفَ سبعُ سنواتٍ مع أن قولَهُ: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ليس بظاهِرٍ في الدُّعاءِ عليهم، لكن لو تأَمَّلْنا الآيَةَ وجَدْنَا أنه يقْصِدُ النصرَ عليهم بما تَحَدُّوه به وهو قولهُم: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، وإلا فمُجَرَّدُ قولِهِ: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ لا يَدُلُّ على أَنَّه دَعا علَيْهِمْ، لكن لما قالُوا لَهُ: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، دَعَا اللهُ أن ينْصُرَهُ عليهم بأن يُظهر صِدْقَه فيما توعَّدهُمْ به.

الفَائِدةُ الثَّانِية: ضَرورةُ الإنسان إلى ربِّهِ جَلَّ وَعَلَا مهما عَلَتْ مَنْزِلَتهُ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: إثباتُ ما يستَلْزِمَهُ الدعاء، ودُعاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يستَلْزِمُ أُمورًا، منها: إثباتُ العِلْم لله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنَّ مَنْ لا يعْلَمُ لا يُدْعَى ولا يستطيعُ أن يأْتِيَ بما دُعِيَ.

وكذلك يستلزمُ الدعاءُ إثباتَ السَّمعِ لله جَلَّ وَعَلَا، ويستَلْزِمُ أيضًا إثباتُ القُدْرةِ لأن من لا يَقدر لا يُدْعَى، ولو أنك رأيت شخصًا زَمِنًا أو أَشَلَّ فإنه لا يُمْكِنُ أن تُطلَبَ منه أن يُساعِدَك في حَمْلِ شيءٍ مَثَلًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب تسمية الوليد، رقم (٥٨٤٧)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥) عن أبي هريرة.

والدعاءُ يَستَلزِمُ الرَّحمةَ أيضًا؛ لأن مَنْ لا يَرحم لا يُدْعَى بل يُخْشَى منه، ويستلْزِمُ كذلك الكرَمَ لأن مَنْ ليس بكريمٍ لا يؤمَّلُ فلا يُدْعى.

وإجابة الدُّعاءِ لا تستَلْزِمُ البصرَ؛ لأنك لو دَعَوْتَ أعْمَى أن يساعِدَكَ ساعدَكَ، لكن لو دَعَوْتَهُ لِيقرَأَ لك كِتابًا لم يُجِبْ، فالبَصَرُ ليس مِنْ لازم إجابَةِ الدُّعاءِ فقد تكون الإجابَةُ بدُونِ بصرٍ، وكَذلِكَ لا تَسْتَلْزِمُ إجابَةَ الدُّعاءِ القُرْبُ؛ صحيحٌ أن الله ذَكَر أنه إذا دُعِيَ فهو قَريبٌ، ولولا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبَرَنا بأنه قَرِيبٌ ما أثْبَتْنا قُربَهُ بمجرَّدِ أنه يُدْعَى، فالقُرْبُ ليس مِنْ لازمِ إجابَةِ الدُّعاءِ.

وكذلك القوةُ ليست مِنْ لازِمِ إجابَةِ الدُّعاءِ؛ لأن القُوَّة تكونُ في مقابَلَةِ الخَصْمِ، ومُرادُنَا ما يستَلْزِمُهُ الدُّعاءُ مُطْلقًا.

الفَائِدةُ الرَّابعة: أن اللِّواطَ مِنَ الإفسادِ في الأرْضِ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: ظهورُ التبَرُّؤ منهم؛ لأنَّ لُوطًا عَلَيْهِ السَّلَامُ تبَرَّأَ منهم، تؤخَذُ من قَولِهِ: ﴿عَلَى ٱلْقَوْمِ﴾ ولم يقُلْ: (على قَوْمِي) مع أنه قالَ في الآياتِ السابِقَةِ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ فأضافَهُمْ إليه، لكنَّ لُوطًا عَلَيْهِ السَّلَامُ يُضِيفُهُمْ إلى نَفْسِهِ، وهذا ظاهِرٌ في التبَرُّؤِ منهم.

الفَائِدَة السَّادسَة: ينْبَغِي للدَّاعِي أن يبدأ بـ(باسم الله) ويَحْذِفَ ياء النداء، ويجوزُ أن يقولَ: (يا رب)، بإثباتِ الياء كَما قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: **«يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ»**[1].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥).



الآية (٣١)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [العنكبوت:٣١].

قوله: ﴿وَلَمَّا﴾ (لما) هُنَا مِنْ أدواتِ الشَّرطِ غيرِ الجازِمَةِ؛ لأن (لما) لا تَجْزمُ إلا إذا كانتْ نافِية، أما إذا كانتْ شَرْطية فإنها لا تَجْزِمُ وتكون مثل (إذا) و(لو) أي: مِنْ أدواتِ الشرطِ غيرِ الجازِمَةِ.

مثال (لـمَّا) النافية قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]، أي: لم يَذُوقُوا العذابَ لكنه قَرِيبٌ منهم؛ لأنها تنْفي لكن تَدُلُّ على تَوَقُّعِهِ، وهذا مِنَ الفُروقِ بينها وبين (لم).

وجوابُ الشَّرْطِ قولُهُ: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ﴾.

قـوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ﴾ (الباء) هنا للمصَاحَبَـةِ أي: مصْطَحِبِينَ للبُشْرَى، والبُشْرَى بمَعْنَى البِشَارَةِ، والبِشَارَةُ هي الإخبارُ بما يَسُرُّ، وقد تُطْلَقُ على الإخبارِ بما يَسُوءُ مثل قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق:٢٤]، واستعمالها فيما يَسُوءُ قيل: إنه من بابِ التَهكُّمِ بالمبَشَّرِ، ولكنَّه ضَعِيفٌ.

ووجه كونِهِ بشَارَةً: لأنه يؤَثِّرُ على بَشْرَةِ المخاطَبِ به كما يؤثِّرُ الخَبرُ السَّارُّ.

وقَال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿بِالْبُشْرَىٰ﴾ بإِسْحاقَ ويَعْقُوبَ بَعْدَهُ]: والدَّليلُ على

أن المرادَ بالبُشْرى خصوصُ هذه المسألَةِ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود:٧١]، وعلى هـذا فلا نَقولُ: إنَّ المرادَ بالبُشْرى هنـا البُشْرى بالولَدَيْنِ وبالعِقابِ؛ لأن ظاهِرَ الآية أن العِقابَ مما بُشِّرَ به إبراهيمُ، وأيضًا لأن (ال) في قولِهِ: [البُشرى] عَهْدِيَّةٌ، أي: البُشْرَى المعْهُودَةُ.

قوله: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ هذه الجُمْلَةُ مؤكِّدَةٌ، و﴿مُهْلِكُوٓا۟﴾ خبر (إن) وحُذِفَتِ النون من أجلِ الإضَافَةِ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ أي: قَرْيَةُ لُوطٍ]: لقولِهِ: ﴿هَٰذِهِ﴾ فالإشارَةُ للتَّعْيينِ، وكأن القَريَةَ قريبةٌ مِنْ إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ ولهذا أشارَ إليها باسمِ إشارَةٍ للقَريبِ، وهو (هذه).

والقرية تُطْلَقُ على مكانِ القومِ ومساكِنِهم، وتُطْلَقُ على نفسِ القَومِ الساكِنِينَ، وجاءت في القرآن مُرادًا بها هذا وهذا، والذي يُعَيِّنُ أحدَ المعْنَيَيْنِ السياقُ، مثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، فالمرادُ بالقريةِ في هذه الآية مكانُ القَرْيَةِ، وأما قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج:٤٨]، فالمرادُ أهلُهَا.

وعلى هذا فيكونُ قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]، ليس فيه مجازٌ بل المرادُ أهْلُها؛ لأن السؤالَ لا يتـوَجَّه إلا إلى عاقلٍ يُدْرِكُ ويُجِيبُ، فيكون قـوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ المراد بالقَرْيَةِ هنا المكان لأنه قالَ: ﴿أَهْلِ﴾.

واعلَمْ أن القريةَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ تَشملُ حتى أكبرَ المدُنِ، فمكَّةُ سمَّاها الله قَريةً، وما هو أعظَمُ من مكَّة سَمَّاهُ اللهُ كذلك قَريَةً، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد:١٣]، وأما القريـةُ

في المفهوم العُرْفِيِّ فهي اسم البلد الصَّغِير، ولذلك في عُرفِنَا الآن يقال: المدينة وما يتبعها من القرى.

قوله: ﴿إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾، أَخْبَرُوا وعلَّلُوا، فأخبروا بقولهم: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾، وعلَّلُوا هذا الإهلاكَ بقولهم: ﴿إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾.

قَال المُفَسِّر: [﴿ظَٰلِمِينَ﴾ كَافِرِينَ]: فالظُّلمُ هنا المرادُ به الكُفْرُ، والظُّلْمُ تارةً يُرادُ به الكُفر كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وتارةً يُرادُ بالظُّلم ما دُونَ الكُفْر كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران:١٣٥]، فالآيةُ في سِياقِ صِفَةِ المؤمنينَ المتَّقِينَ، ولهذا يُشْكِلُ على بعضِ الناس إنكارُ شيخِ الإسلامِ وتلميذِهِ ابنِ القيم -رحمهما الله- المجاز في اللُّغة العربية، وقالوا: هذا غيرُ معْقولٍ؛ لأن اللغة العربية مملوءةٌ بالمجازِ؛ لكن من تَدَبَّرَ أن الألفاظَ لا يتَحَدَّدُ معناها إلا بالسِّياقِ عَرَفَ وجْه كلامِ شيخِ الإسلام[1].

والناسُ في هذه المسألة على ثلاثةِ أقوالٍ:

القولُ الأولُ: لا يُوجدُ مجازٌ في اللُّغةِ العربية أبدًا.

القولُ الثاني: يوجدُ مجازٌ في اللُّغةِ العَربيَّةِ لكنْ لا مجازَ في القُرآنِ خاصة.

القولُ الثالثُ: يُوجَدُ مجازٌ في القُرآنِ وفي اللُّغةِ العَربِيَّةِ، حتى إن بعضَ عُلماءِ اللُّغةِ قال: إن كُلَّ اللُّغةِ مجازٌ، فإنك إذا قلت: (قُلتُ قولًا)، فإن قَولًا نُعْرِبُها على

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٠).

أنها مفْعولٌ به، والمفعولُ به لا بُدَّ أن يكونَ شيئًا يُرى حتى يقَعَ عليه الفِعل، والقولُ لا يرى فيكونُ (قُلتُ قولًا) مجازًا.

ويصْرفونَ الكلام ويقولون: كُلُّه مجازٌ، وليس في اللُّغة العربية شيءٌ حَقِيقِيٌّ -نعوذ بالله- هذه مبالغة.

فالصوابُ في هذه المسألة ما اخْتارَهُ شيخُ الإسلامِ ابنِ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأن الكلماتِ ليست لها معنى ذاتِيٌّ خُلِقتْ له، بل لا يتَحَدَّدُ معناها إلَّا بالسِّياقِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الله أجابَ دُعاءَ لُوطٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لقولِ الرُّسلِ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانيةُ: إثباتُ أن مِنَ الملائكةِ رُسلًا، لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾، وفي القُرآنِ في سُورَةِ فاطِرٍ: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١].

وهل المرادُ أن كلَّ مَلَكٍ فهو رَسولٌ أو أن منهم رسلًا؟

الظاهرُ الثَّاني؛ لأن مِنَ الملائكَةِ من هو قائمٌ راكِعٌ لله ساجِدٌ، ومنهم من يُرسِلُهُم الله.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن الرَّسولَ يُطلَقُ على البشَرِ والمَلَكِ، بخلافِ النَّبيِّ فإنه لا يُطلقُ إلا على البَشَرِ، فيكونُ الرَّسولُ أعَمُّ من حيثُ متَعَلَّقِهِ، يعني يكون للبشَرِ والملائِكَةِ، وفي القرآن الكريم قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، وفي الآية الثانية قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، فالرَّسُولُ في الآيةِ الأُولَى في سُورَةِ التَّكوير

جِبريلُ، والثاني محمَّدٌ ﷺ.

الفَائِدةُ الرَّابعة: أن مِنْ طَبِيعَةِ البَشَرِ الفَرحَ بالولدِ، لقوله تعالى: ﴿بِٱلْبُشْرَىٰ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن الفرحَ بالولَدِ لا يُنافِي كمالَ المرتبَةِ، فإبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من الكُمَّلِ مِنَ الرُّسُلِ، ومع ذلك استبشر بالأولاد وفرح بهم، فلا يقال: الفرحُ بالأولادِ ينَافِي الكَمالَ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: إثباتُ أن الملائكةَ أجسامٌ وليسوا أرْواحًا أو عُقولًا كما ادَّعاهُ بعضهم، كيف نقول: إنهم أرواحٌ ومعانٍ وعُقول، وهم لهم أجنِحَةٌ ويأتون ويَذهَبُونَ ويتكَلَّمونَ، فجِبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رآه النَّبِيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وله سِتُّمِئة جناحٍ قد سَدَّ الأُفُقَ[1]، لكن هذه الأجسام ليست كأجسام بَنِي آدمَ؛ فإن فيها من الخِفَّةِ والقُوَّةِ ما ليس لبَنِي آدم، والله عَزَّوَجَلَّ قد يجعْلُهُمْ على صُورةٍ غيرِ الصورةِ الأصلية، مثلُ مجَيء جبريلَ بصورة دِحْيَةَ الكَلْبيِّ[2]، وبصورةِ رجلٍ شديدِ بياضِ الثِّياب شَديدِ سوادِ الشَّعَرِ[3].. إلخ.

وكذلك الجِنَّ قال بعضُ الناس -أعنِّي الذين يُقِرُّون بهم؛ لأن هناك من الناس من أنكرَ الجن، وإنكار الجِـنِّ كُفر بلا ريب- قالوا: إنهم أرواحٌ وليسوا أجسامًا،

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٥) (٣٧٤٨)، وأصله عند البخاري: كتاب التفسير، باب سورة النجم، رقم (٤٥٧٦)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، رقم (١٧٤) عن ابن مسعود، ولفظ مسلم: «أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمئة جناح».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٤٣٥)؛ ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أم سلمة...، رقم (٢٤٥١).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان...، رقم (٨).

وهذا أيضًا خطأ، والصحيحُ المتعَيِّنُ أنهم أجسامٌ؛ لأنهم يأكلون كما ثبت في الحديث: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا»[1].

الفَائِدة السَّابعة: أنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أعظمُ منزلةً مِن لُوطٍ، ولهذا جاءتِ الملائكةُ إليه وأخْبَرُوه بأنهم مُهْلِكُو أهلِ هذا القريةِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن الهلاكَ في الأصلِ إذا جاء يَشْمَلُ الصَّالِحَ وغير الصَّالحِ، لقوله: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾، فلولا أنه يَشْملُ الجميعَ ما نَبَّهَهُم على هذا، بل إن الله ذَكَرَ ما يَدُلُّ على ذلك صَرِيحًا، قال تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون:٩٣-٩٤].

الفَائِدةُ التَّاسِعة: أن الملائكةَ -عليهم الصلاة والسلام- لما أَخْبَرُوا بأنهم سيُهْلِكون هذه القريةَ بيَّنُوا السببَ مِنْ أجلِ أن يطْمَئِنَّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾.

الفَائِدةُ الْعاشِرَةُ: جوازُ إضافَةِ الحُكمِ إلى سَببِهِ، لقولِه تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾؛ لأن الذي يُهْلِكُهم حقيقةً هو الله جَلَّ وَعَلَا كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج:٤٥]، ولا بُدَّ عند إضافَةِ الشيءِ إلى سبَبِهِ أن يكونَ مَعْلومًا شَرعًا وحِسًّا.

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم (٤٥٠).



الآية (٣٢)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت:٣٢].

قوله: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ ﴿لُوطًا﴾ منصوبة؛ لأنها اسمُ ﴿إِنَّ﴾ مُؤَخَّرٌ.

قَالَ المُفَسِّر: [﴿قَالَ﴾ إبراهيمُ ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا﴾ أي: الرُّسُلُ ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾]: ﴿أَعْلَمُ﴾ ظاهِرُها أنها اسمُ تفْضِيلٍ والمفَضَّلُ عليه (إبراهيم).

وجه ذلك: أن هذا التَّعْبيرَ يخاطَبُ به من يُرادُ إعلامُهُ عند المتكلم كما قال الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»(١). فإبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، فقولُ الرَّسولِ ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»، فـ(أَحَقُّ) اسمُ تَفْضِيلٍ.

لكن باعتبارِ المفَضَّلِ والمفَضَّلِ عليه هل يُوجَدُ منهما شَكٌّ؟

الجواب: لا، فالمعنى أنه لو كانَ عندَ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَكٌّ لكُنَّا أولى منه، فكما أننا لا نشُكُّ فإبراهيم لا يشك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، رقم (٣١٩٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم (١٥١).

وقوله: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ﴾ معناها: كما أنكَ أنتَ عالمٌ فنَحْنُ عندَنا عِلْمٌ بذلك.

وقولُه: ﴿أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾ يَشْمَلُ لوطًا وغيرَه؛ لأن (مَنْ) اسم موصولٌ يُفِيدُ العُمومَ.

لو قال قائل: لماذا لا نجعَلُ أفعلَ التَّفضيلِ على بابِه وتكونُ الملائكة أعلمُ مِن إبراهيمَ؟

فالجواب: إذا قُلْنا باعتبارِ عِلْمِ الملائكةِ بالمجموع -أي: بلُوطٍ وقومِهِ- فلا مانِعَ من أن تكونَ الملائكةُ أعلمُ مِن إبراهيمَ؛ لأننا لا نَجْزِمُ أن إبراهيم يعلَمُ كلَّ مَنْ فيها، وإذا قلنا باعتِبَارِ ما وقَعَ عنه الاعتراض، وهو قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ فليست على بَابِها، بل المعنى: نحن عالمون كما أنتَ عالمٌ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ بالتَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ]: قراءتان سَبْعِيَّتَانِ[1]، (نُنَجِّي) من المضَعَّفِ (نَجَّى)، و(نُنْجِي) من المزيدِ بالهَمْزةِ (أَنْجَى)، وكلاهما صحيح، والمعنى واحد، والنَّجاةُ معناها الإنقاذُ مِنَ الهلاكِ.

قوله: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ العطفُ هُنا على الضَّمِيرِ.

الجملةُ في قولِهِ: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ مؤكدَّةٌ بثلاثَةِ مؤكِّدَاتٍ، وهي: القَسمُ المقَدَّرُ، واللامُ، ونُونُ التَّوكيدِ.

قوله: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾ مستَثْنَى من قولِهِ: ﴿وَأَهْلَهُ﴾، والمرادُ بالمرأةِ هُنَا الزَّوجةُ.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ البَاقِينَ فِي العَذَابِ]: ﴿كَانَتْ﴾ هل نَقُولُ: إن (كان) فِعل ماضٍ مسلوبُ الزَّمَنِيَّةَ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص:٤٤٠)، والبحر المحيط (٨/ ٣٥٥).

غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٥]، وقولُهُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤]، فـ(كان) في مثل هذه الآياتِ مَسلُوبَةُ الزَّمَنِ، والمراد اتِّصافُ اسمهَا بخَبرِهَا، أو نقول: دالَّةٌ على الزَّمَنِيَّةِ؟

الجواب: كلاهما محتَمَلٌ، فإن شئتَ فقل: كانت في عِلْمِ الله مِن الغابِرِينَ، وإن شئت فقل: كانت، أي: اتَّصفتْ بكونها مِنَ الغَابِرينَ، أي: الباقِينَ في العذاب، يعني: ليست بناجية.

لو قال قائل: ما الفرقُ بين أن نقول: زوجة فلانٍ أو امرأةُ فُلانٍ؟

الجواب: لا فَـرْقَ، وأما من قال: إنَّنا نُعَبِّرُ بالمرأة بدلًا عن الزَّوجَـةِ إذا كانت مُسلِمَـةً وزوجها كافِرٌ أو بالعكس، كما في قـوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم:١١]، نقول: هذه القاعدة تُنتَقَضُ بقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد:٤]، فأُطْلِـقَتْ على الزوجةِ مع اتِّفاقِ الدِّينِ ودائمًا الإنسان يَبْـدُو له أن الشيءَ مُطَّرِدٌ ويَغيـبُ عنه أنه قد يُنْتَقَضُ، فلذا يجِبُ على الإنسان أن يحترِزَ بقولِهِ: [غالبًا]؛ لأجل إذا نُقِضَ كلامُه لا يكون في تعْبِيرِهِ خَللٌ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: رأفَةُ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وحِلْمُه، لقولِهِ: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ وكأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يريدُ أَلَّا تَهْلِكَ هذه القريةُ لوجودِ هذا الرَّجُلِ الصَّالحِ، هذا احتمال.

واحتمال آخر: هو أنه أَوْرَدَ هذا الإيرادَ ليَنْظُرَ ماذا ستكون عليه حَالُ لُوطٍ.

والاحتمال الثاني أرْجَحُ، والمعنى: ماذا تفعلون بهذا الرجل، ويُؤَيِّدُهُ قوله تعالى: قالُوا ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾.

وأما قوله تعالى في سورة هود: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:٧٤]، فإنه يُؤَيِّدُ الاحتمالَ الأَوَّلَ، ولا يمْنَعُ أن يكونَ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قال ذَلِكَ للغَرَضينِ، وعلى كِلا الاحتمالين فَفِيهِ دَليلٌ على رَأْفَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذا مَشْهُورٌ عنه حتى قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦].

الفَائِدةُ الثَّانِية: إثباتُ القولِ والعِلْمِ للملائكَةِ مما يَدُلُّ على أنهم ذَوُو عقولٍ، وذَوُو نُطْقٍ خلافًا لمن قال: إنهم لا عقولَ لهم، وهذا مِنْ أغربِ ما يكون، أن يكونَ هؤلاء الملائكةُ الذين يُسَبِّحونَ الليلَ والنَّهارَ لا يَفْتَرُونَ، والذين وَصَفَهُم الله تعالى بأنهم عبادٌ مُكْرَمُونَ؛ أن يكونـوا لا عقولَ لهم، فمن له عقلٌ بعد ذلك؟! وخلافًا أيضًا لمن قال: إنهم أرواحٌ لَيْسُوا أجسَادًا، وقد تقدم.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: جوازُ إضافَةِ الشيءِ إلى سببِهِ، لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾، ومعلـوم أن الإنجاءَ مِنَ الله، لكن لما كانـتِ هؤلاءِ الرُّسُلُ رسلَ اللهِ أُضِيـفَ إليهم فِعْـلُ الله، أي: أن ما قَدَّرَهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو فِعلُهُمْ، وإضافة الشيء إلى سبَـبِهِ له أربعةُ وُجوهٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: أن يُضافَ إلى السببِ الحِسِّيِّ أو الشَّرْعِيِّ بدونِ ذِكرِ الله عَزَّوَجَلَّ.

الوجهُ الثَّانِي: أن يُضافَ إلى السَّببِ الحِسِّيِّ أو الشَّرْعِيِّ مع الله بـ(الواو).

الوجه الثالثُ: أن يُضافَ إلى السببِ الحِسيِّ أو الشرْعِيِّ معَ الله بـ(ثُم).

الوجهُ الرابع: أن يُضافَ إلى السَببِ الحِسِّي أو الشَّرْعي مع اللهِ بـ(الفاء).

فالوجهُ الأول جائزٌ، ومِنَ الأدلة على جوازِهِ قولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في أَبِي طالِبٍ:

«لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»[١]، والحقيقةُ أن الذي منعَهُ أن يكونَ في الدَّركِ الأسفلِ مِنَ النار اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لكنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سببٌ، ومن الأدِلَّةِ أيضًا هذه الآية.

والوجهُ الثَّانِي: إذا أُضِيفَ السببُ الحسِّيُّ أو الشَّرعي مع اللهِ بالواو فهذا شِرْكٌ، ودَليلُهُ قولُ الرسولِ ﷺ للرجلِ الذي قال له: ما شَاءَ اللهُ وشئتَ، قال: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا، قُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[٢]؛ ولأن التَّعليلَ يقتَضِي أن يجعلَ هذا السببَ مُساوِيًا للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، هذا حُكْمُهُ لا يجوز، وقد يكونُ شِرْكًا أكبرَ أو أصغر بحسْبِ ما قام في قَلْبِ هذا المشْرِكِ، إنما هو شركٌ على كُلِّ حالٍ.

الوجهُ الثالثُ: إذا أُضيفَ السَّببُ معَ الله بـ(ثُم)، فهذا جائزٌ ودَلِيلُهُ حديثُ قُتيلَةَ وفيه: «فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَيَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ»[٣]، وكذلك حديثُ ابنِ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو مَشْهُورٌ[٤]، والتعليل أن (ثُم) تَدُلُّ على التَّرْتيبِ بمُهْلَةٍ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٦٧٠)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان، رقم (١٠٨٢٥) عن ابن عباس بلفظ: أن رجلًا أتى النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر، فقال: ما شاء الله وشئت، فقال النبي ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي لله عَدْلًا، قُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ».

(٣) أخرجه النسائي: كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالكعبة، رقم (٣٧٧٣) عن قتيلة بن صيفي بلفظ: أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون وإنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: «ورب الكعبة» ويقولون: «ما شاء الله ثم شئت».

(٤) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٧) بلفظ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتُ. وَلَكِنْ يَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ».

الوجهُ الرَّابعُ: إذا أُضِيفَ السَّببُ مع اللهِ بـ(الفاء) فمن حيثُ إنها للتَّعْقِيبِ تكونُ جائزةً، ومن حيثُ إنها مباشَرَةٌ تكون غيرَ جائزةٍ، والأَوْلى للإنسانِ تَركُها.

الفَائِدتانِ الرَّابعةُ والخامِسَةُ: أن الزوجَةَ داخِلَةٌ في الأهلِ، لقولِ الملائكة: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥٓ﴾، ثم استَثْنَوْا مِنْ ذلكَ امرأتَهُ.

لو قالَ قائلٌ: هذا الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ فلا دَلالَةَ فِيهِ، لأن الاستثناءَ المنْقَطِعَ أن يكونَ المسْتَثْنَى من غيرِ جِنسِ المستَثْنَى منه، فتكونُ امرأتُهُ ليست مِن الأهلِ؟

فالجواب: إن الأصلَ في الاستِثْناءِ الاتصالُ؛ لأنه لَولا أنه مِنَ المسْتَثْنَى ما احتِيجَ إلى إخْراجِهِ. وينْبَنِي على هذا الفَائِدةِ أن أزْواجَ النَّبيِّ ﷺ من أهلِ بَيْتِهِ ولا شَكَّ، خِلافًا للرَّافِضَةِ الذين يُخْرِجُونَ زوجاتِهِ مِنْ أهلِ بيتِهِ، وفي القرآنِ ما يدُلُّ على ذلك صَرِيحًا، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: أن الاتصالَ بالصالِحِ لا يستلزِمُ أن يكون المتَّصِلُ صالحًا وإن كان الاتصالُ بالصالحِ مِن أسبابِ الصَّلاحِ، ولهذا حثَّ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على الجليسِ الصَّالحِ(١)، لكنه ليس بلازمٍ، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾، أي: كانت مِنَ الهالِكِينَ أو الباقِينَ في الهلاكِ مع أنها امرأةُ رَجلٍ صالحٍ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع...، رقم (١٩٩٥)؛ ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، رقم (٢٦٢٨) عن أبي موسى الأشعري، ولفظ مسلم: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

نَبِيٍّ مِنَ الأنبياءِ، فلا تُدِلُّ الزوجة على رَبِّها بصلاحِ زَوجِهَا، وهذه المسألة جاءتْ في سُورةِ التَّحريمِ لأجلِ ألَّا تُدِلَّ زوجات الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الله بكونِهِنَّ زوجات للنَّبِيِّ ﷺ.

لو قال قائل: وردَ حديثٌ أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جمع فاطِمَة وعَلِيًا والحسنَ والحسين وقال: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي؛ فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا»، قالت أم سلمة: وأنا مَعَهُمْ يا نبي الله؟ قال: «أَنْتِ عَلَى مَكَانِكِ، وَأَنْتِ عَلَى خَيْرٍ»[1].

فالجواب: نَنْظُر في صحَّةِ الحديثِ لأنَّ الآياتِ صريحةُ المعْنى، وإن ثَبتَ يكون أهلُ بَيتِهِ هم قَرابتُهُ ﷺ.

الفَائِدةُ السَّابِعة: جوازُ القَسمِ بدونِ استِقْسَامٍ، لقولِه تعالى: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: اعتِبارُ القَسَمِ المقَدَّرِ، بمعنى أنه لا يُشتَرَطُ في القَسمِ أن تَنطِقَ به.

فلو قالَ قائل: لأفْعَلَّنَ كذا، يكون مُقْسِمًا؛ لأن هذه الجملةَ تكونُ جَوابًا لقَسمٍ مُقَدَّرٍ، ولو قال: لئن آتانِي اللهُ مِنْ فَضلِهِ لأتَصدَّقَنَّ يكون نذرًا، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [التوبة:٧٥-٧٦]، فجعَلَ هذا نَذْرًا؛ لأن النَّـذْرَ ليس له صِيغةٌ مُعَيَّنَة بل كُلُّ ما دَلَّ على الالتـزامِ فهو نَذْرٌ بأَيِّ صِيغَةٍ، وقد يكون نَذْرًا مَقْرونًا بالقَسَمِ فيفيد التَّوكِيدَ.

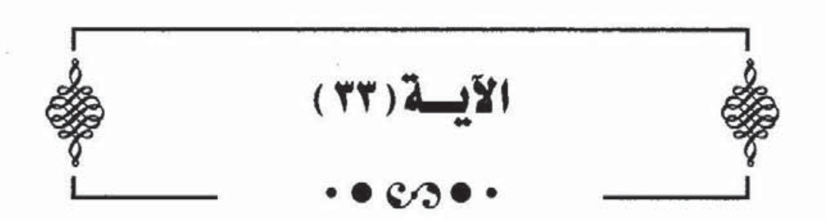
لو قال قائل: هل وُجودُ الصَّالحينَ سببٌ لدَفْعِ العَذابِ؟

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب سورة الأحزاب، رقم (٣٢٠٥) عن عمر بن أبي سلمة، والطبراني في الكبير (٣/ ٥٣) (٢٦٦٦) عن أم سلمة.

فالجواب: وجودُ الصالحينَ قد يكونُ سببًا لدفعِ العَذابِ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣].

• ● ۞ ● •



قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [العنكبوت:٣٣].

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ﴾ تقدَّمَ بيانُها وأنها شَرطيَّةٌ غيرُ جازِمَةٍ.

قوله تعالى: ﴿أَن جَآءَتْ﴾ (أَنْ) زائدةٌ للتَّوكيدِ، وكل حُرفٍ زائدٍ في القرآن فإنه للتَّوكِيدِ، وغالبًا تكونُ (أَنْ) بعد (لَـمَّا) زائدَة، وضابِطُ الحرفِ الزائدِ أنه إذا حُذِفَ استقامَ الكلامُ.

قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ حَزِنَ بسَببِهِمْ]: فأفاد أن الباءَ للسَّبَبيَّةِ، يعني لما تحقَّق مَجيئُهُمْ له سِيئَ بهم وحَزِنَ بسبَبِهِمْ، أي: لحِقَهُ السوءُ بسبَبهِمْ وحصلَتْ بهم المَسَاءَةُ، و ﴿سِيٓءَ﴾ هذا فِعل ماضٍ مبْنِيٌّ للمفعولِ مثلُ: قِيل وبِيع، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِـمْ فَـا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا وَضُمَّ جَا كَـ(بُوعَ) فَاحتُمِلْ

وفي بِناءِ هذا الفِعْلِ للمَفعولِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ في فَائِهِ:

---

(١) البيت رقم (٢٤٧) من ألفيته.

١- إخلاصُ الكَسرِ لفاءِ الفِعلِ.

٢- إخلاصُ الضَمِّ لفاءِ الفِعلِ.

٣- الإشمامُ للفَاءِ.

وقوله تعالى: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ هو جَوابٌ ﴿وَلَمَّآ﴾، ونائبُ الفاعِلِ يعودُ إلى لُوطٍ، ونائبُ الفاعلِ هنا الجارُّ والمجرورُ؛ لأن ساءَ في الأصل يكون متعدِّيًا بنفسه تقول: ساءَنِي هذا الشيءُ، وهنا تَعَدَّى بالجار والمجرور.

قوله تعالى: ﴿ذَرۡعٗا﴾ إعرابُهُ تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعِلِ، والتَّمْيِيزُ يكونُ مُحَوَّلًا عنِ الفاعِلِ وعَنِ المفْعُولِ، مثالُ المحَوَّلِ عَن المفْعُولِ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر:١٢]، أصله: فجَّرْنَا عيونَ الأرضِ، ومثالُ المحَوَّلِ عَنِ الفاعِلِ هذه الآيةُ، ومثالُهُ أيضًا أن تقولَ: انشَرِحْ بهم صَدْرًا، أي: صَدرُهُ، هنا ضاق بهم ذَرعًا، أي: ضاقَ ذَرْعُهُ.

وقد فسَّرَ المُفَسِّر الذَّرْعَ بقوله: [ضَاقَ بِهِمْ صَدْرًا]: أي: ضاق صَدْرُهُ بهم ولم يَنْشَرِحْ، أي: حَصَلَ له هَمٌّ وغمٌّ بذلك.

وقيل -وهو الصحيح-: إن الذَّرْعَ الطاقَةُ، أي: ضَاقَ بهم طاقَةً، فصار غيرُ محتمل لهم، وهذا مِنْ معناه في اللُّغةِ العربيةِ، وسمِّيَتْ الطاقَةُ ذَرعًا مِنَ الذِّرَاعِ؛ لأن الذِّرَاعَ محل الحِمْلِ، والطاقَةُ هي التي يستطيعُ المرءُ أن يحمِلَ بها الشيءَ أو لا يحْمِلَهُ.

قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ لأنَّهُم حِسانُ الوُجُوهِ في صُورَةِ أضْيَافٍ فخَافَ عليهِمْ قَومَهُ، فأَعْلَمُوهُ أنَّهُمْ رُسُلٌ]: فهو ضاقَ بهم خوفًا عليهم من قَومِهِ لأن قومَه أهلُ خُبثٍ، كما قال الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَت تَّعۡمَلُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأنبياء:٧٤]، فلما سَمِعُوا بذلك كما ذَكَر اللهُ في آياتٍ أُخْرى

جاءَهُ قومُه يُهْرعُونَ إليه، يعني: مُسْرِعينَ -والعياذ بالله- يُريدونَ هؤلاءِ الأضيافَ، وهذا مِنْ فِتْنَةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ للعبدِ أن يجعلَ الأُمورَ المحرَّمَةَ عليه في صورةٍ تَهْواهَا نفسه، ليَعْلَمَ اللهُ من يخافُهُ بالغَيْبِ.

فهم -والعياذ بالله- لما جاءوا إلى لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُريدُونهم قال لهم: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود:٧٨]، فقالَ له الرُّسُلُ: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾.

الخوفُ مِمَّا يُتَوَقَّعُ حُدوثَهُ في المستقبلِ، والحُزنِ مما وقَعَ في الماضِي، وقد يقعُ الحُزن لما يتَوَقَّعُ في المستقبلِ، ومثالُهُ قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، فقولُهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ بمَعْنَى: لا تَخَفْ، ويُحْتَمَلُ أن تكونَ على بابها، أي: لا تحزنْ مما حَصَلَ من خُروجِنا ودُخولِنا إلى الغارِ واختِبائِنَا.

قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾؛ مَا حصَلَ لِلُوطٍ من كونِهِ سِيءَ بهم وضاقَ بِهِمْ ذَرْعًا.

وهل السَّببُ الخوفُ عليهم مِنْ قومِهِ، أو السببُ أنه خافَ أن يُعُمَّه الهلاكُ؟

الجواب: لا مانِعَ من أن يكونَ خافَ عليهِمْ وخافَ أيضًا على نَفْسِهِ أن يَعُمَّهُ العذابُ؛ لأن العذابَ إذا نَزَلَ يَعُمُّ إلا مَنْ أنجاهُ الله، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون:٩٣-٩٤]، فكُلُّ إنسانٍ مُعَرَّضٌ لأن يشْمَلَهُ العذاب، فالجملةُ إما استئنافِيَّةٌ أو تَعْلِيلية، وإن كانت تحتاجُ إلى تَأَمُّلٍ.

قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾ بالتَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفِ]: قراءتانِ، «مُنْجُوك» من الفِعلِ الماضِي (أنْجى)، و﴿مُنَجُّوكَ﴾ بالتَّشْدِيدِ من الفعل (نَجَّى)[١].

قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾، (أهلكَ) بالنَّصْبِ عطفًا عَلَى الضَّمِيرِ مِنْ ﴿مُنَجُّوكَ﴾.

وهنا إشكالٌ: الضَّمِيرُ في ﴿مُنَجُّوكَ﴾ محله الجَرُّ بالإضافَةِ، وهنا جاءت (أهل) منصوبة، فما وجهُ النَّصْبِ؟

والجواب: لأن اسمَ الفاعِلِ تارَّةً يعملُ عمَلَ الفِعْلِ وتارةً يُضافُ، ولِذَا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَنَصْبُ (أهلك) عَطْفٌ عَلَى مَحَلِّ الكَافِ]، قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]:

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ وَمَـالًا مَـنْ نَهَـضْ

ويجوزُ: كمُبْتَغِي جَاهٍ ومَالٍ مِن نهض.

ويجوز أن تكونَ الواوُ في قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ للمَعِيَّةِ، وقد قالَ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]:

يُنْصَبُ تَالِي الْـوَاوِ مَفْعُـولًا مَعَـهْ ... فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَـهْ

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: إطلاقُ الرُّسلِ على الملائكةِ لقولِهِ: ﴿رُسُلُنَا﴾، وتقدمت الأَدِلَّةُ على ذلكَ.

---

(١) انظر: حجة القراءات (ص:٥٥١).

(٢) البيت رقم (٤٣٦) من ألفيته.

(٣) البيت رقم (٣١١) من ألفيته.

الفَائِدةُ الثَّانِية: تشريفُ هؤلاءِ الرُّسُلِ لإضافَتِهِمْ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإن الشيء يَشْرُفُ بشَرَفِ ما يُضافُ إليه.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: الأنبياءُ كغَيرِهِمْ مِنَ البَشر يَلحَقُهم المساءَةُ والأحزانُ والسُّرورُ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ فالعَوارِضُ البَشَرِيَّةُ لا تُنَافي كَمالَ الرِّسَالاتِ، ولهذا قالَ النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّما أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَما تَنْسَوْنَ»[1]، وكذلك يَعْتَرِي الأنبياءُ البردَ والحرَّ والجوعَ والعَطَشَ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: شدة احتِرَازِ لُوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ قومِهِ؛ لأنه إنما سِيءَ بِهِمْ وضاقَ بهم ذَرْعًا، أي: خَوفًا عليهم من قَومِهِ؛ لأنهم جاءوا بصُورةِ شبابٍ ذَوي جَمالٍ وحُسْنٍ، فتنةً من الله عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدةُ الخامِسة: الاستدلالُ على الأحوالِ بالملامِحِ، لقولِهِمْ: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾، ولأنهم رَأَوا مِنَ العلاماتِ الظاهِرَةِ على مَلامِحِهِ ما يَدُلُّ على خوفِهِ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: وهي مَبْنِيَّةٌ على الفَائِدة السابِقَةِ: العَمَلُ بالقَرائنِ، والعملُ بالقَرائنِ ثابتٌ في القُرآنِ، ودَليلُه مِنْ قِصَّةِ يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٢٦-٢٧]، هذه قَرِينَةٌ، وأيضًا في قصَّة سُليمانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ في المرْأتَينِ اللَّتَيْنِ تنازَعَتا الغُلامَ، فدَعَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بالسِّكِّينِ ليَشُقَّهُ نِصْفَينِ فوافقَتِ الكُبْرَى لأن ولَدَها أكلَهُ الذئبُ، فأرادتْ هلاكَهُ، وأما الصغيرةُ فقالت: يا نبي الله هو لها، أدْرَكَها الحنانُ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم (٣٩٢)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٢).

فعلم بهذه القَرينَةِ أنه للصُّغْرَى[(١)].

وأيضًا في شَرِيعَتِنَا شَريعَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في قِصَّة ذَهبِ حُيَيِّ بنِ أخطبَ لما سألَ عن مالِهِ أين هو؟ فقالوا: يا مُحَمَّدُ أذهبَتْه الحروبُ والسُّنُونُ، فقال: «المَالُ كَثِيرٌ وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ»، ثم دفع الرجلُ إلى الزُّبَيرِ بنِ العوَّامِ، قيل: فَمسَّهُ بِعذابٍ، فلما أحسَّ بالعذاب قال: انتظر، إني أَرَى حُيَيَّ بن أخطبَ يدورُ حول هذه الخَرِبَةِ فلعله دَفنَهُ فيها، فوجودُه فِيهَا[(٢)]، فهذا من العَملِ بالقَرائنِ.

الفَائِدةُ السَّابِعة: أنه ينْبَغِي طمأنَةُ الخائفِ ليزُولَ عنه الخوفُ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾، ومن هذا ما يُسْتَعْمَلُ في الطِّبِّ الآن، فإن الطبيبَ يقولُ للمريضِ: هذا أمرٌ سَهْلٌ وهَيِّنٌ -يطمئنه- لأجل أن ينْشَرِحَ صَدرُهُ.

الفَائِدة الثَّامِنة: إزالَةُ المؤذِي قبلَ حُصُولِ السَّار لقوله: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾ فبدؤوا بنفي الخَوفِ والحزنِ ثم أعْقَبوهُ بالبِشارةِ؛ ولهذا من الكلماتِ المشهورة عند أهل العِلْمِ يقولونَ: (التَّخْلِيَةُ قبلَ التَّحْلِيَةِ)، يعني: جَرِّدِ الشَّيءَ مِمَّا يَشُوبُهُ من النَّقْصِ ثم بعد ذلك كمِّلْهُ بالتحْلِيَةِ، ومن كلمة الإخلاص: (لَا إِلَه إِلَّا اللهُ) النَّفْي أسبَقُ مِنَ الإثباتِ.

الفَائِدةُ التَّاسِعةُ: أن الاتِّصالَ بالصَّالحِ لا يَلزمُ منه الصَّلاحُ، وقد تقدم نحوه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾، رقم (٣٢٤٤)؛ ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم (١٧٢٠) عن أبي هريرة ولفظ مسلم: «بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذِّئْبُ فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ أَنْتِ وَقَالَتْ الْأُخْرَى إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَام فَأَخْبَرَتَاهُ فَقَالَ ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَكُمَا فَقَالَتْ الصُّغْرَى لَا يَرْحَمُكَ اللهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى».

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، رقم (٣٠٠٦).



الآية (٣٤)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [العنكبوت:٣٤].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّا مُنزِلُونَ﴾ بالتَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ]: أي: «مُنَزِّلُوْنَ»، و(مُنْزِلون)[1].

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزًا﴾ عَذَابًا]: والرِّجْزُ غيرُ الرجْسِ، الرَّجْزُ بالزَّاي: هو العَذابُ، والرِّجْسُ النَّجَسُ.

قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، هل المرادُ بالسماءِ السَّقْفُ المحفوظُ أو العُلُوُّ؟

قد يُرادُ هنا المعنَيانِ؛ لأن استعمالاتَ السماءِ للسَّقْف المحفوظِ كثيرةٌ، وكذلك السماء بمعنَى العُلُوِّ كثيرٌ، وسواء قُلْنَا: إنه السَّقْفُ المحفوظُ وأن هذا العذابَ نَزَلَ مِـنَ السماءِ الدُّنَيا، أو قلنا: إن المرادَ به العُلُوُّ؛ على كِلا الحالَينِ العذابُ أتاهُمْ من فَوق، وكونُه يأتِي مِنْ فوقَ أَشَدُّ وأَبْلَغُ؛ لأن ما يأتي مِن فوق يكونُ عاليًا ومحيطًا -والعياذ بالله- بخلافِ الذي يأتي من أسفلَ فإنه لا يكونُ كذلِكَ.

قَال المُفَسِّر: [﴿رِجۡزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا﴾ بالفِعْلِ الَّذي ﴿كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ به، أي: بِسَبَبِ فِسْقِهِمْ]: وكلامُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ غريبٌ وفيه شيء مِنَ التَّناقُضِ، الباءُ في

---

(١) انظر: االنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٤٣).

قوله: ﴿بِمَا﴾ للسَّبَبِيَّة، و(ما) أعْربَها على أنها اسم موصولٌ ثم قَدَّرَها بالمصْدَرِ، مما يَدُلُّ على أنه جعَلَهَا مصدَرِيَّةٌ وهذا من الغرائبِ.

فعلى التَّقديرِ الأوَّلِ ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بالفِعْلِ الذي كانُوا يَفْسُقونَ بِهِ] فتكونُ (ما) اسمًا موصولًا صِفَةً لموصوفٍ محذُوفٍ تقديرُه: بالفعلِ، والاسمُ الموصولُ يحتاجُ إلى جملةٍ تكون صِلَةً، ويحتاجُ إلى عائدٍ يربطُ الجملة بِهِ، أعنْي: جملةَ الصِّلَةِ، وهي قولُه: ﴿كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾، والعائدُ قدَّرَهُ بقولِهِ: بِهِ.

وهذا خلافُ المشهور عندَ النَّحْوِيِّينَ من أنه إذا كانَ العائدُ مجرورًا، فلا بُدَّ أن يكونَ مُوافِقًا لاسم الموصول في نَوعِ العاملِ وفي نَوعِ حرفِ الجرِّ.

والشاهدُ من كَلامِ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في اشتِراطِ هذا الشيء قوله[1]:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جُرّ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ)

فقال: كـ(مُرَّ بالَّذِي مَرَرتُ فَهُو بَرٌّ)، وهنا اختلفَ العامِلُ، فالصحيحُ أن (ما) هنا مَصْدَرِيَّةٌ، أي: بكونِهم يَفْسُقونَ فهي مَصْدَرِيَّةٌ وليست موصولةً.

وقوله: ﴿يَفْسُقُونَ﴾ الفِسْقُ في الأصل: هو الخُروجُ عن الطَّاعَةِ، ومِنْهُ قولهم: (فَسَقَتِ الثَّمرةُ) إذا خَرجتْ مِنْ قِشْرِهَا.

وينقَسِمُ الفِسْقُ إلى قِسمَيْنِ:

- فسقٌ أكْبَرُ مخرِجٌ عَنِ المِلَّةِ.
- وفِسقٌ أصغَرُ لا يُخرِج عَنِ المِلَّةِ.

---

(١) البيت رقم (١٠٤) من ألفيته.

والمصطَلَحُ عليه عندَ أهلِ العِلمِ الثانِي، فإذا أطلَقُوا الفِسْقَ فإنما يُرِيدُونَ به ما لا يُخرِج من المِلَّةِ، لكنه في القرآن ينقسم إلى هذين القِسمَيْنِ؛ وهو بقِسْمَيْه مخرِجٌ من العَدالَةِ، فالفاسِقُ ليسَ بعَدْلٍ.

والشاهدُ من القُرآنِ للفِسْقِ المخرجِ مِنَ المِلَّة قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس:٣٣]، وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة:٢٠]، في مقابِلِ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

وأما الفِسْقُ الذي لا يُخرِجُ مِنَ المِلَّةِ، ففي مثل قولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام:١٢١].

وأما سببُ الفِسْقِ -الذي هو الخروجُ عن الطَّاعَةِ- فقد يكون سبَبُه تركَ واجبٍ، كما لو تركَ الإنسانُ صلاةَ الجماعَةِ فإنه يكون فاسِقًا لأن الجماعَةَ واجبةٌ، وقد يكونُ سَببُه فِعْلَ محرمٍ كما لو حلَقَ لحيَتَهُ فإن حَلْق اللِّحيةِ محُرَّمٌ، إلا أن العلماءَ يقولون في المحرَّمِ إن كان كبيرةً: (فَسَقَ بمُجَرَّدِ فعلها إذا لم يَتُبْ منها)، وإن كانت صغيرةً: (لم يَفْسُقْ إلا بالإصرارِ عليها)، فحالِقُ اللِّحْيَةِ لا يَفْسُقُ إذا فعَلَهُ مرَّةً واحدةً، لكن إذا أصَرَّ، أي: كُلَّما نَبَتَتْ حَلقَها صارَ فاسِقًا، لكن قَصَّ اللَّحيَةِ ليس كحلْقِ اللِّحْيَةِ، لكنه مَعصيةٌ لأن الرسولَ ﷺ قال: «**أَعْفُوا اللِّحى**»[1].

لو قال قائلٌ: إن عَذابَ قوم لُوطٍ ذكَرَهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في القرآنِ فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]، ويُذْكَرُ أن جِبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب إعفاء اللحى، رقم (٥٥٥٤)؛ ومسلم: كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، رقم (٢٥٩).

حَمَل هذه القُرَى، ثم قَلَبَها، فكيف الجَمْعُ؟

الجواب: إن صَحَّ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن جبرَيل حَمَل هذه القُرَى وقَلَبها فلا كلامَ لأَحَدٍ، وإن لم يَصِحَّ فإننا لا نَقُولُ بِهِ(1)؛ لأن هذا خلافُ ظاهِرِ الآياتِ، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [النجم:٥٣]، وهي قُرى قَومِ لُوطٍ التي صَنَعَتِ الإفكَ والكَذِبَ؛ فلا دَلالَة فيها على مَا سَبَق.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: إثباتُ العُلُوِّ لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانِيةُ: شِدَّةُ العذابِ إذا كانَ آتِيًا من فَوقَ، لقولِهِ: ﴿مُنزِلُونَ﴾؛ لأن كونَ العَذابِ يأتِي مِنْ أعْلى فهُو أشَدُّ وأبْلَغُ؛ لأن العذابَ في هذه الحالِ يكونُ عاليًا ومُحِيطًا.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: إثباتُ الأسبابِ؛ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾، فإن الباء للسَّبَبِيَّةِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن الفِسْقَ سببٌ للعُقوباتِ، ولهذا جَعَلَ الله المعَاصِي مِنَ الفسادِ في الأرضِ؛ لقولِهِ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: الردُّ على الأشاعِرَةِ والجَهمِيَّةِ والجَبْرِيَّة، والجبريةُ هم الجَهْمِيَّةُ؛

---

(1) أخرج ابن جرير عن مجاهد في قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ قال: لما أصبحوا عدا جبريل على قريتهم فقلعها من أركانها ثم أدخل جناحه، ثم حملها على خوافي جناحه بما فيها، ثم صعد بها إلى السماء حتى سمع أهل السماء نباح كلابهم ثم قلبها، فكان أول ما سقط منها سرادقها، فلم يصب قومًا ما أصابهم، ثم إن الله طمس على أعينهم، ثم قلبت قريتهم وأمطر عليهم حجارة من سجيل. انظر: فتح القدير (٢/ ٧٤٥)، وتفسير الطبري (٧/ ٩١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٩٧).

والجَهْمِيَّةُ عندهم ثلاثةُ جِيماتٌ، أعاذَنا اللهُ من هذه الجيماتِ، والاستِعاذَةُ ليس من كل جِيمٍ لأننا نتعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرَّجيم، وهذه الجيمات هي: جيم جَبْرٍ وإرجاءٍ وتَجَهُّمٍ، يقولُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

جَـبْرٌ وإِرْجَـاءٌ وَجِـيمُ تَجَهُّـمٍ ....

فهؤلاء الطوائفُ يقولونَ: لا تُوجدُ أسبابٌ مؤَثِّرَةٌ، حتى إنك إذا رَمَيْتَ بالحَجَرِ على الزجاجة فانكْسَرَتْ قالوا: لم يَكْسِرْها الحجَرُ، بل انكْسَرَتْ عنده لا به، وعندما تَضَعُ ورَقَةً في النَّارِ وتحترق يقولون: النارُ لم تَحْرِقْهَا.

ونقول لهم: لو أَتَيْـنَا بالحَجَرِ ووَضَعْنَاه عندَ الزُّجاجةِ هل تنْكَسِرُ؟ فكلامهُمْ لا يُعْقَلُ، وتصورُهُ كافٍ في رَدِّهِ؛ لكن هم يُرِيدُون أن يتَوَصَّلُوا إلى شيءٍ من وراءِ ذلك وهو: أن الإنسانَ مُجْبرٌ على العمل، فإذا عذَّبَهُ الله تعالى وهو عاصٍ فإن تَعْذِيبَهُ إياه ليس بحُجَّةٍ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد يُعَذِّبُ بدونِ سببٍ، والأسبابُ عندهم غيرُ فاعلةٍ، ونحن نوافِقُهُم أنها غيرُ فاعلة بنفسها، بدليلِ أن النَّارَ المُحْرِقَةَ صارتْ على إبراهيـم برْدًا وسلامًا، لكن نقول: هي فاعِلَةٌ بتَقْـدِيرِ الله عَزَّوَجَلَّ الذي جَعلها تَحْرِقُ فأحرَقَتْ.

• • ۞ • •

(١) القصيدة النونية (ص: ١٦٦).


الآيــة (٣٥)

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٣٥].

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ الجملةُ مؤكَّدَةٌ بثلاثَةِ مُؤكِّداتٍ، وهي: القَسَمُ، واللامُ، وقَدْ.

قوله: ﴿تَّرَكْنَا مِنْهَآ﴾، أي: أبْقَيْنَا مِنْها، فالتَّرْكُ هنا بمعنى الإبقاءِ، وهو ظاهرٌ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، تقول: أخذت كذا وتركتُ كذا، أي: أبقَيْتُ.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةً بَيِّنَةً﴾ يعني: أبْقَيْنا من هذه القَضِيَّةِ آيةً بيِّنَةً، ﴿ءَايَةً﴾ بمعْنَى عَلامَةٍ، و﴿بَيِّنَةً﴾ بمعنى ظاهِرَة وواضِحَة، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ظَاهِرَةٌ، هِي آثَارُ خَرابِهَا].

وفي سورةِ الصَّافاتِ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، فكان العربُ يَمُرُّونَ على هَذِه القُرى ذَاهِبِينَ وعائدينَ إلى الشَّامِ، فيرونَ مِنْ آثارِ العَذابِ ما هو ظَاهِرٌ لكنهم لا يسْتَفْسِرُونَ، ولهذا قال: [﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يتدبرون].

قوله: ﴿لِّقَوْمٍ﴾ متعَلِّقَةٌ بـ﴿تَّرَكْنَا﴾، ويجوزُ أن تكونَ متعَلِّقَةً بـ﴿بَيِّنَةً﴾، فيجوزُ أن يكون المعنى: بيِّنَةً للعَاقلينَ، ويجوزُ أن يكون المعنى تَرَكْنَاهَا للعاقِلِينَ.

وقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ تَقَدَّمَ أن العقلَ ينقَسِمُ إلى قسمين: عَقْلٌ يُرادُ به الإدراكُ، وعَقْلٌ يرادُ به الرُّشْدُ، والعَقْلُ الذي يُرادُ به الإدراكُ هو مناطُ التَّكْلِيفِ، ولذا يقولُ الفقهاء: مِنْ شروطِ هذه العبادة التَّمْيِيزِ والعَقْلِ.

وعقلُ الرُّشْدِ هو مناطُ المدْحِ والذَّمِّ، يعني: الذي يُمْدَحُ عليه الإنسان ويُذَمُّ، وبه يكونُ الإنسانُ حسنَ التصرفِ، بحيثُ يعْقِلُه ما معه مِنَ الإِدْرَاكِ عما يَضُرُّهُ إلى ما يَنْفَعُهُ، وهو المرادُ في هذه الآية: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، فالمرادُ بِهِ عَقْلُ الرُّشْد.

وكذلك العَقْلُ الذي يُذْكَرُ في القرآنِ غالبًا ما يرادُ به عَقْل الرُّشد؛ لكن العقلَ الذي ذُكِرَ في كلامِ أهلِ العلم فمُرادُهُم به عقْلُ الإدراكِ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يَتَدَبَّرُونَ] في الحقيقة ليسَ تَفْسِيرًا مُطَابقًا لِلَفْظِ؛ لأن التَّدَبُّـرَ سابقٌ على العَقلِ، فالإنسانُ يتَدَبَّرُ أولًا ويعـرفُ النافع من الضَّارِّ، ثم يَعْقِلُ فيتَّبعُ ما ينْفَعُهُ ويدَعُ ما يَضُره.

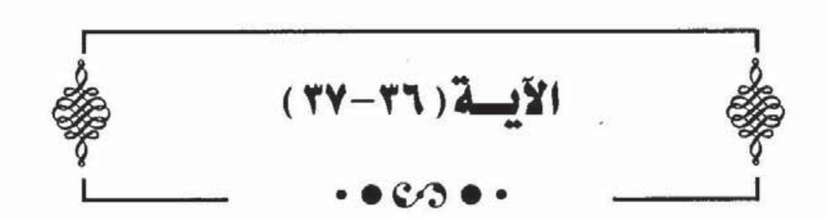
قوله: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ مفهومُ الآية أنَّ من لا يَعْقِلون فإنهم لا ينتَفِعُونَ بالآيات ولا يتَّعِظُونَ بها، والآية إذا لم تَنْفَعْ فليست بآيةٍ لمن رآهَا وشاهدَهَا وسَمِعَ بها وبَلَغَتْهُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: حِكْمَةُ الله بإبقاءِ آثارِ الآياتِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانية: أنه لا ينْتَفِعُ بالآيات إلا ذَوُو العُقولِ؛ لقولِهِ: ﴿يَعْقِلُونَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: فائدةُ العَقلِ، فإذا أُوتِيَ الإنسانُ عَقْلًا فإن هذا من نِعْمَةِ الله عليه؛ لقولِهِ: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، فصاحبُ العَقْلِ ينتَفِعُ بالآيات التي تركَهَا الله عَزَّوَجَلَّ.



الآيــة (٣٦-٣٧)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [العنكبوت:٣٦-٣٧].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ وَأَرْسَلْنا إلى مَدْيَن]: فعلى هذا يكونُ قولُهُ: ﴿أَخَاهُمْ﴾ مفعُولًا لفعل محذوفٍ تقْدِيرُه: أرْسَلْنا.

قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أَخَاهُمْ﴾ ولم يقلْ: أخوهم؛ لأنه اسمٌ من الأسماءِ الخَمْسَةِ -لأهل الآجُرُّومِيَّةِ- أو من الأسماء الستة -لأهلِ الألْفِيَّةِ-.

قوله: ﴿أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ الأخوة هنا ليست في الدِّينِ قَطْعًا؛ لأن الكُفَّارَ ليسوا بإخوةٍ للمُؤمِنِينَ، وقال بعضُ الناس: إن الكافِرَ والمسلمَ أخوانِ في الإنسانِيَّةِ؛ لأن كُلَّهم بَشَرٌ.

وإذا نَظَرْنا إلى المسألة بعَقْلٍ وبدونِ عاطِفَةٍ عَلِمْنا فسادَ هذا القول؛ لأننا حُدِّثْنا أن رَجُلًا من أهلِ الخيرِ تكلم في مسجدٍ مِنَ المساجِدِ يَعِظُ الناس ويقول: هؤلاء إخواننا في الإنسانية يعني: الكُفَّارَ، والجواب عن هذا قولُه عَزَّوَجَلَّ في سورةِ الممتحنة عن إبراهيم: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤]، فكيف تكونُ الأُخُوَّةُ وقد كفرَ بهم وبَدَا بينه وبينهم العَداوةُ والبَغْضاءُ،

وأيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال:٥٥]، وأيضًا قال تعالى في سورة البَيِّنَة عنهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٦].

لو قال قائلٌ: ليس المرادُ الأُخُوَّةُ الإيمانية، إنما المرادُ بالأُخُوَّةِ التي تَتعَلَّقُ بالناحية البشريةِ، يعني: مُطْلَقُ الموافَقَةِ والمشابَهَةِ؟

الجواب: نقول: هذا شُعَيبٌ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال الله في هذه الآية: ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗا﴾ وقال في سُورَةِ الشُّعراءِ: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧٦ إِذۡ قَالَ لَهُمۡ شُعَيۡبٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء:١٧٦-١٧٧]، ولم يقل: أخوهم، قال أهلُ العلمِ: أن أصحابَ مَدْيَنَ كان شعيبٌ منهم، فهو أخوهم في النَّسَبِ، وأصحابُ الأَيْكَةِ ليس منهم في قَرْيَةٍ حولَ مَدْيَنَ أرسلَهُ الله إليها، ولو كانت الأُخَوَّةُ هي الأخوة الإنسانيةُ لكانَ يُقالُ في أصحابِ الأيكة أيضًا: إنه أُخُوهُمْ، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا﴾ [الأعراف:٦٥]، ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗا﴾ [الأعراف:٧٣].

ثم إن الأُخُوَّةَ في اللغة العربية ليست مطلَقَ الموافَقَةِ في البشرية، إذا تَتَبَّعْنَاهَا وجدنا الأُخُوَّة إما في النَّسَبِ فيكونُ الأصل الجامع بينهما نَسَبًا، وإما أن يكونَ الأصلُ الجامِعُ هدفًا واحدًا يَسْعَى إليه الجميع، ومعلوم أن المسلِمَ والكافرَ مختلفانِ في الهدَفِ، ولا يمكن أن يكون أحدُهُما موافقًا للآخر.

والحاصل: أننا لا نوافِقُ على هذا القول مهما كان الأمْرُ؛ لأن أي مُسلِمٍ يقول: هذا الكافِرُ أَخُوهُ، لا شك أنه سيَحْصُلُ له رِقَّةٌ ولِينٌ وموافقة، ويُسَهِّل ما في النفوس من بُغضِ الكفَّارِ، وكنا في السابق إذا قيل: نَصْرَانِيٌّ أو يهودي يتخوف الإنسانُ ويتهَيَّبُ، والآن صارت المسألة تَمُرُّ على القلب مُرورَ الماء البارِدِ، ولا يتأثر أحد إلا ما شاء الله، وهذا له خَطَرُه العظيم، نسأل الله السلامة.

لو قال قائلٌ: هل يجوزُ أن يقولَ المسلمُ للكافر: هذا قَرِيني؟

الجواب: على المسلِمِ أن يتحَاشَى كُلَّ لفظٍ يَدُلُّ على الموافَقَةِ للكَافِر، وعلى كُلِّ حالٍ القَرِينٌ للإنسان الشيطانُ وهو عَدُوٌّ، لكن لفظَةُ (قرين) تَدُلُّ في الوقتِ الحاضرِ على المصَاحَبَةِ والموافَقَةِ والمرافقة، فالأَوْلَى البعدُ عن كل لَفْظٍ يدل على الاتِّفاقِ مع هؤلاء.

وقوله: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾، هل مَدْينُ اسمٌ للقبيلَةِ أم أنه اسمٌ للبَلَدِ؟

قال تعالى في آيةٍ أُخْرى: ﴿وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ﴾ [الحج: ٤٤]، ظاهِرُ هذه الآية أن المرادَ بها المكانُ، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾، فهذا من بابِ إطلاقِ القَريَةِ وإرادَةِ الأَهْلِ، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص:٢٢]، فيُرادُ بها المكان مع أنها ليستْ بصَريحَةٍ؛ لأن الإنسانَ قد يتَوَجَّهُ تلقاءَ القومِ، ويُحْتَمَلُ أن البلدَ سمِّيَتْ باسم القَبيلَةِ، وإذا قلنا بهذا يَخِفُّ الإشكال.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ (يا): حرفُ نِداءٍ، و(قوم): مُنَادَى منصوبٌ على النِّداءِ، وعلامة نَصبِهِ فتحةٌ مقَدَّرَةٌ على ما قبل ياءِ المتكَلِّمِ المحذُوفَةِ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، منعَ من ظُهورها اشتِغالُ المَحِلِّ بحركةِ المناسَبَة، وفي قوله: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ من التَّلَطُّفِ ما هو ظاهر؛ لأن قومَ الرجلِ لا بُدَّ أن ينْصُروه ويَقْبَلُوا ما جاء بِهِ.

وقوله: ﴿ٱعْبُدُواْ﴾: أي تَذَلَّلُوا له بالطَّاعَةِ؛ لأن العبادةَ مأخوذةٌ مِنَ التذَلُّلِ، ومنه قولهم: طريقٌ معَبَّدٌ أو مذَلَّلٌ للسَّالكِينَ، فالعبادُة هي التَّذَلُّلُ لله عَزَّوَجَلَّ بطاعَتِهِ، والطاعـةُ هي امتـثَالُ الأمرِ واجتنابُ النَّهْي عن الإطـلاقِ، أما إذا قَرَنتَ فقيـل: (طاعَةٌ ومَعْصِيَةٌ) صارت الطاعةُ في الأوامِرِ والمعْصِيَة في النَّواهِي.

وقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾: أي: أَخْلِصُوا له العبادَةَ، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

فالمرادُ بالعبادَةِ هُنا: إخلاصُ العِبادَةِ لله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

وقَال المُفَسِّر: [﴿وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ اخشَوْه، هو يومَ القِيامَةِ]: الرجاءُ يُطْلَقُ على الطَّمَعِ في المحبوبِ في الأصلِ، ويُطْلَقُ الرجاءُ بمعنى الخَوفِ، فهـو من بابِ الأضدادِ؛ لأن اللُّغَةَ العربيةَ فيها كَلماتٌ تدُلُّ على المعنى وضَدِّهِ تُسَمَّى (الأضداد)، وألَّفَ علماءُ اللُّغةِ في هذا كُتُبًا، فتَجِدُ الكلِمَةَ الواحدةَ تَدُلُّ على المعنى وضِدِّهِ.

وهل الرجاءُ هنا بمعنى الخوفِ أو بمعنى الطمعِ في المحبوبِ؟

المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَملَها على أن المرادَ بها الخوفُ، وذلك أن المقامَ مقامُ إنذارٍ، ويُحتَمل أن تكونَ بمعنى الطَّمَعِ في المحبـوبِ؛ لأن اليومَ الآخِرَ فيه المحبـوبُ وفيه المكرُوهُ، قال تعالى: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ۝١٠٥ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود:١٠٥-١٠٨].

فلو قال قائلٌ: ألا يجوزُ أن نَحْمِلَهُ على المعْنَيينِ جَميعًا، أي: ارْجُوه خَوفًا من العقابِ وطَمَعًا في الثَّوابِ؟

الجواب: نعم، يجوزُ أن يكونَ شامِلًا للأمرين، والرَّاجِحُ عندي -وهو قولٌ لبعض العلماء- جوازُ استِعْمالِ المشتَرَكِ في مَعنَيين إذا لم يكن بينهما تَنَافٍ.

وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ﴾ هُو يومُ القِيامَةِ]: لأنه لا يومَ بعدَهُ إذ إن الناسَ لهم أربعُ مراحِلَ:

المرحلةُ الأولى: فِي البَطْنِ. **والمرحلة الثانية**: في الدُّنْيَا.

والمرحلة الثالثة: في الْقُبورِ.

والمرحلةُ الأخيرةُ: يومُ القيامةِ، ولهذا سُمِّيَ باليومِ الآخِرِ.

قولُهُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (لا تَعْثوا) أي: لا تُفْسِدُوا.

وإعرابُ ﴿مُفْسِدِينَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [حالٌ مؤكِّدَةٌ لعَامِلِها من عَثِيَ بكَسْرِ المُثَلَّثَةِ، أي: أفْسَدَ]، ومعنى قولِ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حالٌ مؤكِّدَةٌ له، أي: بمعناه: وهذا التأْكِيدُ معنَوِيٌّ لأنه ليس من مادَّةِ الفِعلِ.

يقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِنْ عَثِيَ بكسرِ المثَلَّثَةِ: أفسَدَ]: يقال: عَثِيَ يَعْثَى كفَرِحَ يَفْرَحُ، وأبواب التَّصْرِيفِ سِتَّةٌ منها: فَعِلَ يفْعَلُ كرَضِي يَرْضَى، ويجوز أن تكونَ من باب فَعَلَ يفْعُلُ كعَثَا يَعْثُو، وكلاهما بمعنى أفْسَدَ.

قوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (لا): ناهية، ولهذا جُزِمُ الفِعلُ بحذفِ النُّونِ.

وقوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ﴾ هلِ المرادُ الإفسادُ الحِسِّيُّ كهدْمِ البِناءِ وإفْسادِ الأنهارِ وقَطْعِ الأشجارِ ونحو ذلك، أو أنَّ المرادَ الإفسادُ المعْنَوِيُّ، أو كلاهما؟

المرادُ: كلاهما، فالإفسادُ في الأرضِ يشْمَلُ الإفسادَ بالمعَاصِي، ويشْمَلُ الإفسادَ الحِسِّيَّ المادِّي، والدليلُ على هذا أن النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نهى عَنْ إضاعَةِ المالِ[1]، وروى أبو داودَ أن الصَّحابَة كانوا مع النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فنزلوا أرْضًا فنهاهُمْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، رقم (٦١٠٨)؛ ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة...، رقم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة، مسلم بلفظ: «إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَأْدَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتِ وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

عن قطعِ أشجَارِها؛ لأنها للاستغلال، فقَطْعُها إفساد لها.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ كانت مقابَلَةُ هؤلاء القومِ لهذه الدَّعْوَةِ التي تدْعُو إلى الخيرِ في قولِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ وتَنْهَى عَنِ الشَّرِّ في قوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾؛ كان جوابُهُم وردُّهم قال: ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ مع أن التَّكذِيبَ إنما يكونُ في الخبَرِ، وشُعيبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾، وقـال: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وكلُّ هذه الجُمَلِ الثلاثِ إنشائيَّةٌ وليستْ خَبَرِيَّةً، وكان مقتَضَى الظاهِرِ أن يقولَ: فعَصَوْه، وهنا قال: فكَذَّبُوه.

الجواب: يقال: إنه قال لهم هذه الأوامرَ باعتبَارِهِ رَسُولًا من عندِ اللهِ فكذَّبُوه، أي: بدَعْوى الرِّسالَةِ، وهذا أبلَغُ مِنَ العِصيانِ؛ لأنهم أنكَرُوا رسالَتَهُ رأسًا، فلم يُقِرُّوا بالرسالة، ثم يقـولوا بعد ذلك: إننا نَعْصِيكَ في هذه الأوامِرِ، فكان هذا أبلغَ من قولِهِ: فعصوه.

قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ (الفاء) يُحتَمَلُ أن تكونَ للتَّعْقِيبِ أو للسببية، فإن قلنا: إنها للتَّعقِيبِ؛ فهو دَليلٌ على أنه بمجرَّدِ تكذِيبِهم عُوقِبُوا، وإن قلنا: للسَّبَبِيَّةِ، فإنه لا يلـزم من ذلك أن تكونَ عُقوبتُهم قريبَةً مِنْ تَكْذِيبِهم؛ لأنه يحتـمل أن الله أمْهَلَهُمْ بعد التـكذيبِ ثم أخذتَهْمُ الرَّجْفَةُ؛ على أننا إذا جعلنـاها للسَّبَبِـيَّةِ لا تُنَافي أو لا تمْنَعُ أن تكونَ العُقوبَةَ مباشِرَةٌ، وعلى هذا فنقول: إن الأَوْلى أن تكونَ للسَّبَبِيَّةِ لوجُوهٍ ثلاثَةٍ:

الوجه الأول: دَلالَتُها على حكمة العُقوبةِ وهي التَّكْذِيبُ.

الوجه الثاني: أنها أوْسَعُ دَلالَةً من أن تكونَ الفاءُ للتَّرْتِيبِ؛ لأنها تَشْمَلُ ما أَعْقَبَ التكذِيبَ وما تأَخَّرَ عنه.

الوجهُ الثالثُ: أننا نسْلَم مِنْ دَعْوى أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يُمْهِلْهُمْ وليس عندنا عِلْمٌ بذلك.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ﴾ أبلغُ من قوله: أصَابتْهُم؛ لأن الأخذَ دليلٌ على أنه لا هَوادَةَ فيه وأنَّه مُدمِّرٌ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿الرَّجْفَةُ﴾ الزَّلْزلَةُ الشَّدِيدَةُ]: وفي سورة هودٍ أخَذَتْهُم الصَّيْحَةُ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴿٩٤﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود:٩٤-٩٥]، ولا تَنَافي بينهما لإمكان اجتماعِهِما، إذ يكونُ العذابُ بالصَّوتِ، أي: بالصَّيْحَةِ، ثم رجَفتْ بهم الأرْضُ، فيكون العذابُ بالأمرين جميعًا.

قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (الفاء) نقول: إنها عاطِفَةٌ، ويجوز أن تكون سَبَبِيَّةً.

وقوله: ﴿جَاثِمِينَ﴾ بالنَّصْبِ خبرُ (أصبح).

في هذه الآية قال: ﴿فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾، وفي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿دِيَارِهِمْ﴾، ولا منافاةَ، وذلك لأن (دارَ) مُفردٌ مضافٌ والمفردُ المضافُ يَعُمُّ، ومثالُهُ من القرآنِ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:٣٤]، ﴿نِعْمَتَ﴾ مفردٌ، ودَليلُ إفادَتِها العموم قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا تُحْصُوهَا﴾ وكذلك الجمعُ في قولِهِ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا﴾.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿جَاثِمِينَ﴾ بارِكِينَ عَلى الرُّكبِ مَيِّتِينَ]: فلِشِدَّة ما نزلَ بهم بَرَكُوا على رُكَبِهِمْ، ثم همَدوا وصارُوا جاثِمِينَ.

من فوائد الآيتين الكريمتين:

الفَائِدةُ الأُولَى: إثباتُ رَحْمةِ اللهِ وحِكْمتِهِ بإرسالِ الرُّسلِ، أما الرَّحمة فظاهِرَةٌ؛ لأنه لا يمكِنُ للعبادِ أن ينتَفِعُوا بعقولهم في التَّعَبُّدِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولهذا يقولُ العلماءُ: العباداتُ توقِيفِيَّةٌ، وأما الحِكمةُ فلئَلَّا يكونَ للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعدَ الرُّسُلِ.

الفَائِدة الثَّانِية: أن النبيَّ غالِبًا يكونُ من قومِهِ، وجه ذلك: لأنَّ الأنبِياءَ الذين ذُكروا في القرآنِ كان التَّعْبيرُ القُرآنِيُّ عنهم بقولِهِ: ﴿أَخَاهُمْ﴾، والمرادُ أُخُوَّةُ النَّسَبِ لا الأخوةَ الإيمانِيَّةَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن الرسولَ ينبَغِي أن يكونَ مَعروفًا بينَ قومِهِ لأجلِ أن يُسَاعِدُوه ويُعِينُوه ولا يُكَذِّبُوه.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: وجوبُ العِبادَةِ لقولِهِ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾.

الفَائِدة الخامِسة: وجوبُ الاستِعدادِ لليومِ الآخِرِ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾.

الفَائِدة السَّادسَة: إثباتُ اليومِ الآخِرِ.

الفَائِدة السَّابِعة: تحريمُ الإفسادِ في الأرضِ؛ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، والأصلُ في النَّهْي التَّحْرِيمُ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن الشرائعَ تجْمَعُ بينَ الأمْرينِ الإيجَابِيِّ والسَّلْبِيِّ: الإيجابِيُّ بالأوامرِ والسلبِيُّ بالنَّواهِي، يعني أن الشرائعَ أَفْعالٌ وتُرُوكٌ ولا يُصْلِحُ العبادَ إلا هذا؛ لأن الإنسانَ قد تنَاسِبُه الأوامرُ ولا تنَاسِبُه النَّواهِي، وقد يكون العَكْسُ، فجمعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في شرائعِهِ بينَ الأمرِ والنَّهْي.

الفَائِدةُ التَّاسِعة: تحريمُ الإفسادِ في الأرضِ: الإفسادِ المعْنَوِيِّ بالمعاصي، والحِسِّي بالتَّدْميرِ والإتْلافِ.

الفَائِدةُ الْعاشِرَة: بيانُ ما يُعانِيهِ الرُّسلُ -عليهم الصلاة والسلام- من أقوامِهِمْ، لقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾، ولا رَيبَ أن تَكْذِيبَ الإنسانِ الذي على حَقٍّ يبلُغُ في نفسِهِ كُلَّ مبْلَغٍ؛ لأن الرسولَ معه الحقُّ والآياتُ، وجاء لمصْلحَةِ الخَلقِ ثم يُكَذِّبونَهُ، هذا أمر ليس بهَيِّنٍ على النَّفْسِ.

الفَائِدةُ الحَادِيةَ عشْرَةَ: تَسْلِيَةُ الدُّعاةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا عُورِضُوا في دَعوتِهِمْ، وجه ذلك: أن الرُّسُل كُذِّبوا فهُم من بابِ أَوْلَى، ولهذا يُسَلِّي الله النبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بمِثْلِ هذا، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران:١٨٤]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟﴾ [الأنعام:٣٤]، فالداعِي إلى الله لا يَنْبَغِي أن يأْنَفَ مِنَ أن يُكذَّب، فإن هذا هو طريقُ الرُّسُلِ -عليهم الصلاة والسلام- وأتباعِهِم سيكونُون مثلَهُم.

الفَائِدةُ الثانيةَ عشْرَةَ: التَّعْجِيلُ بالعُقوبَةِ للمكذِّبِ، هذا إذا قلنا: إن الفاءَ في قولِهِ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ﴾ عاطِفَةٌ، أما إذا قلنا: إنها سَبَبِيَّةٌ فلا دَلالَةَ فيها؛ لأن المسببَ قد يتَأَخَّرُ عن السبب.

الفَائِدةُ الثالثةَ عشرةَ: حكمة الله عَزَّوَجَلَّ في عُقوبَةِ المكذِّبِينَ لرُسُلِهِ.

الفَائِدةُ الرابعةَ عشرةَ: أن العُقوبَةَ ليستْ جورًا ولا ظُلْمًا؛ لأن الله تعالى مُنَزَّهٌ عن الظُّلْمِ، فلولا أن هؤلاء يُعاقَبُون بحقٍّ ما عاقَبَهُمْ.

الفَائِدةُ الخامسةَ عشرةَ: قُدْرَةُ اللهِ لقولِهِ: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾،

وهم قَبيلةٌ كَبيرَةٌ أبادَهُم الله في لحظَةٍ، وهذا دليل على قُدرتِهِ وأنه إذا أرادَ شيئًا فإنما يقولُ له: كن فيكون.

الفَائِدة السادسةَ عشرةَ: أن الملاجِئَ لا تنْفَعُ مِنَ اللهِ، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فِى دَارِهِمْ﴾ فالدارُ ملجأٌ للإنسانِ يلْجَأُ إليها من عَدُوِّه، لكن بالنِّسْبَةِ إلى الله لا تنْفَعُ، ولهذا قالَ: ﴿فَأَصْبَحُوا فِى دَارِهِمْ﴾.

• • ۞ • •



قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت:٣٨].

قال المُفَسِّر: [﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ (و) أهْلَكْنَا ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ بالصَّرْفِ وتَرْكِهِ، بمَعْنَى: الحَيِّ والقَبِيلَةِ]: والصرفُ هو التَّنْوِينِ، قال ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

الصَّـرْفُ تَنْــوِينٌ أَتَـى مُبَـيِّنَـا مَعْنًـى بِـهِ يَكُـونُ الاسْـمُ أَمْكَنَـا

فيجوزُ صرفُ ثمودَ ويجوز تركُ الصَّرْفِ، وهما قراءتانِ فِي (ثمود) فالصَّرْفُ باعتبارِ الحَيِّ وهو مذكر، وعدمُ الصَّرفِ باعتبارِ القَبيلَةِ وهي مؤنثة، فعليه إذا قلنا: (ثمود) بدون صرْفٍ نقول: معطوف على عاد، والمعطوف على المنصوبِ منصوبٌ، ولم يُنوَّن لأنه لا ينْصَرِفُ، والمانعُ مِنَ الصَّرف العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ، باعتبارِهِ عَلَمًا على قَبيلةٍ، وإذا قلنا: إنه مصروفٌ فيكونُ مَعْطُوفًا أيضًا على عادٍ، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، ونوِّن لأنه مذكر باعتبار الحَيِّ.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ مفعولانِ لِفعْلٍ محذوفٍ تَقْديرُهُ: [أَهْلَكْنَا عَادًا وثمودًا]، وعادٌ محِلُّهم بالأحقافِ، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ

(١) الألفية البيت رقم (٦٤٩).

إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف:٢١]، وثمودُ قومُ صالحٍ جِهة ثمود، معروفة إلى الآن.

وقوله: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾، أي: ظَهَرَ لكُمْ، والخِطابُ لقُرَيْشٍ؛ لأنهم تَبَيَّنَ لهم هذا ويعْرفُونَهُ.

وقوله: ﴿مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ على تقـديرِ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكون سَبَبِيَّةً، أي: تبينَ لكُمْ إهلاكُنا إياهم بسببِ رؤْيتِكُمْ مساكِنَهُمْ؛ لكن: أفلا يجوز أن نجعل (مِن) للتَّبعِيـض، ويكون المعنى: تبيَّنَ لكم من مساكِنِهِمْ، أي: بعضَ مساكِنِهِمْ، لكني ما رأيت أحـدًا أعرْبها هذا الإعـراب، أي: تبيَّن لكـم بعضَ، والبعض قـد زَال، فإن المشاهد الآن بعضُ هذه المساكِنِ والآثارِ.

أما على تَقْدِيرِ المُفَسِّر فإن فاعِلَ ﴿تَّبَيَّنَ﴾ مستَتِرٌ والتقدير: إهلاكُهُمْ.

بالنسبة للفاعل: هل نقول: الفاعلُ محذوفٌ أو مُسْتَتِرٌ؟

قالوا: الفاعلُ محذُوفٌ لأنه لا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ في هذا الموضِعِ، أما إذا كان يمكنُ تقْدِيرُهُ فإنه يقال: مُسْتَتِرٌ، والمحذوفُ قد يكون عُمدَةً وقد يكون فَضْلَةً، والمؤلف كلامُهُ يوهِمُ بأنه محذوفٌ، ولو قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾، أي: إهْلاكُهم، وجَعَلها مُفَسِّرَةً للمحْذُوفِ لكان أوْلَى.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِنْ مسَاكِنِهِمْ بالحِجْرِ واليمَنِ] هذا لَـفٌّ ونشْرٌ مشَوَّشٌ وليس مَرَّتَبًا؛ لأن الحِجرَ يعودُ على ثمودَ، وهو متأخِّرٌ في القرآنِ، واليمنُ يعودُ على عادٍ، ومثل هذا لا ينْبَغي؛ لأن الجاهلَ الذي لا يَدْرِي عن مكانهم يقول: الحِجْرُ لعَادٍ، اليمنُ لثمودَ.

وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ هذا على تقدير (قد)، يعني: وقد زَيَّنَ لهم الشيطانُ أعمالهم، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من الكُفْرِ والمعاصِي].

وقوله: ﴿وَزَيَّنَ﴾ بمعنى: حسَّن وجمَّل، فحَسَّنَ لهم -والعياذ بالله- الأعمالَ مِن الشركِ والمعَاصِي، وقال: إن هذه الأصنامَ تُقَرِّبُكُم إلى الخالقِ، قال تعالى في شأنِهِمْ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، ثم إنَّكُم ترْجُونها وتَدْعُونها فيحصلُ لكم المقصودُ؛ لأنَّ الله تعالى قد يَبْتَلِي العابِدين فيحصُلُ مقْصُودُهُم عند هذا الشيء لا بِهِ.

الآن نقول: عندَهُ لا بِهِ، فقد يَدْعُو المشركُ الصنَمَ أو النَّبِيَّ أو ملِكًا من الملائكةِ فيُقَدِّرُ الله ابتلاءً وامتحانًا أن يكونَ هذا السبب عندَ دُعائه لَهُ، نحن المؤمنين نعلم أنه ما حصل به لكن حَصَلَ عِنْدَهُ، وقد يُبتَلَى الإنسان بالامتحانِ بالمعْصِيَةِ وتُسَهَّلُ له وتُزَيَّنُ، وقد امتحنَ الله اليهودَ بالحِيتانِ تأتي يومَ السبت ولا تأتِي غيرَهُ.

وابتَلَى الله الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بالصَّيْدِ تنالُه أيدِيهم ورِمَاحُهم وهم مُحْرِمُونَ.

وأيضًا قال النَّبِيُّ ﷺ في رَجُلٍ دَعَتْه امرأةٌ ذاتُ منْصِبٍ وجَمالٍ فقال: «إِنِّي أَخَافُ اللهَ»(١)؛ لأنه لا يوجد عندَها أَحَدٌ، لو كان عندهما أحدٌ لقال: إني أخاف الناسَ، لكنه قال: إني أخافُ اللهَ.

والحاصل: أن الشيطانَ يُزَيِّنُ الشِّركَ وكذلك يُزَيِّنُ المعاصي للإنسان، ويقول: اعْمَل والرَّب غَفور رحيمٌ، ثم تَتُوبُ، الدنيا أمامَكَ، إذا لم يتِمَّ لك أربعون سنة فإن الصلواتِ لا تَجِبُ عليك، وكذلك الصيامُ، فإذا بلغت أشدك فحينئذ تَجِبُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب فضل من ترك الفواحش، رقم (٦٤٢١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

عليكَ الصلاةُ والصيامُ، هذا موجود الآن عند بعض المسلمينَ الجهالِ.

وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ الشيطانُ قِيلَ: مِنْ (شطن) أي: بَعُدَ عن رحْمَةِ اللهِ، فيكونُ وزنُهُ فَيْعَال، وقيل: من شاطَ فيكون وَزْنُهُ فَعلان، والأقربُ أنه من شَطَنَ إذا بَعُدَ، والشيطانُ مَصروفٌ وليسَ ممنوعًا من الصَّرْفِ لأنه مُنكَّر؛ لأن الذي يُمْنع مِنَ الصرفِ لا بد أن يكونَ وَصْفًا أو عَلَمًا مع زيادة الألف والنون، والشيطان ليس بِعَلَمٍ، لكن قد يرادُ به الجِنسُ كما في قوله ﷺ: «الْكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيطَانٌ»[1].

ولذلك يقولُ الفقهاءُ -رحمهم الله تعالى-: «لا يجوزُ تَأخِيرُ القَضَاءِ إلى رَمَضانٍ آخَرَ» (رمضانٍ) بالتنوين لأنه نكرة.

وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ هنا أضافَ التَّزْيينَ إلى الشيطانِ، وفي آية أُخرى أضافَ التَّزيينَ إلى نفسه عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل:٤]، فالجمعُ بين الآيتين: أن الإضافةَ باعتبارِ السَّبَبِ وباعتبارِ الفاعِلِ الحقيقي، فالفاعل الحقيقيُّ هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن كلَّ شيءٍ بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، والسبب هو الشيطانُ، وأضيفَ التَّزْيينُ إليه لأنه مباشِرٌ له، فيضافُ إلى الله تعالى خَلْقًا وتقديرًا، ويضاف إلى الشيطانِ على سبيل المبَاشَرَةِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، أي: صَرَفهُم، وهذا مِنِ استِعْمالِ الفِعلِ (صَدَّ) متعديًا؛ لأنه يكونُ لازِمًا ومتَعَدِّيًا، فإذا قلت: (صدَّ الرَّجُلُ عن سبيلِ اللهِ فَضَلَّ)، هذا لازمٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠).

وأما ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ هنا الفِعْلُ متعدٍّ، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦١]، ﴿صُدُودًا﴾ مصدرٌ على وَزنِ فَعُولٍ، فصدَّ هنا لازِمٌ، قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

وفَعَلَ اللازمُ مِثْلُ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَاْ

يعني: (فَعَلَ) اللازم مَصْدَرُهُ فعولٌ، صَدَّ... صُدُودًا.

وأما (صَدَّ) المتعَدِّي فمصدَرُهُ (صدًّا) لقولِ ابنِ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَعْلٌ قياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا(٢)

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد:١]، هل هِي لازِمَةٌ أو متعَدِّيَةٌ؟ الأقرب أنها متعَدِّيَةٌ لأنهم صدُّوا عن سبيلِ الله غيرَهُم.

وقوله: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (ال) في ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ للعَهْدِ الذِّهْنِي المعلومِ، وهو سبيلُ الحَقِّ، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [سَبيلُ الحقِّ]، وهو سبيلُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وسُمِّي سبيلُ الله لأنه يوَصِّلُ إليه، ولأنه هو الذي وضَعَهُ لعبادِهِ كما في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥٣]، وقد يُضافُ إلى المؤمنين كقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١١٥]، فأضافَهُ للمُؤمنينَ لأنهم هم المنْتَفِعُونَ.

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ ذَوِي بَصَائِر]، يعني: أن الله عَزَّوَجَلَّ

---

(١) الألفية البيت رقم (٤٤٢).

(٢) الألفية البيت رقم (٤٤٠).

أعطاهم مِنَ العُقولِ والبَصائرِ ما يُمَكِّنُهم الاهتداءَ بِه، وقد ذَكَر الله ذلك في قومِ صالـحٍ فقالَ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧]، كـان عندهم بصَائرُ وعندَهُم عِلم لكِنَّهُم كانوا مسْتكْبِرينَ -والعياذ بالله-، فهم يَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ مع أن الله أعْطاهُم مَا يتَمَكَّنُونَ به من مُدافَعَةِ الشيطانِ، ولكن غُلِبُوا على أمْرِهِمْ بما زَيَّن لهم الشيطانُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: ينْبَغِي الاعتبارُ بأحوالِ مَنْ مَضَى، لقولِهِ: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ يعني: فاعْتَبِرُوا واتَّعِظُوا.

الفَائِدةُ الثَّانية: بيانُ قُدْرَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن عَادًا مِنْ أقْوى عِبادِ اللهِ حتَّى إنهم قَالُوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، ومع ذلك أهْلَكَهُم اللهُ بالرِّيحِ التي هي مِنْ ألطفِ الأشياءِ، فدَلَّ هذا على كَمالِ قُدرة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنهم مَهْمَا بلَغَ الناسُ مِنَ القُوَّةِ فليست قوَّتُهُم بشيءٍ بالنِّسْبَةِ إلى قوَّةِ اللهِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: أن الشيطان قد يُسَلَّطُ على بَنِي آدَمَ، لقولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابعةُ: التَّحْذِيرُ من تَزْيِين الأعمالِ، ويُفْهَمُ من قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ أن هذِه الأعمالَ أصلُهَا قَبيحٌ لكنَّها زُيِّنَتْ، فيَجِبُ الحذَرُ من تَزْيِينِ الشيطانِ.

لو قال قائل: ما هو الضابطُ في تَزْيِينِ الشَّيطانِ، قد أهْـوى هذا العملَ ويُزَيَّنُ في نَفْسي فأفعلُه ولا أدْري هل هو من تَزْيِين الشيطانِ أو من هِدايةِ الله عَزَّوَجَلَّ؟

فالضابطُ: إذا كانَ العملُ على خِلافِ شريعَةِ اللهِ فهو من تَزْيِينِ الشيطانِ، وإن كانَ مُوافِقًا لشريعة الله عَزَّوَجَلَّ فهو من هِدَايَةِ الله وليس من تَزْيِينِ الشيطان.

الفَائِدةُ الخامِسة: الردُّ على الجبْرِيَّةِ في نسبةِ الأعمالِ إلى الخلْقِ، فإذا نُسِب العملَ إليهم فمعنى ذلك أنَّهُم فاعلُون حقِيقَة.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن الأعمالَ السَّيِّئة قد تكون سببًا لضلالِ العَبدِ؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، ولا ريب في ذلك، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة:١٣]، فالأعمالُ السيئةُ يَجُرُّ بَعْضُها بعضًا حتى يَعْمَى الإنسان -والعياذ بالله- عن الحقِّ بسببِ مَعْصِيَتِه.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: بشاعَةُ الصَدِّ عن سبيلِ الله مع البَصِيرَةِ لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ﴾، فإن الجملةَ هنا حالِّيَةٌ على تقديرِ (قَدْ)، يعني: فصَدُّوهُـمْ وقد كانوا مستبْصِرينَ، والمسْتَبْصِرُ كان بصددِ أن لا يُصَدَّ لكن قوةَ السبب وضعفَ المانع هو الذي أوجب لهم ذلك -والعياذ بالله-.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن المخاطب قد يحالُ على ما يَفْهَمُه ذِهْنُه مِن دَلالَة الخطابِ لقوله: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾.

فلو قال قائل: في الآيةِ إبهامٌ في قولِهِ: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ لا نَدْرِي أيَّ سبيلٍ؟

قلنا: لا إبهامَ ما دامَ هناكَ شيءٌ معْهُودٌ للمُخاطَبِ؛ لأن (ال) في ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ للعَهْدِ الذِّهْنِيِّ.

• • ۞ • •



الآيـة (٣٩)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَـٰبِقِينَ﴾ [العنكبوت:٣٩].

قَال المُفَسِّر: [وأهْلَكْنَا ﴿وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ﴾]: وهـذا التقديرُ باعتبارِ السِّياقِ يعني: أن السِّيـاقَ يَدُلُّ على أن هناكَ شَيـئًا مُقَدَّرًا وهو (أَهْلَكْنا).

قوله: ﴿وَقَـٰرُونَ﴾: رجلٌ تاجرٌ من بَنِي إسرائيلَ، ولكنه كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: بَغَى، وقد أعْطَاهُ اللهُ مَالًا عَظِيمًا حتى إن مفاتِحَهُ تَثْقُل على العَصَبةِ، أي: الجماعةِ مِنَ الناس، هذه المفاتِحُ مفاتِحُ الخزائنِ، ولهذا مَا آمن بموسى، اغترَّ بماله -والعياذُ بالله- فلم يُؤمِنْ بِرَبِّهِ.

وقوله: ﴿وَفِرْعَوْنَ﴾: معروفٌ، هو ملكُ مِصْرَ الَّذِي ادَّعى أنه الرَّبُّ، وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤].

وقوله: ﴿وَهَـٰمَـٰنَ﴾: وَزِيرُه، وإنما قدَّم قارونَ لعُلُوِّ نسبِه؛ لأن بني إسرائيلَ أشرفُ من الأقْباطِ، وقدَّمَ فِرعون على هامَان لعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ، وليس هذا الترتيبِ من بابِ البداءةِ بالأَدْنَى؛ لأنه لو كان كذلك لقال: قارونُ وهامانُ وفرعونُ.

وقـارون وفرعون وهامـان كلها لا تَنْصَرِفُ، والمـانع من الصَّرْفِ العَلَمِيَّةُ والعُجْمَةُ.

قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم﴾ الجملةُ مؤكَّدة بثلاثِ مُؤَكِّداتٍ، وهي: القَسَمُ المقدَّرُ، واللامُ، وقَدْ، ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ﴾ من قَبْلِ الهلاكِ، ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، (الباء) هنا للمصَاحَبَةِ، يعني: أتاهُمْ إتْيانًا مَصْحوبًا بالْبَيِّنَاتِ؛ لأن الله تعالى لا يُرْسِلُ رَسُولًا إلا أعْطاهُ من الآيات ما يؤمِنُ على مِثْلِه البَشَرُ[1]؛ لأن الحِكْمَةَ والرَّحْمَةَ تقْتَضِي هذا، إذ ليس مِنَ الحكمةِ أن يُرسَل رسولٌ من البشَرِ إلى الناس ويقول: إني رَسولٌ بِدُونِ بَيِّنَةٍ، فلا بُدَّ من بَيِّنَةٍ، أي: آية واضِحة تدُلُّ على أنه رسولُ، ولهذا قال: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، أي: بالآياتِ البَيِّناتِ والحُجَجِ الظاهرات، منها العَصَا ومنها اليدُ، وكذلك السُّنُونَ التي أخَذُوا بِهَا، ولكن مع هذا لم ينْتَفِعُوا، نسألُ اللهَ العافيةَ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: (استكبروا): بمعنى تكبَّرُوا وعَلَوْا وارتفعوا على الحقِّ ولم يَقبَلُوا، ونَاظَر موسى فِرعَونَ وهدَّده حتى وصل الأمْرُ إلى أن قال: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٩].

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ﴾ فَائِتِينَ عَذَابَنا]، يعني: ما كانوا سباقِينَ لنَا فلم يَسْبِقُونَا، والسَّبْقُ بمعنى الفواتِ، فإذا قلت: سابَقْتُ إنْسانًا وسَبقَكَ، أي: فاتك وعَجَزْتَ عنه، هؤلاءِ مع استكْبارِهِمْ وعظَمَتِهِمْ وعُلُوِّهِم ما سبقوا الله عَزَّوَجَلَّ أبدًا.

لو قالَ قائلٌ: ﴿وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ﴾، هل يؤخذُ منه أن غيرَهُمْ سبقَهُم إلى هذا العملِ؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل، رقم (٤٦٩٦)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ...، رقم (١٥٢)، عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ».

الجواب: لا يَصِحُّ، فليس المراد أنهم سابِقونَ، أي: متَقَدِّمونَ في الزَّمنِ، بل المرادُ كانوا سابقينَ في الأرض.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: ذَمُّ هؤلاءِ الثلاثة: قارونَ وفرعونَ وهامانَ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن سببَ الطُّغيانِ قد يكونُ المالُ وقد يكونُ الجاهُ والرئاسةُ، فقَارونُ سببُ طُغيانِه المالُ، وفرْعونُ وهامان الجاهُ والرئاسةُ، وهذان السببان هما سببُ استكِبْارِ الإنسان عن طاعَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: إثباتُ رسالة مُوسَى ﷺ؛ لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾.

الفَائِدة الرَّابِعة: أن موسَى رسولٌ إلى فِرعونَ وإلى بَنِي إسرائيل.

لو قالَ قائل: فرعونُ ليس مِنْ بَنِي إسرائيلَ، وأرسلَ إليه مُوسى، بل أصلُ رِسالةِ مُوسى إلى فرعونَ، فكيف نجْمَعُ بين هذا وبين قولِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»[1]، وقوم موسى هم بنو إسرائيلَ ومُوسَى أُرْسِلَ إلى فرعون وإلى بني إسرائيل؟

فالجواب من أحدِ وجهين:

الوجهُ الأَوَّلُ: أن قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً»، هذا باعتبار الأكثرِ والأعَمِّ، ونقول: دَلَّ الدليلُ على أن مُوسى بُعِثَ إلى فرعون

---

(١) أخرجه البخاري بلفظه: في بداية كتاب التيمم، رقم (٣٢٨)؛ ومسلم: في بداية كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

وإلى بني إسرائيل، كما دَلَّ الدَّلِيلُ على أن شُعَيبًا أُرْسِلَ إلى قومِهِ وإلى أصحاب الأَيْكَةِ، ولهذا لم يأتِ التعبيرُ القرآنِيُّ بقولِهِ: ﴿أَخَاهُمْ﴾ كما عبَّر عن قومِهِ فهذا العمومُ مخصوصٌ.

وهذا جوابٌ ليسَ فِيه تَكَلُّفٌ.

الوجه الثاني: يُمْكِنُ أن نقولَ: الرسالةُ إلى فِرعونَ، ولا يُمكِنُ الوصول إلى بَنِي إسرائيلَ واستقلالِ الدَّعوةِ فيهِمْ وأن يَقُوموا بِوَاجِبِ الرِّسَالَةِ واتِّبَاعِ موسى إلا بعدَ أن يُسْلِمَ فِرعونُ، ولذلك ما كان لهم دَولة وسُلطة إلا بعدَ أن أَهْلَكَ الله فِرعونَ فتكونُ رِسَالتُهُ إلى فرعونَ من بابِ الوَسائلِ إلى المَقْصُودِ، وكلُّ الأقباطِ الذين كانوا تحتَ وِلايَةِ فِرعونَ دَاخِلُونَ في دَعْوةِ مُوسى؛ لأنه بالضَّرُورةِ إذا آمن فِرعونُ فسيؤمِنُون؛ لأنه له السَّيطَرةُ عليهم.

الفَائِدةُ الخامِسةُ: أن الرُّسُلَ مُؤَيَّدُونَ بالآياتِ البيِّناتِ لقولِهِ: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، وثبتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: «**مَا مِنَ الأَنْبِياءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ**»[1].

الفَائِدةُ السَّادسَة: إثباتُ الرَّحمةِ والحِكمةِ في آياتِ الأَنْبِياءِ؛ لأنَّ الآياتِ التي مع الرُّسُلِ هي رَحمةٌ بالخَلْقِ، ولأجلِ أن تكونَ سَبَبًا لاهتِدَائهم، فالآياتُ وسيلَةٌ إلى الهِدَايةِ وحِكْمَةٌ لإقامَةِ الحُجَّةِ عليهم، حتى لا يقولَ قائلٌ: إن هذا الرسولَ ما آتانا بآيَةٍ فيُكَذِّبُوه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل، رقم (٤٦٩٦)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ...، رقم (١٥٢)، عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم: «ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر».

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: بشاعَةُ كُفرِ هؤلاء الثلاثةِ قَارون وفِرعون وهَامان، وذلك بالاسْتِكْبَارِ عن الحقِّ والإعراضِ عنه لقولِهِ: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: كمالُ قَدْرَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حيث لا يَفُوتُه أحَدٌ من خَلقِهِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ﴾، فمع عَظَمَتِهِمْ وكِبْريائِهِمْ وأموالِهم لا يَسْبِقُونَ الله، وهذا تَحقيقُ قولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في أذكار الصلاة: «وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»[1]، فإنَّ الإنسانَ مهما عَظُمَ وكَثُر أتباعُهُ وجنُودُه لا تَنْفَعُه عَظَمتُهُ ولا كَثْرَتُهُ.

• • ۞ • •

(١) أخرجه البخاري: كتاب صفة الصلاة، باب من لم ير رد السلام على الإمام...، رقم (٨٠٨)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٣).



الآيــة (٤٠)

• • ∞ • •

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠].

• • ∞ • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَكُلًّا﴾ مِنَ المذْكُورِينَ ﴿أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦۖ﴾].

المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قدَّرَ ﴿فَكُلًّا﴾ بالتَّنوينِ، والأصلُ أن يُقَدَّرَ (فكُلَّ أَحدٍ)، لكنَّ المُفَسِّر منعه مِنْ تقديرِ (أحد) أن (كُلًّا) منونَّةٌ، وهو لا يجبُ أن يُغَيِّرُ لفظُ القرآن، ولهذا قال [مِنَ المذكورين].

والتنوين في (كلًّا) يقول النحويون: إنه تَنوينُ عِوضٍ عن كَلمَةٍ، والتقديرُ: (فكلُّ أحَدٍ)، والتنوين قد يكونُ عِوضًا عن كلمة كهذه الآيةِ، وقد يكون عِوضًا عَنْ حرف في نَحْو: (جوارٍ وغواشٍ)، وقد يكون عِوضًا عن جُملةٍ وهو اللاحِقُ لـ(إذ) عوضًا عن جملة كَما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٤]، التقدير: (وأنتم حِينئذٍ بلَغَتِ الرُّوحُ الحلقومَ تَنظُرونَ)، ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم:١٤]، التقدير: (ويومئذٍ تَقومُ السَّاعةُ).

قوله: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ يعني: كُلًّا من هؤلاء أَخَذَه الله عَزَّوَجَلَّ بذنْبِهِ، والباء في قوله: ﴿بِذَنۢبِهِۦ﴾ تكون سَبَبِيَّةً وللمعاوضَةِ والمقابلةِ، يعني: أنهم بسببِ

ذُنُوبِهِمْ أُخِذُوا، وعلى قَدْرِ ذُنوبِهِمْ أُخِذُوا، وما تجاوزُ اللهُ بهم أكثرَ مما يستَحِقُّونَ، بل بالسَّبَبِ والقَدَرِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِذَنۢبِهِۦ﴾ بالإفرادِ، وجاء في موضعٍ آخرَ مِنَ القرآن الكريم: ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾ بالجمعِ، والجمعُ بينهما أن المفردَ هنا مضافٌ فيَعُمُّ، أي: بذُنوبِهم، والذُّنوبُ هي المعاصِي سواءٌ كانت كبيرةً أو صغيرةً، وهي هنا بلا شك من أكبرِ الكبائرِ.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾: قوله: ﴿فَمِنْهُم﴾ هذا تَفْصِيلٌ؛ لأن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِذَنۢبِهِۦ﴾ مجمَلٌ فُصِّل بقولِهِ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾، قال: ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ﴾ ولم يَقُل: أرْسلْنا إليه؛ لأن هذا إرسالُ عَذابٍ فهو عالٍ عليهم، وليس إرسالَ خِطابٍ حتى نقول: إن غايةَ هذا الخطابِ المرسَلِ إليه، بل هو إرسالُ عَذابٍ.

وقوله: [﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ﴾ ريحًا عاصِفَةً فيها حَصْبَاءُ كقومِ لُوطٍ]: هذا فيه نظَرٌ؛ لأن قـومَ لُوطٍ أرسلَ الله عليهم حاصِبًا مِنَ السماءِ وهي حِجارةٌ مِنْ سِجِّيلٍ تَحصِبُـهُمْ، كالتي أُرسِلتْ على أصحابِ الفِيلِ، وليست هي الحَصباءُ التي تُذْريها الرياح، وليس في عِلْمِنَا أن الله تعالى أرسل الرياحَ على قوم لوطٍ، ولو كانت رِياحًا تَحمِلُ الحصباء لبينها الله عَزَّوَجَلَّ.

ولو قالَ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّا أرْسَلْنَا عليهم حاصِبًا كقومِ لُوطٍ؛ لكانَ صَوابًا.

وقوله: [﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ كثَمُودَ]: أي: قومُ صالحٍ، وكذلك كقومِ شُعَيبٍ أصحابِ مَدْيَنَ، ففي آياتٍ أُخْرَى أنهم أخَذَتهُم الصَّيْحَةُ.

قوله: [﴿وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ كقَارُونَ]: خَسفَ الله بِهِ وبدَارِهِ الأرضَ، وبَقِي فيها إلى يوم القِيامَةِ، وما نَفَعَه بيْتَهُ الذي احتَمى فيه ولا مالَه الذي كَنَزَهُ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ كقـوم نُوحٍ وفِرعونَ وقَومِهِ]: فِرعونُ وقومُه أهْلِكُوا بالغَرقِ، غَرقوا في البحر الأحمر، أغْرَقَ الله فِرعونَ بها كان يفْتَخِرُ به، قال لقومِهِ: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف:٥١]، فأخْرجَهُ الله من مِصْرَ وأهلكَهُ بمثلِ ما افتخَرَ به -بالماء- فأهلكَهُ الله، فما فاتَه الله عَزَّوَجَلَّ، مع أن فِرعونَ حين إهْلاكِهِ كانَ يظن أنه منتَصِرٌ لأنه أرسَلَ في المدائن حَاشِرينَ، وجمعَ النـاس واتَّبَعُوا موسى وقومه على أن الأمرَ يَسيرٌ وأنهم في قَبْضَتِهِم؛ لأنهم ظنُّوا أن مُوسَى وقومَه إما أن يَسْقُطوا في البحر أو يأخُذُوهم أخْذًا لا هَوادَةَ فيه، فكانَ -والحمد لله- الأمرُ على عَكسِ ما ظَنُّوا؛ أهلكَ الله فِرعونَ وقومَه وأنْجى مُوسى وقَومَه.

وأما قومُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فأُغْرقُوا بالطُّوفانِ العظيم، فأمرَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ السماءَ ففُتِحتْ أبوابُها بماءٍ منْهَمرٍ، وفجَّرَ الله الأرضَ عُيونًا، انظر إلى التعبيرِ القُرآنِيِّ، لم يَقُلْ: فجَّرنَا عيون الأرض؛ لأنه لو عبَّر بهذا لكان شيءٌ كثيرٌ من اليابِسِ لم يتفجَّرْ، لك التعبيرُ القرآني: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، كأنَّ الأرض كلَّها صارَتْ عُيونًا، حتى إن التَّنُّورَ الذي هو مَحِلُّ إيقادِ النارِ وأبعد ما يكونُ عَنْ ظُهورِ الماء صارَ يَفُورُ عُيونًا، سبحان الله العظيم! ﴿فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر:١٢]، حتى عَلا قِمَمَ الجبالِ واستوتِ السَّفينَةُ على الجُودِيِّ، والجودِيُّ هو الجبَلُ الرَّفيعُ جدًّا، وحمل الماءُ السفينَةَ إلى أن رَسَتْ على هذا الجبلِ مما يدُلُّ على كثرةِ هذه المياهِ.

الله أكبر! الإنسانُ لو تَصَوَّرَ أن المطرَ يرتَفِعُ أربعة أمتارٍ لأصابَهُ الفَزَعُ من ذلك، لكنَّ قُدرةَ الله عَزَّوَجَلَّ عظيمةٌ، والله على كلِّ شيءٍ قَديرٍ.

قوله: [﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ فيُعَذِّبُهم بِغيرِ ذَنْبٍ]: (اللام) هذه لامُ الجحودِ وهي المَسْبوقَةُ بكونٍ منْفِيٍّ، أو نقولُ بتَعْبِيرِ أصحابِ الآجُرُّومِيَّةِ: ما سَبقها (مَا كانَ) أو (لم يكُنْ).

وقوله: [﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ فيُعَذِّبُهم بغَيرِ ذَنْبٍ]، لما نَفَى أن يكونَ اللهُ ظَلَمَهُم بيَّنَ من أين وقَعَ هذا الظلمُ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بارْتِكابِ الذَّنْبِ].

جملة: ﴿يَظْلِمُونَ﴾ خَبَرُ (كان) و(الواو) اسْمُها.

و﴿أَنفُسَهُمْ﴾ مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ﴿يَظْلِمُونَ﴾، وتقْدِيمُه له فائدتان: فائـدةٌ لَفْظِية وفائدةٌ معْنَوِيَّةٌ.

الفَائِدةُ اللَّفْظِيَّة: مراعاةُ الفَواصِلِ، يعني: أواخِرُ الآياتِ لأنَّه لو قالَ: وكانوا يظْلِمُونَ أنْفسَهُمْ، لم تَتَناسَب مع ما قَبلها وما بَعْدَهَا.

والفَائِدةُ المعنويةُ: هي الحصْرُ والاختِصاصُ، يعني: ما ظَلَموا إلا أنْفُسَهم في الحقيقةِ، أي: هم الذين ظَلَمُوا أنفسهم، ولكن كما قال تعالى في آياتٍ أُخْرَى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦].

لو قالَ قائلٌ: قـولُ المُفَسِّر في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ قال: [كَقومِ نُوحٍ وفِرعونَ وقومِهِ]، مع أن الضَّمِيرَ يعودُ على آخِرِ مَذكورٍ، وهو فِرعونَ فقط، فما وَجْهُ ذِكْر نُوحٍ، وهل الترتيبُ القُرآني ذَكَر العَذابَ بالتَّسَلْسُلِ؟

الجواب: الضميرُ هنا لا يعودُ على آخِرِ مذكورٍ، فالمؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضربَ أمثلةً، لكنَّ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: [فكُلًّا مِنَ المذْكُورِين]، ولو قال: (فكُلًّا من المذْنِبين) لما أُوردَ مثل هذا الإيرادِ، وأما التَّسلسلُ في ترتيبِ العَذابِ فهو غيرُ واردٍ هنا لأنه قالَ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ قال: كثمودَ؛ لأن شُعَيبًا قبلَ هؤلاء، وعلى كل حالٍ المسألةُ بسَيطَةٌ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: تمامُ قُدرَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بإرسالِ هذه العُقوباتِ، لأنها كلَّها عقوباتٌ تدُلُّ على كمالِ القُدْرَةِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: إبطالُ قولِ الملْحِدِينَ في الوقت الحاضر: إن هذه الآيات من الكَوارِثِ، فتَأْتِي الزلازِلُ التي هي الرَّجْفَةُ ويقولون: هذه مسألةٌ طبيعِيَّةٌ، وتأتي الفيضاناتُ العظيمةُ التي تُدَمِّرُ وكذلك الرياحُ الشَّديدةُ، ويقولون: هذه كوارثُ طبيعية، لا يعْتَبِرون ولا يَرَون أنها نوعٌ مِنَ العُقوباتِ التي جَرتْ على الأُمَمِ السابِقَةِ، وهذا من موتِ القَلبِ -والعياذ بالله-، فيُعْرِضُ الإنسان عن التأَمُّلِ والتَّدبُّرِ في هذه الآيات ويُضِيفُها إلى أمورٍ طَبيعِيَّةٍ، وكأن الطبيعةَ هي التي تَخْلُق وتفْعل دونَ الله عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: حِكمة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾، سواء قُلْنا: إن الباءَ للسَّبَبِيَّةِ أو المقابَلَةِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: إثباتُ الأسبابِ، وكلُّ ما جاءَ في القُرآنِ مِن (لام) للتَّعليلِ أو (باء) للسَّببية فإنها تدُلُّ على إثباتِ الأسبابِ والحِكَم.

الفَائِدةُ الخامِسة: الرَدُّ على الجَبْرِيَّةِ ومن وافَقَهُم مِنَ الأشْعرية الذين يُنْكِرُونَ

الأسبابَ، وأما نحنُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعة فنؤمنُ بالأسبابِ؛ لكنَّنا لا نقول: إن هذه أسبابٌ مؤثرةٌ بنَفْسِهَا، لكن بخَلقِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيها التأثيرُ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن الجزاءَ من جِنْسِ العملِ، وهذا على الاحتمالين فِي الباء: البَدَلِيَّةِ أو المقابلَةِ لقولِهِ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾، ومِنَ المعلومِ أن الجزاءَ من جِنسِ العَملِ في الجزاءاتِ الشَّرعِيَّةِ وفي الجزاءاتِ الكونيَّة، الجزاءات الشرعِيَّةُ مثلُ الحُدود، فالعقوباتُ المقدَّرةُ من قِبَل الشرْع كلُّها في الواقِع عقوباتٌ موافِقَةٌ للحِكمة، فقَطع اليدِ بالسَّرقةِ لا شكَّ أنه موافق للحِكْمَةِ؛ لأن اليدَ بها الأخذ والإعطاءُ، وقطعُ الأيْدي والأرْجلِ من خِلافٍ في عقوبَةِ قطَّاعِ الطريقِ موافِقةٌ للحِكمةِ؛ لأن قطَّاعَ الطريق يعْتَدونَ على الناس بأيْدِيهِمْ وأرجُلهِمْ، ورَجْمُ الزانِي بالحجارةِ دُونَ قتلِهِ بالسيفِ موافِقٌ للحِكْمَةِ، وهكذا كلُّ العُقوباتِ الشَّرعيةِ والكونيةِ فإنها موافقةٌ للحِكْمَةِ، ويَدُلُّ على هذا قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: أن العُقوباتِ لا تأتي مِن نوعٍ واحد، بل تأتِي مِنْ أنواعٍ مُتعَدِّدةٍ بحسبِ حالِ المعَاقَبِ لقولِهِ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ هذه الأنواعُ الأربعةُ ذِكْرهُا له حِكمَةٌ؛ لأن قولَهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾ هذا إهلاكٌ من فَوْق، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ هذا إهلاكٌ من تحْت، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ هذا إهلاكٌ بالقولِ والصَّوتِ، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ هذا إهلاكٌ بالماءِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: كمال عَدْلِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾، وهذه الصِّفةُ من الصفاتِ السَّلبيَّةِ، والصفاتُ السلبيَّةُ لا تكون مدْحًا

إلا إذا تَضَمَّنَتْ ثُبوتًا، فمُجَرَّدُ النفي ليس بمدحٍ إلا إذا تضَمَّنَ ثُبوتًا، إذا نَفَى الله الظُّلْمَ عن نفسه فليس معناه أنه لا يَظْلِمُ فقط، بل لكَمالِ عَدْلِهِ لا يظْلِمُ، وليس المعنى أنه غيرُ قادرٍ على الظلمِ بل هو قادرٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على أن يظْلِمَ لكنَّه لكمالِ عَدْلِه لا يظلم، ولو كان غيرَ قادرٍ على الظلم لم يكن نَفْيِ الظلمِ عن نفْسِهِ مَدْحًا.

والجَبْرِيَّةُ يقولون: إن الظلمَ مُحالٌ على الله لذَاتِهِ لا لعَدَمِ إرادةِ اللهِ، وذلك أنهم يقولون: إن الظلْمَ أن يتَصَرَّفَ الإنسان في مِلْكِ غيرِهِ، والله تعالى إذا تَصَرَّفَ في مُلكه فليسَ بظالمٍ على زَعمِهِمْ، وليس بظالمٍ أن يُعاقِبَ المطِيعَ الذي أمضى ليلَهُ ونَهارَه في طاعَةِ الله فيُعاقِبُه عقوبَةِ الكافِرِ، وعلى هذا قال السفارِيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَجَـازَ لِلْمَـوْلَى يُعَـذِّبُ الْـوَرَى ... مِنْ غَيْرِ مَا ظُلْمٍ وَلَا ذَنْبٍ جَـرَى

فَكُـلُّ مَـا مِنْـهُ تَعَـالَى يَجْمُـلُ ... لِأَنَّـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ لَا يُسْـأَلُ

وهذا ليس بصحيحٍ، وهو إن جازَ عَقْلًا لكنَّهُ ممتَنِعٌ شَرْعًا، وقد تقدَّمَ تفصيلُ ذلك في أوَّلِ السورةِ.

المهم أن مُجَرَّدَ النَّفي لا يَدُلُّ على الكمالِ حتى يتَضَمَّن مَدْحًا، ولهذا قالوا في قول الشَّاعِرِ[2]:

قُبَيِّلَـةٌ لَا يَغْـدِرُونَ بِذِمَّـةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ

هذا ذَمٌّ وليس بمَدحٍ، فهم لعَجْزِهِمْ لا يظْلِمُونَ.

---

(١) البيتان (٦٥، ٦٦) من العقيدة السفارينية.

(٢) البيت للنجاشي أحد بني الحارث بن كعب، انظر الحماسة الشجرية (٤٥٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (٣٣٠-٣٣١).

وكذلك قول الشاعر[1]:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

يقول: ما هم مِنَ الشَّرِّ في شيءٍ ولا يأتونَ شرًّا أبدًا، بل أبلَغُ من هذا أنهم:

يُجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانًا

فإذا ظَلَمهُم أحدٌ قابَلُوه بالمغفرَةِ والسَّماحِ، وكذلك إذا أساءَ إليهم أحسَنُوا، هذا ظاهِرُهُ أنه مَدحٌ لكنه في الحقيقة ذَمٌّ من أبْلَغِ الذَّمِّ؛ لأنه يحتَقِرُهُم ويقول: إنهم لا يستطيعون أن ينْتَصِرُوا لأنفسهم، بل إذَا أسِيءَ إليهم قابلوا ذلك بالإحسانِ خَوفًا من إساءَةٍ أعْظَمَ وإذا ظُلِموا غَفَروا، ولهذا قال نفس الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

ونَفْي الصِّفاتِ من حيثُ العُمومِ قد يتَضَمَّنُ الكمالَ وقد يتَضَمَّنُ النقْصَ، وقد يكونَ لعدمِ القابِلِيَّةِ، فالذي لله من هذه الثلاثة الكمالُ، مثاله قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].

وقد يكون النَّفْي لعدمِ القابِلِيَّةِ، تقول: هذا الجدار لا يتَعْبُ، وهذا الجدار لا يظلِمُ؛ لعدم القابِلِيَّةِ، فهذا ليس بمدحٍ لأنه أصلًا لا يقبل هذا الوصف حتى يُنفى عنه.

وقد يكونُ النَّفْي للعَجْزِ مثاله ما سبَقَ في البَيْتَيْن.

ولا يكون لله من هذه الأقسامِ الثلاثة إلا القِسْمُ الأولُ، وهو ما تَضَمَّنَ كمالًا

---

(١) قال في خزانة الآدب (٧/ ٤٤١): إن البيت لقريط بن أنيف العنبري.

ومَدْحًا، ولهذا يقولُ أهلُ العِلْمِ: إن الله إذا نفى صِفة عن نفْسِه فإن المراد به أمران: نَفْي تلكَ الصِّفةِ، والثاني إثباتُ كمالِ ضِدِّهَا.

وصفاتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تنقَسِمُ إلى قِسْمينَ: ثُبوتِيَّةٌ وسَلْبِيَّةٌ.

فالثُّبوتِيَّةُ: ما أثبَتَه اللهُ لنفْسه ولا تكونُ إلا صِفَةَ كمالٍ.

والسَّلبِيَّةُ: ما نَفَاهُ عن نفْسِه ولا تكون إلا صِفَةَ نَقْصٍ، وهي تدورُ على شيئين: أحدهما النَّقْصُ، والثاني مشابهةُ المخلُوقِينَ، أو نقول: إن مشابهة المخلوقينَ نقْصٌ، ونحصرُ هذين الشيئينِ في شيءٍ واحدٍ.

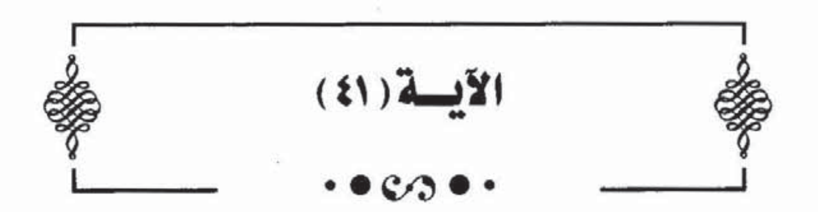
الفَائِدة التَّاسِعة: أن الإنسانَ هو الظالمُ لنَفْسهِ بفعْلِ المعَاصي؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ففعـلُ المعَاصِي حَرامٌ؛ لأنه ظُلْمٌ لنفسِكَ، أما الله تعالى فلا يَظْلِمُ أحَدًا.

الفَائِدةُ العاشِرَة: أن العاصِي ظالمٌ لنفْسه لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ووجه ذلك: أن النفْس عندَكَ أمانَةٌ، فكما أنك ممنوعٌ مِنْ نَقْصها نقْصًا حِسِّـيًا فأنت ممنوعٌ من نَقْصِها نَقْصًا مَعنَويًا، بمعنى أن الإنسـان لو أرادَ أن يقْطَـعَ يدَهُ أو أصابعه أو يُسِيء إلى بدَنِهِ كان ذلك مُحرَّمًا، ولهذا من قتَـلَ نفسه بشيء عُذِّب به في جهنَّمَ خالدًا مخلَّدًا، فجعل النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قاتِلَ نفسِهِ[1] كقاتل الغيرِ في التَّخليدِ في النَّار والتَّعذِيبِ بما قتَل به نفْسَه، وعلى هذا نقول: كل من عَصَى الله فإنه ظالمٌ لنفْسِه، ومن هنا يتبَيَّن لنا معنى قوله: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قاتل النفس، رقم (١٢٩٧) عن ثابت بن الضحاك؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار، رقم (١٠٩).

إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠]، وأن العُـدولَ عن مِلَّةِ إبراهيمَ سـفَهٌ لأنه ظُلـمٌ للنَّفس من حيثِ لا يشعرُ الإنسان.

• • ۞ • •



الآيـة (٤١)

• • ✿ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٤١].

• • ✿ • •

قَال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ﴾ أَصْنَامًا يَرْجُونَ نَفْعَهَا] اهـ.

وقوله: ﴿مَثَلُ﴾: (مَثَل) و(مِثْل) كـ(شَبَه) و(شِبْه) وزنًا ومَعْنى، فالمَثَلُ بمعنى الشَبَهُ، وهو عبـارةٌ عن تَشْبِيهِ شيءٍ مَعقولٍ بشيءٍ محْسوسٍ؛ لأن تمثـيلَ المعقولاتِ بالمحسوساتِ يَزِيدَهَا وُضوحًا وبيـانًا وتَصوُّرًا، وإن كانت لا تَتَسـاوَى من كُلِّ وجهٍ، لكنها متساويةٌ مِنْ هذا الوجه الذي حَصل فيه التَّشْبِيهُ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ﴾ المراد بالأوليـاء الأصنامُ؛ لأن عابِدِيهَا يَرْجُون نَفْعَها كالوَلِيِّ الذي ينْفعُكَ في النُّصْرَةِ والدِّفاعِ عنكَ وجَلْـبِ الخيرِ، فسَمَّي العابِدينَ أولياء لأنهم ينْصُرون هذه الآلهـةَ، ولهذا قال قومُ إبراهيمَ: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:٦٨]، فهم ينْصُرونها ويرْجونَ النَّصْرَ منها.

وقوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ عَبَّر بالدُّونِ لدُنُـوِّ مرتَبَتِهِ بالنسبة إلى الله عَزَّوَجَلَّ،

والمرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾ المشرِكُونَ.

قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ أي: كَشَبَهِ العَنْكبوتِ، والعنكبوتُ دُوَيْبَةٌ معروفة تَتَّخِذُ لها بيتًا من العُشِّ، وهذا البيتُ هي التي تَنْسجه، أي: هي تُفرزُ مادَّته، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على كلِّ شيءٍ قديرٍ، هذه العنكبوت إذا سقطتْ مِنْ أعلى فإنها تُفرزُ بسرعة هذا العشَّ وتتعلق به حتى لا تقعُ على الأرض وتظل متدلِّيَةً بهذا الخيطِ وإذا شاءت أن تصعد بـه صعِدتْ، فتَتَقَلَّبُ، وتجعلُ رأسها إلى أعْلَى وتصْعَدُ مع هذا الخيط الذي أفرزته ثم إنها عند صَيدِهَا -وأكثر ما تصيد الذباب- تقَيِّدُهُ بهذه الخيوطِ حتى تَقْضِيَ عليه، وهذا بعضٌ من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠]، هَدَى هؤلاءِ الخلقَ لمصالِحِهم.

قوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ اتَّخَذَتْ بَيْتًا لنفْسها تأوِي إليهِ]: وهذا البيت هو المشاهدُ.

قوله: [﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ﴾ أضعفَ ﴿ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾]: هذا كلام الله عَزَّوَجَلَّ وهو العالم بما لم نُحِطْ به عِلْمًا، وما أكثرَ مخلوقاتِ الله تعالى التي لها بيوتٌ ونحن لا نَعْلَمُ عن هذه البيوتِ إلا ما نُشَاهِدُهُ منها، وما أكثرَ الغائبِ عنَّا!

وقوله: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ الجملة مؤكَّدةٌ بـ(إنَّ) و(اللام) من أجلِ تأكيدِ ضَعفِ هؤلاءِ الأولياءِ، فكما أن هذه البيوتَ التي تَأْوي إليها العناكِبُ ضَعِيفَةٌ بل هي أوْهَنُ البيوتِ وأضْعَفُها، فإنَّ هؤلاء الأولياءِ كَذَلِكَ أضْعَفُ ما يكون مِنَ الأولياءِ؛ لأنهم لا ينْفَعُون عابِدِيهِمْ، بل إن الله يقولُ في القرآنِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ حقًّا ﴿مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨-٩٩]،

فَتَشْمَلُ الآلِهَةَ والمتَأَلِّهِين، فلو كانوا آلِهةً حَقًّا لمنعوا أنفُسهُم وعابِدِيهم من دُخولِ النَّارِ ولكنها آلهةٌ باطِلَةٌ لا تنْفَعُ، فهذا وجه المشابَهَةِ في قولِهِ: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾.

وهذا التَّشْبيهُ يُسَمِّيهِ البيانِيُّونَ التَّشْبيه التَّمْثِيلِيّ، يعني أنه مكونٌ من جُملَةٍ، فأنت إذا قلت: فلانٌ كالبحرِ في الكرمِ، فهذا تَشْبِيهٌ، لكنه تَشْبِيهٌ إفرادي، أي: شَبَّهْتَ فَرْدًا بفردٍ، أما تشبيهُ قضيةٍ بقضية أو قصة بقصة فإن هذا التَّشْبِيهُ تَشْبِيهٌ تَمْثِيلِيٌّ مركَّبٌ من عـدة أَوْجُهٍ، من مشبَّهٍ متعدِّد ومشبه به كذلك متـعدِّد، وأوجهُ الشَّبَهِ متعـدِّدة لأنه مركبٌ من قِصَّةٍ متكامِلَةٍ، وذلك لأنه لم يقْصِدْ أن يشبِّه العابِدين بالعنكبوتِ وَحْدَه ولا قصـدَ تَشبيهَ المعْبُودِين بالبيوتِ وحْـدهَا، بل قصَدَ تشبيهَ قَضيـةٍ كامِلَةٍ بقضيةٍ كاملة حتى تتَّضِحَ الصورةَ أمام المخاطب.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ لا يَدْفَعُ عنها حرًّا ولا برْدًا]: وكذلك لا يَقِيـهَا مِنَ الآفاتِ، كأن يسقُطُ عليـها شيء أو نحـو ذلك، فهذا البيتُ أوهنُ البيوتِ.

ثم قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [كذلك هذه الأصنْامُ لا تَنْفَعُ عابِدِيهَا]: فهؤلاء الذين عبـدُوا الأصنامَ ما لَجَؤوا إلى ملجأ نافعٍ، بل لجـؤوا إلى مَلْجأ ليس بنافعٍ ولا مانـعٍ ولا دافعٍ، ولهذا شبَّه الله ذلك البيتَ ببيتِ العنكبوتِ.

وفي آية أخرى شبَّه هذه الأصنامَ ودعاءَها برَجلٍ باسِطِ كَفَّيْهِ إلى الماء ليبْلُغَ فاه، ولا يَبلُغُه، فهذا الرجـلُ أمامَه الماء وهو عطشانُ فبَسَطَ كَفَّيْهِ إلى الماء يريدُ أن يَصِلَ الماءُ إلى فَمِه، والماء لا يمكن أن يَصِلَ إلى فَمِهِ أبدًا، فكذلك هذه الأصنامُ لا تنفع عابِدِيها كما أن الماءَ لا يصِلُ إلى فم هذا العطشان.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ لو كانُوا يَعْلَمُونَ ذلك ما عَبَدُوهَا]: (لو): هنا شَرطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشرطِ قولُه: (كَان) وجوابُ الشَّرطِ مقدَّرٌ على كلامِ المُفَسِّر والتقدير: (ما عَبَدُوهَا)، ولهذا لا ينبغي أن تُوصَلَ هذه الجملة بالتي قَبْلَها؛ لأنك لو وصلْتَها بالتي قَبلهَا لكان وَهَنُ بيتِ العَنكبوتِ مشروطًا بعِلْمِهِمْ، مع أن بيتَ العَنكبوتِ أوهنُ البيوتِ سواءٌ عَلِمُوا أم لم يعلَموا، ولهذا ينْبَغِي أن نَقِفَ على قوله: ﴿لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ﴾ ثم نَقْرَأُ ﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾.

وهذا يُذَكِّرُنَا بآيةٍ في سورةِ التكاثرِ يُخْطِئ فيها كثيرٌ مِنَ الناس، حيث يقرؤون بوصلِ الآيتينِ ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ [التكاثر:٥-٦]، وهذا خطأٌ؛ لأن المعْنَى يفْسُدُ به فسَادًا وضاحًا؛ لأنك لو وصلت لكان قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾، جواب قوله: ﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ﴾، والأمرُ ليس كذلك، فجملة ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ مستأنفة مستَقِلَّةٌ فيجبُ الوقْفُ على قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ﴾.

المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: [﴿لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ ذَلِك ما عَبَدُوهَا] ويحتمل الجوابُ: لو كانُوا مِنْ ذَوِي العِلْمِ النافِعِ ما خَفِي عليهِمُ الأمْرُ، فإذا لم يخفَ عليهم هذا الأمْرُ لم يَقُومُوا بالعِبادَةِ.

والحاصل: أن هـذا يَدُلُّ على جهلِ هؤلاءِ العابِدِينَ، فمهما بلَغُوا من الذَّكاءِ وحُسنِ التَّصَرُّفِ في الدنيا فإنهم من هذه الناحية سُفهاءُ ليسَ عندَهم عِلم ولا عَقل.

لو قال قائل: إن العنكبوتَ قد تَنْتَفِعُ مِنْ بَيْتِهَا، أما عبَّادُ الأصنامِ فلا ينتَفِعُون قطعًا فلا مشابَهَة بينهما، فما وَجه الشَّبهِ بينهما؟

الجواب: عُبَّادُ الأصنام أيضًا قد ينتَفِعُون بما يحصلُ لهم مِنْ منْفَعَةٍ مادِّيَة من

الوافدينَ لعِبادَتِها والتَّبَرُّكِ بها، لكن هذه المنافع مادِّيَّة، أما النفعُ الحقيقي الذي هُم يَرْجونَ وهو دَفْع الضُّرِّ عنهم وجلبُ النَّفْعِ لهم فليس بحاصِلٍ، فلا تَنْفَعُهم آلهتهم ولا تمنَعُهُم، كما أن بيتَ العنكبوتِ لا ينْفَعُها ولا يمْنَعُها فيأتيها الهواءُ والبَرْدُ والمطرُ ويَعْلَـقُ بها التراب فلا تنتفع به الانتفاعَ الكامِلَ، وأما الصيدُ فالعنكبوت لا تَصِيدُ بالبَيْتِ، أي: لا تنتَفعُ به في الصَّيدِ بل بالعُشِّ الذي يخرج منها وهو الخُيوطُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: تَقْبيحُ هؤلاءِ المشركينَ وتَنزيلُ مَرْتبتِهِمْ، حيث شُبِّهوا بالعناكِبِ؛ لأن تشبيه الإنسان بالحيوان إذلالٌ له وتَنزيلٌ لمرْتَبَتِهِ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء:٧٠].

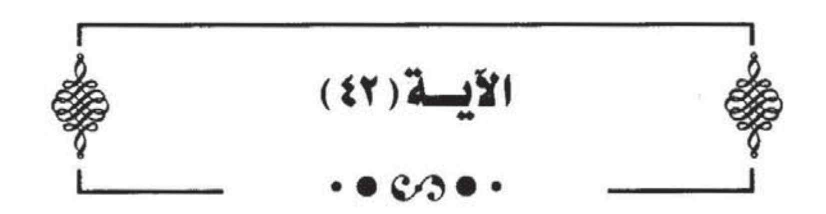
الفَائِدةُ الثَّانِية: أن هذه الأصنامَ لا تَنفَعُ عابِدِيها ولا تدْفَعُ عنهم، فهي لا تجلِبُ الخيرَ ولا تدْفَعُ الضُّرَّ، حيث شُبِّهَتْ ببَيْتِ العنكبوتِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: جوازُ ضربِ الأمثالِ بالدُّونِ حسبَ ما تقتَضِيهِ الحالُ، لقولِهِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ فإن العنكبوتَ مِنْ أدْنى ما يكون مِنَ المخلوقاتِ، وقد قال تعالى في سورةِ البَقَرَةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:٢٦]، وقد ضَرَبَ الله مَثَلًا بالذُّبابِ وبالحِمارِ وبالكلبِ وبالبعُوضةِ وبالعنكبوتِ، كل هذا حسبَ ما يقْتضيهِ المقَامُ.

الفَائِدةُ الرَّابعة: أن أَوْهَنَ البيوتِ وأضْعَفَها بيتُ العنكبوتِ، من هذا نأخذ أنه لا ينبغي أن يقال مثلًا: هذا البيتُ أوْهى مِنْ بيتِ العنكبوتِ، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾، لكن يجوز أن نقول: حُجَّةُ هذا الرجل أوْهَى مِنْ بيتِ العَنكبوت؛ لأن الحجَّةَ ليست بيتًا، فهذا لا بأس به لأنه ليس فيه معارضة للقرآن.

• ● ۞ ● •



الآية (٤٢)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت:٤٢].

•••

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا﴾ بمَعْنَى الَّذِي]: فتكونُ اسمًا موصولًا، وهذا الإعرابُ هُو المتبَادَرُ مِنَ الآية.

وبعض المُعرِبينَ قال: إن (ما) استفهامية، فيكونُ الوَقْفُ على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾، ثم يأتي الاستفهامُ: ما الذي يَدْعُونَ من دُونِهِ مِن شيء؟ أي: هل يَسْتَفِيدُون شيئًا؟ ولكن هذا بعيدٌ، فإعرابُ المُفَسِّر هو الصوابُ، وأن (ما) موصولة، وعائد الموصولِ محذوفٌ، وحذفُ العائدِ المنصوبِ مطَّرِدٌ في اللغةِ العربية، التقدير: (إنَّ الله يعلمُ ما يدْعُونَهُ من دُونِهِ من شيء).

وقوله: [﴿يَدْعُونَ﴾ يَعْبُدونَ]: فالدعاءُ هنا دُعاءُ عِبادَةٍ، وكما يكون الدعاءُ دعاءَ عبادَةٍ كذلك يكون دعاءَ مَسألَةٍ.

أما دعاءُ المسألَةِ فكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، فدعاء المسالة كأن تقول: يا ربِّ اغفرْ لي، يا ربِّ ارْحمْنِي، وما أشبه ذلك.

ودعاءُ العبادة أن تَتَعَبَّدَ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما أمَرَك به، وإنما كان ذلك دُعاءً؛ لأن

حقيقةَ حالِ العابِد طلبُ مغفرةِ الله ورَحمتِهِ، فهو في الحقيقة داعٍ ضمنًا، ودليلُه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

فقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَا يَدْعُونَ﴾ ما يَعْبُدُونَ] فيه نظرٌ، فينبغي أن نجعلَ الدُّعاءَ هنا شامِلًا لدعاءِ العبادَةِ ولدعاءِ المسألةِ، وأيضًا فالمشركون يدْعُونَ الأصنامَ دعاءَ عِبادَةٍ، ودعاءَ مسألَةٍ، فالذين يُشْرِكُونَ بالأنبياء والأولياء فإنهم يَدْعُونَهُم دعاءَ مسألَةْ، يقول أحدُهم: يا رسول الله اغفر لي، ويا رسول الله يَسِّرْ أمْرِي، وما أشبه ذلك!

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَدْعُونَ﴾ يَعْبُدونَ بالياءِ والتاءِ]: يعني: (يَدْعُونَ) و«تُدْعَوْنَ» قراءتان سبعيتان[1].

قوله: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ هذا بيانٌ لـ﴿مَا﴾ يعني: أي شيء تَدْعُونه فإن الله تعالى عالم به، أي: أنه يعْلَمُ حالَ هذا المدْعو المعْبُودِ، وهي كالتَّعْليلِ لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾، ويؤيدُ ذلك أن هذا المثلَ مطابِقٌ للواقِعِ؛ لأنه صادرٌ عن عِلم، فإنه لما ذَكَرَ أنهم كالعنكبوت بيَّن أن هذا عَنْ علمٍ من الله، وأن هذا الشيءَ الذي يُدْعَى لا ينْفَعُ.

قوله: [﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ العَزيزُ في مُلكِهِ، الحكِيمُ في صُنْعِهِ]:

لو قال قائل: إن المناسب أن يقالَ: وهو السميعُ العَليمُ؛ لأن الله تعالى يقولُ: ﴿يَعْلَمُ﴾ فمُقتَضَى الظاهرُ أن تُختَمَ الآية بالعِلْمِ؟

---

(١) السبعة في القراءات (ص: ٥٠١).

قلنا: هذا حقٌّ بالنسبة لظاهِرِ الكَلامِ، لكن عندَ التأمُّلِ نجدُ أن ختامَهُ بالعِزَّةِ والحكمَةِ أبلغُ، فإنهم يُريدونَ الاستِنْصارَ بهذه الأصنامِ والغَلبةَ والظهورَ، وأكبرُ شاهد لذلك قولُ أبي سفيان يوم أحد: (اعْلُ هُبَلْ)[1]، فاعتزازهم بهذه الأصنام مقابلٌ بعزَّةِ مَنْ لا يُغْلَب وهو الله جَلَّوَعَلَا، ولهذا قال: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الغالبُ لهذِهِ الأصنامِ ولعَابِدِيها.

و﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ من أسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، ويتَضَمَّنُ العزَّة مِنْ ثلاثةِ وُجوهٍ: عزَّةُ القَدْر، وعزَّةُ القَهرِ، وعزَّة الامتِنَاعِ، كما تقدم.

أما عِزَّةُ القَدْر فمعناها: أنه عَزَّوَجَلَّ لا يُشْبِهُه أحدٌ في عَظَمَتِهِ وجلالِه وقَدْرِه، وأما عزَّة القَهْرِ فمعناها: أنه لا أَحَدَ يُشْبِهُ الله عَزَّوَجَلَّ في قَهْرِهِ وسُلطانِهِ ومُلكِهِ، وأما عزَّة الامتْناع فمعناها: أنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ممتَنِعٌ عن كُلِّ نَقْصٍ وعن كلِّ عَيْبٍ، فهو عزيزٌ أن يُنال بعَيْبٍ أو نَقْصٍ.

وقوله: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ دائمًا يَقرِنُ الله عَزَّوَجَلَّ العَزَّة بالحِكْمَةِ؛ لأن بعضَ أهلِ العِزَّةِ من الخَلْقِ تحمِلُهم العزَّةُ على التَّهوُّرِ وعدمِ التَّثبُّتِ، وعدمُ تنزيلِ الأشياءِ منازَلَها، ودليلُ ذلكَ قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة:٢٠٦]، وكون العِزَّةِ تأْخُذُه بالإثم خلاف الحكمة، فلهذا يَقرِنُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ دائمًا العزيزَ بالحكيمِ إشارةً إلى أن عِزَّتَهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ مَقْرُونَةٌ بالحِكمةِ، فهو وإن كانَ عَزِيزًا غالبًا قاهِرًا لَهُ السلطانُ الكامِلُ؛ فإنه عَزَّوَجَلَّ لا يُدَبِّرُ الأمرَ إلا على وجْهِ الحِكمةِ البالِغَةِ.

ثم إنه على تَفْسيرِنا ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ بأنه ذُو الحُكم والحِكمة، فإن عِزَّتَهُ عَزَّوَجَلَّ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة أُحد، رقم (٣٨١٧).

مقرونةٌ بحُكْمِه وأن له الحكمَ المطلقَ في عبادِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

واعلم أن أسماءَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لها مَعانٍ عندَ إفرادِهَا، وإذا قُرِنتْ مع غيرها يتركَّبُ من هـذا الاقترانِ معنًى آخر فوقَ المعنى الإفرادِي لكُلِّ اسـم، فالعزيزُ مِنْ أسماءِ الله جَلَّ وَعَلَا له مَعْنى عندَ انفرَادِهِ، والحكيم له معنى عند انفرَادِه لكن إذا اقْترنَا جميعًا حصل منهما معْنى ثـالث زائد على المعنى الانْفرادِيِّ، وهو ما يحصل باجتماع هذين الاسمين من المعْنى الكامِلِ.

وقـد تقدَّمَ أن الحكيم ذو الحُكـم والحِكْـمة، وأن الحُكْم ينقَسِـمُ إلى كونِيٍّ وشَرْعِيٍّ، فمثالُ الكونِيِّ قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ [يوسف:٨٠]، ومثالُ الشَّرْعِيِّ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سورَةِ المُمْتَحَنَةِ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠]، ويشملهما -أي: الحكم الكَوْنِي والشرعي- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]، وما أشبه ذلك.

فالحِكمةُ ثابتَةٌ لله عَزَّوَجَلَّ وهي تَنزيلُ الأشياءِ منازِلها، وتكون في الحُكم الكوْنِيِّ والحُكمِ الشَّرْعِيِّ، هذا باعتبارِ موضِعِها، وتكون أيضًا حِكَمةٌ غائِيَّةٌ وحكمَةٌ صُورِيَّةٌ، بمعنى أن كونَ الشيءِ على هذه الصورةِ المعَيَّنَةِ موافقٌ للحِكمةِ، ثم الغايةُ منه حِكْمَةٌ، فتكون الحِكمةُ في الغايَةِ وفي الهيْئةِ التي كان عليها هـذا الأمر، وهذا شامِلٌ لجميعِ أحكامِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الكونية والشَّرْعِيَّةِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: إثباتُ العِلْمِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيما يتعَلَّقُ بالخلقِ؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا ما حكم على هؤلاء المشركين بمشابهتهم للعَنكبوتِ إلا عن عِلْمٍ بأن هذه الأصنامَ لا تنفعُ ولا فائدةَ منها، فالآية كالتَّعْلِيلِ لما قَبلَها.

الفَائِدةُ الثَّانِية: وهي مبنية على الأُولى، الردُّ على غُلاةِ القَدرِيَّةِ الذين قالوا: إن الله لا يعلـمَ الأشياء المتعلِّقَةَ بالخَلْقِ إلا بعـدَ وُقوعِها -نعوذ بالله- لكن شيـخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يقول[1]: إنهم قَلِيلٌ، وذلك في وَقْتِهِ، لأنهم رأوا أن إنْكارَهُم العلْمَ نداءٌ على أنْفُسهِمْ بالكُفر فأثْبَتُوا العِلمَ لله وأنكَرُوا الكتابةَ والمَشِيئةَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: إثباتُ اسمينِ مِنْ أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهما: العَزيزُ والحَكيمُ، وإثباتُ ما تَضَمَّنَـاهُ من صِفةٍ وهي: العِزَّةُ والحِكمةُ، وكذلك إثبـات ما تَضَمَّنَاه من صفةٍ بدَلالة الالتزامِ.

فنُثْبِـتُ ما يستْلزِمُه هذان الاسمانِ منَ الصِّفاتِ؛ لأنَّ دَلالَةَ اللفـظِ على معناه تكون بدلالةِ المطابَقَةِ والتَّضَمُّنِ والالتزامِ، وقد تقـدم الكلام على ذلك، ونضربُ لذلك مثلًا:

كلمـة (دَار) أي: المسكُونَةُ، تدلُّ على هذه الكُتـلةِ من البناء المتضمنة للغُرَفِ والحُجَر والسُّطوحِ؛ تدل على ذلك بالمطابَقَةِ، وتدل على كُلِّ حجرةٍ بمُفْردِهَا أو غرفةٍ بمـفردها أو سطح بمُفرده؛ تدل على ذلك بالتَّضَمُّـنِ، يعني: أنها متَضِمَّنة لغُـرفٍ وحُجَرٍ... إلخ، وتدل على أن لها بانِيًا بِدِلالَةِ الالتزامِ.

فالعزيزُ يدُلُّ على العزَّةِ دلالةَ مطابَقةٍ، ومن لازم العزة أن يكون العَزِيزُ عالمًا قادِرًا قَوِيًّا، ودلالةُ العزيزِ على الذات والصِّفَةِ دلالةُ مطابَقَةٍ، وعلى الذات والصفة وحدها دلالة تَضَمُّنٍ.

ولهذا فالحيُّ القيومُ اسمان تضَمَنا جميعَ الصفات، لأن الحيَّ مستلزمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ، والقيُّومُ مستلزمٌ لجميعِ صفاتِ السلطانِ والمُلك والتَّدْبيرِ وما أشبه

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩).

ذلك من الصفات، ولهذا ورد في الحديث أنهما اسمُ الله الأعْظَمُ[1].

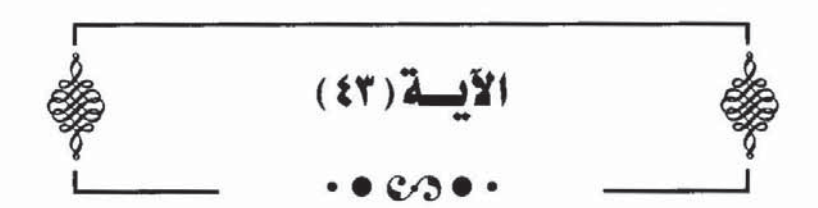
وقوله: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ فيه إثباتُ الحُكْمِ والحِكْمَةِ، وفي الجمع بين اسمي العَزيزِ والحكيم تظْهر صفةٌ ثالثةٌ، وهي أن عِزَّةَ اللهِ مقرونَةٌ بالحِكمةِ ليست كعِزَّةِ غيرِهِ من المخلوقين؛ لأن عِزَّةَ المخلوقِ قد تكونُ خالية مِنَ الحِكْمةِ، وقد تقدم ذلك في التفسير.

الفَائِدةُ الرَّابعة: ينبغي التأَمُّلُ إذا خُتِمتِ الآيات بما يكون مخالفًا لظاهِرِ الحالِ أو السياقِ كهذه الآية، فقد يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ أن تُختَمَ بالعِلم، ولكن عند التأَمُّلِ يكون ختمُها بالعزَّةِ والحكمةِ أوْلى، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨]، فظاهرُ السياقِ يَدُلُّ على أن تُخْتَمَ الآيةُ بالغفورِ الرَّحِيم؛ لكن عدَل عنه لغايَة بلاغِيَّةٍ، فتأَمَّل وتوقَّفَ فإن الخَلَلَ منك، وكلامُ الله عَزَّوَجَلَّ لا خَلَلَ فِيهِ.

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٦)، ولفظه: اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، وفاتحة سورة آل عمران ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾؛ والترمذي: كتاب الدعوات، باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ، رقم (٣٤٧٨)؛ وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٥)؛ وأحمد (٦/ ٤٦١) (٢٧٦٥٢).



❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٣].

• • ◦ • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ ﴾ فِي الْقُرْآنِ، ﴿نَضْرِبُهَا ﴾ نجْعَلُها ﴿لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ ﴾ أي: يفْهَمُها ﴿إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ المتَدَبِّرُونَ] اهـ.

قوله: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ ﴾ أتى بـ(تِلكَ) الدَّالَّةُ على البعدِ ولم يقل: هذا المثل، حتى نقولَ عدَلَ بالكلامِ عَن ظاهِرِه أو عن مُقتَضَى سياقِهِ؛ لأن المثَلَ المضروبَ قَريبٌ، لكن قـال: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ ﴾ لأن الأمثـالَ الأُخْرَى غيرُ مَثَلِ المتَّخِذِينَ الأصنامَ آلهة بعيدةً بالنِّسْبَةِ لهذا المكان؛ لأنها متفرِّقةٌ في القرآنِ، فلهذا جاءت الآية بـ(تلك) الدَّالة على البُعدِ ولم يَقُلْ: هذا المثل، فهو شامِلٌ لكلِّ الأمثال الوارِدَةِ في القرآن.

والأمثالُ الوارِدَةُ في القرآن كثيرةٌ ومتَعَدِّدَةٌ، وقد أَلَّفَ فيها بعضُ أهل العلم كُتُبًا مستَقِلَّةً، وأفردها السيوطي في الإتقانِ بفَصلٍ مستَقِلٍّ، وبيَّنَ فوائد الأمثال التي يُضْربَ المثَلُ منْ أجْلِهَا.

والفَائِـدةُ الملموسَةُ القريبةُ جدًّا من ضربِ الأمثـال هي تقريبُ العُقـولِ إلى الأذهان، إذ إن المثـل هو ضَرْبُ شيءٍ معـقولٍ قد يَبعدُ عن الإنسان تَصَوُّرُهُ بشيءٍ محسوسٍ يَسْهُلُ تصَوُّرُهُ.

قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ أي: نجعَلُها أمثالًا للنَّاسِ جميعًا، فـ(ضَرَبَ) هنا بمعنى: جعل، فإذا قلت: (ضَرَب ذَلِكَ مثلًا)، فالمعنى: جعل ذلك مثلًا، وكذلك قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم:٢٨]، أي: جعل لكم مثلًا من أنفسِكُمْ.

فالضربُ يأتي بمعنى الجَعلِ إذا أضيفِ إلى المثَلِ، فمادة (ضرب) ليست خاصَّةً بالضَّرْبِ الذي هو الضربُ باليد، بل تَشْمَلُ الضَّربَ بمعنى الجَعْلِ، وتشمل الضربَ بمعنى: تحويلِ النُّقودِ من سَكَّة إلى سَكَّة، والسياق هو الذي يُبَيِّنُ المعْنَى المرادَ.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ضَربَ الأمثالَ لجميعِ النَّاسِ في التَّوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ ولكن الذي يَعْقِلُها وينتفع بها هم العَالِمُونَ.

قوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ أي: ذَوُو العِلم والفَهمِ الذين ينتَفِعونَ بفَهْمِـهِم وعِلْمِهِمْ، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [المتَدَبِّرُونَ]. وهذا التفسيرُ فيه نَظَرٌ لأن العِلمَ بعدَ التَّدَبُّرِ، لكن لما كان العِلمُ لا يحصلُ إلا بِهِ فسَّرَهُ المُفَسِّر بِهِ.

والحقيقةُ أن المرادَ بالعالِمينَ ذَوُو العِلم والفَهْم الذين يَعْقِلُون الأشياء ويفْهَمُونها، احتِرَازًا من أهلِ الجَهلِ المعْرضينَ الذين لا ينتَفِعونَ بما أعطَاهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مِنَ الفُهومِ، فإنهم لا يعْقلُون هذا الأمثالَ، وإذا لم يَعْقِلُوها لم ينْتَفِعُوا بها.

وحَرِيٌّ بطالبِ العِلم أن يتَتَبَّعَ الأمثالَ التي في القُرآنِ، فيقرأُ القُرآنَ بتَدَبُّرٍ ثم يجمَعُ هذه الأمثال على هيئة بحثٍ يصْنَعه لنفسه، ثم إن شاء بعدَ إتمامِه أن يرجِعَ إلى الكُتب المؤلَّفةِ في هذا فلا بأسَ.

وقـوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ عمَّـم في ضَربِ المثَـلِ

وخَصَّصَ في عقْلِ المَثَلِ، التَّعميمُ في ضربِ المثلِ في قوله تعالى: ﴿نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ والتَّخصيصُ في قولِهِ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾.

وأسلوبُ التَّعْميمِ ثم التَّخْصِيصِ كثيرٌ في القرآنِ؛ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]، فعمَّم في الدَّعوةِ وخَصَّصَ في الهِدايَةِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: فائِدةُ ضرْبِ الأمثالِ وأنه نَوعٌ من التَّعليمِ والتَّوجِيهِ، لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانِية: رحْمَةُ اللهِ تعالى بالخَلقِ بضَرْبِ الأمثالِ لهُم؛ لأن ضَربَ الأمثالِ كما تقدَّمَ يقَرِّبُ المعْقولَ، وتَصَوُّرُ الإنسانِ للمحْسوسِ أقْوى من تَصوُّرِهِ للمَعقولِ، فقد تَشْرحُ لشخْصٍ صفَةَ الحجِّ شرْحًا بيِّنًا وافيًا، لكن لو ذهبتَ به إلى الحجِّ ورأى المناسِكَ لكان أبْلَغَ لأنه يُحِسُّه بعَينِهِ، بخلافِ ما تَصوَّره بقلْبِهِ فإنه لا يُدْرِكُه كإدراكه للمَحْسُوسِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أنه ينْبغِي التأمُّلُ في الأمثالِ لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ فالعَالِمُ هو الَّذِي يتَأَمَّلُ وينْظُرُ حتى يَعْقِلَ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: إثباتُ عظَمَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لقوله: ﴿نَضْرِبُهَا﴾، فإن النُّونَ للعَظَمة.

واعْلمَ أن ما أضافَهُ الله تعالى لنَفْسِه بلفظ العَظَمَةِ فإنه يدُلُّ على عظَمَةِ نفْسِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقد يُرادُ به مَلائِكتُهُ لا نَفْسَهُ إذا دَلَّ على إرادَةِ الملائكَةِ، وإلا فالأصلُ

أنه يعودُ إلى الله جَلَّ وَعَلَا.

ومما أراد الله به ملائكته قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]، الضميرُ في ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ يعودُ على الفاعِلِ وهو جِبريلُ، وأضافه اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى نفْسِهِ لأن جبريلَ رَسُولُه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:٧٤]، فإبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يجادِلُ الرُّسُلَ ولم يجادِلِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

وكذلكَ قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٥]، الضَّميرُ (نحن) يعودُ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، فالمرادُ بالقُربِ هنا قُربُ الملائكةِ، والدَّليلُ على إرادةِ الملائكةِ قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾، فإن الملائكة تحْضُرُ إلى الميِّتِ لقبضِ رُوحِهِ وتجلِسُ منه مَدَّ البَصَرِ[1]، لكن لا نُبْصُرها نحن، فالقُربُ هنا قربُ الملائكةِ لوُجودِ الدَّليلِ؛ لأن حملَ ما أُضِيفَ إلى الله بصيغَةِ العَظمةِ على رُسُلِهِ وملائكَتِه لا بُدَّ له مِنْ دَليلٍ.

وأما ما أضافَهُ اللهُ إلى نَفْسِهِ بصيغةِ الإفرادِ فهو لله جَلَّ وَعَلَا، مثال ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:١٨٦]، هذه الضَّمائرُ كلُّها بصِيغَةِ الإفرادِ، فعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ المرادُ قُربُ اللهِ نفسه من دَاعِيه، ولكن هذا القُرْبُ لا يلْزَمُ منه أن يخْلُوَ منه العَرشُ أو أن ينْتَفِي عنه العُلُوُّ، كما أنه ينْزِلُ إلى السماءِ الدُّنيا[2]، ولا يلزم أن يخْلُو منْه العَرشُ أو أن ينافِيَ ذلك عُلُوَّه.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧، رقم١٨٥٥٧).

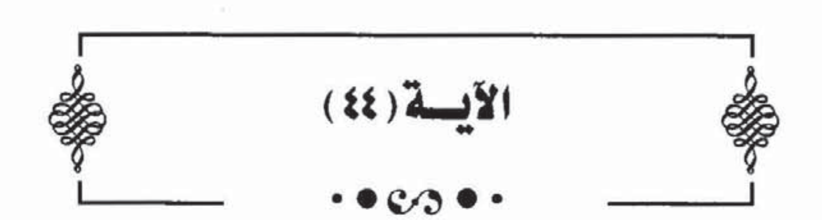
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، رقم (٥٩٦٢)؛ ومسلم: كتاب المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨).

والحاصلُ أن ما أضافَه الله إلى نفسه بصيغَةِ الإفرادِ فهو لله عَزَّوَجَلَّ، وما أضافه إلى نَفْسِهِ بصيغَةِ الجمعِ فقد يكونُ لله عَزَّوَجَلَّ وقد يكون للملائكَةِ، لكن مع وُجودِ دَليلٍ على إرادَةِ الملائكةِ، لكن مع وُجودِ دليلٍ على إرادَةِ الملائكَةِ، وهذه الفَائِدةُ مُهِمَّةٌ جِدًّا في بابِ الصفاتِ وغيرِهَا.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: الثَّناءُ على العَقْلِ، لقولِهِ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ﴾، والمرادُ بالعقلِ هنا عَقلُ الرُّشْد وهو الذي يُثْنِى عليه، وليس المراد عَقلَ الإدْرَاكِ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: فَضِيلَةُ العِلم، لقوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ فغيرُ العالِمِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يعْقِلُ هذه المعاني؛ لكن العالِم هو الَّذِي يعْقِلُها ويعرف مَغْزاهَا ومعْنَاها وأوجُه الشَّبَه بينها حتى يصل إلى دَرَجَةِ الكمالِ.

• • ۞ • •



الآية (٤٤)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت:٤٤].

• • ❦ • •

قوله: [﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ أي: مُحِقًّا، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ دالَّةٌ على قُدرَتِهِ تعالى] اهـ.

معنى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أي: أَوْجدَها، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالِقُ السَّمواتِ والأرضِ وبَدِيعِ السَّمواتِ والأرضِ، قال أهلُ العِلْمِ: بديعٌ بمَعْنَى مبْدِعٍ، والإبداعُ إيجادُ الشيءِ على غيرِ مِثالٍ سَبَق، ومنه: البئر البِدْعُ، أي: الجديدةُ التي حُفِرَتِ الآن، فالخلْق أعمَّ من البِدعِ، لكن قدْ بيَّن اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في آياتٍ أُخْرَى أنه خالِقٌ وبَدِيعٌ، فهو الذي أوْجَدَ السمواتِ والأرضِ، وهو عَزَّوَجَلَّ بَدِيعُ السَّمواتِ والأرضِ.

وقوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ يعني بما فيهما؛ لكن بالنِّسبَةِ لبَنِي آدم هم مِنَ الأرضِ وليسوا فيها؛ لأن الإنسان خُلِق من طِينٍ، والطينُ من الأرضِ، والنباتُ أيضًا مِنَ الأرضِ.

وقوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ سبق أن المُفسِّر يقولُ: [محقًّا] فالجارُّ والمجرور في موضعِ نصْبٍ على الحال من فاعلِ (خلَق) أي: محقًّا، ويجوز أن يكونَ مفعولًا من أجلِهِ،

يعْنِي بمعنى المفعولِ من أجلِه، أي: خلَقَهُما للحَقِّ.

وتفسيرُ المُفَسِّر يُؤَيِّدُه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص:٢٧]، ويؤيِّدُه أيضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨]، فإذا لم يَكُنْ لاعبًا تعالى الله عَنْ ذلك عُلُوًّا كبيرًا- كان محقًّا.

قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ المشار إليه الخـلْقُ، فيشمَلُ كلَّ ما تطَوَّرَ مِنْ خلقِ السمواتِ والأرض فإنه آية، فنَفْسُ السمواتِ والأرضِ خلْقُهما آية دالَّةٌ على الله، لأن آيةَ الشيءِ ما كان دَالًّا عليه دونَ غيرِه، فالسمواتُ والأرضُ دالَّةٌ على الله لأنه لا أحـدَ يستَطِيعُ أن يخلُقَ مثـلَ هذه السمواتِ والأرْضِ، فوجـودُ السمواتِ والأرض دالٌّ على القُدرَةِ، وما فيها من الانتظامِ وعَدَمِ الاضطرابِ والتناقُض دالٌّ على الحِكمَةِ.

ولو تأَمَّلْتَ أشياءَ كثيرةً من حَوادثِ السمواتِ والأرض لوجدت كُلَّ واحدٍ منها يدُلُّ على القُدرةِ والعِلمِ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، وأيضًا يدُلُّ على الحِكْمَةِ، وأيضًا له دَلالَةٌ خاصَّةٌ على ما يَدُلُّ عليه بنفسِه؛ وهذا شيءٌ لو تَأَمَّلهُ المؤمنُ ظَهَرَ له من ذلك آياتٌ كثيرةٌ!

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَآيَةً﴾ دَالَّةٌ على قُدرتِهِ تعالى]: وأيضًا دالَّةٌ على علْمِهِ وحكْمتِهِ ورَحمَتِه وقوَّتِه، فحوادِثُ السمواتِ والأرضِ، كلُّ شيءٍ منها يَدُلُّ على تلك الصِّفةِ الخاصَّةِ.

وقوله: [﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ خُصُّوا بالذِّكْرِ لأنهم المنْتَفِعُونَ بها في الإيمانِ بخلافِ الكافِرينَ]: وهذا صحيحٌ؛ فالآياتُ الكونِيَّةُ لا ينتَفِعُ بها إلا المؤمنُ، وأما الكافرُ فلا ينْتَفِعُ بها، يقول: هذه طبيعةٌ تُدبِّرُ نَفْسها، وتنتَقِمُ من الناس بنفسها، وتَجلِبُ الخيرَ

للناس بنَفْسِهَا، وكذلك الآياتُ الشَّرعِيَّةُ، فالمؤمن ينْتَفِعُ بها، وغيرُ المؤمن لا ينْتَفِعُ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٥]، فالآيات الكوْنِيَّةُ والشَّرْعِيَّةُ لا ينتفع بها إلا المؤمن.

وانتِفَاعُ المؤمن بالآياتِ الشَّرعِيَّةِ والكونِيَّةِ يكون بزيادةِ إيمانِهِ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤].

وزيادةُ الإيمانِ لا شكَّ أنه نفْعٌ عظيمٌ؛ لأن الإيمانَ إمَّا أن يَزيدَ وإما أن ينْقُصَ وإما أن يبْقَى بلا زيادَةٍ ولا نُقْصانٍ، وهذا قد يكون نادرًا، بل أنا أشكُّ في وُجودِ هذا القِسْمِ؛ لأن عـدَمَ زيادةِ الإيمانِ يؤَدِّي إلى نَقْصِهِ؛ إذ إن الإيمان يزيدُ بالطَّاعَـةِ فإذا فَقَدْتَ الطاعةَ حصلَ النَّقْصُ، لكن القِسْمَةَ العقلِيَّةَ أن يكونَ إما زائدًا وإما ناقِصًا وإما باقيًا على حالِهِ، وتَصَوُّرُ أو وقوعُ القسم الثالث اللهُ أعلمُ بِهِ.

والمرْجِئَةُ هم الذين قالوا: إن الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينْقَصُ، وليس لهم دليلٌ، بل عندهم تَعليلٌ عَلِيلٌ قالوا: إن الإيمان هو إقرارُ القلبِ والإقرارُ لا يتفاوت، وكذلك المعتزِلَةُ والخوارِجُ يقولون: إن الإيمانَ لا يتبَعَّضُ، إما أن يُوجدَ كلُّه وإما أن يُعدَمَ كله.

لو قال قائل: هل يصِحُّ أن نقول: إن بقاء الإيمان على حالِهِ -أي عدم زيادته ونقصه- يدلُّ على صِحَّةِ قول من قال: إن مَن ترك ما ينْفَعُه لا بد أن يُبْتَلَى بما يضُرُّه؟

الجواب: وجه ذلك أن الإنسان لا بُدَّ أن يكون حارِثًا وهَمَّامًا، قال الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، فالإنسان لا بد أن يفعل شيئًا، ولا بُدَّ له من هِمَّةٍ وعَمَلٍ، فإذا كان هذا العملُ فيما لا ينْفَعُ لَزِمَ أن يكون فيما يَضُرُّ.

فإذا قال قائل: هذا القولُ يستلْزِمُ إبطالَ القولِ بوجودِ قِسْمِ المباحِ في باب التَّكْلِيفِ كما يُذْكَرُ ذلك عن الكَعْبِيِّ المعتزلي[1]، قال: لا يُوجَدُ قِسْمٌ مباحٌ في الشريعة، قال: لأن لازِمَ هذا الشيءِ المباحِ الذي تشتَغِلُ به أن يكون كافًّا لك عن المحَرَّمِ فيكونُ واجبًا، فالأشياء إما واجِبَةٌ وإما مُحَرَّمَةٌ، وردَّ عليه أهلُ العلمِ بأدِلَّةِ العقْلِ والنَّقْلِ، وقالوا: إن المباحَ إذا تضَمَّنَ تركَ واجبٍ صارَ محرَّمًا لتركِ الواجِبِ لا لكونه مباحًا، ولذا لو فَعَل مباحًا بدون أن يتَرَتَّبَ عليه تركُ واجبٍ وفِعلُ محرَّمٍ لم يكن آثمًا.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: إثباتُ أن خالقَ السمواتِ والأرضِ هو الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾.

لو قالَ قائلٌ: الآيات ليس فيها حَصْرٌ حتى تَقُولوا: إن الخالِقَ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ؟

فالجواب: نعم، ليسَ في الآياتِ حَصْرٌ بالطُّرقِ المعْرُوفَةِ، لكن في الآيات حَصْرٌ من حيثُ إنه لا يُوجَدُ إلا سموات واحدة وأرضٌ واحِدَةٌ، وإذا كانَ الخالقُ لهما هُو الله عَزَّوَجَلَّ انتَفَى أن يكونَ غيرُهُ خالِقًا لهُما.

الفَائِدةُ الثَّانِيةُ: الردُّ على أهلِ الطَّبيعَةِ الذين يقولون: إن السمواتِ والأرضَ ليس لها خالقٌ، بل هي أشياء تَتَفاعَلُ وتتحولُ وتتقَلَّبُ، وأن الخلقَ لا أَوَّل له ولا نِهايَةَ.

الفَائدةُ الثَّالِثةُ: إثباتُ حُدوثِ السَّموات والأرضِ وأنها ليستْ قَدِيمَةً، لقوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ فهي مُوجَدَةٌ من العدمِ، وكُلُّ ما سِوَى الله عَزَّوَجَلَّ

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٢٤١)، (٤/ ١٨٦)، والتقرير والتحبير (٢/ ٣٠٧).

فهو موجودٌ بَعد العَدَمِ.

الفَائِدةُ الرَّابعةُ: إثباتُ أن السمواتِ سبعٌ، نأخذ هذه الفَائِدةَ مِنْ آيات أُخْرَى كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢].

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: إثباتُ أن الأَرَضِينَ سبْعٌ مع أن عَدَدهَا لم يأتِ في القرآنِ لكِنْ أُشِيرَ إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]، فالمماثَلَةُ في الوصْفِ هنا متعَذِّرَةٌ، وإذا تَعذَّرَتِ المماثَلَةُ في الوصْفِ رجعْنَا إلى المماثلَةِ في العددِ، وقد جاءتِ السُّنَّةُ صَريحَةٌ في ذلك، قالَ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[١].

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: اطمئنانُ المؤمن بما يحْدِثُه اللهُ في السمـواتِ والأرضِ، وجه ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ فإذا عَرَف المؤمِنُ أن ما حدثَ مِنْ جُوعٍ ومَرَضٍ وزَلازِلَ وفيضانات أنه بالحَقِّ اطمأنَّ ورَضِيَ وسَلِمَ، ولا راحة في الحقيقة للإنسانِ إلَّا بهذا، أي: بالإيمانِ بقـضاءِ اللهِ وقَدَرِه وأنه حَقٌّ، وإلا فإنـه سيتكَدَّرُ؛ لأنه ما مِنْ ساعةٍ تَمُرُّ إلا وسيَجِدُ الإنسانَ فيها ما يَسُوؤه إما في نفْسِهِ أو أهلِهِ أو صحبه أو بلده، أو البلاد الإسلامية عامة.

لو قالَ قائلٌ: ما معنى قولِ البعضِ: (منَازَعَةُ الأَقْدَارِ بالشَّرْعِ واجِبَةٌ)، وهل هي صحيحة أم لا.

الجواب: المرادُ بالمنَـازَعَة هنا المقابَلَةُ، فإذا جاءَنَا مِنَ القَـدَرِ ما يَسُوؤنَا، فإننا نُنازِعُه بالصَّبْرِ، فإذا صَبَرْنَا ما سـاءَنَا، أي: أن نُقابِلَ القَدَرَ بما يقْتَضِيهِ الشَّرْعُ، لكن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، رقم (٣٠٢٦)؛ ومسلم -واللفظ له-: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠).

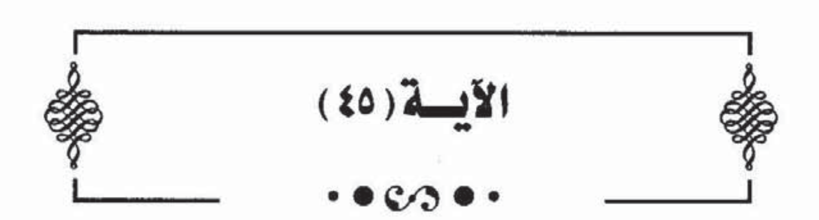
منازَعَةَ القَدَرِ بالقَـدَرِ لا تجوزُ، والأَوْلَى البُـعْدُ عن مثلِ هـذه الألْفاظِ، لأنها كلماتٌ صُوفِيَّةٌ وتحتاجُ إلى بحث، ثم بعضُ الناس قد ينْفِرُ مِنْ كَلمةِ منَازعة.

الفَائِدةُ السَّابِعة: أن خَـلْقَ السمواتِ والأرضِ آيـة دَالَّةٌ على ما يقْتَضِيـهِ هذا المخلُوقُ من صِفاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقد تقَدَّمَ أن منه ما يَقْتَضِي الدَّلالَةَ على قُدرَةِ اللهِ، والدَّلالة على حِكْمَةِ الله، والدَّلالةَ على عِزَّتِهِ حسبَ ما تقْتَضِيهِ الآيةُ.

الفائدتان الثامنة والتَّاسِعة: أنه لا ينْتَـفِعُ بالآياتِ إلا المؤمنونَ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، ويتَفَرَّعُ على هذه الفَائِدةِ أنه كُلَّمَا كَمُلَ إيمانُ العبدِ ازداد انتفاعًا بالآياتِ.

وجه هذه الفَائِدةِ: ما سبـقَ ذِكْرُهُ من أن الحُكْمَ إذا عُلِّقَ بوصفٍ ازْدَادَ قُـوَّةً بقوَّتِهِ وضَعْفًا بضَعْفِهِ، فكلَّما كان الإنسانُ أقْوَى إيمانًا ظَهَر له مِنْ آياتِ اللهِ في هذه المخلوقاتِ ما لم يَظْهَرْ لمن هو دُونَهُ.

• ● ۞ ● •



الآية (٤٥)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٥].

•••

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱتْلُ ﴾ فِعْلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حَذفِ حرفِ العلَّةِ، أصله: تَلا يَتْلُو. والقاعدةُ: أن فِعلَ الأمرِ هو فعلٌ مضارعٌ مجْزومٌ حُذِفَ منه حرفُ المضارَعةِ، فإذا أردت أن تَصوغَ الأمرُ من (خاف) تقول: (خِفْ)، ومثله (نامَ) الأمر منه: (نَمْ) لأن مضارِعَه المجزوم (لم يَنَمْ)، وهكذا.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱتْلُ ﴾ يتضَمَّنُ التلاوةَ اللَّفْظِيَّةَ، والتلاوة الحُكمِيَّةَ، أما التلاوة اللَّفظية فهي أن تَقرَأَ القرآنَ، والتلاوةُ الحُكمِيَّةُ أن تأخُذَ بأحكامِهِ وهي تلاوة الاتِّباعِ، مأخوذةٌ من قولهم: تَلا فلانٌ فلانًا، أي: تَبِعَه، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [البقرة:١٢١].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱتْلُ ﴾ الخطابُ للرَّسولِ ﷺ، وليس مُوَجَّهًا لكل من يَصِحُّ خِطَابُه؛ لأنه قال: ﴿مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ فهو خاصٌّ بالرسولِ ﷺ؛ لأن غيرَهُ لم يُوحَ إليه، ومع ذلك فالخِطابُ للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خطابٌ له وللأُمَّةِ، بدليلِ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١]،

إلا ما دَلَّ الدَّلِيلُ على اخْتِصاصِه به، كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾، لو انْتَهَتْ الآية هنا لجازَ للأُمَّةِ هذا الفعلَ، لكن قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب:٥٠]، فدَلَّ ذلك على أن الخطابَ الموَجَّه للرسولِ ﷺ خِطابٌ لأُمَّتِهِ ما لم يَدُلَّ دليلٌ على اخْتصاصِهِ به.

واعلم أن الخطابَ الموَجَّهَ للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثلاثةُ أقسامٍ:

القسمُ الأَوَّلُ: يدُلُّ الدَّلِيـلُ بمُقْتضَى اللفْظِ الخاص أنه لـه ولغَيرِهِ، مثل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ﴾ [الطلاق:١]، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ ثمَّ قالَ: ﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ﴾، ومثل قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم:١]، ثم قالَ: ﴿قَدۡ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمۡ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [التحريم:٢]، ومِثْلُ قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٌ مِّنۡهَا وَطَرًا زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾، ثم قالَ: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب:٣٧].

القسمُ الثَّاني: يخْتَـصُّ بهِ ولا يتَعَدَّاهُ إلى غيرِهِ عَمَلًا بمُقْتَضَى اللَّفْظِ، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ۝٢ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ۝٣ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ [الشرح:١-٤]؛ كلُّ هذا خاصٌّ بالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

القِسْمُ الثالِثُ: يكونُ خَاصًّا به بمُقْتَضَى الخِطابِ، لكن يَتَناولُ غيرَه بمُقْتضى التأَثُّرِ بدَلِيلٍ منْفصلٍ؛ مثل هذه الآية، فالرَّسُول أُمِرَ بالتلاوة وإقامَةِ الصلاةِ، والأُمَّةُ يجب عليها أن تَتْلُو ما أَوْحَاهُ الله إلى نَبِيِّهِ.

وقوله: ﴿ ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ ﴾ (مَا) اسمُ موصُولٌ يُفِيدُ العُمومَ.

وقـوله: ﴿مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ الوَحْي في اللُّغَةِ: الإعلامُ بسرعة وخَفـاءٍ؛ مثاله: رجلٌ بين قومٍ وتريدُ أن تُخْبِرَه وتُعْلِمَه بشيء، تريدُ أن تقول له: قُمْ نذهبُ إلى فلانٍ،

فأشرتَ إليه بيَدِك فَفِهم وقام معك، ولم يَفْهَمِ القومُ الذين معه، هذا هو الوحْي في اللغة.

وأما الوحْيُ في الشَّرعِ: فهو إعلامُ الله عَزَّوَجَلَّ بالشَّرْعِ لأحدِ أنْبيائِهِ أو رُسُلِهِ، والمراد هنا الوَحْيُ شَرْعًا، وله مراتب ذَكرها الله تعالى في سورة الشُّورَى.

قوله: ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (مِنْ) هنا بيَانِيَّةٌ، بيان لـ(مَا) في قولِهِ: ﴿مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ ﴾.

وقوله: ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ المرادُ بـه القرآنُ، وسُمِّي كِتَابًا لأنه يُكْتَـبُ في المصاحِفِ؛ ولأنه مكتوبٌ في اللَّوحِ المحْفُوظِ، ولأنه مكتوبٌ في أيْدِي الملائكة، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٦].

و(كِتابا) فعـال بمعنى مفعول، وهو كثـير في اللغة العربية، كفِراش بمعـنى مفروش، وغِراس بمعنى مغروس، وبِناء بمعنى مبني.

قولـه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ أي: ائتِ بها على وَجهِ الكمالِ؛ لأن إقامَـةَ الشيءِ جعله قَويًا ليس فيه اعْوجاجٌ ولا نَقْصٌ.

والخطاب في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ للرسولِ ﷺ، ومعلومٌ أنه يُقِيمُ الصلاةَ وأنه أقْوَمُ المصلِّينَ صلاةً، فكيف وجَّه إليه الخطابُ بإقامَةِ الصَّلاةِ؟

الجواب: تَوجِيهُ الخِطابِ لمن يتَّصِفُ به، المرادُ به الاستمرارُ عليه لا تجْدِيدُه لأنه موجـودٌ، مثل قولِـه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [النساء:١٣٦]، فالخطابُ ليس عَبَثًا حتى نقولَ: إن هذا أمْرٌ بالإيمان؛ لأن الأمرَ بالإيمانِ

تحصيلُ الحاصِلِ؛ لأنهم مؤمنون، فالخِطابُ المرادُ منه الاستمرارُ على الإيمانِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ تقدَّمَ أن تِلاوةَ القُرآنِ تشْمَلُ الاتِّباعَ والعملَ بأحكامِهِ؛ لأن إقامَةَ الصَّلاةِ من اتِّباعه والعَملِ بأحكامِهِ، إذن عَطَفَها على قوله: ﴿ٱتْلُ﴾ من باب عَطْفُ الخاصِ على العام، وعَطفُ الخاص على العام هو إيذانٌ برِفْعةِ شأنِهِ، ولا شكَّ أن الصلاةَ من أفضلِ أعمالِ البدنِ؛ ولهذا خُصَّتْ بالذِّكْرِ.

وهل عطفُ الخاص على العام معناه ذِكْرُه مَرَّتَينِ أو مَعناهُ أنه أُفْرِدَ بالذِّكرِ من بينِ العُمومِ؟ في هذا رأيان لأهل العلم:

فمنهم من قال: إن ذِكْرَ الخاص بعد العام معناه أنه سُلِبَتْ دَلالَةُ العُموم بالنسبة إليه، ثم أُفْرِدَ بالذِّكْرِ.

ومنهم من قال: إنه داخلٌ في العُمومِ الأوَّلِ ثم أُفردَ بالذِّكْرِ فيكون ذُكِرَ مرَّتينِ، وكلا القولين يدلُّ على شرفِ هذا المذْكُورِ، لكن أقواهما الأخير، وهو أن يُذْكَرَ مرتين: مرة بذِكْرِ العُموم ومرة بالخُصوصِ، وتظهر الفَائِدةُ فيما لو قلت: أَكْرِمُ الطلبةَ ومحمدًا، فعلى القول بأنه داخلٌ في العمومِ ثم خُصَّ بالذِّكرِ، نعرفُ أن مُحَمَّدًا من الطلبة، أما إذا قلنا: نُزِعَ من العمومِ ثم خُصَّ بالذِّكْرِ، نبحث عن محمد هل هو طالب أو ليس بطالب، ونحتاج إلى قَرينةٍ تَدُلُّ على أنه مِنَ الطَّلَبَةِ، والصحيحُ ما تقدَّمَ.

قال عَزَّوَجَلَّ مُعَلِّلًا الأمرَ بإقامَةِ الصَّلاةِ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، وهذا التعليلُ هل هو تَعْليلٌ بالنسبة للمخاطَبِ أو بالنِّسْبَةِ للمخاطَب بِهِ؟

إذا قلنا: إن التَّعْلِيلَ بالنسبةِ للمُخاطَبِ وهو الرَّسُولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ صارَ المعنى إن الصلاة تَنْهاكَ عَنِ الفَحشاءِ والمنْكَرِ، وهذا يقْتَضِي جوازَ وُقوعِ الفَحشاءِ

والمنكرِ مِنَ الرَّسولِ ﷺ.

وإذا قلنا: إن التعليلَ بالنِّسْبَةِ للمُخاطَبِ به وهو الصلاة؛ قلنا: إن الصلاةَ من حيثُ هي صلاةٌ تنْهَى عن الفحشاءِ والمنْكَرِ، ويكونُ هذا وصفًا صادِقًا لغيرِ الرَّسولِ ﷺ، وهذا هو المتعَيِّنُ؛ لعِلْمِنَا أن الرسولَ ﷺ معصومٌ من الفَحْشاءِ والمنْكَرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ المرادُ بالصلاةِ في الموضِعَيْنِ صلاةُ الفَريضةِ والنافِلَةِ.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ أي: تمنَعُ، لكنَّ التَّعبير بالنَّهْي أبلغُ من التَّعْبِيرِ بالمنْعِ، فإنَّ المانِعَ قد لا يَكون مُحَذِّرًا، لكنْ في النَّهْي تَحْذِيرٌ، وهو أشَدُّ مِنَ المنْعِ لأنه يوجَدُ في القلبِ كراهَةٌ لهذا الشَّيءِ ونُفورٌ منه، ومجرَّدُ المنْعِ لا يقْتَضِي ذلك، فكأنَّ الصلاةَ فيها سِرٌّ يَقْتَضِي أن يبْعُدَ الإنسانُ عن الفَحشاءِ والمنْكَرِ، كأنها تُؤَنِّبُ ضميرَهُ: لماذا تَفْعَلُ هذا؟ فالصلاةُ تُوجِبُ المنْعَ مِنَ المعاصِي.

وقوله: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ الفحشاءُ: كُلُّ ما يُستَفْحَشُ مِنَ المعاصِي كالزِّنا والسَّرقَةِ وشربِ الخمرِ وقتلِ النفس وما أشبه ذلك، والمنْكَرُ ما دونَ ذلك، وعَطْفُ المنْكَرِ على الفحشاءِ من عَطْفِ العامِ على الخاص؛ لأن كُلَّ فحشاء منْكر، وليس كل مُنْكَرٍ فَحشاء.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ شَرعًا، أي: مِنْ شأنِها ذلِكَ ما دَامَ المرءُ فِيها].

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ] صحيحٌ، لكن قوله: [مَا دَامَ المرءُ فِيهَا] ليس بصحيحٍ، بل هي تَنْهى عن الفحشاءِ والمنْكَرِ ما دَامَ المرءُ فيها وما لم يدُمْ فيها، يعني

ليس نَفْعِها خاصًّا؛ لأن المصَلِّي حالَ كونِهِ يُصَلِّي لن يفعلَ الفَحشاءُ والمنْكَرُ، لكن الفَائِدَةَ العَظيمَةَ أنها تؤَثِّرُ في قلْبِكَ تأثِيرًا يقْتَضِي إبعادُكَ عَنِ الفَحشاءِ والمنكرِ، وهذه هي الثَّمَرةُ والنتيجةُ، فتَقْيِيدُ المُفَسِّرِ ليسَ بصوابٍ، بل هي مُطْلقَة تنْهَى عن الفحشاءِ والمنْكرِ داخلَ الصلاةِ وخارَجَها.

ووجه ذلك: أن الإنسانَ يُنَاجِي ربَّه كما وَرَدَ في الحديثِ، فبَيْنَه وبينَ ربِّه صلِةٌ، هذه الصلِـةُ تُكْسِبُ القلبَ إيمانًـا ونُورًا؛ ولهذا قـال النَّبِيُّ ﷺ: «**الصَّلَاةُ نُورٌ**»[1]، ومعلومٌ أن القَلبَ إذا اكتَسَب نُورًا لا يَمِيلُ إلى الفحشاءِ والمنكرِ؛ لأنه كُلَّمَا هَمَّ أن يفعلَ معصِيَةً تَذَكَّرَ أنه قبلَ ساعات كان واقفًا بين يدَي اللهِ عَزَّوَجَلَّ فيخْجَلُ ويبْتَعِدُ.

وهـذا أمرٌ مشَاهَدٌ، فالإنسانُ أحيانًا يَذْكُر وُقوفَهُ في صلاةٍ منـذ عِشرين سنة أو أكثـر، صلَّى صلاةً في غايَةِ الإحسانِ كما جاء في الحـديث: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ**»[2]، فصلى كأنـه يَرَى ربَّهُ، فإنه يَجِـدُ طَعْمَ هذه الصلاةِ ولو بعدَ حينٍ طـويل فيَذْكُرُها ولا تَغِيـبُ عن قَلْبِهِ، هـذه الذِّكْرَى لا بـد أن تُؤَثِّرَ في نَهي الإنسـانِ عنِ الفحشاءِ والمنْكَرِ، وهذا وجه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾.

لكن مُرادَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: الصلاةُ المقَامَةُ، فليس كلُّ صلاةٍ تَنْهَى عنِ الفَحشاءِ والمنْكَرِ، واللهِ لو كانتْ صلاتُنَا تَنهانا عَنِ الفَحشاءِ والمنكرِ لكُنَّا سالِمِينَ؛ لكن نسألُ الله أن يُعامِلَنَا بعفْوِهِ، يدخُل الإنسانُ في الصلاةِ بقلبٍ ويَخرُجُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان الإسلام والإحسان وعلم الساعة، رقم (٥٠) عن أبي هريرة؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٨) عن ابن عمر.

بنَفْسِ القلْبِ أو أَسْوأ، لكن العبادات إذا لم تُؤَثِّرْ على قلبكَ حُسْنَى فهي ضَرَرٌ، فالذي لا تنْفَعُه الآياتُ تَضرُّهُ كما قال النبي ﷺ: «القُرآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»[1]، وكذلك جاءَ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إِلَّا بُعْدًا»[2].

وهذه المسألةُ ما أكثرَ مَنْ يُعانِي منها من المسلمين، يقولُ الواحِدُ منهم: أنا لا أتأَثَّرُ بالصلاةِ ولا يحْضُر قَلْبِي ولا يخْشَعُ، فما هُو الدَّواءُ؟

ثم إنَّ بعضَ الناس يشُكُّ في خبرِ الله عَزَّوَجَلَّ، فيقول: أنا أُصَلِّي ولا تَنْهَانِي الصلاة عنِ الفحشاء والمنْكرِ، أصلِّي مع الجماعةِ في الصَّفِّ الأوَّلِ خلفَ الإمامِ، ثم أخْرُجُ إلى مَتْجَرِي وأبيعُ بالرِّبا وأَغُشُّ وأبيعُ بالكَذِبِ، وأجدُ في نَفْسي غلًّا وحِقدًا على المسلمين، وكَراهَةٌ لبَعْضِ شرعِ الله وما أَشْبَه ذلك! ويقول: أين الصَّلاةُ التي تنْهَانَا عَنِ الفَحشاءِ والمنْكرِ؟

نقول: إن على كُلِّ مؤمنٍ أن يَعْلَمَ عِلْمَ اليَقِينِ أن الصلاةَ تنْهَى عَنِ الفَحشاءِ والمنْكرِ؛ لأن خَبَرَ الله عَزَّوَجَلَّ صِدْقٌ، والله عَزَّوَجَلَّ عالم بكُلِّ شيءٍ، وهو -سبحانه- قال ذَلِكَ عن علمٍ، إذَنْ فالبَلاءُ في المصَلِّي لا في الصلاةِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ أكْبَرُ من غَيرِهِ من الطَّاعاتِ]: (اللام) في قولِهِ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ لامُ الابتداءِ وقوله: (ذِكْرُ) مصدر مُضَافٌ إلى اسم الله جَلَّ وَعَلَا، فهو مُضافٌ إلى مَفعولِهِ، وإعرابُ هذه الجملةِ:

﴿وَلَذِكْرُ﴾: (اللام) لامُ الابتداءِ، و(ذِكر): مبتدأٌ مرفوعٌ وعلامَةُ رَفعِهِ الضَّمَّةُ، وهو مضافٌ، والاسم الكريمُ مضافٌ إلَيْهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٥٤) (١١٠٢٥) عن ابن عباس.

﴿أَكْبَرُ﴾: خبرُ المبتدأ.

وقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ يَشْمَلُ مَعْنَيين:

الأوَّلُ: ولَذِكْرُكَ ربَّكَ أكبَرُ.

والثاني: ولَذكرُ الله إياكَ بالصَّلاةِ له أكبرُ من نَهْيِهِ عَنِ الفَحشاءِ والمنْكَرِ، والشأنُ بذِكْرِ اللهِ لكَ لا بِذِكْرِكَ لله، كما أن الشأنَ بمَحَبَّةِ الله لك لا بمحبتِّكَ لله.

وانظر إلى قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، فالشأنُ أن تُذكَرَ لا أنْ تَذكُرَ، وكما أن هذا بالنِّسْبَةِ للمَخلوقِ مع الخالقِ هو أيضًا بالنِّسْبَةِ للمخلُوقِينَ مع بعضهم، كونَكَ تحِبُّ فُلانًا أو تذكر فُلانًا لا تَسْتَفِيدُ شَيئًا، إذا كان فلان مُعْرضًا عنك لا تَسْتَفِيدُ إلا العناءَ والبلاءَ، ويشْهَدُ لِذَلكَ قضيةُ بريرةَ مع زَوجِهَا مُغيثٌ، هو يَذْكرها لكن هي لا تَذْكُره ولا تُريدُهُ، هو يُحِبُّهَا حبًّا شَدِيدًا وهي لا تحِبُّه[1]، فالشأنُ أن يذْكُركَ الله، ولكن ثِقْ بأنك إذا ذَكرتَ الله مِنْ قَلْبِكَ فإن ذكرَ الله لكَ أعظمُ من ذِكركَ له، وفي الحديث القُدْسِيِّ: «إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِه ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي»، ونفسُ الله أعظمُ من نَفْسِكَ بلا شكَّ، «وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»[2]، فأنتَ اذكرْ رَبَّك حقيقةً، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يذْكُرُك ذِكْرًا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ على زوج بريرة، رقم (٤٩٧٩) ابن عباس بلفظ: أن زوج بريرة عبد أسود يقال له: مغيث، كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته، فقال النبي ﷺ لعباس: «يَا عَبَّاسُ! أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيرَةَ وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا». فقال النبي ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِهِ». قالت: يا رسول الله! تأمرني؟ قال: «إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ». قالت: لا حاجة لي فيه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، رقم (٦٩٧٠)؛ ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥) عن أبي هريرة.

أعظمَ مِنْ ذِكْرِك إياه.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ مَنْ غَيرِهِ مِنْ الطَّاعاتِ]: ظاهِرُ كلامِ المُفَسِّر أن المرادَ بالذِّكرِ الذكرُ المنْفصِلُ عن الصلاةِ لا الذِّكْرَ الذي في الصلاة، يعني: أن الصلاةَ تَنْهَى عنِ الفَحشاءِ والمنْكَرِ، وذكر الله أعظـمُ نهيًا عَنْ الفحشاءِ والمنكرِ وأكبر، ويحْتَمُلُ أن يكونَ المرادَ: ولذِكْرِ اللهِ الموجودِ في الصَّلاةِ والموجودِ بها، الموجودُ فيها كالتَّسْبيحِ والتَّكبيرِ والقِراءةِ، وذِكْرُ اللهِ الموجودُ بها يعْني ما يحصلُ من ذِكرِ الله بِسببِهَا.

قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ هذه الجملـةُ خَبرِيَّةٌ، لكن ليس المقْصودُ منها إخبارَنَا أن الله يعْلمُ ما نصْنَعُ، بل لها معنى عظيم وهو: التَّحْذِيرُ من أن نَصْنَعَ ما يخالِـفُ شَريعَتَهُ وُقوعًا في النَّهْي أو تَرْكًا للأمْرِ، فالآية للتَّرغيـبِ في فِعْـلِ الأوامِرِ وللتَّرهيبِ من مخالَفَتِهِ وعِصْيانِهِ فَهي شامِلَةٌ للأمْرَيْنِ، وإن كان الأقربُ أنها للتَّرغِيبِ لأن قَبْلَهَا أمْرٌ، بخِلافِ ما لو كان قبلها نَهْي لكانت للتَّرهيبِ.

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ (مَا) اسمٌ موصولٌ دالٌّ على العمومِ يشْمَلُ كلَّ ما نصنَعُ من قولٍ أو فعْلٍ، سواء فيما يتعلَّق بحقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وفِيمَا يتعلَّق بحقِّ عبادِهِ.

وقوله: [﴿يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ ليُجَازِيَكُم بِهِ]: هذ النتيجةُ، وهي نتِيجَةٌ واضِحةٌ، والمجازَاةُ تكونُ في الدُّنْيا ويومَ القِيامة، والمجـازَاةُ على ما نَصْنَعُ قد تكونُ شَرْعِيَّةٌ بفعلِ العبدِ مثلُ الحُدودِ، فإن الحدودَ عقوبةٌ شَرْعِيَّةٌ بِفِعْلِ العبدِ، فالعبدُ هو المأمورُ بفِعْلِهَا، وقد تكونُ المجازاة كونية قَدَرِيَّةٌ بِفِعْلِ الله، كما لو أصيبَ الإنسانُ بأمراضٍ وتَلَفِ أموالٍ وما أشْبه ذَلِكَ.

لو قالَ قائلٌ: هل الأمراضُ والمصَائبُ التي تُصِيبُ العبدَ عُقوبة أو ابتلاء؟

فالجواب: قد تكونُ عُقُوبَةً وقد تكون ابتلاءً وامتِحَانًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٥]، فيكونُ اخْتِبَارًا، والمصائبُ التي تأْتِي الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من باب الامتحانِ والابتلاءِ حتَّى يَصِلَ الإنسانُ إلى دَرَجَة الكمالِ؛ لأن الصبْرَ منْزِلَةٌ عاليَةٌ عظِيمةٌ في الدِّينِ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠]؛ لكنَّ الصَّبْرَ بدونِ مَصبورٍ عليه لا يمكن، فلا بُدَّ من أشياءَ تَرِدُ على الإنسانِ من قضاءِ اللهِ يَصْبِرُ عليها.

والابتلاءُ والفِتْنَةُ قد تكونُ بالخيرِ والشَّرِّ، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، والفتْنَةُ بالنسبة للخيرِ فِتْنَةُ الشُّكْرِ، وبالنِّسْبَةِ للشَّرِّ فِتنَةُ الصَّبْرِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: وجـوبُ تِلاوةِ القرآنِ على الوجـوهِ الثلاثَةِ المتقَدِّمَـةِ، وهي: تلاوةُ اللَّفْظِ، والمعْنَى، والاتباعِ.

الفَائِدَةُ الثَّانِية: إثباتُ أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رسولٌ لقَولِهِ: ﴿مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾، فإن الوَحْي إليه يَدُلُّ على رِسَالَتِهِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثة: أهمِّيَّةُ الصلاة والعِنايةُ بها، لقوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾، فالصلاةُ داخِلَةٌ في تِلاوةِ ما أُوحِيَ إليه، ثم خَصَّها بالذِّكْرِ للعِنايَةِ بشأنِهَا.

الفَائِدَةُ الرَّابِعةُ: أن المأمورَ به إقامَةُ الصَّلاةِ وليس فِعْلُ الصَّلاةِ، ولا يخْفَى الفَرْقُ بينَ الإقامَةِ وبينَ مُجَرَّدِ الفِعْلِ.

الفَائِدَةُ الخامِسَةُ: الآثارُ الحميـدَةُ المتَرَتِّبَةُ على إقامَةِ الصَّلاةِ، وهي النَّـهي عن

الفَحشاءِ والمنْكَرِ، لقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾.

الفَائدتَانِ السادِسَةُ والسابعةُ: فضيلَةُ ذِكْرِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، هذا إذا كانتِ الإضَافَةُ للمَفعولِ، وفيها أيضًا فَضيلَةُ ذِكرِ اللهِ العَبْدَ وأنه مِنَ المَراتبِ العالِيَةِ لقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، هذا إذا كانت مُضافَةً للفاعِلِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنةُ: الأمورُ الإيجابِيَّةُ أكمَلُ من الأمورِ السَّلْبِيَّةِ؛ لأن ذِكرَ اللهِ أمرٌ إيجَابِيٌّ؛ ولهذا قال: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، والنَّهْي عنِ الفَحشاءِ والمنْكَرِ أمرٌ سَلْبِيٌّ، ولهذا قال العلماء: إن الصبرَ على طَاعَـةِ اللهِ أكْمَلُ مِنَ الصبرِ على معْصِيَـةِ الله؛ لأنه صَبرَ على فعلِ مُعانَاةٍ ومَشَقَّةٍ، فالإنسانُ يجاهِدُ نفْسَهُ بالصَّبْرِ على طاعَةِ الله مِنْ وَجْهَيْنِ: من جِهَةِ إلْزَامِهَا بها، ومن جِهَةِ الصبرِ والتَّحَمُّلِ لهذه الأفعالِ والأقْوالِ.

وليس المرادُ بالذِّكْرِ ذِكْرَ الصُّوفِيَّةِ؛ لأنهم في الحقيقةِ لا يَذْكُرونَ الله، فذِكْرُهم بِدْعِيٌّ، والبِدْعَةُ مَرْدُودَةٌ عندَ اللهِ، والذِّكْرُ ليس باللسانِ فقط، بل الذِّكْرُ يكونُ باللسانِ والقلبِ والجَوارحِ، ولا بُدَّ أيضًا أن يكون على مُقْتَضى الشريعةِ، فكُلُّ ذِكْرٍ على خلافِ مقْتَضَى الشَّريعَةِ فلَيْسَ ذِكْرًا، ولو ادَّعى صاحبُهُ أنه ذِكْرٌ.

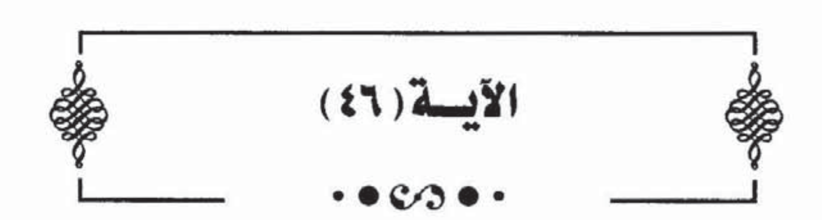
الفوائدُ التاسِعةُ والعَاشِرَةُ والحَادِيَةَ عشْرَةَ: إثباتُ علمِ الله عَزَّوَجَلَّ، لقَولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾، وإثباتُ عُمومِ العِلْمِ لقوله: ﴿مَا تَصْنَعُونَ﴾، وإثباتُ تعلُّقِ علْمِ الله بفِعلِ العِبادَ لقوله: ﴿تَصْنَعُونَ﴾ فيكون فيها رَدٌّ على طائفةٍ وهمُ القَدَرِيَّةُ -أعني: غلاتَهُمْ- لأنهم كانوا قَدِيمًا يُنْكِرُونَ تعلُّقَ عِلمِ الله بفِعْلِ العَبدِ، ويقولون: إن الأمرَ أُنُفٌ، أي: مسْتَأْنَفُ، وأن الله لا يعْلَمُ بأفعال العِبادِ إلا إذا عَمِلُوها، ولا شكَّ أن هذا كُفْرٌ، كما قال الشافِعِيُّ وغيره: «جَادِلُوهُمْ بالعِلْمِ فإنْ أقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وإنْ أنْكَرُوه كَفَرُوا».

الفَائدتَانِ الثانِيةَ عشرةَ والثالثةَ عَشرةَ: إثباتُ الأفعالِ الاخْتِيارِيَّةِ للعَبْدِ ونَسْبتُهَا إليه؛ لقوله: ﴿تَصْنَعُونَ﴾، وفيها أيضًا رَدٌّ على طائفة ضِدِّ القَدَرِيَّةِ وهم الجَبْرِيَّةُ.

الفَائِدةُ الرابِعَةَ عشرةَ: أن من لم تَنْهَهُ صلاتُه عَنِ الفحشاءِ والمُنْكَرِ فإنه لم يُقِمْهَا، لقولِهِ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، فجعل هذا أمرًا مُرَتَّبًا على إقامَةِ الصلاةِ، فإذا لم تَنْـهَكَ الصلاةُ عن الفَحشاءِ والمنْكَرِ فإنكَ لم تَقُمْهَا.

وهـذه المسألة كما تقدم يجب أن نُحاسِبَ أَنْفُسنَا عليـها فلا نقولُ: إننا أقَمْنَا الصلاةَ حتى نَنْظُر آثارها، فإذا وَجَدْنَا أن القلوبَ لم تَتَغَيَّرْ ولم تَكْرَهِ الفَحشاءَ والمنكرَ بفعْلِ الصلاةِ، عَلِمْنَا أَنَّنا مُقَصِّرون في إقامتها، وإلَّا لَوْ أقمْنَاها لكانتِ النَّتِيجَةُ كَما أَخْبَرَ الله عَزَّوَجَلَّ.

• • ۞ • •



الآية (٤٦)

قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦].

•••

قوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ﴾ الخطابُ للأمَّةِ جميعًا، وهو نَهْي، وقوله: ﴿تُجَٰدِلُوٓاْ﴾ المجادَلَةُ: هي مُنَازَعَةُ الخَصمِ لأمرين: للظُّهورِ عليه، وإبطالِ حُجَّتِهِ، مأخوذةٌ من فَتْلِ الرأسِ، وفَتْلِ الحبْلِ، لأن الجدَلَ هو فَتْلُ الحبْلِ، والمقصودُ به إحكَامُهُ وتَقْوِيَتُهُ، كأن المنَازِعَ يريدُ أن يُقَوِّيَ حُجَّتَهُ على خَصْمِهِ، وفي اللغة العامِّيَّةِ نَسَمِّي قرون المرأة (جدايل) لأنها تَفْتِلُها وتُقَوِّيها.

قوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يعني: الذين أُوتُوهُ، وأهلُ الشيءِ هم من أُوتُوا الشيءَ وإن لم يَعْمَلُوا به، ويُرادُ به من أُوتِيَ الشيءَ وعَمِل به، ومحلُّ الثَّناءِ الثاني، فأهلُ القرآنِ حقًّا هم الذين حَفِظُوه تِلاوَةً وعَمِلُوا به، وكذلك الذين حَفِظُوه ولم يَعْمَلُوا به هم أهلُ القرآنِ لكن ليسُوا أهلَه حقًّا، ومَحِلُّ الثناءِ والمدْحِ مَنْ كان مِنْ أهله تِلاوَةً وعَمَلًا.

وقوله: ﴿أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ المرادُ بالكتابِ هُنا للجِنْسِ، وإلا فهما كتابان: التوراةُ لليهودِ والإنْجِيلُ للنَّصارَى.

قوله: ﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ هذا الاستثناء مفرغٌ مِنْ عُمومِ الأحوالِ، يعني: في أيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ لا تُجادِلُوهُم إلا بالَّتِي هِي أحْسَنُ.

وعبَّرَ ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ ولم يقل: (بالذي) مع أن (التي) للمؤنث؛ لأن المراد هنا: أي بالطَّريقَةِ التي هي أحسنُ، لأن المجادَلَةَ ليست كلمةً تُلْقى، بل هي طُرُقٌ، ولذلك في أَدَبِ المناظَرةِ تُوجدُ طُرُقٌ يتمَكَّن بها الإنسان من الوصولِ إلى إقناعِ الخَصم وإقامَةِ الحُجَّة عليه.

وقوله: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ أي: بالطريقَةِ المثْلَى التي يتَوَصَّلُ بها إلى إفْحَامِ الخَصمِ وهِي الأَدَاءُ، وكذلك الطَّريقةُ الأَقْوَى في إقنَاعِهِ وإقامَةِ الحُجَّةِ عليه وهي الصيغةُ، أي: صِفَةُ هذه المجادَلَةِ أو المنَازَعَةِ.

وقوله: ﴿أَحْسَنُ﴾ اسمُ تَفْضِيلٍ مُطْلَقٌ ليعُمَّ الحُسنَ في سيَاقِ الأَدِلَّةِ، ويَعُمَّ الحسنَ في كيفِيَّةِ المجادَلَةِ، فلا بد مِنَ الأمرين، لا بُدَّ من حُسنِ الطَّريق، بمعنى: أن تأتي بأقربَ الطُّرُقِ لإقناعِ الخصْمِ، ولا بد أيضًا من كيْفِيَّةِ عرضِ هذه الطريقة، ونضربُ مثلًا للأمْرَيْنِ:

إنسانٌ عندَهُ قوة في المناظَرَةِ وإيرادِ الحُجَجِ، لكنه إذا جاءَ يجادِلُ أخَذَ في السَّبِّ والشَّتْمِ، يقول: أنت بَليدٌ وأنت كذا وكذا، هذا ليس بحَسَنٍ، وإن كان عَرْضُ الطريقِ وسياقُ الأدلَّة جيِّدًا؛ لكن كيفيةُ المجادَلَةِ ليس داخِلًا في قوله: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾.

وإنسانٌ آخَرُ لَيِّنُ الكَلامِ مُهذَّبٌ لكن لا يُحْسِنُ المناظَرَة؛ هذا أيضًا ليس داخِلًا في قولِهِ: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾.

انظُر إلى إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لـمَّا حاجَّه الملِكُ في ربِّه: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى

﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ لم يَذْهبْ إبراهيمُ ليُنازِعَهُ ويقول: أنت لا تُحْيِي ولا تُميتُ، أنت أنما تفعَلُ السبب، بل قال له: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ أتاهُ بدَليلٍ ولازِمٍ لا ينْفَكُّ منه، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٨]، أي: ما استطَاعَ أن يتخَلَّصَ من هذا الإيرادِ.

وأيضًا من الأحْسَنِ في المناظرةِ إذا رَأيتَ بسُلوكك أحدَ الطُّرقِ أنه قد ينْفتِحُ عليك بابُ المعارضة، فاسلُكِ الطريقَ الآخَرَ، ولا تقل: أنا أحِبُّ أن أُبْقِي على الحُجَّةِ التي أَدْلَيْتُ بها ولا أُورِدُ أُخْرَى لأني أخْشَى أن يكونَ ذلك التزامًا!

نقول: ما دامَ عندَكَ حُجَّةٌ تَعْرفُ أنه لن يستَطِيعَ أن يُنَازَعَ فيها، فاتْرُكِ التي أَدْلَيتَ بها أوَّلًا حتَّى لا ينْفَتِحَ عليكَ أبوابُ النَّقْدِ؛ ولأن هذه الحُجَّةَ تؤَدِّي إلى إفحامِ الخصْمِ، ولئلَّا تكون المنازَعَةُ بالحجَّةِ الأُولَى سَببًا لظُهورِهِ عليك؛ بينما أنت عِندكَ ما هو أقْوى مِنْ حُجَجِه إذا سلكْتَ الطريقَ الآخَرَ، وإن كان بمَجموعِ الطُّرقِ ينْتَفِي الاعتراضُ؛ فأَوْرِدْ جَميعَها.

فالحاصلُ: أن المجادلَةَ بالتي هي أحسنُ تشمَلُ الطريقةَ التي تنْدَفِعُ بها حجَّةُ الخَصْمِ وتقومُ عليها الحُجَّةُ، وتَشْمَلُ كيْفِيَّةَ إلقاءِ هذه الحُجَّةِ.

وقوله: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أي: بالبَراهينِ الصَّادِقَةِ والأدِلَّةِ القاطِعةِ، وليست كلُّ حُجَّةٍ مَقْبُولةً إلا حُجَّةً من اللهِ ورسولِهِ.

لو قالَ قائلٌ: ما هي حُجَّةُ مُنْكِري صفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ، وكيف تُدْحَضُ هذه الحُجَجُ؟

الجواب: في الواقع أن مُنكِري الصفاتِ عندَهُمْ شُبَهٌ وليس عندهم حُجَجٌ،

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ﴾ [الشورى:١٦]، فاحتَجَّ من يُنْكِرُونَ صِفاتِ الله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على اختلافِ مَشارِبِهِمْ؛ سواءٌ من يُنْكِرُ منهم الصفاتِ الخَبَرِيَّةَ أو الفعلية أو كلَّ الصفاتِ؛ احتَجُّوا بشبهةٍ وهي: أن إثباتَ هذه الصفاتِ يستلزمُ التَّشبيهَ، قالوا: لأنا لا نعْقِلُ في الخارجِ من يُوصَفُ بهذه الصفة إلا المخلوق، فيَقْتَضِي أن يكونَ الله تعالى مُشَابِهًا للخلْقِ، وعلى هذا فيَجِبُ إنكار الصفات، هذه غالبُ حُجَّةِ أهلِ التَّعْطِيلِ.

وهذه الشُّبْهَةُ سهلٌ إبْطالها، فنقول لهم: أنتم تُشَاهِدُونَ المخلوقاتِ بعضَها تَتَّفِقُ مع بعضٍ في الأسماء، فالجَمَل له يَدٌ ورِجْلٌ، والحِصانُ له يَدٌ ورِجْلٌ، والنَّمْلَةُ لها يدٌ ورِجْلٌ، والإنسانُ له يَدٌ ورِجْلٌ، وهي مختلفة غير متَشَابِهَةٍ؛ فإذا انتَفَى التَّشابه في المخلوقاتِ مع أنها كُلَّها حادِثةٌ؛ فانتفاءُ التَّشَابُهِ بين الخالقِ والمخلُوقِ من بابِ أَوْلى وأقْطَعِ وأظْهرِ وأبْيَنِ.

وقولهم: (في الخارِجِ) أي: في الواقعِ، احترازًا من الفَرضِ الذِّهْنِيِّ، فقد يَفْرِضُ الذِّهْنُ أشياءَ لا وُجودَ لها، فيُصَوِّر شخْصًا له آذانٌ طويلَةٌ، الأُذُنُ طول المنَارَةِ، والإصْبَعُ عشرةُ مليمترات، لكن هذا الذي صَوَّرَهُ ذِهنكَ غيرُ موجودٍ في الخارج، فيمكن للذِّهْنِ أن يُصَوِّر كلِّيَّةً عامة يدخلُ فيها الإنسانُ والبَعيرُ والحِصانُ لكن لا وجود لها في الواقع.

فالحاصلُ: أنهم نَفَوا الصِّفاتِ عن اللهِ لأنه لا يُوجَدُ شيءٌ متَّصِفًا بهذه الصفاتِ إلا المخلُوق، فقالوا: يجِبُ أن نَنْفِيَ عنه هذه الصفاتِ، وكذلك غُلاةُ الجَهْمِيَّةِ قالوا: لا نُثْبِتُ الأسماءَ، فلا نُسَمِّيَ اللهَ بالسَّميعِ ولا بالعَليم ولا بالغَفورِ ولا بالرَّحيمِ؛ لأن هذه أسماءُ المخلوقِ فلا نُسَمِّي بها الله، وقالوا: لا نُثْبِتُ إلا فاعلًا وقادِرًا،

وأثْبَتُوا هذين الاسمَيْنِ فقط لأنهم جَبْرِيَّةٌ يَرَوْنَ أن الإنسانَ لا يفعَلُ بنفسِهِ ولا يَقْدِرُ على الفِعلِ، فلما انتفَتْ صِفَةُ الفعلِ والقُدْرَةِ في الإنسان أثبَتُوا أن اللهَ فاعِلٌ وقادِرٌ مع أنهم يجِبُ أن يُثْبِتُوا الإرادَة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الإنسان ليس له إرادَةٌ عِنْدَهُمْ.

وقوله: [﴿إِلَّا بِالَّتِي﴾ أَيْ: المجَادَلَةُ الَّتِي ﴿هِيَ أَحْسَنُ﴾ كالدُّعاءِ إلى اللهِ بآياتِهِ والتَّنْبيهِ على حُجَجِهِ]: الدُّعاءُ إلى الله بآياتِهِ الشَّرعِيَّةِ والكوْنِيَّةِ لأن الله يَقيمُ الحجَّةَ بهما جَميعًا، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ﴾ أي: بالقُرآنِ ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٢]، فالآياتُ الشَّرعِيَّةُ المجادَلَةُ بها حَقٌّ، وكيْفِيَّةُ المجادَلةِ بها هي أن تُبَيِّنَ ما في شَريعةِ اللهِ من الحِكَمِ والأَسْرارِ، فإن هـذه الشريعةَ إذا بانَتْ حِكَمُها وأسْرارُها لكُلِّ ذِي عَقْلٍ تبَيَّنَ أنها هي الحقُّ، وكذلك أيضًا تبَيَّنَ ما في آياتِ اللهِ الشرعيَّةِ من الالْتِئامِ والانتظامِ وعَدَمِ الاختلافِ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

وأما المجادَلَةُ بالآياتِ الكونِيَّةِ أن نُرِيَهُم آياتِ اللهِ الكونِيَّةِ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، وهذه الآية وما بَعْدَها من سورةِ الطُّورِ مناظَرَةٌ بالآياتِ الشَّرعِيَّةِ ومناظَرَةٌ بالآياتِ الكونِيَّةِ، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [الطور:٣٦-٣٨]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور:٣٣-٣٤]، فالآيةُ الأَخيرَةُ مناظَرَةٌ بالآياتِ الشَّرْعِيَّةِ والآيات التي قَبلَها مناظَرَةٌ بالآياتِ الكَوْنِيَّةِ.

ومن ذلك مناظَرَةُ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الذي حَاجَّه في رَبِّهِ، ناظَرَه بالآياتِ الكوْنِيَّةِ.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [والتَّنْبِيهُ عَلَى حُجَجِهِ]: الحُجَجُ جمع حُجَّة، وهي الدَّلِيلُ المقْنِعُ.

قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ هذا مستَثْنَى مِنْ قولِهِ: ﴿أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وهذا الاستثناءُ يجوزُ فيه النَّصْبُ ويجوز فيه البَدَلِيَّةُ، والأرجحُ البَدَلِيَّةُ؛ لأنه بمعنى النفي لأنه مسبوقٌ بنَهْي، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

مَا اسْتَثْنَتِ الّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ بأَنْ حارَبُوا وأَبَـوْا أنْ يُقِرُّوا بالجِزْيَةِ فجَادِلُوهُم بالسَّيْفِ حتى يُسْلِمُوا أو يُعْطُوا الجِزيَةَ]: هؤلاء هُمُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ ولعَلَّ الآية أعَمُّ مما قال المُفَسِّر، ويكونُ المرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ أي: كابَرُوا وعانَدُوا ولم يَرْضَخُوا للحَقِّ الذي تبَيَّنَ، فهؤلاء لا يجادَلُون بالتي هي أحسَنُ؛ لأنه تبَيَّنَ عنادُهم.

وهل الآيةُ تَدُلُّ على أنهم يُتْركون، أم أن الآيـة تَدُلُّ على أنهم يجادَلُونَ بالَّتِي هي أسْوأُ؟

اختلف كلامُ المفَسِّرينَ في هـذه المسألة: فمنهم من قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ فاتْرُكوهُم ولا تُجادِلُوهم؛ لأنه لا فائِدَةَ من جِدالِهم ما دامَ قد ظَهَرَ عِنادُهُم وظُلمُهُمْ. ومنهم من قال كما قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ يعني: فجَالِدُوهم ولا تُجادِلُوهُم أي: فجالِدُوهم بالسَّيْفِ حتى يُسْلموا أو يَعْطُوا الجزية.

وعِنْدي أن الآية تحتَمِلُ المعْنَيينِ جميعًا، وأنه ينْبَغِي أن تنـزَلَ على الحالَينِ وتستعمل كلَّ حالٍ بما يَليقُ ويُناسِبُ، فإذا كان المقامُ يقْتَضِي أن نجالِدَهُم بالسيفِ،

---

(١) البيت رقم (٣١٦) من ألفيته.

وذلك بأن يكونَ لَدَينا مِنَ القُوَّةِ والقُدرَةِ ما نتمكن به مِنْ ذلِكَ، وإذا لم يكن لنا قُدْرةٌ وكانت المَصْلَحَةُ تقْتَضِي تَركْهم فإنَّنا نتْرُكهم، وهذا -واللهُ أعلم- هو السير في أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يَذْكُر حُكم هذا المستثنى صَريحًا، فلم يَقُلْ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ فجادِلُوهم بالتي هي أسْوأ، ولم يقل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ فلا تجادِلُوهم. بل جعله صالحًا للأمرين!

لو قال قائلٌ: تَفْسِيرُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الآية بقوله: [فجَادِلُوهُم بالسَّيفِ حتَّى يُسْلِموا أو يُعْطُوا الجِزيةَ]، كيف يَسْتَقِمُ هذا التَّفْسِيرُ مع أن الآية مكِّيَّةَ؟

الجواب: يَستَقِيمُ هذا التَّفْسِيرُ؛ لأنَّ اللهَ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ذَكَرَ حالَ أهلِ الكِتابِ في مَكَّةَ ليَسْتَعِدَّ الناسُ لها.

قوله: [﴿وَقُولُوٓاْ﴾ لَمَنْ قَبِلَ الإقْرارَ بالجِزْيَةِ إذَا أَخْبَروكُم بشَيْءٍ مما فِي كُتُبِهِمْ]: أي: فقولـوا: عنْدَ المُنَازَعَة والمحَاجَّة؛ لأن بعضَ الناسِ إذا نازَعَ أو خاصَمَ صار يَسُبُّ مَحِلَّ الحجَّةِ من خَصْمِهِ، فإذا قال له المنازِعُ: إن هذا القول قاله فلانٌ في مؤلَّف له، صارَ يَصُبُّ جامَّ السَّبِّ والغَضب على هذا الكتاب، ويقول هذا خَطأ، ولا ينبغي هذا العمل لأن هَذه قَضِيَّةُ عاجِزٍ.

فهنا نقول لهؤلاء المجادِلِين مِنْ أهلِ الكتاب: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ وهو القرآن ﴿وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ وهو التَّورَاةُ إذا كانُوا مِنَ اليهودِ، والإنْجِيلِ إذا كانوا مِنَ النَّصارى، فنحن لا نُنْكِرُ ما أُنزل إليكم، بل نقول: إنه حقٌّ، لكن نؤمن بما أُنْزِلَ إلينا ونقول: إنه حق، وإذا آمَنَّا بهذا فبأَيِّهِمَا يكونُ الحُكمُ؟

الجواب: بما نَزَل أَخِيرًا وهو القُرآنُ، لأنه ناسِخٌ، وحينئذٍ يكون في قولنا هَذَا:

أولًا: تَهْدِئةً لنفُوسِهم.

ثانيًا: إلزَامًا لهم بالإيمانِ بما أُنزلَ إلينا؛ لأن الإنسانَ بُشِّرَ فإذا قيل له: أنا آمنت بما أُنزِلُ إليك فآمِنْ بما أُنْزل إليَّ، سيَأخُذُه الخَجَلُ والفَضْلُ وربما يوافِقُ، لأنه سيقول في نفسه: كيف يُؤمِنُ هذا الرجل بما أُنزِل إليَّ وما أُنزِل إليه وأنا أُكَذِّبُ ما أُنْزِلَ إليه، وهذا في الحقيقةِ مِنَ المجادلَةِ بالتي هي أحْسَنُ.

وقوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، كلما جاءَ الأمرُ بالقولِ فالمرادُ به القولُ باللِّسانِ بعد الإقرارِ بالجنانِ؛ لأن مجرَّدَ القولِ باللِّسانِ لا يكون إيمانًا كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، فالإيمانُ الذي لا يتطَابَقُ فيه القلبُ واللِّسانُ، هذا ليس بإيمان، بل هو نِفاقٌ والعياذ بالله.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ هذا من بلاغَةِ القُرآنِ، لم يقُلْ: وما قُلتم أو ما جِئتم به، بل قال: ﴿بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾؛ لأن لدَيْهم من التَّحريفِ والتَّبدِيلِ ما لا يمكن معه أن نَقْبَلَ كلَّ ما جاءوا به، لكن نؤمِنُ بالمنَزَّلِ إليهم، ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «**لا تُصَدِّقُوهُمْ ولَا تُكَذِّبُوهُمْ وقُولُوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾»[(١)]، فنحن مؤمِنُون بالمنَزَّلِ لا المبَدَّلِ، وصِفةُ الإيمان بما أُنزل إلينا ليس كصِفَةِ الإيمانِ بما أُنزِلَ إليهم، لأن إيمانَنا بما أُنزل إلينا مَلْزِمٌ بالاتِّباعِ وإيمانُنا بما أُنزل إليهم ليس مُلْزمًا، فإذا وُجِدَ في شَرْعِنَا ما يخالِفُ شرعَهم فالمتَّبِعُ شَرْعُنَا،

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف بهذا اللفظ عن عطاء بن يسار (٦/ ١١١) (١٠١٦١)، وأصله عند: أبي داود: كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب، رقم (٣٦٤٤)؛ وأحمد (٤/ ١٣٦) (١٧٢٦٤) عن أبي نملة الأنصاري.

لكننا نؤمن بأن ما نُزِّلَ إليهم من عندَ الله وأنه حَقٌّ، وأنه يجِبُ عليهم اتِّباعُه في حالِ قيامِهِ وعدمِ نَسْخِهِ.

وقوله: بما ﴿أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ مِنَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأن جميعَ الكُتبِ المنزَّلةِ على الأنبياء من الله عَزَّوَجَلَّ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ﴾، أي: معبودُنا؛ لأن (إله) بمَعنى مألُوهٍ، وصيغة فِعَالٍ بمعنى مَفعُولٍ كثيرة في اللغة العربية، فالمأْلُوه بمعنى المعبُودُ، والإله يُطْلَقُ على المعبودِ بحَقٍّ وعلى المعبودِ بغيرِ حَقٍّ؛ لكن اللهَ وحْدَهُ هو المعبودُ بحَقٍّ، وما عَدَاه فمعبودٌ بالباطِلِ، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢]، فهذه الأصنامُ تُسمَّى آلهةً لكن أُلُوهِيَّتَها باطلةٌ شَرْعًا، ولهذا صحَّ النَّفْي في قولـه: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فهذا النَّفْي لا يعْـني أنه لا يوجَدُ آلهة في الكونِ إلا اللهُ، بل يوجَدُ آلهة لكن ألوهِيَّتَها باطلةٌ، فما عدا الله عَزَّوَجَلَّ فألوهيَّـتُهُ باطِلَةٌ، ولذا فهي لا تُسَمَّى آلهة حقًّا، بل آلهة باطلة، وقد سمَّاها الله عَزَّوَجَلَّ آلهة وسمَّاها الرسلُ كذلك؛ لكنها آلهة باطلة.

لو قال قائل: قولنا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، لماذا لا نُقَدِّر الخبر بـ(موجود) ونجعل تلكَ الآلهة مجرَّد أسماء؟

الجواب: لا يصِحُّ هذا التقدير، وقد قـدَّرَهُ بعْضُهم فقال: إن التقديرَ: لا إله مَوجُودٌ، لكن لو قَدَّرْنَا هذا التقديرَ لاحتَجَّ المشركونَ علينا، وقالوا: إذَا كُنْتُم تقولون: هذه ليست آلهة فلَسْنَا بمُشْرِكينَ؛ لأننا ما عَبَدْنَا إلهًا.

فالصواب: أن نقَدِّرَ: لا إله حق إلا الله، وهذا صَريحُ القُرآنِ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سمَّاها آلهة فقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص:٨٨]، سمَّاها إلهًا،

وهذا ليس فيه مُحاجَّة للمشركينَ حتى نقول: إنه من باب التَّنَزُّلِ مع الخَصْمِ.

وقال إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لقومِهِ: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات:٨٦]، وقال الرجلُ الصالِحُ النَّاصحُ لقومِهِ: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس:٢٣]، فاتَّفَقَ على ذلك الوَحْيُ المُنَزَّل وكلامُ الرُّسُلِ وكلامُ الصَّالحينَ.

وقوله: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ هذا في مخاطبَةِ اليهودِ ظَاهِرٌ وبيِّن، لكن في مخاطَبَةِ النَّصارَى كيف يَصِحُّ أن نقول: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ وهم يَعبدُونَ المسيحَ ويَرَوْنَهُ إلهًا، ويقولون: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، والإله عندهُم مكوَّنٌ من أقانيمَ ثلاثة هي: الأبُ، والابنُ، والرُّوح القدس.

وهذا لا شكَّ أنه مكابَرَةٌ؛ كيف يكون الإلهُ في ثلاثةٍ، وكلٌّ واحدٍ قائم بنَفْسِه منْفردٌ عن الآخرِ، والذي جاء به الإنجيلُ والتوراةُ أن الإله واحدٌ.

إذن: فالرَدُّ على زَعمِهِمْ أن نقول: إننا نُنْكِرُ أن يكون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَتَعَدِّدًا، ونُلْزِمُهم بذلك؛ لأن النَّصارَى يقولُون: الله عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن زَعْمِهِمْ الباطلِ بسؤالِهِ لعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يوم القيامة: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والله يعلم أنه لم يَقُلْ شيئًا، لكن من أجلِ إبطالِ دَعْوى قومِه وإلْزامِهِمْ بالحُجَّة ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٦-١١٧].

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾، هذا فيه أيضًا إلزامٌ لهم بالقَبُولِ؛

لأنه إذا كانَ الإلهُ واحِدًا ونزَّلَ الكتابَ السابق، ثم نَزَّلَ الكتابَ المهَيْمِنَ اللاحقَ، فالواجبُ علينا وعليكم اتِّباعُ هذا الذي نَزَل من عند الله المتَّفَقِ عليه بَيْنَنَا وبينكم.

ونضْرِبُ لذلك مثلًا على سبيلِ التَّقْدِيرِ ولله المثل الأعلى: مَلِكٌ له رَعِيَّةٌ، فأمر جماعةً بأمرٍ وأمرَ آخرين بأمرٍ آخر، فالواجب علينا جميعًا الطاعةُ ما دُمْنا نعترفُ بأنه هو الملِكُ، كلٌّ يُطِيعُه بما أمَرَ به؛ فأنتُمْ أُمِرْتُمْ بشيءٍ ثم نُسِخَ هذا الأمر إلى أمر ثانٍ من إلهٍ واحد، فالواجبُ عَلينا جميعًا أن نَنْصاعَ تحت أمرِ هذا الإله الواحِدِ.

قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ أي: نحن وأنتم لا نَحْنُ وَحْدنا، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ أي: لهذا الإله الواحدِ مسلمون، وتَقْدِيمُ المعْمُول يُفيدُ الحَصْرَ، يعني: له لَا لغَيْرِه.

ومعناه أيضًا: أنكم لم تُسْلِمُوا لله بل أَسْلَمْتُمْ لأهوائِكُمْ.

والمرادُ بالإسلامِ هنـا الاستسلامُ ظـاهِرًا وباطِنًا، ولهذا فسَّرَهُ العلماءُ بأنه الاستِسْلامُ لله ظاهرًا وباطنًا، الاستسلامُ ظاهرًا: أن يقومَ الإنسانُ بالأعمال الظاهرةِ كالصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ، والاستسلامُ باطنًا هو: إخلاصُ النِّيَّةِ لله عَزَّوَجَلَّ، قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة:١١٢]، إسلامُ الوجْهِ لله أي: إسلامُ القَصْدِ، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ بالعَملِ الصَّالِحِ، أي: عَملِ الجوارحِ.

والإسلامُ عندَ ذِكْرِه وَحْدَهُ يشْمَلُ الإيمانَ، والإيمانُ إذا ذُكِرَ وَحْدَهُ يَشْمَلُ الإسلامَ وإذا اجتمَعا صارَ الإيمانُ للباطِنِ والإسلامُ للظاهِرِ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤].

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ مُطِيعُون]: فَفسَّر الإسلامَ بالطاعَةِ، والطاعَةُ هي موافَقَةُ الآمِرِ أو النَّاهِي، يعني أنها فِعْلُ المأمورِ وتركُ المحظُورِ على الوجهِ

الذي قُصِدَ من الآمِرِ أو النَّاهِي.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: وجوبُ اتِّباعِ الأحسنِ في المجادَلَةِ، نأخُذُه من الحصْر في قوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾، والنَّهْي يقْتضي التحريمَ، فإذا حُرِّمت المجادلَةُ إلا بالتي هي أَحْسَنُ وجبَتِ المجادَلَةُ بالتي هي أحسنُ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أنه يجِبُ على المرءِ أن يعرفَ ما عند خَصْمِه ليجادِلَهُ به، يعني لو أن رجلًا أراد أن يجادِلَ اليهودَ فقال: سأقرأُ التَّوراةَ وما في كُتُبِهِمْ حتى أستَطِيعَ أن أَرُدَّ عليهم فلا بأس، لكننا قلنا سابقًا: إن فِي القرآنِ والسُّنَّةِ من ذلك ما يَكْفِي ويشْفِي، فإن ما فيهما حقٌّ وما في التوراةِ قد يكونُ محرَّفًا.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أنه يجِبُ ألا نجادِلَ غيرَ أهلِ الكتابِ إلا بالتي هي أحسنُ، كما لو جادَلْنا الفلاسفةَ وغيرَهم.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: يجبُ في المجادلةِ اتِّباعُ ما يكون أشَدَّ إقْناعًا وإبْطالًا لحُجَّةِ الخصْم، لقوله: ﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾؛ لأن (أَحْسَنُ) اسم تفضيل، وتقدم أن المجادَلة إذا كانت تفْتَحُ بابَ المنازَعَة فإنه يُترك هذا البابِ إلى بابٍ آخرٍ، وذَكَرْنا مناظرةَ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مع الذي حآجَّه في رَبِّه.

واعْلَمْ أن المقصودَ من المجادَلَةِ الوصولُ إلى الحقِّ لا مجرَّدَ الغلَبةِ، فالذي يَقْصِدُ بمجادَلتِهِ مجرَّدَ الغلبة لا لله ولكن لنَفْسِهِ؛ هذا في الحقيقةِ خاسِرٌ وإن ظَهَرَ وغَلَب، هذه هي المرتبةُ الأُولى.

والمرتبةُ الثانيةُ: منْ قَصَد الظهورُ والغَلَبة على خَصْمِه لأنه يعتَقِدُ أن الحقَّ معه،

فيريدُ أن يَعْلُو هذا الحقُّ، فهذا لا شك أنه حَسَنٌ ولا يُلامُ عليه المرءُ، لكن أعلى منه مَنْ قَصَدَ إظهارَ الحقِّ بقَطْعِ النَّظرِ عن كونِ ذلك انتصارًا لنفسه أوْ لا، وهذه هي المرتَبَةُ الثالثة.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن الظالم في المحاجَّة لا يجادِلُ بالتي هي أحسنُ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾، ولكن هل يُتْرَكُ أو يستَعْمَلُ معه الشِّدَّةُ؟

ذكرنا فيما سبق أنه على حسبِ الحالِ: فإن كانتِ المصْلَحَةُ تقْتَضي تَرْكَهُ تُرِك، وإلا فلنَتَّبِعِ الشِّدَّةَ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن من أهلِ الكتابِ من هو معانِدٌ ظالمٌ، ومنهم من قد يكونُ خَفِي عليه الحقُّ فبالمجادلة يتبَيَّن له، لقولِهِ: ﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾.

فقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ يدُلُّ على أنهم منْقَسِمُونَ إلى ظالم معانِدٍ مكابِرٍ، وآخر مستَرْشِدٌ قد يخْفَى عليه الحقُّ بما لُبِّسَ عليه من علمائِهِمْ، فإذا تبَيَّنَ له الحقُّ رجعَ وأخَذَ بِهِ.

الفَائِدةُ السَّابعة: سلُوكُ ما يقْتَضِي اطمئنانُ الخَصْمِ في المناظرةِ وسُلوكِ ما يقْتَضِي إلزامَهُ، لقوله: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: إثباتُ أن التوراةَ نزلَتْ مِنْ عندِ الله، لقوله: ﴿وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾.

الفَائِدةُ التَّاسِعة: إثباتُ أن التوراةَ والإنْجِيلَ والقُرآنَ كلامُ الله، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾.

لو قالَ قائلٌ: هل القرآنُ عَيْنٌ قائمَةٌ بنفسه أم أنه صِفَةٌ، وما شُبهةُ الجهْمِيَّةِ

في كونِ القرآنَ مُنَزَّلًا كما في قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾؟

الجواب: الواجبُ أن يُقالَ: إنَّ القرآنَ صِفَةٌ من صِفاتِ الله؛ لأن كلامَ الله صِفَةٌ وليس عَيْنًا قائمًا بنفسه، ولا بُدَّ لكُلِّ صِفةٍ مِنْ مَوصوفٍ، وبهذا نعرف أن القرآنَ كلامُ اللهِ.

أما مسألةُ الإنزالِ فَهِي شُبْهَةٌ وليستْ حُجَّةً، وهي أن يحتَجَّ عليك الجهْمِيُّ بقول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ [الزمر:٦]، ومعلومٌ أن الأزواج الثمانية مخلوقةٌ، وسمَّاه اللهُ إنزالًا، وقال سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد:٢٥]، والحديدُ لا شكَّ أنه مخْلُوقٌ!

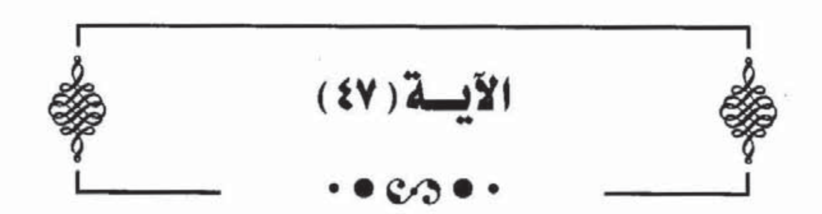
لكن هذا الإيرادُ نَنْفَكُّ منه بأن هذه أعيانٌ قائمةٌ بنَفْسِها، والأعيان القائمةُ بنفسها مخلُوقة بكلِّ حالٍ، فكلُّ ما سِوى اللهِ فإنه مخْلُوقٌ، ونُبْطِلُ الحجَّةَ بهذا.

الفَائِدةُ الْعاشِرَة: إثباتُ العُلُوِّ لله عَزَّوَجَلَّ لقوله: ﴿أُنزِلَ﴾، والنزولُ لا يكونُ إلا مِنْ أعْلَى.

الفَائِدةُ الحَادِيةَ عشْرَةَ: أن أهلَ الكتابِ يُقِرُّونَ بألوهِيَّةِ اللهِ لقولِه: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ﴾.

الفَائِدة الثانيةَ عشرةَ: أن الإسلامَ إنما يكونُ لله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وَجْهُ ذلك: تقديمُ المعمولِ في قولِهِ: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾، وتَقديمُ ما حقُّه التَّأخيرُ يفيدُ الحصرِ، قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة:١١٢].

• • ۞ • •



❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [العنكبوت:٤٧].

•• ❀ ••

إعرابُ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ الكاف: اسمٌ بمَعْنى (مثل) محلُّه مِنَ الإعرابِ النَّصبَ على المفعولِيَّةِ المطلْقَةِ، التقدير: ومثل ذلك الإنزالِ: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وقد يكونُ مفعولًا به مُقدَّمًا، ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآنِ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء:٧٤]، أي: مثل ذلكَ الفِعْلِ يَفْعَلُونَ.

قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الخطابُ في قَولِهِ: ﴿إِلَيْكَ﴾ للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقوله: ﴿أَنزَلْنَآ﴾ أضافه الله إليه لأنه كَلامُه لَفْظًا ومَعْنًى، وهذا الذي عليه أهلُ السنَّة والجماعة، وهو الذي دلَّ عليه القرآنُ والسنَّة وإجماعُ الأئمةِ.

وهو مخالـفٌ لقولِ الأشاعِرَةِ: إن القرآنَ كلامُ الله معنى لا لَفْظًا، وإن هذه الحروفَ مخلوقة خَلقها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لتكونَ عِبارَةً عن كلامِ الله وليست هي كلامُهُ.

والكُلَّابِيَّةُ أتباعُ سعيدِ بن كُلَّابٍ يقولون: حكاية عَنْ كلامِ الله وليس عبارةً.

وأهل السُّنَّةِ يقولون: إنه كلامُ الله حقيقةً لا حكايَةً ولا عبارةً، وكل من الأشَاعِرَةِ والكُلَّابِيَّةِ جعل الكلام هو المعنى القائمُ بنفسه.

والغَريبُ أنهم يقولون أيضًا: إنه قَدِيمٌ، يعْنِي: لا يتَجَدَّدُ وأنه بمعنى واحدٍ وأنَّ (قُلْ) مثل (لْ)، وأن الخبرَ مثلُ الأمرِ، وأن التوراةَ والإنجيلَ والقرآنَ وسائرُ ما يتكَلَّمُ الله به شيءٌ واحِدٌ.

وكل هذا تَصَوُّرُه كافٍ في رَدِّهِ، وهو في الحقيقةِ إنكارٌ لكَلامِ اللهِ، ولهذا قال بعضُ المحقِّقِينَ منهم: في الحقيقةِ أنه لا فرق بينَنَا وبين المعْتَزِلة والجهْمِيَّةَ، فإننا جميعًا متفقون على أن في دَفَّتَيِ المصحْفِ مخلوقٌ لكن هم أكثرُ شجاعَةً مِنَّا.

المعتزلة أكثر شجَاعَةً من الأشْعَرِيَّةِ، لأنهم يقولون: القرآنُ مخلوقٌ لفْظًا ومعنى، والأشعرية يقولونَ: مَخْلوقًا لفْظًا لا معنى.

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ (ال) في قولِهِ: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للعَهْدِ الذِّهْنِيِّ، والكتاب المراد به القرآنُ.

قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ (الفاء) هنا للتَّفْرِيعِ، أي: تَفَرَّع عن إنزالِ الكتابِ على الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن انْقَسَم الناسُ فيه إلى قِسْمَيْنِ: قِسمٌ آتاهُمُ الكتابُ فآمَنُوا به، وقِسْمٌ آخرُ لم يُؤْمِنُوا به.

وقولُه: [﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ التَّورَاةُ كعَبْدِ اللهِ بنِ سَلام وغَيْرِهِ]: لكن هذا التفسيرُ فيه شيءٌ من الإشكالِ، لأن قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ يَدُلُّ على أن جميعَ الذين أُوتُوا الكتابَ يؤمنون به مع أن أكْثَرهُم في عهدِ الرَّسولِ ﷺ ما آمَنَ به، فالمرادُ إذن بقوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: إيتاءً كَوْنِيًّا وشَرْعِيًّا، بمعنى:

أن الله آتاهُمُ الكتابَ وعَمِلُوا به، فهؤلاءِ هُمُ الَّذين أُوتُوا الكتابَ على وَجْهِ الكَمالِ والإطلاقِ فآمَنُوا بالقُرآنِ، مثلُ عبدِ الله بن سَلام من اليهودِ، والنَّجَاشِي مِنَ النصارى، وسلمانُ الفَارِسِيُّ لم يؤتَ الكتابَ لكنَّه آمن بالقرآنِ؛ لأنه تلَّقى العِلمَ عن أهلِ الكِتابِ.

فهؤلاء ثلاثةُ أصنافٍ: اليهودُ، والنصارَى، ومن تَلَقَّى العِلمَ عنهم؛ كلهم فتَحَ الله عليهم، فآمنوا بهذا القُرآنِ.

ولا يقالُ: إن قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ عامٌّ؛ لأن الإيمانَ عند الإطلاقِ يشْمَلُ الإيمانَ الحَقِيقِيَّ وليس مجرد التَّصْدِيق، وهم أيضًا لم يُصَدِّقُوا، بل غالِبُهم أنكرَ وكذَّب، ولهذا مَثَّل المُفَسِّر بالذين أسْلَمُوا كعبدِ اللهِ بن سَلامٍ.

وقوله: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ بمعنى أعْطيناهُم، وقد تأتي بمعنى جِئناهُم، والفَرْقُ بينهما أن ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ مِنَ الرُّباعِي بمعنى أعْطَيناهم، ومن الثُّلاثِي بمعنى جِئناهم.

وقوله: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ الجملة خبرٌ لمبتدأ، والمبتدأُ قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ﴾.

وقوله: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ أي: بالقرآنِ فيُصَدِّقُونه، فأهلُ العِلْمِ منهم الراسخونَ فيه الذين يُرِيدُون الحقَّ، آمنوا بالقرآنِ واتَّبَعُوه ورَأَوْا أنه حَقٌّ.

لو قالَ قائلٌ: إن المعْنَى ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ أي: يَعْرِفُونَ أنه حقٌّ ولكن لا يؤمنون به فهل هذا المعنى صحيح؟

الجواب: هذا خلافُ ظاهرُ الآيـة، وإن كان المعنى من حيثُ هو يُحْتَمَلُ، والإيمان عندَ الإطلاقِ المرادُ به التَّصديقُ المستَلْزِمُ للقَبولِ والإذعانِ، ولهذا قال في آية أُخرَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾، هذا يَشْمَلُ الجميعَ،

ثم قال: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٤٦].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَمِنْ هَٰؤُلَاءِ﴾ أَيْ: أَهْلِ مَكَّة]: و(مِنْ) للتَّبْعيض، وعلامة (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّةِ أن يَحِلَّ محلَّهَا (بعض)، يعني: وبعض هؤلاء يؤمنون بِهِ، والمَشَارُ إليه في قولِهِ: ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ أهلُ مَكَّةَ؛ لأن هذه السورةَ مَكِّيَّةٌ، فالمشار إليهم قَريبون إذ إنها نَزلتْ قبلَ الهِجرة.

وانظرِ الفرقَ بينَ التَّعْبيرينِ: ﴿فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾، وقوله: ﴿وَمِنْ هَٰؤُلَاءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِ﴾، كأن المؤمنين بذلك من قُريشٍ قِلَّةٌ، بَعضُهم يُؤْمِنُ به والأكثرُ لا يؤمِنُ به، والمرادُ مَنْ يؤمن به الآن في الحاضر لا المستقبل.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن يُؤْمِنُ بِهِ﴾ تقدَّمَ أن الإيمانَ عندَ الإطلاق يرادُ به التَّصدِيقُ المستَلْزِمُ لقبولِ ما جاءِ به الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والإذعانُ: وهو الانقيادُ وليسَ مجَرَّدَ التَّصديقِ، ولو كان الإيمانُ مجرَّدُ التَّصْديقِ لكان أبو طالب مُؤمنًا.

قوله: [﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا﴾ بَعْدَ ظُهورِهَا ﴿إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ أَيْ: اليهُودُ، وظَهَرَ لهم أن القُرآنَ حَقٌّ، والجَائي به مُحِقٌّ وجَحَدوا ذَلِكَ]: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ هذا استثناءٌ مُفَرَّغٌ، أي أن العَامِلَ قبلَ الاستثناءِ مَفَرَّغٌ لما بعده، وعلى هذا فنُعْرِبُ ﴿الْكَافِرُونَ﴾ فاعلٌ لـ﴿يَجْحَدُ﴾.

وقوله : ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا﴾ المعروفُ أن الجُحودَ يتعَدَّى بنفْسِهِ فيقال: جَحَدَ الشيءَ لكِنَّهُ هنا مضَمَّنٌ معنى الكُفر أي: وما يَكْفُر بها جحودًا إلا الكافرون.

فإذا قال قائل: إذا قُلتم: وما يَكْفُر بها إلا الكافرون كأنه تَحْصِيلُ الحاصلِ؟

فالجواب: لا، لأننا نقول: وما يكْفُرُ بها جُحُودًا؛ لأن الكُفْرَ قد يكونُ استِكْبارًا،

وقد يكونُ جُحودًا كهذه الآيَةِ.

وقوله: ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ أي: الشَّرْعِيَّةِ والكونية، فإن مِنَ النَّاسِ مَنْ جحدَ الآياتِ الكونِيَّةِ، جَحَدَ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُحْيِي الموتَى، بل مِنَ الناس من جَحَدَ أن تكونَ هذه الخَلِيقَةُ بخالِقٍ، وأما جَحْدُ الآياتِ الشَّرعيةِ فكَثِيرٌ.

قوله: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ مفهومها أن غيرَ الكافرين يُقِرُّونَ بها، وعلى هذا فكُلُّ من جَحَدَ شيئًا من آياتِ الله فإنه يَسْتَحِقُّ من الكُفْرِ بقَدْرِ ما جَحَدَ، إن كان كفرًا مُطْلَقًا أو أقلَّ.

وقَال المُفَسِّر: [أي: اليَهُود]: هذا قُصُورٌ في التَّفْسِيرِ؛ لأن قوله: ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ أعَمُّ من اليهودِ؛ لأن (ال) اسمٌ مُوصولٌ، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَصِـفَةٌ صَرِيحَـةٌ صِـلَةُ (ال) وَكَوْنُهَـا بِمُعْـرَبِ الأفْعَـالِ قَـلّ

فـ(ال) تُفيدُ العُمومَ، يعني: ما يَجْحَدُ إلا الكافِرُ، وعليه فقوله: ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ يشمَلُ اليهودَ وغيرَ اليهودِ، أليس الله تعالى قال: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]، وفرعونُ ليس مِنَ اليهودِ، فرعون من الأقباطِ، وذلك قبلَ أن يكونَ بَنُو إسرائيل يهودًا.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن القرآنَ مُنَزَّلٌ من عِندِ اللهِ، لقولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ﴾، وأنه كَلامُهُ حُروفُه ومعانِيهِ، لقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ والذي يُكْتَبُ هو الحُروف، وعلى هذا فيكونُ كلامَ الله حروفَه ومعانِيهِ.

---

(١) البيت رقم (٩٨) من ألفيته.

الفَائِدة الثَّانِية: الإشارةُ إلى أن القرآنَ الكريمَ مكتوبٌ، لقوله: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، وقد ذكرَ الله عَزَّوَجَلَّ أن القرآنَ مكتوبٌ في ثلاثةِ مواضِعَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن من أهلِ الكِتابِ مَنْ آمَنَ به فِعْلًا، لقولِهِ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، والمراد البعضُ مِثْلُ عبدِ الله بن سلامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الفَائِدة الرَّابِعة: الاستِشْهادُ بالغيرِ على صحَّةِ المدَّعَى به، يعني أن الإنسانَ يستَشْهِدُ بغيرِهِ من خُصومِهِ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، وهذه الآية أيضًا ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، فيقالُ: ممن أُوتِيَ الكتابَ منكُم أيها اليهودُ أو النصارى من آمَنَ بهذا القرآن، وهذه الحُجَّةُ مُفِيدَةٌ جدًّا عند المناظَرةِ؛ أن تحتجَّ على الطائفة بقولِ بعضِ عُلمائها، ولهذا كان شيخُ الإسلامِ ابن تيمية يحتَجُّ على الفلاسفة وغيرهم بقولِ بعْض نُظَّارِهِمْ، واحتج على بطلانِ قولِ المتكلِّمِينَ بقولِ الرَّازِي وهو مِنْ أكابِرِهِم[1]:

نِهَايَـةُ إِقْـدَامِ الْعُقُـولِ عِقَـالُ ... وَأَكْثَـرُ سَـعْيِ الْعَـالَمِينَ ضَـلَالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِـلُ دُنْيَانَـا أَذىً وَوَبَـالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيـه قِيـلَ وَقَـالُوا

ولا شك أن (قِيلَ وَقَالُوا) ليست بفائدة.

والشاهدُ من مثل هذا: أن الرَّازِيَّ نَفْسُه هو الذي يتكَلَّمُ بهذه الأبيات إما مُنْشِدًا أو مُنْشِئًا، وقبلَ هذه الأبيات يقول: «لقد تأَمَّلْت الطرقَ الكلامِيَّةَ والمناهِجَ الفلسفية، فلم أَرَها تَرْوِي غَلِيلًا ولا تَشْفِي عَلِيلًا، ووجدتُ أقربَ الطرقِ في ذلك

(١) انظر الفتوى الحموية (ص:١٩٢).

طريقةُ القرآن، اقرأ في الإثباتِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، واقرأ في النَّفْي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ومن جرَّبَ مِثْلَ تجرِبَتِي عَرَف مثلَ مَعْرِفَتِي][1]، فأقر الرجل على نفسه بأن المذاهبَ الفلسفية كلها لا خيرَ فيها؛ لا تَشْفِي العَلِيل ولا تَرْوِي الغليل.

الفَائِدة الخامِسة: أن من مُشْرِكِي قريشٍ من آمَنَ بالقرآنِ لقوله: ﴿وَمِنۡ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤۡمِنُ بِهِۦ﴾، فقد آمن مِنْ قُريش من أشرافِهِمْ ووُجهائِهِم ممن سَبَقوا إلى الإسلام مثلِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مِنْ أشْرَافِهِمْ، وكانوا يرْجِعُونَ إليه في النَّسبِ، ومعروفٌ بالكَرَمِ، ويُعِينُ على نَوائب الحق، فأوصافُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كأوصافِ النبي ﷺ، ومع ذلك كان أسبقَ الناسِ إلى الإيمانِ بالرسولِ ﷺ، فلماذا تُنْكِرُونَ وفيكم مَنْ آمن به؟

الفَائِدة السَّادسَة: أن كُلَّ من جَحدَ بآياتِ اللهِ فهو كافِرٌ، لقولِهِ: ﴿وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، وهذا يشمل جَحْدَ الآياتِ عُمومًا وجَحْدَ أفرادِهَا، فمَنْ جَحَدَ بعضَ القرآنِ وأقرَّ ببعضِهِ حُكِم بكفره، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥٠]، فمن آمن ببعضٍ وكَفَرَ ببعضٍ عَلِمْنَا يَقِينًا أن إيمانَهُ ليس بحقٍّ، لو كان إيمانُهُ حَقًّا لم يكن هناك فرقٌ بين ما آمَنَ به وكَفَرَ به، وإنما كَفَرَ بِبَعْضِهِ لمجرَّدِ هَواهُ.

فمن جَحَدَ شيئًا مِنَ الشَّرِيعَةِ الإسلاميةِ فإنَّهُ كافِرٌ ولو آمَنَ بالبَاقِي، لكن ليُنْتَبَهَ إلى أن هذا مشروطٌ بالعِلْمِ، فإذا انْتَفَى العِلْمُ وجَحَدَهُ لعدمِ عِلْمِه لم يَكْفُر حتى يَتَبَيَّنَ له الحقُّ؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠)؛ ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٢-٧٣)؛ والبداية والنهاية (١٣/ ٦١-٦٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]، فإذا بُيِّن لهم ما يتَّقُون ولم يتَّقوا؛ حينئذٍ يحكمُ بضَلالهِمْ.

أما أن يُضِلَّهُمُ الله جَلَّ وَعَلَا قبل أن يُبَيِّنَ لهم ما يتَّقُونَ، هذا لا يُمْكِنُ حُدوثُهُ؛ لأنه ليس مما تَقْتَضِيهِ حكمَةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وعَدْلُه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص:٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

وأخذَ أهلُ العلمِ من ذلك أن من نَشَأ بالبَادِيَةِ أو بِدَارِ كُفْرٍ وجَحَدَ ما هو معلومٌ عندَ المسْلِمينَ بالضَّرورَةِ فإنه لا يكْفُرُ حتى يُعرَّف به، فإذا عُرِّفَ به وتَبَيَّنَ أنه أنْكَرَ؛ حينئذٍ يَكْفُرُ، وهذه مسألة يجِبُ علينا أن نتأمَّلَها؛ لأن بعض الإخوةِ الغَيورِينَ على دِينهم يحكُمُون بالتَّكفيرِ على سَبيلِ الإطلاقِ، وهذا خطأٌ؛ فإنه ثَبَتَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «أَنَّ مَنْ دَعَا رَجُلًا بالكُفرِ أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»[1].

وأيضًا: الحكمُ بالتَّكفيرِ حُكمٌ من أحكامِ الله؛ لأن قولَكَ عن هذا الرجل: إنه كافِرٌ، كقولك عن هذا الطعام: إنه حرامٌ أو إنه حَلالٌ، فالحكمُ بالكُفر والإيمان لله جَلَّ وَعَلَا، فلا يجوزُ أن تُكفِّر إلا مَنْ كَفَّره الله ورسولُهُ، بل ولا أن تُفَسِّق إلا مَنْ فَسَّقَه الله ورسولُه، فالأمرُ ليس إليك، الحكمُ على العبادِ بيدِ خالِقِهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إن حَكَمَ عليهم بالكُفر فاحكمْ به وإلا فَلا.

كذلك أيضًا من شروطِ التَّكْفِيرِ: ألا يوجَدَ مانِعٌ، فإن وُجِد مانِعٌ من التَّكفيرِ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، رقم (٦١) عن أبي ذر.

لم يَكْفُرْ؛ لأن العلمَ بما يُوجِبُ الكُفْرَ شرطٌ، كذلك انتفاءُ المانع شَرْطٌ، فإن وجد مانِعٌ يَمْنَعُ من التَّكفيرِ لم يَكْفُرْ.

والموانع كثيرة، منها الإكراهُ، لو أُكْرِهَ رجل على الكُفر وقَلْبه مطمَئِنٌّ بالإيمان لم يَكْفُر بنَصِّ القرآن وإجماعِ المسلمينَ.

ومن الموانع ألا يحولَ بين إرَادَتِهِ حائلٌ، بمعنى ألا يكون هناك حائلٌ يمْنَعُهُ من الإرادةِ والقَصْدِ، فيكون خرجَ منه الكُفْرُ بغيرِ قَصْدٍ، فإذا خرج منه الكفرُ بغير قَصْدٍ لم يكْفُر ولو كانَ كُفرًا صريحًا كالشَّمْسِ، مثل أن يكون غاضبًا غَضَبًا شَدِيدًا، أو فَـرِحًا فَرَحًا شديدًا، أو خائفًا خَوْفًا شَدِيـدًا، فيُطْلَقُ الكُفْـر من غيرِ إرادَةٍ؛ فهذا لا شكَّ أنه لا يَكْفُرُ.

وقد قالَ النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في فَرَحِ الله بتوبَةِ عبدِهِ المؤمن أنه: كرجلٍ أضلَّ بَعِيرُه وعليـه طعَامُه وشرَابُه فلم يَجِدْهُ، فنامَ تحتَ شَجرَةٍ ينْتَـظِرُ الموتَ، ثم استيقظَ وإذا بخِطَام ناقَتِه متَعَلِّقٌ بالشَّجرةِ، فأخَـذَ الخِطَامَ وقال من شِدَّةِ الفرح: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ [1]، ولا شكَّ أن هذه الكلمةَ كُفْرٌ، بل لو قال: أنت عَبْدِي فقط، وقد قال: (أنتَ عَبدي وأنا ربُّكَ) فادَّعَى لنفسه الربوبيةَ ولرَبِّهِ العُبودية، لكن قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَخْطأَ مِنْ شَدَّةِ الْفَرَحِ**».

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧) عن أنس بلفظ: «للهُ أَشَدُّ فَرحاً بتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَيِسَ مِنْهَا فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَّجَعَ فِي ظِلِّهَا قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَبَيْنَا هُوَ كَذلِكَ إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا ثُمَّ قالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»، وأصله عند البخاري: كتاب الدعوات، باب التوبة، رقم (٥٩٤٩) عن ابن مسعود.

وهذا الأمرُ -وهو: اعتبارُ وجودِ الشُّروطِ وانتِفَاءِ الموانِعِ- ليس خاصًّا بمسألةِ التَّكْفِيرِ بل هو عامٌّ، فكلُّ الأشياء لا تَتِمُّ إلا بوجود شُروطِهَا وانتفاءِ موانِعِهَا.

لكن إذا ادَّعَى أحدُ الجهال ومثلُه لا يَجْهَلُه هل يُقْبَلُ لو قال: أنا لا أَعْلَمُ أن هذا واجبٌ، لو علمتُ أنه واجبٌ ما جَحَدْتُهُ؟ نقول: الحمدُ لله، إذا قلت هذا فأنت الآن تائبٌ وقد أَقْرَرْتَ بِهِ.

لكن لو جحَدَهُ رَأْسًا قبلَ أن نُطَالِبَهُ فإذا كان مِثْلُهُ لا يَجْهَلُه فهو كافِرٌ، كما لو جَحَدَ تحريمَ الزِّنَا وهو ناشِئٌ في بلادٍ إسلامِيَّةٍ محافظة تُحَرِّمُ الزِّنَا، وقال إن الزنا حلالٌ؛ هذا لا يُعْذَرُ، لكن لو نشأ في بلادٍ إسلامية متَهَتِّكَةٍ فيها أسواقُ الزِّنا مفتوحة وجحَدَ تحريمَ الزِّنَا وهو لا يَدْرِي، نقول: ما دام أن هناك شبهة فإن الحدودَ تُدْرَأُ بالشُّبهاتِ، والإنسان المسلمُ هو مسْلِم ولا يمكن أن نُخْرِجَهُ من الإسلام إلا بيَقِينٍ.

وكذلك لو نشَأ إنسانٌ في بلادٍ كُلِّها رِبوَيَّةٍ تعمل البنوكُ فيها بالرِّبَا، وقال: أنا لا أدري أن الربا حرام، هذا كذلك لا نُخْرِجُه مِنَ الإسلام لأنه جاهل، وأيضًا الذين نَشَؤوا في بلاد ينْتَحِلُ عُلماؤُهَا مَذْهَبُ الأشاعِرَةِ، فهؤلاء لا يَدْرُون عن مذهب أهلِ السُّنَّةِ شيئًا يحسبون أن هذا هو الحق، حتى أن منهم من يؤلف ويقول: «إن مذهَبَ أهل السُّنةِ والجماعَةِ ينْحصرُ في مذهبِ الأشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ»، لأنه جاهل، وهذه بَلِيَّةٌ عظيمة، وهذا سبب عُذْرِهِ مع أنه طالب علم أنه قد لا يكون هناك كُتُبٌ من كُتبِ أهلِ السُّنَّةِ قرأها، وهذا من جنس الذي عاش في بلاد كُفْرٍ وليس عندَهُ كُتُب من كُتبِ الإسلام، فالجهلُ واحِدٌ، لأنه قد لا يَطْرَأُ على بالهم إطلاقًا أن هناك مذهبًا ثالثًا غير هَذين المذهبين، ويَظُنُّ بعضُ العامة عندنا أنه لا يوجَدُ مَذْهَبٌ إلا مذهب الحنابلة.

والمهم: أن مسائِلَ الجَهْلِ هذه ليس لها حَدٌّ، والحمدُ لله أن الإنسان ما دامَ يجِدُ مَخْرَجًا مِنْ تكفيرِ المسلِمِ فلْيَسْلُكْه، لكن إذا عادَ وأصرَّ وعانَدَ فهذا شيءٌ آخَرُ.

ولو ادَّعَى رَجَلٌ الجهلَ في صَرْفِ شيء مما يختَصُّ بالله مِنَ العبادات إلى غيرِ الله فإننا نَنْظُرُ: إذا كان مِثْلُهُ يَجْهَلُهُ نقول: عَلِمتَ فأَقِرَّ، أما إذا كان مثلُهُ لا يجهله نقول: كَذَبْتَ في دَعواك الجَهل؛ لكن أَقِرَّ بما يَقْتَضِيهِ العِلْمُ.

لو قال قائل: قريةٌ كامِلَةٌ يَدْعُو أصحابها القبورَ هل نَحكمُ بكُفرِهِمْ؟

الجواب: لا نَحْكُمُ بكفرهِمْ في ظاهرِ الحال إذا كان مِثْلُهم يجْهَلُونَ، لكننا نَدْعُوهُم إلى الحَقِّ، فإذا أصَرُّوا وقالوا: لا نَقْبَلُ منكم هذا، وهذا دِينٌ جديدٌ، نَحْنُ على ما كان عليه آباؤنَا؛ حينئذٍ نُكَفِّرُهُمْ.

• • ❁ • •



قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت:٤٨].

• • • • •

قَال المُفَسِّر: [﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ﴾ أي: القُرآنُ]: وهذا لا يَسْتَقِيمُ، لأنه ليس بواضحٍ ولا يتَنَاسَبُ مع السياقِ؛ لأن لفْظَةَ (كِتَابٍ) منونة، وفي نَسْخَةٍ أخرى: [﴿مِن كِتَٰبٍ﴾ لله]؛ فعَلى هذه النسخة يكون المعنى: ما قرأتُ كُتُبًا نازِلَةً من قَبْلُ حتى تُتَّهَمَ، وأما إذا حَذَفْنا لفظة (لله) كما في بعض النُّسَخِ فيكون المرادُ بالكتابِ هنا المكتوبُ، يعني: ما كنت تَتْلُو مَكْتُوبًا سواء هو نازِلٌ من عندِ اللهِ أم مِنْ عندَ غَيْرِ اللهِ، والأخيرُ أعَمُّ، وعلى هذا فالذي يظْهَرُ -والله تعالى أعلم- زيادة اسم (الله) في كلام المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله: ﴿تَتْلُواْ﴾ يَعْنِي: تَقْرَأُ.

وقوله: ﴿مِن كِتَٰبٍ﴾ (من) زائِدَةٌ لَفْظًا ومَعْنًى، فزَائِدَةٌ لَفْظًا بمعنى أنها لو حُذِفَتْ لاستقامَ الكلامُ، وزائِدةٌ معنى، أي: فيها زِيادَةُ مَعْنى وهو التوكيدُ، والتعبير المعروفُ يقولون: [زَائِدَة لفْظًا لا مَعْنى]، وزيادتُها لتَأْكِيدِ النَّفْيِ غَالِبًا، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وزِيـدَ فِي نَفْـيٍ وشِـبْهِهِ فَجَـرّْ ... نَكِـرةً كَـمَا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّْ

(١) البيت رقم (٣٧٠) من ألفيته.

وزيادَتُها في الإثباتِ مختَلَفٌ فيها، فبعضُ النَّحْوِيِّينَ يُجِيزُهَا كالمبَرِّدِ.

وأما التعبيرُ بلفظِ (زائد) على شيء مِنْ ألفاظِ القرآن فيَرَى بعضُ أهل العِلْمِ من المعْرِبينَ أنه لا ينْبَغي، لما يوهِمُه من الحَشْوِ في القُرآنِ، والقرآن ليس فيه حَشْوٌ، لكن هذا الوَهْمُ يَزُولُ إذا قلنا: زائدٌ لفْظًا ومَعْنًى.

وقوله: ﴿مِن كِتَٰبٍ﴾ محَلُّهُ مِنَ الإعرابِ مفعولٌ بِهِ، وقال بعضهم: إنها تَوكِيدٌ لـ﴿تَتْلُواْ﴾ لأنه لا يُتْلَى إلا المكْتُوبُ، فعندما أقول: قرَأتُ، تَفْهَمُ أني قرأتُ شيئًا مَكْتُوبًا، فلِذَا قالوا: إنها توكيد، لكن هذا فيه نظر؛ لأن الذي يُتْلى قد يكونُ مَكْتُوبًا وقد يكونُ مَسْمُوعًا، فعندما أسمعُ منكَ كَلامًا وأُتَابِعُكَ فيه أكون قد تَلَوْتُهُ، وفي ظني أنها ليست من باب التوكيدِ لـ﴿تَتْلُواْ﴾.

وقوله: ﴿وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ هذا من باب التوكيدِ وليس من بابِ التَّقْيِيدِ؛ لأننا لو قلنا: إنه من بابِ التَّقْيِيدِ لكان مفهومها (وتَخُطُّهُ بيَسارِكَ)، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام:٣٨]، فإن الطيرَ معروفٌ أنه بالجَنَاحِ، ولهذا لو انكسرَ جناحُ الطائرِ لا يَطِيرُ، وإن كان بعضُ المتأخرين يقول إن قولـه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ احترازٌ مِنَ الطائرات؛ لأن الله يعلمُ أنه سيكونُ طائرٌ بدون جناحٍ، وهذا لا يَسْتَقِيمُ، وذلك لأنه قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، والطائراتُ لا تُحْشَرُ يوم القيامة، فعَلَى هذا يكونُ من بابِ التوكيدِ لا من باب التَّقْيِيدِ.

لو قال قائل: هل نأخُذُ من هذه الآية أن الذي يَكْتَبُ باليَمِينِ أفضلُ ممن يكْتُبُ باليسارِ؟

الجواب: الظَّاهِرَ أن التَّقْيِيدَ باليمِينِ لكونِ الأخذِ والإعطاءِ والكِتابَةِ والضربِ غالِبًا باليَمِينِ، ونادِرٌ أن يُوجَدَ أحدٌ يكتُب ويَعْمَلُ باليسارِ، وأنْدَرُ منها من يعْمَلُ بهما

جميعًا، وإن كان بعضُ الناسِ يُعْطِيهِ الله القوةَ فيعَمْلُ بهما سواء.

قوله: ﴿إِذًا لَّارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ (إذًا) هذه منوَّنَةٌ، ويُسَمِّي علماءُ النحو هذا التنوين -كما تقدم- تَنْوينَ العِوَضِ، وهو عِوَضٌ عن جملَةٍ، والتقدير: إذ لو كُنتَ تَتْلُو من قبلِهِ من كتابٍ أو تَخُطُّه بيَمِينِكَ لارتابَ المبطلونَ، وعلى هذا فـ(اللام) في قولِه: ﴿لَّارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ واقعة في جوابِ (لو) المحْذُوفَةِ في الجملَةِ المعَوَّضِ عنْها بالتَّنْوينِ.

وقوله: ﴿لَّارْتَابَ﴾ أي: شَكَّ، إلا أنَّ أهلَ العِلمِ يقولون: إن الرَّيبَ والشَكَّ بينهما فرْقٌ، فالرَّيْبُ شكٌّ بقَلَقٍ، ولا شَكَّ تَرَدُّدٌ بدونِ قَلَقٍ، يعني: لو كنت على هذه الحال لارتابَ المبْطِلُونَ.

وقوله: ﴿لَّارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ لم يقل: لارتابَ الناس؛ لأنه لو فُرِضَ أن النبيَّ ﷺ يتلو كتابَ الله من قَبْلِ ذلكَ ويخُطُّه بيَمِينِهِ، وأتى بهذا القرآن مع وجودِ الآياتِ الدَّالَّةِ على صِدْقِهِ لا يحصُل ارْتيابٌ، لكن المبْطِلَ قد يحتَجُّ بالشبْهَة ويَراها بَيِّنَةً.

وقوله: ﴿لَّارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ (ال) في قولِهِ: ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ اسم موصول صلتُهُ (مبطلون)، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (ال) وَكَوْنُهَا بِمُعَرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

وقوله: ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ أي: المائِلونَ إلى الباطِلِ أو الدَّاخِلُونَ فيه؛ لأن زيادَةَ الهَمْزَةِ قد تُفيدُ الدُّخولَ في الشيءِ، يقالُ: أحْصَدَ الزرعُ، أي: دَخَلَ وقتُ الحصادِ، ويُقالُ: أنْجَدَ الرَّجلُ أي: دخل في نَجْدٍ، وأبْطَلَ أي: دخل في الباطِلِ وأخَذَ به،

---

(١) البيت رقم (٩٨) من ألفيته.

فالمبْطِلُونَ أي: المبْتَغُونَ للباطِلِ الدَّاخِلُونَ فيه.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: إثباتُ أن رَسولَ الله ﷺ لا يَقْرَأُ ولا يكْتب قبل أن يَنْزِلَ عليه القرآنُ، لقولِهِ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾.

واختلَفَ العُلماءُ هل صارَ النَّبيُّ ﷺ يُحْسِنُ الكِتابَةَ والقِراءةَ بعدَ نُزولِ القُرآنِ أو لَا؟

جمهورُ الأمَّةِ على أنه لا يُحْسِنُهَا، وأنه ﷺ ماتَ وهو لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُب، واستَدَلُّوا لذلك بأن النَّبيَّ ﷺ كان أُمِّيًا وصفَه الله عَزَّوَجَلَّ بأنه النَّبِيُّ الأُمِّيُّ، والأمِّيُّ هو الذي لا يَقْرأُ ولا يَكْتُب، وهذا الوصفُ الأصْلُ بقَاؤُه حتى يَتَبَيَّنَ زَواله.

واستدلُّوا بأن الرسولَ ﷺ كان لَدَيْهِ كُتَّابٌ يَكْتُبونَ الوحْي والرسائلَ للملوكِ يدْعوهم إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولو كان يكْتُبُ بيدِهِ لكانت كِتَابَتُه بيدِهِ أوثَقُ وأقْوى اطمِئْنَانًا في المكْتوبِ، والرسولُ ﷺ لم يكُنْ ليَدعَ ما هو أوْثَقُ وأقوى اطْمئنَانًا لأمرٍ دونَهُ إلا عند العَجزِ عنه.

وقال بعضُ أهلِ العِلْمِ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ صارَ يُحْسِنُ الكِتابَةَ والقِراءةَ بعدَ نُزولِ الوَحْي عليه، واستَدَلُّوا بأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ فمفهوم ﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾ يقْتَضِي أنه بعد ذلك لا يمْتَنِعُ عليه أن يَقْرأَ أو أن يَكْتُبَ.

واستدَلُّوا أيضًا بأن النَّبيَّ ﷺ في غزوةِ الحُديبيَةِ لما أمرَ علَّي بنِ أبي طَالِبٍ أن يكْتُبَ: «هَذَا، مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، فَقَالَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو: لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ،

فَأَمَرَ عَلِيًّا أن يَمْحُوَهَا، فَأَبَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَحَاهَا وكَتَبَ: مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ[1]. هذا لفظُ البُخَارِيِّ، قالوا: فكلمة (كَتَبَ) تدل على أنه بَاشَرَ الكِتَابَة.

القولُ الثالِثُ: أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قرأَ وكَتَبَ بعد أن نَزَلَ عليه القُرآنُ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعْطَاهُ عَقْلًا وأعْطَاهُ عِلْمًا، والعاقِلُ العالمُ لا يَشُقُّ عليه أن يَقْرأَ ويَكْتُبَ بعد أن ينْزِلَ عليه القرآنُ؛ لأن التعلمَ يكون مِنَ الصَّبيانِ الصِّغارِ فكيف بمثل حالِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فلا يَمْتَنِعُ عليهِ ذَلكَ.

وأجابوا عن احتِجَاجِ أولئكَ بقولِهِمْ: إن وَصْفَه بالأُمِّي لا ينَافِي أن يكون تَعَلَّمَ الكتابَة بعد ذلك من وجهين:

الوجهُ الأَوَّلُ: أن وصْفَهُ بكونِهِ أُمِّيًّا لا يَعْنِي الوَصْفَ الشَّخْصِيَّ، إذ قد يراد به أنه مِنَ الأُمِّيِّينَ، فيكونُ الأُمِّيُّ مثلَ القُرَشِيِّ، يقول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢].

أو يقالُ: إنه كان أُمِّيًا حين نُزولِ القرآنِ عليه.

والجوابُ عن كونِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له كُتَّابٌ، هو: أن الكبيرَ والرئيسَ جرتِ العادَةُ أن يكون له كُتَّاب يكْتُبون له ما يُريدُ، كما هو مشهور، فهذا شأنُ النَّبِيِّ ﷺ مع كُتَّابِ الوَحْيِ وكُتَّابِ الرسائل إلى الملوكِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان...، رقم (٢٥٥٢) عن البراء بلفظ: فلما كتبوا الكتاب كتبوا: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: لا نقر بها، فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك، لكن أنت محمد بن عبد الله، قال: «أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله». ثم قال لعلي: «امح رسول الله». قال: لا والله، لا أمحوك أبدًا. فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله...؛ ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، رقم (١٧٨٣) عن البراء.

وقالوا: إن المحْذُورَ الذي يُخْشَى مِنْهُ وهو كونُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْرَأُ أو يَكْتُبُ قد زَالَ بعد أن نَزَلَ عليه الوَحْي وهو لا يَقْرَأُ ولا يكْتُبُ، وثَبَتَتِ الرِّسَالَةُ وإن كان يُمْكِنُ أن يُقالَ: إنه قَرَأَ أو كتَبَ ما يَنْزِلُ عليه من الوَحْي شيئًا فشيئًا، لكِنَّ الأَصْلَ أنه بعدَ ثُبوتِ نُبُوَّته لأَوَّلِ مرَّةٍ زال هذا المحذورُ.

وتوَسَّطَ بعضُ أهلِ العِلْم فقال: إنَّ الرسولَ ﷺ لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ صناعةً، أي: من حيثُ الصِّناعَةِ لا يقْرَأُ ولا يكْتُبُ؛ لأن الأصلَ بقاءُ ما كان على ما كان، وأما ما وَقَعَ في الحُدَيْبِيَةِ فهو إما أنه مِنْ آياتِ الله، يعني أنه معجزةٌ ويكونُ النَّبِيُّ ﷺ لا يقرأ لا يكْتب، ثم في تلك اللحظةِ الحَرِجَةِ صارَ يقرأُ ويَكْتُبُ وكتب اسمه، وقَرَأَ؛ لأن من كَتَبَ قرأَ، أو يقال: إن قوله: [فكَتَبَ] أي أَمَرَ من يَكْتُبُ، فإن الأفعالَ تُسْنَدُ إلى من يَأْمُرُ بها، وهذا كثيرٌ، والله عَزَّوَجَلَّ دائمًا يُسْنِدُ أفعالَ الخلْق إلى نفْسِهِ لأنه مُدَبِّرٌ لها، ويُقالُ: بنى عَمْرُو بنُ العاصِ مدينة الفُسطاطِ، والعمَّالُ هم الذين بَنَوْهَا بأمْرِهِ.

وقال بعضهم: إن الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يكْتُبُ اسمَهُ فقط، لا أنها آية في تلكَ اللَّحْظَةِ، ومن كان يكتبُ حَرْفًا دونَ حرفٍ وأكثرُ الكلمات لا يَكْتبُها لا يخْرُجُ عنْ وصْفِه بكونِه أُمِّيًّا، ولهذا نَجِدُ الآن كثيرًا من الناسِ يستَطِيعُ أن يكتُبَ اسمه لكنه لا يكْتُب غيرَهُ، ومع ذلك لا نقول: هذا الرجلُ كاتِبٌ.

والخلاصَةُ: أن المسألةَ ما زالَتْ مَحَلَّ إشكالٍ، والأَدِلَّةُ فيها متَقابِلَةٌ، وإذا كانت الأدِلَّةُ متقابلةً فإننا نرْجِعُ إلى القاعِـدَةِ العَامَّةِ وهي: أن الأصلَ بقـاءُ ما كان على ما كان، فنقول: إن الأصلَ أنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يكْتُبُ ولا يقرأُ، فهذا الذي نَبْقَى عليه حتى يتبَيَّنَ لنا بيانًا ظاهِرًا بأنه ﷺ تَعَلَّمَ الكِتابَةَ والقِراءَةَ.

لو قال قائل: هل يتَرَتَّبُ على الخلافِ في كونِ النَّبيِّ ﷺ كاتِبًا أو غيْرَ كاتبٍ أثَر؟

الجواب: لا يَتَرَتَّبُ عليه أثَرٌ بالِغٌ؛ لأنه بعدَ ثبوتِ نُبوَّتِهِ لا يَضُرُّهُ أن يكون قد قَرَأَ وكتبَ، لكنَّ المحْذُورَ الشَّدِيدَ الذي يتَرَتَّبُ على هذا أنه لو ثبَتَ أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان قَارِئًا أو كاتبًا قبلَ النُّبُوَّةِ، لكان حجَّةً للمُبْطِلِينَ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾؛ لكن ما دام ثبتَ أنه كانَ قبلَ النُّبُوَّة لا يقرأُ ولا يكتب فإنه بمجرَّدِ الوَحْيِ صارَ نَبِيًّا فيزولُ المحْذُورُ، واحتِجَاجُهُمُ الثاني يزولُ حتى لو تعلَّم الكتابة، لكن الكلامَ على أن هذا ثَبَتَ أوْ لَا.

لو قالَ قائلٌ: هل نأْخُذُ مما سَبَقَ استِحْبابُ عدمِ تعلُّمِ القِراءةِ والكِتابَةِ، كما أخذ هذا بعضُهم من هذه الآية؟!

الجواب: هذا جَهْلٌ إلا إن كان القائل بهذا يريدُ أن يكونَ نَبِيًّا، نقول: لا تقرأ ولا تَكْتُبْ، فالقائلُ بهذا جاهلٌ جهلًا مُرَكَّبًا، بل إنه أجْهلُ من الحمارِ إن كان يركبُ الحَمِيرَ، وإلا فكيف يُحْفَظُ الدِّينُ، فلو عاد الدِّينُ إلى صُدُورِنَا لذَهَبَ وما بَقِي، والله تعالى يقول: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩]، ويقول: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق:٤-٥]، والآية في مقامِ الامْتِنَانِ، والرَّسولُ ﷺ أَمَرَ زَيْدَ بن ثابتٍ بتَعَلُّمِ لُغَةِ اليهودِ، بل حينما هاجَرَ إلى المدينة أمَرَ بتَعَلُّمِ الكتابَةِ.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَة: أن كلَّ مُبطِلٍ فإن الله تعالى أَبْطَلَ شُبْهَتَهُ -ولا نقول: حُجَّتَهُ-، فالإسلامُ مبْطِلٌ لجميعِ شُبَهِ المبْطِلِينَ، لقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: ينْبَغِي في المناظَرةِ التَّنَزُّلُ مع الخَصْمِ وإبطالُ ما يحتَجُّ به، وليس بلازمٍ أن نقول: إنَّكُمْ كاذِبُونَ في إبطالِكُمْ لنُبُوَّةِ الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولكن مع ذلك بيَّنَ اللهُ هذه الآية الواضِحَةَ المحْسُوسَةَ أنه لو كان يَقْرَأُ ويكْتُبُ لكان في ذلك

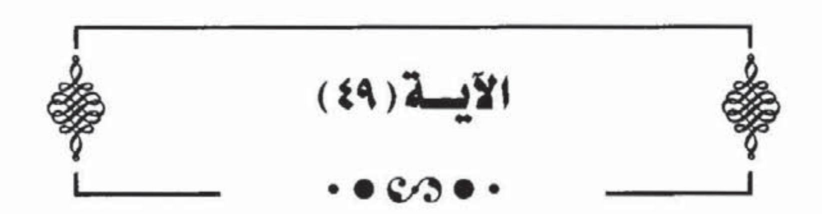
ارْتِيابٌ للمُبْطِلِ، بمعنى: شُبْهَةٍ يحتجُّ بها، وهذا كقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾، أبطلَ اللهُ هَذِهِ الحُجَّةَ بمثلِ ما أبْطَلَ حُجَّتَهم السابِقَةِ فقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل:١٠٣]، كيف يكون هذا؟ !

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أن المبْطِلَ يتعَلَّقُ بكل شُبْهَةٍ؛ لأن كونَ الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يقْرَأُ أو يَكتب، ثم يقول: إنه أُوْحِي إليه ويُؤَيِّدُ ذلك بالآيات، هل تكونُ كِتَابَتُهُ وقراءته مانِعًا من قبولِ حُجَّتِهِ؟

الجواب: لا، لكِنَّ المبْطِلَ يتعَلَّقُ بكل شبهة، ومع ذلك تَنَزَّلْنَا مَعَهُ وقُلْنَا له: أنتَ لو زَعَمْتَ أنَّ الرَّسولَ ﷺ تَعَلَّمَهُ من غيرِهِ ثم كتَبَهُ وجاء يقول: أُوحِيَ إليَّ هذا القرآنُ، فإننا نقولُ لك: إن الرسولَ ﷺ لم يَقْرَأ ولم يَكْتُب.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن المبطلَ شَكُّه مقتَرِنٌ بالقَلَقِ؛ لأنه ليس شَكًّا مَبنِيًّا على أصل، فهو قَلِقٌ منه: هل يكونُ ذلك الشَّكُّ حقِيقَة أو مجرَّدَ شُبْهَة واشتباه؟ بخلافِ الشَّكِّ الذي له أَصْلٌ حَقِيقِيٌّ فنَجِدُ صاحبه ليس بقَلِقٍ منه، كما لو شكَّ في عَدَدِ ركعاتِ الصلاة.

• • ۞ • •



الآية (٤٩)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٩].

• • • •

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ (بَلْ) هنا للإضرابِ، والإضْرابُ نوعان: انتِقَالي وإبْطَالي، وهنا يحتَمِلُ أن الإضْرَابَ للإبطال؛ لأنه لما قالَ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾، قال: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾، ووجه كونِ الإضْرابِ للإبطالِ؛ لأنه أبْطَلَ قولهم: إنه جاء به من عنده.

ويُحْتَمَلُ أن يكونَ الإضرابُ انتِقَالِيًا؛ لأنه لما نفى ما يكون به مُتَقَوِّلًا على الله أثْبَتَ أنه آياتٌ من الله، فيكون انتقالًا من النَّفْي إلى الإيجابِ.

وقوله: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ جمعها لأن كُلَّ آيةٍ مِنَ القُرآنِ فهي آيَةٌ على صِدْقِ الرسولِ ﷺ؛ لأن كلَّ آيَةٍ منه مُعْجِزَةٌ، وإعجازُهُ في لفْظِهِ ومعناه، تحَدَّى الله الناسَ والعَرَبَ كُلَّهُم أن يَأْتُوا بمثل هذا القُرآنِ أو بعَشْرِ سُورٍ مِنْ مِثْلِهِ أو بسورةٍ أو بحَدِيثٍ، ولو آيَةٍ، قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٨]، هذا عمومُ القُرآنِ، تحَدَّاهُمْ الله جَلَّوَعَلَا أن يَأْتُوا بمِثْلِهِ، وتحدَّاهم أن يَأْتُوا بعشْرِ سُورٍ، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، وتحدَّاهم أن يأْتُوا بسُورَةْ واحدةٍ، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ:

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس:٣٨]، وتحدَّاهُم أن يأتُوا بآية واحدة قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور:٣٤].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ﴾ الآياتُ: العلامَاتُ، وآياتُ الله تنْقَسِمُ إلى كَوْنِيَّةٍ وشَرْعِيَّةٍ.

وقوله: ﴿بَيِّنَاتٌ﴾ أي: ظَاهِرَاتٌ.

قوله: ﴿فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ (فِي) للظرفية، حمَلَها المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكثيرٌ مِنَ المفَسِّرينَ على أن المرادَ حِفْظُهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، وأن هذا القرآنَ محفوظٌ في الصُّدُورِ، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أَيْ: المُؤمِنُونَ يَحْفَظُونَهُ]، فيكون المعنى أن هذا القرآنَ محفوظٌ في الصُّدورِ، ويحتمل أن المعْنَى ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ أي: في قُلوبِهِمْ، أي: أنهم يعلَمُونَ أنه حَقٌّ، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٥٧].

وقد يُقالُ: إن المراد كلا المَعْنَيينِ، وقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ أي: المؤْمِنُونَ]، بناءً على أن المرادَ أهلُ العلمِ العامِلِينَ به، وهذا لا يكونُ إلا للمُؤمِنِينَ.

قوله: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ الجحدُ هُنا ضُمِّنَ التكذيبَ.

وقوله: ﴿الظَّالِمُونَ﴾ الظُّلْـمُ هنا الظلمُ الأكْبَرُ؛ لأن الظلـمَ ظُلمانِ: ظُلْمٌ أصْغَرُ، وهو ما دُونَ الشِّرْكِ والكُفْرِ، وظلمٌ أكْبَرُ، وهو الكفر والشرك، وكلاهما موجودٌ في القُرآنِ، مثالُ الظُّلْمِ الأكبرِ قوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]،

ومثاله أيضًا هذه الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ومثالٌ للظُّلْمِ الأصْغَرِ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص:١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الشورى:٤٢].

لو قالَ قائلٌ: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ عامٌّ يشْمَلُ الذين أُوتُوا العِلْمَ من المسلِمِينَ والنَّصارَى وغيرهم، فلماذا خَصَّهُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمؤمِنِينَ؟

الجواب: حَمَلَها المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المؤمنين لأنهم هم المنْتَفِعُونَ بالعِلْمِ.

وهل غيرُ المؤمنين مِنْ أَوْلي العِلم يكونُ القرآنُ آياتٍ بيِّنَاتٍ لهم؟

الجواب: قد يكون آياتٌ بيِّنَاتٌ ويجْحَدُونَ كما حدثَ من بعضِ زُعماءِ قُريش، لما سَمِعَ القرآنَ أعْجِبَ به وأقَرَّ بأنه ليس من قولِ البَشَرِ، واعترف بأنه من الله لكن منَعَهُ الكِبْرُ، وقد ذَكَرَ الله عن قومِ فرعونَ أنهم جَحَدُوا بالآيات واسْتَيْقَنَتْهَا أنفسُهم، فعلى هذا إبقَاؤها على أنها عامَّةٌ يكونُ أَوْلى، فتَشْمَلُ المؤمنينَ وغير المؤمنين.

لو قال قائل: ذَكَرَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الإيمان في قولِهِ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، وذَكَرَ الحِفْظ في هذه الآيةِ ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾، ألا يكونُ في هذا تكرار؟

الجواب: لا يُوجَدُ تَكْرارٌ؛ لأن قولَهُ: ﴿فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ يشمل هذا وهذا، أي: الإيمانَ والحِفْظَ، فقد لا يَحْفُظونَهُ لكن يَعْرِفونَ أنه حقٌّ وهذا على الوجه الثاني.

وقوله: [﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أي: اليهودُ، وجَحدُوها

بعدَ ظُهُورِهَا لهُمْ]: قوله: [أي: اليهودُ] لا شَكَّ أنه قاصِرٌ، فإن الآية عامَّةٌ تشملُ اليهودَ والنَّصارَى والمجوسَ، بل كُلُّ من عانَدَ فإنه ظَالمٌ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن أسلوبَ القرآنِ كما يُبْطِل الشبْهَة مَعْنًى يُبْطِلُها لفظًا؛ لأن (بَلْ) للإضرابِ الإبْطَالي.

الفَائِدةُ الثَّانية: أن الذين يَتبَيَّنُ لهم كونَ القرآنِ آية هم أُولُو العِلمِ، لقوله: ﴿فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، والعلماء ينْقَسمونَ إلى عُلماء ينْتَفِعُون بعِلْمِهِمْ، وهم العُلماء باللهِ، وهم الذين يخْشَون الله جَلَّ وَعَلَا، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]، وإلى علماء لم يَنْتَفِعوا بعِلْمِهم فالعِلمُ يُطْلَقُ حتى على من لا يَنْتَفِع بعِلمه، وسبق أن الآية عامة.

الفَائِدَتانِ الثَّالثِةُ والرابِعَةُ: الثناءُ على حفَظَةِ القُرآنِ، لقولِهِ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾.

ويتفَرَّعُ على هذه الفَائِدةِ: الثناءُ على طلبِ العِلمِ وأن العِلْمَ من الله عَزَّوَجَلَّ.

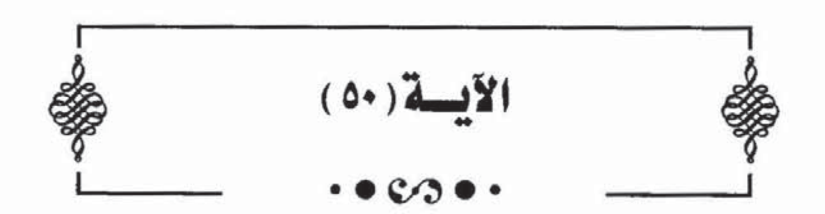
الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن مَحِلَّ العقلِ والوعْيِ القَلْبُ، لقولِهِ: ﴿فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، والقلوبُ في الصُّدورِ، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦].

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: الثناءُ على العلمِ والقَدْحُ في الجهلِ، وجه ذلك: أن الذي يَعْلَمُ ويتَدَبَّرُ القرآنَ حقًّا هم أهلُ العِلمِ، وهذه منْقَبَةٌ، والذين يجهَلُونَ ذلك هم أهلُ الجهلِ، وهذه مذَمَّةٌ.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: ظهورُ كون القرآنِ آيةً، لقولِهِ: ﴿بَيِّنَٰتٌ﴾ فليس في القرآنِ خفاءٌ، بل كونُه آيةٌ للرسول ﷺ أمرٌ بيِّنٌ ظاهِرٌ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: أن الجَحْدَ بالآياتِ ظُلْمٌ والإقرارَ بها عَدْلٌ، لقولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، في مقابل ذلك فإنَّ أهلَ العَدلِ والإنصافِ مؤمنون به، ولهذا كل من كان مُنْصِفًا فإنه لا بُدَّ أن يُقِرَّ بأحَقِّيَّةِ القرآنِ.

• ● ۞ ● •



الآية (٥٠)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت:٥٠].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَقَالُوا﴾ أَيْ: كُفَّارُ مَكَّةَ]: لأنهم هم الذين اقْتَرحُوا الآيات، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء:٩٠].

قوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿لَوْلَآ﴾ هَلَّا]: فتكونُ للتَّحْضِيضِ، وهذه إحْدَى معَانِي (لولا)، والمعنى الثاني: أن تكونَ شَرطِيَّةً، أي: حرفَ امتِنَاعٍ لوُجودٍ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٤]، أما هنا فهي للتَّحْضِيضِ بمعَنْى (هلَّا).

قوله: [﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ وفِي قِراءَةٍ: «آيَة»[1] كنَاقَةِ صَالِحٍ وعصَا مُوسى ومائِدَةِ عِيسى]: والقراءة هنا سَبْعِيَّةٌ؛ لأن من اصْطلاحِ المُفَسِّر إذا قال: «وفي قراءةٍ»، فَهِي سبعيَّة، وإذا قال: «وقُرِئَ» فهي شَاذَّةٌ. وآية وآيات بمعنى واحد؛ لأن آيَةً نكِرَةٌ في سياق ما يُشْبِهُ الشَّرطَ فتَعَمُّ، والمعنى: هلَّا أُنزل عليه آية، أي: علامةٌ على صِدْقِه

---

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص:٥٠١).

حتى نُصَدِّقَه ويتَبَيَّنُ لنا صِدقه.

وقول المُفَسِّر: [آيَاتٌ كنَاقَةِ صَالِحٍ وعصَا مُوسى ومائِدَةِ عِيسى]: هذه آياتٌ حِسِّيَّةٌ وهم طلبوا ذلك تَعَنُّتًا، وإلا فقد جاءَهُم مِنَ الآيات الحِسِّيَّةِ والمعْنوِيَّةِ ما هو أعظمُ، فقد أراهُم النَّبِيُّ ﷺ انشقاقَ القَمرِ(١)، ولقد أخبرهم بما رأى ليلةَ الإسراءِ والمعراجِ(٢)، فهذه الآيات من جِنْسِ ما طَلَبُوا، لكن كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧]، وكلُّ إنسانٍ مُتَعَنِّتٍ لا يمكن أن يَقْبلَ؛ لأن من قَصْدُه الحقُّ يكْفِيه الآيةُ التي تدُلُّ على صدْقِ ما قال صاحبها، أما المتَعَنِّتُ فلو جاءته آية لقال: أنت ساحرٌ، نُريدُ غيرها.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [كنَاقَةِ صَالِحٍ]، هذه الناقةُ كانـت تَشْرَبُ الماءَ يومًا ويُشرَبُ لبَنُها يومًا، ولبَنُها يكْفِي القبيلَةَ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء:١٥٥]، أما ما ذُكِرَ من الإسرائيليات من أنها خَرَجَتْ مِنَ الحجَرِ وما أَشْبه ذلك -فالله أعلم- به.

وعصَا مُوسى آية مِنْ وجوهٍ متعَدِّدَةٍ:

منها: أنه إذا ألقَاهَا كانت ثُعبانًا عظيمًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية...، رقم (٣٤٣٨)؛ ومسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٢) عن أنس، واللفظ لمسلم: «أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية، فأراهم انشقاق القمر مرتين».

(٢) انظر: معجم أبي يعلى الموصلي (ص: ٤٥]؛ وسيرة ابن هشام (٢/ ٢٤٨)؛ والكامل في التاريخ (١/ ٥٨١)؛ والبداية والنهاية (٣/ ١١٠)؛ وتفسير البغوي (٣/ ٩٦)؛ وروح المعاني (١٥/ ٦).

ومنها: أنها التَقَمَتْ ما جاءَ به السَّحرةُ من الحِبالِ والعِصِيِّ.

ومنها: أنه كان يَضْرِبُ بها الحجرَ فتَنْفَجِرُ عيونًا.

ومنها: أنه ضَربَ بها البحرَ فانْفلَقَ، بل كان كُلُّ فِرْقٍ كالطَّودِ العظيمِ.

لو قال قائل: هل يُسْتَحَبُّ أخذُ العَصا؟

الجوابُ: هذا ليس من سُنَّةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [ومَائدَةُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ]، هذا التَّمْثِيلُ من المُفَسِّر يَدُلُّ على أنه يَرَى أن المائدة أُنْزِلَتْ، وهذه المسألة فيها خِلافٌ بين أهل العِلمِ، فمنهم من قال: إن الله أنزلَ المائدَةَ على بَنِي إسرائيل، ومنهم من قال: إن الله لم يُنْزِلْها، ولنَنْظُرْ في الآيات:

قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة:١١٢-١١٣]، الله أكبر! الناسُ دائمًا يُريدون ملءَ بُطونهم، وأيضًا قومُ موسَى قالوا: (حِنْطَة) بدَل (حِطَّة).

ثم قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة:١١٥].

إذا نظرنا إلى قوله: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ فظاهِرُهُ أنها نزلَتْ، وإذا نظرنا إلى الشَّرطِ في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ قلنا: إنها لم تَنْزِلْ؛ لأن الله تعالى ذَكَرَ شَرْطًا لنزولها ولم يُوجَدْ هذا الشرطُ، فدَلَّ عدمُ وجودِ الشرطِ على عدمِ وجودِ النُّزولِ، والشرطُ سواء ذكر في أولِ الآية أو آخرها فهو معْتَبَرٌ، فهذا التَّعْذيبُ

الذي لم يُعَذَّبْ به أحدٌ من العالمين لم يحْصُلْ.

وأيضًا هذه المائدة لو نزلت لكانت عِيدًا لأَوَّلِهِمْ وآخِرِهِمْ، وهي الآن مجهولة فليس عندَ النصارى عيد يُسَمَّى المائدة، فهذه أدِلَّةُ من قال: إنها لم تنزل.

لو قالَ قائلٌ: هل العذابُ الذي سيَنْزِلُ عليهم غيرُ معروفٍ في الدُّنيا؟

الجواب: العذابُ معروفٌ في الدُّنْيَا وهو عُقوبَةٌ لهم؛ لأن الآياتِ المقتَرَحَةَ إذا نزلَتْ ولم يُؤمِنْ أصحابها فإنهم يُعَذَّبُونَ.

وقوله: [﴿قُلْ﴾ لهُمْ ﴿إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يُنَزِّلُها كيفَ يشَاءُ]: ولو قال المُفَسِّر: ومتَى شاءَ. لكانَ أحسنَ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ هذه الجملَةُ حَصْرٌ، يعني: ما الآياتُ إلا عنـدَ اللهِ ليس عِنْدِي حتى أعْطِيَكم ما تقْتَرِحُونَ، وإذا كانت من عِنـدِ الله فإنها تكونُ تَبعًا لمشيئتِهِ وحكْمتِهِ يُنَزِّلُها كيفَ يشَاُء ومتى شاءَ، فالحُكم إلى الله، والله عَزَّوَجَلَّ ينَزِّلُها لحِكمة، ومع ذلك فإننا نعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أن اللهَ ما أرْسَلَ رسولًا إلا آتاه مِنَ الآياتِ ما يؤمِنُ على مِثلِهِ البَشَرُ؛ لأن الله حكيمٌ لا يُرْسِلُ رسولًا يقول للناس: إني رسول الله إليكم أَسْتَبِيحُ دِمَاءَكُم وأموالَكُم ونساءَكُم إذا لم تُؤمِنُوا بي، فلا يُمَكِّنُهُ الله تعالى إلا بالآياتِ التي تُلْزِمُ الناسَ بقبُولِ قولِهِ، ولو جاء رسولٌ بدونِ آيات لكان مُنافِيًا للحِكْمَةِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ وقوله: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ في كِلَا العبارَتين حَصْرٌ، لكن هل الحَصْرُ فيها حَقِيقِيٌّ أو إِضَافِيٌّ؟

الحَصْرُ الأَوَّلُ حَقِيقِيٌّ؛ لأن الآياتِ لا تكونُ إلا من عندِ الله، ولا أحدَ يستطيعُ

أن يَأْتِيَ بها.

والحصرُ الثَّـانِي إضَافِيٌّ؛ لأن قولَهُ: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ باعتـبارِ الواقِعِ والحقيقة، فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ ليس نَذِيرًا فَقَطْ بل هو نذيرٌ مُبِينٌ، وبَشِيرٌ، وسِرَاجٌ مُنِيرٌ، فالحصرُ إضافِيٌّ -أي بالإضافة إلى كذا- فهو بالإضَافَةِ إلى الإتيانِ بالآيات غيرُ قادِرٍ، لكن يَقْدِرُ على شَيْءٍ آخرَ وهو الإنذارُ.

وقوله: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ يقولُ العلماءُ: الإنذارُ هو الإخْبارُ بالمُخَوِّفِ، أما الإخبارُ بالمَرْغُوبِ فيُسَمَّى بِشَارَةً، فالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَذِيرٌ، وهنا لم يَقُلْ: بَشِيرٌ، لأن المقامَ يقْتَضِي ذَلكَ، إذ هو يخَاطِبُ المكَذِّبينَ المعانَدِينَ.

وقوله: ﴿مُّبِينٌ﴾ بمعنى (بيِّن) ولهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: [مُظْهِرٌ]، وقد عَلِمْنَا أن (بان) لا تستعمل إلا لازِمَةً، يقال: (بانَ الصَّبْحُ) إذا ظَهَرَ، و(بان هذا من هذا) إذا انفْـصَلَ عنه، وأما (أبان) فتُسْتَعْمَلُ لازمةً ومتعَدِّيَةً، يقال: (أبانَ الصبحُ)، بمعنى بانَ وظهَر، ويقال: أبان الأمرَ، بمَعْنَى أظْهَرَه ووَضَّحَهُ، وفي بعض الأحيـان تكونُ الآية لا تحتَمِلُ إلا اللازمَ، وفي بعض الأحيانِ لا تحتَمِلُ إلا المتَعَدِّي، وأحيانًا تَصْلُح لهذا وهذا.

فالرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ لإنْذَارِهِ، أو نَذِيرٌ بيِّنُ الإنذارِ، وعلى هذا يكون النَّعتُ سبَبِيًا أي: إذا جعلنـا (مُبِين) بمعنى (بيِّن) والأصل أن النـعتَ حَقِيقِيٌّ وليس سَبَبِيًا.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مُظْهِرٌ إنْذَارِي بالنَّـارِ أهلَ المعْصِيَةِ]، أهلَ: مفعـولٌ لإنْذَار؛ لأن إنذارَ مصدرٌ، والمصدر يعْمَلُ عَمَل فِعْلِهِ، فالرسول ﷺ هذا شأْنُهُ وهذه وَظِيفَتُـهُ أنه مُنذِر، أما أن يَأْتِيَ بالآيات إذا طُلِبَـتْ، أو أنه يَهْدِي النَّـاس إذا ضَلُّوا،

فهذا ليس إليه، بل هذا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنه هو الذي يَمْلِكُ هذا.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: تَعَنُّتُ المشركين بطَلَبِهِمُ الآيات، لقولِهِ: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، وإلا فقد جاءَتْهُم آياتٌ لكنهم يَقولونَ هذا تَعَنُّتًا.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن المتَعَنِّتَ مكابِرٌ لإنكارِهِ ما هو ظاهِرٌ، فإنهم قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، مع أنهم قد جاءَتْهُمُ الآياتُ، والنَّبِيُّ ﷺ وغيرهُ مِنَ الأنبياءِ ما أُرْسِلُوا إلا بالآيات التي يُؤمِنُ على مِثْلِهَا البَشَرُ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: إقرارُ المشْرِكِينَ بُربوبيَّةِ الله جَلَّوَعَلَا، لقوله: ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: إقرارُ المشركين بعُلُـوِّ الله جَلَّوَعَلَا، لقولِهِ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، فيكون اعتقادُ المشْرِكينَ في الله من حيثُ العُلُوِّ أَكْمَلُ من اعتقادِ المعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّةِ والأشَاعِرَةِ؛ لأن هؤلاء يُنْكِرُونَ عُلُوَّ اللهِ الذَّاتِيِّ ويقولون: إنَّ الله لا داخلَ العالم ولا خَارِجَهُ، ولا مُتَّصِلٌ ولا مُبَايِنٌ.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن الرَّسولَ ﷺ بَشَرٌ لا يَمْلِكُ لنفْسِهِ نَفْعًا ولا ضَرًّا، لقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

الفَائِدَتانِ السَّادسةُ والسابِعَةُ: أن إضافَةَ الأمورِ إلى الله تَقْطَعُ الحُجَجَ، لقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾، ويتَفَرَّعُ على هذه الفَائِدة أن الأحكامَ الشَّرْعِيَّةَ إذا سُئِلنا عن الحِكْمَةِ من كون كذا، كذا وكذا، نقول: هذا من عِندِ الله، هذا حُكْمُ الله، وهذا كافٍ لكلِّ مؤمنٍ، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

ولهذا احتَجَّتْ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على عَمْرَة بنتِ رَواحَةَ لما سألتها: ما بالُ الحائضِ تَقْضِي الصومَ ولا تَقْضِي الصلاةَ؟ فقالت: أحَرُوريَةٌ أنت؟ قلت: لَسْتُ بحَرُوريَّةٍ ولكني أسأل. قالت: «كان يُصيبنا ذلك، فنُؤمَرُ بقَضاءِ الصَّومِ ولَا نُؤمَرُ بِقَضاءِ الصَّلَاةِ»[1]، فإسنادُ الأمْرِ إلى الله هو أعْظَمُ حُجَّةً وهو كافٍ في إبطالِ الشُّبَه.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: إثباتُ قُدْرَةِ الله عَزَّوَجَلَّ، لقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن الشيء لا يكون آية حتَّى يكون خارِقًا للعادَةِ، فلو جاء رَسُولٌ إلى الناسِ فقَالُوا: نريدُ آية فقال: سآتِيكُمْ بآية، وكان ذلك في وقتِ الاعْتَدالِ الرَّبيعِيِّ فقال: آيتي أن تَطْلع الشمسُ الساعة الثانية عشرة وتَغِيبَ الساعَة الثانية عشرة[2]، فهذه ليست بآية؛ لأن العادةَ هكذا، فلا بُدَّ أن تكون الآيةُ مخالفة للعَادَةِ، فإذا أجْرَى الله الأمر على خلافِ العادَةِ دلَّ ذلك على قدْرَتِهِ جَلَّوَعَلَا.

الفَائِدةُ التَّاسِعة: الردُّ على أهل الطَّبِيعَةِ الذين يقولون: إن الكونَ طَبيعَةٌ مُنظِّمةٌ لنفسها بنفسها، وأنها عبارة عن مقَدِّمَاتٍ ونتائجَ يُنتِجُ بعضها من بعْضٍ، لقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي يُدبِّرُ الكون ويأتي بالآياتِ الدَّالَّةِ على كمالِ قُدْرتِهِ وسُلطانِهِ.

الفَائِدةُ العْاشِرَة: أن رسولَ اللهَ ﷺ وظيفَتُه الإنذارُ لا الهِدَايةُ، لقوله: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

الفَائِدةُ الحَادِيَة عشْرَةَ: أن الرسولَ ﷺ لا يَمْلِكُ أن يأْتِيَ بآيةٍ إلا مِنْ عندِ الله،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣١٥)؛ ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥) عن عائشة.

(٢) هذا على حسب التوقيت الغروبي لا الزوالي.

وهذا ما يُفِيدُهُ الحَصْرُ في قوله: ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾، وأكبر شاهِدٍ على ذلك أنهم سألُوه عن قِصَّةِ أصحابِ الكَهْفِ فقال: أُخْبِرُكُمْ بذلِكَ غدًا[١]، فامتَنَعَ الوحْي خمسةَ عشرَ يومًا لم ينزل، فضَاقَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بهذا، لكن هذا في الحقيقةِ من تَأْيِيدِ الله للرسولِ ﷺ، لأنه يَنْفِي كلَّ شُبهة عن النَّبيِّ ﷺ بأنه يتَقَوَّلُ القرآنَ؛ لأن الذي يتقولُ القرآن يحْرِصُ غايةَ الحِرْصِ ألا يُخْلِفَ ما قاله لهم، ولجاء به من الغَدِ بناءً على وَعْـدِهِ، ولكنه ﷺ لا يتقول وإنما يتَلَقَّى، فهو يتَلَـقَّى مِنَ الله الوَحْي، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل:٦].

الفَائِدةُ الثانيةَ عشرةَ: أنه لا يجِبُ على مَنْ بَلَّـغ عَنِ الرَّسولِ ﷺ إلا الإنـذارَ، فأهلُ العِلم الذي هُم ورَثَةُ الأنبياء لا يملِكُون هِدَايةَ الخلْقِ؛ لكن عليهم الإنذارُ والتَّبْلِيغُ.

الفَائِدةُ الثالثة عشرة: أن من بَلاغَةِ الكلام أن يكونَ الخِطابُ مُوافِقًا لمقْتَضَى الحال، وجه ذلك: الحصرُ في ذِكْرِ الإنذارِ فقط، فالرَّسُولُ ﷺ بَشِيرٌ ونَذِيرٌ، لكن المقام مقامُ محاجَّةِ الكافِرِينَ، فكان مُقْتَضَى الحال ذِكْرُ صفةِ الإنذارِ فقط وعدَمِ ذِكْرِ كونِهِ بَشِيرًا.

الفَائِدةُ الرابعة عشرة: المنْقَبَةُ للمُنذِرِ إذا كانَ مُبينًا في إنْذَارِهِ، فيكون فيه مدْحٌ للفَصَاحَةِ والبَلاغَةِ، وقد قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِنَ الْبيَانِ لَسِحْرًا»[٢].

وكم من رَجُلٍ قليلِ العِلْمِ لكِنَّهُ قويُّ الفصاحَةِ، فيُؤَثِّرُ تأْثِيرًا كَبِيرًا أكثر مما

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٠٧)؛ وأبو نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة ٠١/ ٢١٦)، وانظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١٣٩-١٤٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب إن من البيان سحرًا، رقم (٥٤٣٤) عن ابن عمر؛ ومسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٩) عن عمار.

يؤَثِّرُهُ كثيرٌ من أهلِ العِلْمِ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا أَعْطى الإنسانَ قوَّةً في البيانِ وانْطِلاقًا في العبارَةِ فإن ذلك من نِعْمَةِ الله، ثم مِنَ الناس من يُعطِيهِ اللهُ الفصاحَةَ في القولِ والكِتَابَةِ، ومنهم من يُعْطِيهِ الله تعالى الفصاحَةَ في القولِ دُونَ الكتابةِ، ومنهم من يكون فَصِيحًا في الكِتابةِ دُونَ القولِ.

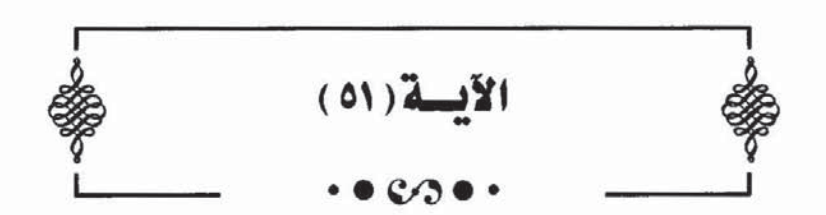
وحدَّثَنِي شيخُنَا محمدُ العبد العزيز المطَوع رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن عالمًا من العلماءِ المشْهُورينَ الذين يَمْلِكُون زِمامَ الفصاحة في كتابتِهِمْ، كتابته بليغة جدًا، ولكنه في في الإلقاءِ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لأن عبارَتَهُ ليست بجَيِّدَةٍ ولا سلسلة ولا مُقْنِعَةٍ، لكنَّ كتاباته -سبحان الله العظيم- مشهودة له بالفصاحة والبيان.

ومن الناس من تجِدُه بعكس ذلك، تجده إذا قام يتكَلَّمُ لا تريدُهُ أن يسْكُتَ، فعندَهُ قوة في البيانِ وإيرادِ الحُجَجِ، لكن عندما يكْتُبُ تجِدُ ركاكَةً وعِيًّا وعدمَ فصاحَةٍ، وبعضُ الناس رَدِيءٌ من الجهتين.

لو قال قائل: هل هناك عواملُ تساعِدُ على الفصاحَةِ؟

فالجواب: كل الطبائعِ غريزةٌ ومكتسبةٌ، فمن الناس مَنْ يُعْطِيهِ الله تعالى موهِبَةً من أصل طَبِيعَتِه ثم ينَمِّي هذه الموهبةَ بالاطِّلاعِ والقِراءةِ، ومن الناس من تكونُ فصَاحَتُه بسببِ الدِّرَاسَةِ وكثرة القِراءةِ وسماع الخطباءِ فيتَأَثَّرُ بهم كثيرًا ويكتسب هذه المَوْهِبَةَ، ولهذا الذي يُطالِعُ كتبَ عالمٍ من العلماء ويُدْمِنُ المطالَعَة في كُتُبه تَجِدُهُ يتأَثَّرُ به من حيثُ العلم، ومن حيثُ الأُسلوبِ وإيرادِ الكلامِ.

•••



الآية (٥١)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١].

•●○●•

قال اللهُ تعالى معَارِضًا لطَلَبِهِمْ بما هو أَوْلَى منه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾.

قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فِيمَا طَلَبُوا ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ القُرْآنَ ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾].

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ يعودُ على الذين ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، والهمزةُ هنا للاستِفْهامِ، والواوُ عاطِفَةٌ على جملَةٍ مقدَّرَةٍ تُقدَّرُ بحسبِ المقامِ؛ هذا أحدُ الرَّأْيينِ لأهلِ النَّحْوِ.

والرأيُ الثاني: أن الواو عاطِفَةٌ على الجملةِ السابِقَةِ ولا تحتاجُ إلى تقدير، وأنَّ ترتيبَ الهمزةِ التَّأَخُّرَ، وأن التقدير: (وألم يَكْفِهِمْ)، وهذا القولُ أَسْهَلُ؛ لأن القولَ الأول وإن كان مَبْنِيًا على أصْلٍ وهو عدَمُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ؛ لكن على القولِ الأَوَّلِ أحيانًا لا تَسْتَطِيعُ أن تُقَدِّرَ المحْذُوفَ، وأما على القولِ الثاني فلا إشكالَ.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ الكِفَايةُ بمَعْنَى الغِنَى عن الشيء، ومنه ما هُو معروفٌ لأهلِ الفِقْهِ: «يجبُ عليه كفَايةُ مَنْ يَمُونُه» أي: إغناءُ من يَمونُهُ عن غيره، فمعنى ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾: أولم يُغْنِهِم عنْ كُلِّ آيةٍ ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾، (أنَّ) واسمُهَا وخبرهَا

تُؤَوَّلُ بمصدر على أن يكونَ فاعِلَ (يكفي) التقدير: أولم يكْفِهم إنْزالُنا.

ولهذا قال: ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [القرآنُ]، وسُمِّي كِتَابًا لأنه مكتوبٌ في اللَّوْحِ المحْفوظِ، وفي الصُّحُفِ التي بين يَدِي الملائكةِ، ومكتوبٌ في المصاحف التي بَيْنَ أَيْدِينَا.

قوله: ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ يُقْرَأُ ولا أحد يَحُول بينهم وبينَهُ، والذي يتْلُوهُ الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، يتْلوه عَلَى النَّاسِ ويُبَلِّغُهُمْ إياه فيتَنَاقَلُونَهُ.

وقوله: [﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ فَهُو آيَةٌ مسْتَمِرَّةٌ لا انْقَضاءَ لها، بخلافِ ما ذُكِرَ مِنَ الآياتِ]: فالقرآنُ آيَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ إلى يومِ القِيامَةِ؛ لأن الله تعالى يقولُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، بخلاف الآياتِ السَّابِقَةِ، الآياتُ السابِقَةُ مشهودةٌ يَنْتَفِعُ بها المشاهِدُونَ لها، أما مَنْ بَعْدهُمْ فإنما تَصِلُ إليهم عن طريقِ الأَخْبارِ، ومن المعلومِ أنه ليس الخبرُ كالعَيانِ، أما القرآنُ فإنه بينَنَا نُشَاهِدُه ونَسْمَعُه ونَتْلُوه، فليس هو من طريقِ الخبرِ عن شيءٍ مَضَى، فيكون أعظمَ مِنَ الآيات التي انقَضَتْ وزالَتْ، وهذا هو السرُّ في أن القرآن كان آيَةً لكُلِّ الناس؛ لأن النبيَّ ﷺ مبعُوثٌ إلى جميعِ البَشَرِ.

واعلم أن القرآن آياتٌ بَيِّنَاتٌ في صُدورِ الذين أُوتُوا العِلْمَ، أما المستكْبِرُونَ الذين يَقْرؤونَ القرآنَ وهم مُعْرِضُونَ عنه فلا تَظْهرُ لهم الآيات ولا يكون لهم آية، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٥].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في سورة القتال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [محمد:١٦].

فالقرآنُ آياتٌ لمن أقْبَلَ عليه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

ثم إن هذا القرآن آيةٌ بنَفْسِهِ لا لوجودِ مانع من مُعَارَضَتِهِ؛ خِلافًا لمن قال: إن عدمَ معارَضَةِ القرآن ليسَ للقرآنِ نَفْسِهِ ولكن بصَرْفِ الناسِ عن مُعارَضَتِهِ، وإلا فهم قادِرُون على مُعارَضَتِهِ. وهذا لا شكَّ أنه خَطأ بيِّن، ولو صحَّ لكان آيةً لكنه لم يَصِحَّ.

بل نقول: إن القرآن نفسَهَ آيةٌ من آياتِ اللهِ، وكَافٍ للدَّلالَةِ على صدقِ الرسولِ ﷺ لكن لمن تَدَبَّرَهُ؛ فإن العامِّيَ قد لا يظهَرُ له كونُ القرآنِ آيةً بيِّنَةً للرسولِ ﷺ؛ لأنه ليس من أهلِ العِلمِ، العامِّيُّ يعلم أن هذا القرآن كلامُ اللهِ، وكذلك يَشْعُرُ بما فيه مِنَ التَّرغيبِ والترهيب، ولهذا تَجِدُهُ يسألُ الله من فضْلِهِ عند آيات الترغيبِ، ويسْتَعِيذُ بالله مِنَ النَّارِ والعذاب عندَ آياتِ التَّرْهِيبِ، وإذا جاءتْ أسماء الله فإنه يَشْعُرُ بأن جِلْدَه يقْشَعِرُّ ثم يَلِينُ لذِكْرِ الله، لكن الآياتِ العظيمَةَ التي يتَضَمَّنَها هذا القرآن لا يعْرِفُها العامَّةُ.

وقوله: ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ أوَّلُ من تَلاه وبلَّغه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وقال: ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يَقُلْ: تَتْلُوه عَليهم؛ لأنَّهُ أعمُّ، لأن الرسولَ ﷺ يتْلُوه على النَّاسِ ثم الناسُ يعَلِّمُ بَعْضُهم بعضًا.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: [﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ الكِتابِ]: يُحْتَمَلُ أنه إنزالُ الكتابِ؛ لأن الذي ذَكَرَ اللهُ أنَّه يَكْفِيهِمْ هُوَ إنزال الكتابِ، فيكون الَّذِي فيه الذِّكْرَى هو الإنزالُ، ومعلومٌ أن الذِّكْرَى تكونُ في الإنزال باعتبارِ المُنَزَّلِ لكن إنزالَهُ من الله ذِكْرَى،

فالقرآنُ في الحقيقة ذِكْرَى مِنَ الوجهين: من جهَةِ أنه نَزَلَ من عند اللهِ، ومجرَّدُ شعورِ الإنسانِ بأنه نَزَل مِنْ عندِ اللهِ لا شكَّ أنه يتَذَكَّرُ به ويُعَظِّمُهُ؛ لأنه كلامُ ربِّه، وكذلك أيضًا ما فيه من المعَانِي العَظيمَةِ والآثارِ الحَميدَةِ، هي أيضًا آيةٌ مِنْ آياتِ اللهِ.

ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً﴾ فالرَّحْمَةُ مِنَ اللهِ، فالله عَزَّوَجَلَّ أنزلَ القُرآنَ رحمةً للنَّاسِ، وأيضًا ذِكْرَى، يعني: عِظَةً يتَذَكَّرُ به الناسُ، فبه يتَرَاحَمُونَ ويُرْحَمُونَ؛ فهو ذِكْرَى ولكن ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن من لم يُؤْمِنْ فليس رَحمَةً في حَقِّهِ، بل يَزِيدُهُ رِجْسًا إلى رِجْسِهِ فيَضِلُّ أكثرَ ويزدادُ كفرًا -والعياذ بالله-، فالمؤمن هو الذي يكونُ القرآنُ رَحمةً له وذِكْرَى ويُنْتَفَعُ به.

وما دامَ الأمْرُ عُلِّق على الوَصْفِ في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، فكلَّما كان الإنسانُ أقْوى إيمانًا كان أكثرَ رَحمةً بهذا القرآن وتَذَكُّرًا، وكلما كان الإنسان أضعفَ إيمانًا كان القرآنُ أقلَّ رحمةً له وتَذَكُّرًا.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن القُرآنَ كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لقوله: ﴿أَنزَلْنَا﴾.

الفَائِدةُ الثَّانِية: إثباتُ عُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ، لقَولِهِ: ﴿أَنزَلْنَا﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: إثباتُ رِسالَةِ النَّبيِّ ﷺ، لقوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وهذا يعْنِي أنه مُوحَى إِلَيْهِ بالقُرآنِ.

الفَائِدةُ الرَّابعة: الإشارةُ إلى شَرفِ هـذا القُرآنِ حيثُ إنه مَكتـوبٌ في اللَّوحِ المحْفوظِ وفي الصُّحُفِ التي في أَيْدِي الملائكة.

الفَائِدةُ الخامِسةُ: أن المشركينَ قـد قامَتْ عليهم الحُجَّـةُ، لقولـه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ﴾، فالقرآنُ ليس غَائبًا عنهم حتى يَعْتَرِضُوا، ولكنه يُتْلَى عَليهِمْ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن مجرَّدَ تلاوةِ القُرآنِ على شخصٍ يكونُ مُلْزِمًا له بالاتِّباع؛ لأن الله لم يَذْكُرْ أكثَرَ مِنَ التِّلاوةِ، فإذا تَلِيَ القرآنَ على إنسانٍ فقد قامتِ عليه الحُجَّةُ، ولهذا الجِنُّ ولَّوْا إلى قومِهِمْ مُنْذِرينَ بمُجَرَّدِ سماعِهِمْ القرآنُ: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ۝١ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن:١-٢]، وقال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأحقاف:٣٠].

فقِراءَةُ القرآنِ مُلْزِمَةٌ، لكن إذا كان لا يَفْهَمُ لغة القُرآنِ فلا تكونُ مُلْزِمة، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم:٤]، ولا يَحْصُلُ البيانُ وهو لا يَدْرِي لُغَةَ القُرآنِ.

الفَائِدةُ السَّابِعَةُ: ما يتَضَمَّنَهُ إنزالُ القرآنِ من الحُرمَةِ والذِّكْرى، وهو الاتِّعاظُ والتذكُّر، لقولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ﴾.

الفَائِدة الثَّامِنة: أنه لا ينْتَفِعُ بهذه الرَّحمةِ والذِّكْرى إلا المؤمنونَ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾.

الفَائِدةُ التَّاسِعَةُ: كُلَّما كانَ الإنسانُ أقْوَى إيمانًا كان أكْثَرَ انتِفَاعًا بالقُرآنِ، وكلما كان أضعفَ إيمانًا أو أكثرَ مَعْصِيَةً كان أبعدَ عن فَهْمِ القُرآنِ والانتفاعِ به، بل إن المعَاصِيَ تَحُولُ بينَ الإنسانِ وبين فَهْمِ القرآنِ.

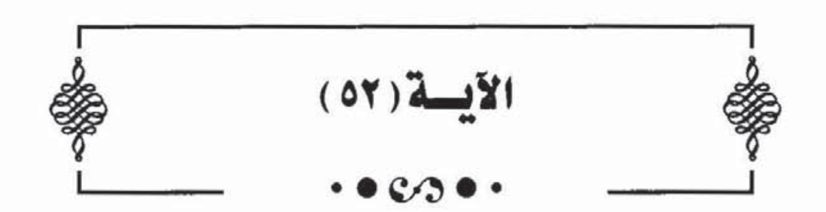
وقد استَنْبَطَ بعضُ العلماءِ من قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ۝١٠٥ وَٱسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:١٠٥-١٠٦]، استنْبَطَ أن الاستغْفَارَ سببٌ لبيانِ الحقِّ عندَ الحُكْمِ، سواء كان هذا الحُكْم فُتْيَا أو قضَاء؛ لأن ذِكْرَ الاستغفارِ يدُلُّ على أن له أثرًا في المسْتَقْبَلِ؛ لأن هذا ليس آخِرَ حُكْمٍ للرَّسُولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالإنسانُ إذا استَغْفَرَ الله كانَ ذلكَ مَفْتَاحًا للفَهْمِ والعلمِ؛ لأن الذنوب حائلٌ بينَ الإنسان وبينَ التَّوفِيقِ، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤]، ولهذا لما رانَ على قُلوبِهِمْ ما كَسَبُوا صَارُوا يقولُونَ عَلى القُرآنِ أنه أساطِيرُ الأَوَّلِينَ ولم ينْتَفِعُوا به.

الفَائدةُ الْعاشِرَةُ: فضيلةُ الإيمانِ حيثُ تَتِمُّ به الرَّحْمَةُ والذِّكْرَى، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

الفَائِدة الحَادِيةَ عشْرَةَ: إثباتُ الرَّحمةِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لقولِهِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً﴾، فهو أَنْزَلَهُ ليَرْحَمَ به الخلْقَ.

••۞••



الآيــة (٥٢)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [العنكبوت:٥٢].

•••

قوله: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ يقولُ المعْرِبُونَ: إن (الباء) زائِدَةٌ، وإن ﴿شَهِيدًا﴾ هنا ليست مَصْدَرًا ولا اسمًا جامِدًا، بل هي مشْتَقَّةٌ فتَصْلُحُ أن تكونَ حَالًا من الاسمِ الكَريمِ، وتصْلُحُ أن تكونَ تَمْييزًا كقولهم: (لله دَرُّهُ فَارِسًا)، أي: كفى شهادة الله بَيْنِي وبَيْنكُم.

قوله: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ ضَمن الشهادة هنا معنى الحُكْمِ، فالشهادَةُ تُطْلَقُ بمعنى الحُكم، كما في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٢٦-٢٧]، فإن قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ بمَعْنَى: حَكَم حاكِمٌ، والحاكمُ في الحقيقة شاهدٌ، وذلك من وجهين:

أوَّلًا: لأنه شاهِدٌ بحُكْمِ الله لأنه حَاكِمٌ به، فهو إذا حَكَمَ يقول بلِسَانِ الحال: أشهدُ بأن حُكْمَ الله كذا وكذا، وهو شاهِدٌ على المحق بالحقِّ وعلى المبْطِلِ بالباطِلِ،

ولذلك يقولون: الحاكِمُ شاهدٌ ومُفْتٍ ومَلْزِم كالأمير، فهنا ضمَّن الشهادةَ معْنَى الحُكم، وإلا فإن الشاهِدَ لا يكون شاهِدًا بينَ فُلانٍ وفلان ولكن يكون شاهِدًا لفُلانٍ على فلان، لكنه ضَمَّنَ الشهادَةَ معنى الحُكْم، وهو كذلك فإن شهادةَ اللهِ لنَبِيِّهِ ﷺ بالحق حُكْمٌ له بالحق، ووَجْهُ كون ذلك شهادَةً وحُكْمًا: لأنَّ كونَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُمَكِّنُ نبيَّهُ ﷺ من قتالِ هؤلاءِ الكُفَّارِ، واستباحَةِ دمائِهِمْ وأموالهم، وكونه يمَكِّنُ له في الأرض فيَفْتَحُ بلادَهُم، بل يفتحُ له الأرض أرْضًا أرْضًا؛ يدُلُّ على أن الله حكمَ لنَبِيِّهِ على الكُفَّارِ، وهو أكبرُ دَليلٍ على شهادة الله له بالصِّدْقِ، ولهذا قال في سورةِ الأنعام: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩]، فهذا أكبرُ ما يكونُ من الشَّهادَةِ، وقد شَهِدَ الله لنَبِيِّه بالفعل والتَّمْكِينِ بأنه على الحقِّ والإيمان وهم على الكُفْرِ والباطِلِ.

قوله: [﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ومِنْهُ حَالي وحَالُكُم]: الجملة حَالٌ مِنْ لفْظِ الجلالةِ، يعني: حالَ كونه يَعْلم، ويجوز أن تكونَ استِئْنَافِيَّةً لبيانِ صحَّةِ شهادَةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وحُكْمِهِ، فإنه يشْهَدُ على حقٍّ، فيعلم المُحِقَّ فيحُكْمُ له والمبْطَلَ فيحكُم عليه.

(مَا) اسم موصولٌ يُفيدُ العُمومَ، وهي تُسْتَعْمَلُ لغيرِ العاقِلِ، أما (مَنْ) فتُستَعْمَلُ للعقلاءِ، وهنا قالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ولم يَقُلْ: (مَنْ في السمواتِ والأرضِ) إمَّا تَغْليبًا للأكثر، وإما لملاحظَةِ الصِّفَاتِ مع الذَّواتِ، وهذا أَوْلَى، لأننا قد نُمانِعُ بأن الأكثرَ غيرُ عاقِلٍ باعتبارِ السَّمواتِ والأرض، فإن السمواتِ ما فيها موضِعُ قَدَمٍ إلا ومَلَكٌ قائمٌ أو رَاكِعٌ أو ساجِدٌ، والسمواتُ عَظِيمَةٌ وواسِعَةٌ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١].

فـ(مَا) يُعْبَّرُ بها عن الصِّفَةِ دونَ الموصوفِ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣]، ولم يقل: مَنْ طابَ لكُمْ، لأن المرأةَ إنما تُنْكَحُ لِصِفَاتِهَا؛ لأن المقصودَ وَصْفُ المرأةِ لا عَيْنُها كما قال النَّبِيُّ ﷺ: «تُنْكَحُ المَرْأَةُ لأَرْبَعٍ: لمَالِهَا، وحَسَبِهَا، وجَمَالِهَا، ودِينِهَا»[(١)].

﴿مَا﴾ موصولةٌ، وصِلَةُ الموصولِ شِبْهُ الجُمْلَةِ، قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُٱللَّهُ في ألْفِيَّته[(٢)]:

وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ

فصِلَةُ الموصُولِ إما أن تكونَ جُملَةً اسمية أو فِعلية أو شِبْهَ جملة، وهو الظرفُ أو الجارُّ والمجْرُورُ.

والظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ هل هو نَفسه صِلَةٌ كما هو ظاهِرُ كلامِ ابنِ مالكٍ، أو متَعَلِّقُه هو الصلَةُ كما هو قولُ الجمهور؟

الجواب: متَعَلِّقُه هو الصِّلَةُ.

وهل يُقَدَّرُ صلةُ الموصول فعلًا أو اسمًا؟

الصحيح أنه يُقَدَّرُ فِعْلًا لأن هذا هو الأصلُ، وعمل الاسمِ عندَ الحذف قليلٌ وضعيفٌ.

وخبرُ المبتدأ يقَدَّرُ باسْمٍ ويجوزُ تَقْديرُه بفعلٍ، لكن تَقْدِيرُه باسمٍ هو الأصل،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٤٨٠٢)؛ ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦) عن أبي هريرة.

(٢) البيت رقم (٩٧).

تقول: الرَّجلُ عِنْدَكَ؛ التقدير: الرَّجُلُ كائنٌ أو مستَقِرٌّ عنْدك، فالخبرُ جملة اسمية، ويجوز: الرجلُ استَقَرَّ عندك، على أن يكون الخبرُ جملةً فِعْلِيَّةً، لكن هذا خلافُ الأصل؛ لأن الأصلَ في الخبر أنه مُفرد، أما صِلَةُ الموصول فنقدرها جملَةً فِعْلِيَّةً، فلو قلت: جاء الذي عندك، التَّقْدِيرُ: مستقرٌّ عِنْدَكَ؛ لَزِمَ أن تقدر مبتدأ مرة ثانية، ويكون التقدير: جاء الَّذِي هو مُسْتَقِرٌّ عندَكَ.

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إذا كان للعمومِ فهو يَشْمَلُ أفعالَ الإنسانِ وأقوالَهُ وسِرَّهُ وعَلانِيَتَهُ، وفيه ردٌّ ظاهِرٌ على غُلاةِ القَدَرِيَّةِ الذين كانوا قديمًا يَنْفُونَ العِلم والعياذ بالله، ويقولون: إن الأمْرَ أُنفُ، يعني مستأنفٌ، وهم كفَّارٌ لأنهم مَكَذِّبُونَ للقُرآنِ.

ودائمًا يجمَعُ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ويُفْرِدُ ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾، وكلها في العَدَدِ سواءُ كما ثَبتَ في السُّنَّة، وكما هو ظاهِرُ القرآنِ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]، فتكون الأرضُ مفردَةً لكن معناهُ الجمعُ، فـ(ال) هنا لاستِغْرَاقِ الجِنْسِ، يعْنِي: كل ما يُسَمَّى أرْضًا، فيَشْمَلُ السبعَ الأرَضِين.

وقوله: [﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ومِنْهُ حَالي وحالُكُم]: ونص المُفَسِّر على ذلك لأن المقامَ يَقْتَضِيهِ، حيثُ قالَ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾.

ثم قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مستأنفًا الكلامَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

وقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، (الذين): مبتدأٌ خبَرُه جملَةُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، وهذا من الحُكْمِ بينَه وبينهم.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الظاهِرُ أنها من كلامِ الله، وأنها جملةٌ مستأْنَفَةٌ وليست من كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: [﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ وهُو مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ]: آمنوا به يعني: اعترَفُوا به وأقَرُّوا به ورَأَوا أنه حَقٌّ، هؤلاء هم الخاسرون.

والباطِلُ: كلُّ ما عُبِدَ من دُونِ اللهِ في هذا المقام، وإلا فَفِي غَيرِهِ يقال: كلُّ ما خالَفَ الحَقَّ فهو باطِلٌ، حتى الشيء الذي لا خيرَ فيه يُسَمَّى بَاطِلًا وإن لم يَضُرَّ، كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ لَهْوٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا كَذَا وَكَذَا»[1]، فالباطل يُفسَّرُ في كل مكان بَحَسَبِهِ.

وهذه القاعدةُ شامِلَةٌ لجميعِ الكلماتِ، تجِدُ الكلمة الواحدةَ في سِياقٍ لها معنى وفي سياقٍ آخرَ لها معنى آخر بحَسَبِ السِّياقِ، وهذا هو الذي يُطَمْئِنُ الإنسانَ إلى صِحَّـةِ القولِ بأنه لا مجازَ في اللُّغةِ العربيـةِ، حيث إننا قلنا: إن الذي يُحَدِّدُ مَعْنى الكلمة هو سِياقُهَا ومكانها في هذا السِّياقِ، باعتبار حالِ المتكَلِّمِ بها وحالِ الموضوعِ الذي هو مَسُوقَةٌ له، فالباطِلُ هنا هو الأصنام، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [الحج:٦٢].

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: [﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱلْبَـٰطِلِ وَكَفَرُوا بِٱللَّهِ﴾ مِنْكُمْ]، وقوله: ﴿وَكَفَرُوا بِٱللَّهِ﴾ أَيْ: أَنْكَرُوا ما يجِبُ له مِنْ حَقٍّ، وذلك لأن الكُفر في اللُّغَةِ العربيَّةِ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله، رقم (١٦٣٧) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين؛ وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله، رقم (٢٨١١) عن عقبة بن عامر الجهني، ولفظ الترمذي: «كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رمية بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله فإنهن من الحق».

بمعنى السَّتْرِ، ومنه سُمِّيَ الكُفُرَّى وهو طَلْعُ النَّخْلِ لأنه يَسْتُرُ التَّمْرَ، وعندنا يُسمونَهُ الكافور.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [منكم] هذا من أغربِ ما يكونُ، إلا إذا كان يَرَى أن قولَهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَاطِلِ﴾ من كلام الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فيكونُ قوله: [مِنْكُمْ] له وَجْهٌ، ويكونُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يخاطِبُ المشْرِكِينَ، ويكونُ المعنى ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ منكم أيها المشْرِكُونَ، أما إن كانت مِنْ كلامِ الله فهي عَامَّةٌ.

قوله: [﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ فِي صَفْقَتِهِمْ حيثُ اشْتَرَوا الكُفْرَ بالإيمانِ]: وصياغَةُ الجملَةِ على هذا الوجه له مَعْنَى عَظِيمٍ، حيث جاءتِ الجملَةُ الاسميةُ المفِيدَةُ للحَصْرِ، لو قال: والذين آمنوا بالباطل وكفروا بالله الخاسرونَ، لعُلِمَ المعنى، لكن قولَه: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ أبْلَغُ، لأن الإشارةَ للتَّعْيينِ.

وضميرُ الفَصْلِ يُفِيدُ الحَصْرَ، فيكون حَصْرُ الخسرانِ فيهم من جِهَتَيْنِ: من جهةِ التَّعْيينِ بالإشارة في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ﴾، ومِنْ جِهَةِ الفَصْلِ بالضَّمِيرِ ﴿هُمُ﴾، فهؤلاءِ خَسِرُوا صَفْقَتَهُمْ، فما رَبِحُوا بل تَضَرَّرُوا بهذه الصفْقَةِ.

واعلم أن ضَميرَ الفَصْلِ يُفِيدُ التوكيدَ والحَصْرَ، وكذلك التَّمْيِيزُ أو الفَصلُ بين الصِّفَةِ والخبرِ، ولهذا سُمِّيَ (ضمير فصل)، فإذا قُلْتَ: «زيد الفاضلُ»، يُحتملُ أن الفاضِلَ صِفَةٌ والخبرُ منتَظَرٌ يعني: زيدُ الفاضِلُ قائمٌ، فإذا قلت: زيدٌ هو الفَاضِلُ، تعَيَّنَ أن يكونَ خبرًا.

وضَمِيرُ الفَصْلِ الأَصَحُّ أنه حَرفٌ لكنه بصِيغَةِ الضَّمِيرِ.

وبعضهم يقول: إنه ضَمِيرٌ، لكن ليس لَهُ مَحَلٌّ من الإعرابِ.

وبعضهم يقولُ: هو ضميرٌ ومَحِلُّهُ مِنَ الإعراب ما قَبْلَهُ.

لكنَّ الأخيرَ خلافُ قواعدِ اللُّغَةِ العربية؛ لأن الضَّمائرَ لا يُنْعَتُ بها ولا تُنْعَتُ، صَحيحٌ أنها تُؤَكِّدُ كما تقولُ: قام هو، والأرْجَحُ الذي عليه الأكثرُ أنه حَرْفٌ جِيءَ به للفَوائدِ الثلاثةِ السابقة.

وقوله: ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ اعلم أن الخُسْرانَ، يكونُ بفواتِ المحْبُوبِ ويكونُ بحصولِ المكْرُوهِ، والذي حصَلَ لهؤلاءِ المؤْمِنينَ بالباطِلِ الكافرين بالله كِلا الأَمْرَيْنِ، فهم فاتَهُمُ المطلوبُ ووقَعُوا في المكروه: فاتهم الثَّوابُ العظيمُ الذي أعدَّهُ الله عَزَّوَجَلَّ للمؤمنـين به مِنَ الجنَّاتِ، ووقَعُوا في المكروهِ وهي النَّـارُ -والعياذ بالله- فخَسِرُوا الأمْرَيْنِ جَميعًا.

فـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ في صَفْقَـتِهِمْ، حيـث اشتروا الكفـرَ بالإيمانِ، فخَسِرُوا أنفُسَهُم وأَهَلْيهم وأمْوالِهِمْ ودُنْياهُم وآخِرَتَهم، نعوذُ باللهِ من ذلك، خَسِرُوا أنفـسهم لأن أنْفُسَهُم التي كانوا بِصَدَدِ أن يَحْمُـوها عَنِ المحارِمِ وعن البـاطل ضَيَّعُوها فخَسِرُوها، ضاعَتْ مع نُفوسِ الهالِكِينَ، وخَسِرُوا أهْلِيهم لأن المؤمنين قد رَبِحُوا أهْلِيهِمْ في الدنيا والآخرة، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور:٢١].

أما هؤلاء فخَسِرُوا ذُرِّيَّتَهم في الدُّنْيا والآخِرَةِ ولم يَنْتَفِعُوا بها؛ لأن أهلَ النَّار لا يَجْتَـمِعُون ولا يتآلَفُونَ ولا يتحَابُّـون، بل العَكْسُ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف:٣٨]، وكلُّ إنسانٍ -والعياذ بالله- في تابُوتٍ مُعَذَّبٌ وحْدَهُ، وخَسِرُوا أموالهُم

أيضًا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [الأنفال:٣٦]، ثم إن المالَ المفروضَ أن ينْتَفِعَ به الإنسانُ، لكنَّ هؤلاءِ الكفَّارَ لم ينْتَفِعُوا بمالهم، فمهْمَا أنْفَقُوا مِنْ نفقةٍ فلن تُقْبَلَ منهم، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤]، فهم الخاسرونَ من كُلِّ وجه -والعياذ بالله-، ولهذا حَصَرَ الخَسَارَة فيهِمْ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدة الأُولَى: أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى شهادَتُهُ أعظَمُ وأكبرُ شَهادةٍ، لقوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾، وفي سُورَةِ الأنعامِ قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةًۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩].

الفَائِدةُ الثَّانِيةُ: أن شهادةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تكونُ بالقَولِ وبالفِعْلِ:

أما بالقول: فإنَّ الله تعالى يقولُ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦].

وأما بالفعل: فإن تمكِينَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لرَسولِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الأرضِ ونَصْرَهُ إيَّاهُ وخُذلانَ أعدائِهِ أكبرُ شهادَةٍ على أنه صاحِبُ الحقِّ وأن أعداءَهُ أهلُ الباطل؛ إذن: فالشهادَةُ نوعان: شهادةٌ فِعْلية، وشهادة قَولِيَّة.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: إطلاقُ الشَّهادةِ على الحُكم، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ لم يقل: شَهِيدًا لي عَليكُمْ، بل قالَ: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾.

لو قال قائل: إذا كان عندَ الحاكِم شهادةٌ هل يحكُمُ بها؟

الجواب: إذا كانَ عندَ الحاكمِ شهادةٌ فلا يُحْكَمُ بها كما قالَ أهلُ العِلم، بل يُحوِّلُ القَضِيَّةَ إلى قاضٍ آخَرَ ويَشْهَدُ.

الفَائِدةُ الرَّابعةُ: إثباتُ عِلم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لقولِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وإثباتُ عُمومِ عِلم اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعُمُومُ العِلم غيرُ مطْلَقِ العِلْم، فالإنسان عالمٌ، لكن عِلْمَهُ ليس بعام، أما اللهُ عَزَّوَجَلَّ فعالم وعِلْمُهُ عامٌّ شامِلٌ لكُلِّ شيءٍ.

الفَائِدةُ الخامِسةُ: إثباتُ تعَدُّدِ السمواتِ، لقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وهي جَمْعٌ، وهي هنا مُبْهَمَةٌ، لكنها بُيِّنَتْ في آياتٍ متَعَدِّدَةٍ بأنها سبعُ سمواتٍ.

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: إثبـاتُ عِلم اللهِ لما يَفْعَلُه الإنسان؛ لأن ما يَفْعَلُـه الإنسانُ داخلٌ في كونِهِ في السموات والأرض، فيكون في ذلك رَدٌّ على غُلاةِ القَدَرِيَّةِ الذين أنْكَرُوا عِلْـمَ اللهِ وقالوا -والعياذ بالله-: إن الله تعالى لا يَعلَـمُ أفعالَ العَبْدِ، وأن الأمْرَ أُنُف، أي: مستَأْنَفٌ، وقد تقدم.

الفَائِدةُ السَّابِعة: أن الإيمانَ بالباطلِ والكُفْرَ باللهِ سببٌ للخَسَارَةِ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، ويَتَرَتَّبُ على ذلـك أن الخسرانَ يكونُ بقَدْرِ ما آمنَ الإنســانُ به مِنَ الباطِلِ وكَفَر به مِنَ الحـقِّ، فأعْظَمُهُ الشركُ بالله عَزَّوَجَلَّ، ومنه ما هو دُونَ ذلك، كما لو آمَنَ بحُكْمٍ مخالِفٍ لحُكْمِ الشَّريعَةِ وكَفَر بحُكْمِ الشَّرِيعَةِ؛ فإن لَدَيْهِ مِنَ الخُسرانِ بقدر ما حصَلَ منه مِنْ هذه المخَالَفَةِ.

وما فَسَدَتْ أحوالُ العالمِ الإسلامي وغيرِ الإسلامي إلا بالحُكْمِ بغيرِ ما أَنْزَلَ الله عَزَّوَجَلَّ، ولو كانتِ الأُمَّةُ الإسلامية صادِقَةً في إرادَةِ العِزَّةِ والكرامَةِ والسعادَةِ والفَلاحِ، لرَجَعَتْ إلى الحكمِ بكِتابِ الله؛ لأن الحكمَ بالقُوانِينِ الوَضْعِيَّةِ المخالِفَة للشريعةِ لا شكَّ أنه خَسارةٌ بنَصِّ القرآنِ، لأنها باطِلٌ، وما أنزل به القرآن فَهُو الحقُّ، فيكون عليهم مِنَ الخسْرانِ بقدرِ ما خالَفُوا من الحقِّ.

الفَائِدةُ الثَّامِنةُ: أن من حَقَّقَ الإيمانَ باللهِ والكُفْر بالباطلِ فهو الرَّابِحُ، ويَدُلُّ على ذلك قَولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر:١-٣].

هل نأخُذُ من هذه الآيةِ أنَّ مَنْ آمَنَ بالباطِلِ فهو كافر بالله؟

الجواب: ظاهِرُ الآية أنهم لا يَكْفُرونَ؛ لأنها جمعَتْ أمْرينِ، والعَطْفُ يقْتَضِي المغايَرَة، ويمكنُ أن يُقالَ: إن قولَهُ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ لبيانِ حالِهِمْ، وأنه يَلْزَمُ مِنَ الإيمانِ بالباطلِ الكُفرُ باللهِ، لأننا نقول: هب أنهم آمَنُوا بالباطلِ وآمنُوا بالله، هل يكونُ إيمانُهُم صَادِقًا؟

الجواب: لا؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ بالله رَبًّا ثم ذَهَبَ يعْبُدُ صَنَمًا، هذا ليس بمؤمنٍ باللهِ، فإيمانهم بالباطِلِ يلْزَمُ منه كُفْرُهم بالله عَزَّوَجَلَّ.

لو قالَ قائلٌ: هل التَّحاكُمُ للمحاكِمِ غيرِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الإيمانِ بالباطلِ، وهل هُو كُفْرٌ؟

فالجواب: من اعتَقَدَ في القَوانِينِ الوَضْعِيَّةِ المخالفةِ للشَّريعَةِ أنها حَقٌّ، فإننا نَحْكُمُ بكُفْرِهِ؛ لأنه إذا أثْبَتَ الحَقَّ في أحدِ المتَضادَّيْنِ لَزِمَ أن يَنْتَفي الحَقُّ عن الضِّدِّ الآخَر.

فهذه المسألةُ خَطِيرَةٌ، فإشعارُ الناسِ مِنْ بعضِ أهلِ العِلْمِ أن هذه القَوانينَ الوَضْعِيَّةَ صحيحةٌ وحَقٌّ، وهي تخالِفُ الشَّريعةَ؛ هذا خَطَرٌ عَظيمٌ.

لو قال قائلٌ: ما الحكم إذا قَرَّبُوا هذه القَوانِينَ الوَضْعِيَّةَ إلى الإسلامِ؟

فالجواب: إذا أمكنَ أن نُصَحِّحَهَا بطريقٍ من الطُّرُقِ فهذا أَوْلَى؛ لكن كون هذه الأحكامِ مخالِفَة للشريعةِ، ثم نقول: إنها حقٌّ؛ فهذا خطأ ولا يجوزُ.

لو قالَ قائلٌ: ما الحُكْمُ إذا كانت هذه الأحكامُ الوَضْعِيَّةُ يَكَمِّلُ بَعْضُها بعْضًا؟

فالجواب: الإيمان ببعضِ الكِتابِ والكُفْرُ ببعضٍ هو كُفرٌ بالجَميعِ؛ لأنه اتِّبَاعٌ للهَوَى، حيثُ أَخَذَ ما يُوافِقُ هَوَاهُ.

ولو قالَ قائلٌ: الذين سَافَرُوا إلى الغَرْبِ وجَاءوا يتَحَدَّثُونَ عن الحياة والسعادةِ، هل يَدْخُلُونَ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ ...﴾ الآية؟

فالجواب: الذي يَمْدَحُ الغَرْبَ على سبيلِ الإطلاقِ، هذا في الحقيقة عنده جَهْلٌ عظيمٌ؛ لأن ما عليه الغربُ من حَقٍّ كالصِّدْقِ والإخْلاصِ في المعامَلَةِ وما أشبه ذلك يُحْمَدُون عليه إذا ثَبَتَ أنهم كذلك؛ لأن هذا هو العَدْلُ، وأما ما عندهم من بَاطلٍ وفِسْقٍ وفُجور وكُفْرٍ، فلا يحمدون عليه.

لو قال قائل: بَعْضُ العَوامِّ يقولون: أنتم دائمًا تَقُولونَ: الدَّجَّالُ سيَخْرُجُ، والآن له ما يزيدُ على أَلْفِ سَنَةٍ ولم يَخْرُجْ، هل هَذَا يَدْخُل في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ﴾؟

الجواب: هؤلاءِ العوام يُنْصَحُونَ ونَقُولُ لهُمْ: ربما يكون هذا تَكْذِيبًا بالحَقِّ فتكْفُرون وأنتم لا تَشْعُرونَ، إن كان شكًّا فهو يُشْبِهُ الاستعْجَالَ بالعَذَابِ، مع أن

الدَّجَّالَ ليس عَذَابًا فقط، بل هو عَذَابٌ على قومٍ ورَحْمَةٌ على آخرين، فهذا الذي يقتُلُه ويُحْيِيه هو أعْظَمُ الناس شهادَةً عندَ الله، وهو له رَحْمَةٌ، وعُمومًا هذا الكلامُ خَطِيرٌ.

ونقولُ لهم: أَلَسْتُمْ في كلِّ صلاةٍ تقولون: «**نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المسِيحِ الدَّجَّالِ**»[1]، والرسولُ ﷺ حَذَّرَ الصَّحابَةَ[2]، والصحابةُ خَافُوا حتى ظَنُّوا أنه في أطَرافِ النَّخْلِ، خافُوا لشِدَّةِ إنذارِ الرَّسُولِ ﷺ لا لكونه سيَخْرُجُ، لكن كونُكَ أيضًا تُوهِمُ الناسَ أن الدَّجَّالَ سيَخْرُجُ الآن، أو أنه سَيأتِي بعدَ سَنَةٍ أو سَنَتينِ، هذا غَلَطٌ لأَنَّنَا لا عِلْمَ لنا بهذَا، بل نقول: إنَّهُ مِنْ أشْراطِ السَّاعةِ.

لو قالَ قائلٌ: ما حُكْمُ التَّحَاكُمِ إلى المحاكِمِ غيرِ الشَّرْعِيَّةِ، أي: التي تَحْكُمُ بالأحكامِ المخالِفَةِ للشَّرِيعَةِ؟

فالجوابُ: إذا أُلْجِئَ إلى المحاكَمَةِ إلى هذه المحاكمِ غيرِ الشَّرْعِيَّةِ، فإننا نقولُ بالجوازِ إذا كان وَسِيلَةً لاستِخْراجِ حقِّه، بشَرْطِ ألا يَقْبَلَ ما زادَ عَلَى الحقِّ، فالناسُ حقيقة مضطَّرون إلى هذا في البلادِ الأُخْرى لأن حَقُوقَهُم تَضِيعُ، ولو قيل بالمنْعِ

---

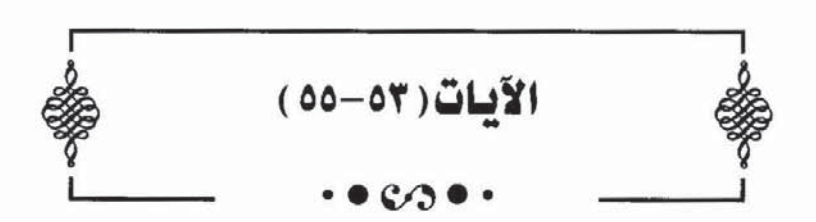
(١) أخرجه البخاري: كتاب صفة الصلاة، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٧٩٨)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٩)، عن عائشة.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٢٧)؛ ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صيام، رقم (١٦٩)، عن ابن عمر، واللفظ لمسلم: قام رسول الله ﷺ في الناس، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: «**إني لأنذركموه، ما من نبي إلا وقد أنذره قومه، لقد أنذره نوح قومه، ولكن أقول لكم فيه قولًا لم يقله نبي لقومه: تعلموا أنه أعور، وأن الله تبارك وتعالى ليس بأعور**».

لكان له وَجْهٌ؛ لأن التحاكمَ إليه يُوجِبُ اغترارَ المسلمين بذلك، لكنَّ جوازَ التَّحاكُمِ هو الظَّاهِرُ، إلا إذا كانت المَفْسَدَةُ متيَقَّنَةً فيَجِبُ أن تَتَجَنَّبَ هذا وتجعلَ مَا لك مِنْ حقٍّ مِنَ الأُمورِ التي قَدَّرَ الله عليها التَّلَفَ بحَريقٍ أو بِلُصوصٍ تَسَلَّطُوا عليه، وإذا كان عَالمًا أو قُدْوة ويُخشَى أن تكونَ مَفْسَدَةٌ من تحاكُمِهِ، فالأَوْلَى ألا يَتَحَاكَمَ إليهم، إلا إذا تيَقَّنْتَ المفسدةَ فيَجِبُ عدمُ التَّحاكُمِ، ويَرَى أن هذا أمرٌ قَدَّرَهُ الله عَزَّوَجَلَّ عليه، ولو جعل مُحَامِيًا عنه -أي وكيلًا عنه- قد يكونُ أَخْفَى وأَوْلى؛ لأَنَّه قُدْوَةٌ؛ هذا إذا كان مضطرًا لذلك.

وأما حُكْـمُ من يعْمَلُونَ في هذه المحـاكمِ غيرِ الشَّرْعِيَّةِ: فإذا كان عمَلُـهُم للتَّخْفِيـفِ من مخالَفَةِ الشرعِ فهـذا لا بأس به، بل قد يَجِـبُ عليهم هذا إذا قالوا: سنكونُ حُكَّامًا لأجلِ أن نَحْكُم بالشَّريعَةِ بقدرِ ما نَسْتَطِيعُ، وكي نُخَفِّفَ الأحكامَ المخالِفَةَ للشرعِ، مثـاله: في بعض الأحيان يَحْكُمُ بالحقِّ، وإذا أُجْبِرَ حَكَـمَ بالحقِّ ثم أتى بمُبَرِّرَاتٍ تُخَالِفُ معارضَةَ هذه الأحكامِ الوضْعِيَّةِ، فهذا يجبُ عليه الدُّخولُ، أما إذا كان لا يُمْكِنُ أن يحْكُم إلا بالطَّاغوتِ، فلا يجوز أن يدْخُلَ هذه المحاكم ولا يعمل فيها.

• ● ۞ ● •



الآيات (٥٣-٥٥)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٣﴾ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٥٤﴾ يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٣-٥٥].

قوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ يعني: يَطْلُبونَ منك التَّعْجِيلَ بالعذابِ، قال تعالى في آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس:٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٨﴾ قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ﴾ [السجدة:٢٨-٢٩].

هذا تحدٍّ للرُّسُلِ والعِياذُ بالله- وعلى رَأسِهِمْ خاتمهم محمد ﷺ، وهذا كقولِهِمْ في البَعْثِ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجاثية:٢٥]، انظر إلى الشُّبْهَةِ، نعم شُبْهَة وليست بحُجَّة، الرسلُ قالوا بالبعثِ في الآخرةِ لا في الدُّنْيا، ومع ذلك قالُوا: ﴿ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، فالرُّسلُ لم يقولوا لكُمْ أيها الكفار: إنهم سَيُبْعَثُونَ اليوم حتى تَقولُوا: ائتُوا بآباتِنَا!!

فالحاصلُ: أن هـؤلاء يستَعْجِلُونَ بالعَذابِ لا أنهم يُرِيدُونَ العَذابَ، بل يستَعْجِلُونَهُ تحدِيًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ

مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [الأنفال:٣٢]، وأحيانًا يَسْتَعْجِلُونَه كالمضطهد الذي يُرِيدُ أن يَنْتَحِرَ، فهم يقولون: إن كان هذا هو الحقُّ فإنا لا نُرِيدُ البقاءَ في الدُّنيا، وليَأْتِنَا العذابُ حتى نَتَخَلَّصَ من هذه الدنيا، لكن الغالبَ أن المستَعْجِلِينَ بالعذابِ يُريدونَ التَّعْجِيزَ والتَّحَدِّي، بدليل قولهم: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:٢٣].

لو قال قائل: هل المبَاهَلَةُ تكون معَ المسلِمِينَ أم معَ الكفَّارِ فقَط؟

الجواب: المباهَلَةُ تكونُ مع غيرِ المسْلِمينَ وتكونُ مع المسلمين، وابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَبَ المباهَلَةَ في بعضِ مسائلِ الفرائضِ.

قوله: ﴿وَلَوۡلَآ أَجَلٞ مُّسَمّٗى لَّجَآءَهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ (ال) هنا هَلْ هِي للعَهْدِ أو لبيانِ الحَقيقَةِ؟ إذا قلنا: إنها للعَهْدِ، يكونُ المرادُ العذابَ الذي وُعِدُوا به، الذي قال لهُمْ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إنه سيقَعُ بهم، وإذا قُلْنَا: إنها لبيانِ الجِنْسِ صارتْ أعَمَّ من ذلك.

﴿وَلَوۡلَآ﴾: شَرْطِيَّةٌ ﴿لَّجَآءَهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ هذا جوابُ الشَّرْطِ.

﴿أَجَلٞ﴾: مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به وُقُوعَهُ في سياقِ الشَّرطِ، وكذلك وصَفَهُ بقوله: ﴿مُّسَمّٗى﴾، وخبرُ المبتدأ محذوفٌ وُجُوبًا والتَّقْدِيرُ: لولا أجَلٌ مُسَمَّى مُقَدَّرٌ.

والشاهِدُ على حذفِ الخبرِ مِنْ كلامِ ابنِ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

(١) البيت رقم (١٣٨) من ألفيته.

وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ الأجَلُ: هو غايَةُ الشيءِ يعني: لَولا الغَايةُ التي حَدَّدَها اللهُ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مُّسَمًّى﴾ أي: مُعَيَّنٌ أو محدَّدٌ بنظامٍ وانتظامٍ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ، فأفعالُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ كُلُّ شيءٍ عندَهُ بمقدارٍ، حتى القَطْرَةُ التي تنزِلُ مِنَ السماءِ لا تَنْزِلُ إلا بمقدارٍ في وَزْنِها وحَجْمِهَا وزَمَنِها ومكانِهَا، ولهذا قال: ﴿مُّسَمًّى﴾، ويَدُلُّ لهذا قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٨-٩]، لا يَخْفَى عليه شيءٌ ولا يَشِذُّ عن تَقْدِيرِهِ شيءٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد:٤١].

وقـوله: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ استَعْجَلُوا العـذابَ ولكن الله عَزَّوَجَلَّ يَحْلُمُ ويَحْكُم ويُحْكِم فهو حَلِيمٌ حَكِيمٌ، فلولا أجلٌ مُسَمًّى لجاءهُمُ العذابُ عاجِلًا، ولكن سيُنْزِلُهُ الله عنْدمَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ.

ولو كان عَزَّوَجَلَّ كُلَّمَا طلَبَ هؤلاءِ من آيَةٍ أعْطاهُم وكُلَّما استَعْجَلُوا بالعَذَابِ عاجَلَهُمْ؛ لفَسدتِ الأرضُ، قال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١]، ولكن الله عَزَّوَجَلَّ حكيمٌ يُقَدِّرُ الأشياءَ حسبَ ما تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ، وهذه الحكمة لغايَةٍ قد نَعْلَمُهَا ولو مُسْتَقْبلًا، وقد لا نَعْلَمُهَا لأن عِلْمنَا مَحْدُودٌ، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥].

ثم قالَ مُتَوَعِّدًا لهم: [﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بِوَقْتِ إتْيانِهِ]: وقوله: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً﴾ هذه الجملَةُ مؤَكَّدَةٌ بثلاثِ مؤكِّداتٍ: القَسمِ المقدَّرِ، واللامِ، ونونِ التَّوْكِيدِ.

ومعنى: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم﴾ يجيئهُمُ -أي العذاب- بَغْتَةً.

البغْتَةُ: كل ما باغتَ الإنسانَ، أي: أتاهُ من غَيْرِ تَوَقُّعٍ لَهُ.

وقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة مُؤَكِّدَةٌ لقوله: ﴿بَغْتَةً﴾ لأن المبَاغِتَ للإنسانِ يَأْتِيهِ بدُونِ شُروطٍ، وقيلَ إنها جملة مُسْتَقِلَّةٌ بمعناها، وإن قوله: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً﴾ هذه صِفَةُ وُقوعِ العَذابِ، ففيه تهديدٌ وتَحْذِيرٌ، أي: فاحْذَرُوا أن يأْتِيكُمْ، وأن قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أي: أنه لا يأْتِيهِمُ الآن؛ لأنهم إذا أتاهُمُ العذابُ حين طَلَبهُمْ يكونُ قَدْ أتاهُمْ وهم متَوَقِّعُون له شَاعِرُونَ به فيكون أخفَّ وَقْعًا، ولكنه سيأْتِيهِمْ في غيرِ وقْتِ طَلَبِهِمْ، والحال أنهم لا يشْعُرونَ.

وعلى القولِ الأَوَّلِ أنها توكيدٌ لقولِهِ: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً﴾ فيكونُ هذا مُفسَّرًا بقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف:٩٧-٩٨]، فالإنسانُ النائمُ ليس مُسْتَعِدًّا للعَذابِ، بل هو آمِنٌ غايَةَ الأمْنِ، قال تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال:١١]، وكذلك الإنسان الذي يلعب في رابِعَةِ النهار هذا أيضًا آمِنٌ، ولكنَّ الله هدَّدَ هؤلاءِ المبْطِلِينَ في حال أمْنِهِمْ أن يأْتِيهُم عذابُ الله عَزَّوَجَلَّ بَغْتَةً.

وظاهرُ الآيةِ الكريمةِ أن هذا في الدُّنْيا، ولا فَرقَ بينَ أن يكونَ هذا العذابُ على يَدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابِهِ أو مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فالعذابُ الذي أَتَى قُرَيشًا لما دَعَا النَّبِيُّ ﷺ ربه فقال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**»[1]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب تسمية الوليد، رقم (٥٨٤٧)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥) عن أبي هريرة.

فأَصَابهُم الجَدْبُ والقَحْطُ والجوعُ؛ هـذا العذابُ مِنَ الله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك ما كان على أَيْدِي المؤمنينَ في غَزوةِ بَدْرٍ فإن تلكَ الغزوةَ أصابَتْهُم إصابةً بالِغَةً عظِيمَةً، ولهذا سَمَّى الله يومَهَا يومَ الفِرقانِ، ما من بَيْتٍ من بُيوتِ مكَّةَ الكبارَ إلا وقَدْ أُصيبَ بهذه المصِيبَةِ وعُذِّبَ بهذا العذابِ.

وعلى العُموم فإن قُرَيشًا أُصِيبُوا عامَّةً بنكْبَةٍ بالِغَةٍ لأن صَنادِيدَهُم ورُؤساءَهم قُتِلُوا، ثم قُتِلُوا وغُلِبُوا وأُسِرُوا وهُزِمُوا وخابُوا، على حين أنهم كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال:٤٧]، خرَجُوا وقد جَزَمُوا أنهم غَانِمُونَ وهازِمُونَ للرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأصحابِهِ، ويقـول أبو جَهْلٍ: واللهِ لا نَرْجِـعُ حتى نَقْدَمَ بَدْرًا فنَنْحَرُ الجَزُورَ، ونُسْقَي الخمور، وتُعْزَفُ علينا القِيانُ، ويَسْمَع بِنَا العرب فلا يزالونَ يهابُونَنَا أَبَدًا[1].

لكِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مِنْ ورائِهِمْ مُحيطٌ، فالذي حَصَلَ أن العربَ تَحَدَّثُوا بهم، وأن القِيانَ عَزَفَتْ عليهِمْ بالنَّعْي لا بالفَرَحِ، وأنهم سُقُوا كأسَ الحِمامِ ولم يُسْقَوا الخَمْرَ، فصارَ الأمرُ عكسَ ما قالُوا تمامًا، والنَّبِيُّ ﷺ رفعَ اللهُ رايَتَهُ ونصرَهُ، ووقَـفَ عليهم مُوَبِّخًا على القَلِيـبِ وهم جُثَثٌ هامِـدَةٌ، يقول: **«يَا فُلَانُ بْنَ فُلَانٍ! هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمُ اللهُ حَقًّا، فَإِنِّي وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي اللهُ حَقًّا»**[2]، هل يُوجَدُ أبلغُ من هذا الذُّلِّ

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (٣/ ١٦٦) غزوة بدر الكبرى، أبو سفيان يرسل إلى قريش يطلب منهم الرجوع.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، رقم (٣٧٥٧)؛ ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه...، رقم (٢٨٧٤) عن أنس، ولفظ مسلم: أن رسول الله ﷺ ترك قتلى بدر ثلاثًا ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم فقال: **«يا أبا جهل بن هشام! يا أمية بن خلف! يا عتبة بن ربيعة! يا شيبة بن ربيعة! أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقًا»**.

والعارِ -والعياذ بالله- وسبعون رَجُلًا منهم أُسِرُوا ولم يُطْلَقُوا إلا بفَـداءٍ، وصَاروا بَدَلَ الكَرَاسِي العالية يُدرِّسونَ الصِّبْيانَ في المَدِينَةِ ويُعَلِّمُونَهُم الكتابةَ، هذا ذُلٌّ ما وراءَهُ ذُلٌّ، وعذابٌ ما وراءه عَذَابٌ!

وليس في الحقيقة العذابُ ألَمَ البدنِ فقط، أنا عندي وعندَ كُلِّ النَّاسِ أن العذابَ المهِـينَ هو ألمُ القَلبِ والنَّفْسِ، هذا أشـدُّ وأعْظَمُ، فالعذابُ العظيـم في الحقيقةِ هو عذَابُ القَلْبِ، ولِذَلكَ إذا مَنَّ الله على الإنسانِ بقَلْبٍ مُطْمَئِنٍّ وصدْرٍ مُنْشَرِحٍ مهما يَحْدُثُ لا يتَعَذَّبُ ولا يتَألَّمُ بشيء.

الحاصِلُ أن ما أصابَهُم بفِعْـلِ الله عَزَّوَجَلَّ أو بفِعْلِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو مِنَ العَذابِ بَغْتَةً،، وكذلك أيضًا ما يُصِيبُ الواحِدُ منهم عند الموت -وما أقْرَبُ الموتِ مهما طالتْ بالإنسانِ الحياةُ- إذا جاءَهُ الموتُ يُبَشَّرُ بغضبٍ من اللهِ وسَخَطٍ، ويقال لرُوحِهِ: اخْرُجِي أيتها الروحُ الخَبِيثَةُ[(١)]، فهذا -والعياذ بالله- مِنَ العَذابِ، فعَذَابهم في الدُّنيا وعندَ الموتِ، وفي الآخِرَةِ العذابُ المهينُ.

لو قال قائل: هل يستفادُ من قوله تعالى: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً﴾ جواز أن يقولَ الإنسانُ: هذا وَقَعَ صِدْفَةً؟

الجواب: هذا فيه تفصيلٌ: أما بالنِّسْبَةِ للخالقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فلا يجوزُ التَّعْبِيرُ بكلمَةِ صِدْفَةٍ، فلا يجوزُ لأحدٍ أن يقولَ: إن الله تعالى أَوْقَعَ هذا صُدْفَةً، بمعنى أن الله جَلَّ وَعَلَا ما أَرَادَهُ وقدَّرَهُ، لكن بالنسبة للإنسان نَفْسِهِ، فالإنسانُ قاصِرُ العِلْمِ يقَعُ الشيءُ عليـه بدُونِ تَوَقُّعٍ، فيقـول: حصل كذا صُدْفَةً أو صادَفَنِي فُـلانٌ، والمعنى:

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبور وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣)؛ وأحمد (٤/ ٢٨٧) (١٨٥٥٧) عن البراء بن عازب.

لَقِيَنِي بدونِ سابِقِ عِلْمٍ، فهذا لا بأسَ به، وما زالَ النَّاسُ يُعَبِّرُون بهذا.

قوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ يعني: يَطْلُبونَ منْكَ تَعْجِيلَهُ، ولكن الأمورَ مُقَدَّرةٌ في يدِ الله عَزَّوَجَلَّ، ولهم عذابٌ لن يَسْتَطِيعُوا الخلاصَ منه، لهذا قال: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ هذه الجملَةُ مؤكَّدَةٌ بمُؤَكِّدَيْنِ بـ(إنَّ) و(اللام).

ومعنى الإحاطَةِ بالشيءِ، أن يَأْتِيهُ العَذابُ من كلِّ جانِبٍ، و﴿جَهَنَّمَ﴾ هي اسم للنَّارِ أعاذَنَا الله منها، وسُمِّيَتْ بذلك لأمرين: لبُعدِ قَعْرِهَا، وسوادِها، فهي من الجَهمة، والنون زائدة فيها، وعلى هذا فيكونُ وَزْنُها (فَعَنْلَل) وقيل: إنها اسم أعْجَمي وإن أصلها (كهنام) في اللغة الأعجمية، لكن عندما عُرِّبَتْ حصَلَ فيها تَغْيِيرٌ فصارَتْ جَهَنَّمَ.

والغريب أن العَجَمَ الآن عندما يتحدثونَ إذا أرادُوا أن يُعَبِّرُوا عن النارِ يقولون جهَنَّم حتى نار الدُّنيا يُسَمُّونَها جهنم مع أننا نقول جهنَّم للنارِ العظيمَةِ، أما النار التي تَشْتَعِلُ بعودِ الكبريتِ فلا نُسَمِّيهَا جهنَّم لكن عندَ العجمِ اسمٌ لمطْلَقِ النَّارِ.

وأما حديثُ: «**أُوقِدَ عَلَى النَّارِ أَلْفَ عَامٍ حَتَّى احْمَرَّتْ، ثُمَّ أُوقِدَ عَلَيْهَا أَلْفَ عَامٍ حَتَّى ابْيَضَّتْ، ثُمَّ أُوقِدَ عَلَيْهَا أَلْفَ عَامٍ حَتَّى اسْوَدَّتْ...**» الحديث[1]، فهو حديثٌ ضعيفٌ، لكن مادة الجِيمِ والميمِ تَدُلُّ على هذا، والجَهمة في اللُّغَةِ الظُّلْمَة، فهي سوداءُ مظلِمَةٌ والعياذ بالله.

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣/ ٨٩) (٢٥٨٣) عن عمر بن الخطاب بلفظ: «إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم امر فأقد عليها ألف عام حتى اسودت»؛ والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٨٩) (٧٩٩) عن أنس.

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ ولم يقل: (يسْتَعْجلونَكَ العذابَ)، هذا الفعلُ يتَعَدَّى بالباء وبنفسه، تقولُ: استَعْجَلَ به، واستَعْجَلَهُ، والظاهر أنها من جِنْسِ: شَكَرَهُ وشكر له.

لو قال قائل: الشخصُ من أهلِ الجنَّةِ رَأى شَخْصًا يُعَذَّبُ -وإن كان المعذَّبُ مستَحِقًّا للعذاب- ألا يتَأَلَّمُ، والجنَّة لا ألمَ فيها ولا كَدَرَ، فكيفَ نَجْمَعُ بين هذا ورؤيتهُم لأهلِ النَّار وهم يُعَذَّبونَ؟

الجواب: إن عذابَ أهلِ النَّارِ يزيدُ سُرورَ أهلِ الجنَّة واغْتَباطَهُم بنِعْمَةِ الله عَزَّوَجَلَّ، ويَدُلُّ على هذا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ﴿٥٦﴾ وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾ [الصافات:٥٦-٥٧].

ومن وَجْهٍ آخرَ: أن الإنسانَ في الحَقِيقَةِ يُسَرُّ إذا رَأَى عَدُوَّهُ يُعْذَّبُ ولو كان عَذَابًا عظيمًا، خصوصًا إذا كان في وقتٍ لا يتَمَكَّنُ من الاستِعْتَابِ، فالآن هذا العَدُوُّ لا يمكن أن تحسُنَ حاله حتى يكونَ وَليًّا لي.

قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ الحمدُ لله قال: ﴿لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ولم يَقُلْ: بالظالمين، الكافِرُ يكونُ في قَعْرِ الجَحِيمِ والعِياذُ بالله، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات:٥٥]، أي: في المكانِ السَوِيِّ منها وهو الوسطُ، فهؤلاء -والعياذ بالله- تُحِيطُ بهم النارُ من كُلِّ جانبٍ؛ لأن الإحاطَةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ، لكن يُشْكِلُ على هذا قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ﴾ [العنكبوت:٥٥]، يغْشَاهُمُ العَذابُ: يعني يُغطِّيهِمْ، ومنه قوله: ﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف:٥٤]، وقولُهُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل:١]، يعني: يُغطِّي الأرض بسَوادِهِ، فعَلَى هذا يَغْشَاهُمُ العذابُ، أي: يُغطِّيهم، لكن مِنْ فوقِهِمْ ومن تحتِ أَرْجلِهِمْ.

ونحن قلنا: الإحاطةُ من كلِّ جانبٍ، فهل يكون قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾، مخصِّصًا لهذه الإحاطة، وتكونُ الإحاطَةُ من فوق ومن تحت، أو يقال: إن تغْشِيَةَ العذابِ أبلغُ من إحاطة النارِ، وهذا هو الأقرب، وخصَّ الفوقَ والتحتَ لأنه لا يُمْكِنُ الفِرارُ مِنْهُ، لكن الجوانبَ يمكنُ الفِرارُ منها، فإذا جاء العذابُ من الخلفِ تَفِرُّ إلى قدَّام، وإذا جاءَ من قُـدَّامَ تَفِرُّ إلى الخَلْفِ، ومن يمين تَفِرُّ إلى يسـار، ومن يسار تَفِرُّ إلى يمينٍ.

وقال بعضُ المفسِّرينَ: خَصَّ الفوقَ والتحتَ لأن نارَ الدُّنيـا لا تَأْتِي مِنْ فوق ومن تحت، بل تكون من جانِبٍ إلى جانِبٍ، وهذا منقوضٌ بمن أُلْقِيَ فِي نفسِ النَّارِ، فإن النارَ تأْتِيهِ من جميعِ الجهاتِ.

والذي نَرَى -والله أعلم- أن ما بعدَ قولِهِ: ﴿لَمُحِيطَةٌۢ﴾ لا يُخَصِّصُهُ، فتكونُ الإحاطةُ عامَّةٌ من كلِّ جانِبٍ، وتَغْشِيَةُ العذابِ من فوقَ ومن تحت يُشَدِّدُ عليهم أكثر، فتكونُ تَغْشِيَةُ العذاب أشدُّ من الإحاطَةِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ يَغْشَاهُم: أي يُغَطِّيهِمْ، وتقدَّم تفسيرُ هذا في الآية التي قَبْلَها، وقلنا: إن قوله: ﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ ليـس مُخَصِّصًا لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وقلنـا: إن الإحاطَةَ عامَّةٌ وتَغْشِيةُ العذابِ من فوق ومن تحت للتَّشْدِيدِ عليهم، وأن التَّشْغِيَةَ أشدُّ مِنَ الإحاطَةِ.

قوله: [﴿وَيَقُولُ﴾ فِيهِ بالنُّونُ أي: نَأْمُرُ بالقولِ، وبالياء (يقول) أي: يقُولُ الملَكُ الموكَّلُ بالعَذابِ]:

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نقولُ، أي: نَأْمُرُ]، هذا في الحقيـقة تحريفٌ من المُفَسِّر

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ما الدَّاعِي لصَرْفِ اللَّفْظِ عن ظَاهِرِهِ؟ ولهذا فالمتَعيِّنُ أن يكونَ القائل هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ۝١٠٨ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون:١٠٨-١٠٩]، وهذا واضحٌ وصَرِيحٌ أن القائل هو الله عَزَّ وَجَلَّ.

وهنا أيضًا في هذه الآيةِ القائلُ هو الله جَلَّ وَعَلَا، فقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نقولُ، أي: نَأْمُرُ مَنْ يقولُ] تحريف، فما الذي يمْنَعُ أن الله تعالى هو الذي يقولُ؟ ! أليس الله عَزَّ وَجَلَّ يتكَلَّمُ بما شاءَ ومتى شاءَ، وكلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مسموعٌ بصوتٍ لا يُشْبِهُ الأصواتَ وبحروفٍ يفْهَمُها المخاطَبُ بهذا الكلامِ، ومما يدُلُّ على أن القائل هو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أن القراءةَ الثانِيَةَ بالياءِ، فلو فسَّرنا قوله تعالى: (نقول) بأنه المُلْكُ لخالَفْنا القراءة الثانية، والقراءات يُفَسِّرُ بعْضُها بعضًا كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، فمَعْنَى (تبيَّنُوا) فسَّرتها القراءةُ الثانيةُ «فتَثَبَّتُوا».

واعلم أن مَنْ يعْتَقِدُ مَذْهبًا مِنَ المذاهبِ تَجِدُهُ يحرِّفُ الكلِمَ عن مواضِعِه لأجلِ أن يُوافِقَ ذلك المذْهَبَ، وهذا خطيرٌ جدًّا، فالواجبُ أن يكونَ الإنسانُ نحو الأَدِلَّةِ ساذَجًا، بمعنى خاليًا وتابِعًا تمَامًا للدَّلِيلِ، ولا يجعلُ الدليلَ تابِعًا، بل يجعلُ نَفْسَهُ تبَعًا للدَّلِيلِ، ويكونُ كالأرض التي ليس فيها عُشْبٌ ولا نَباتٌ، فهي مهَيَّأَةٌ لما يُبْذَرُ فيها، بخلافِ الأرض التي يُوجدُ فيها نباتٌ من قَبْل، فلا بُدَّ أن يكونَ الغَرْسُ مثلَ النباتِ الذي قَبلَهُ.

لو قال قائل: أهلُ السُّنَّةِ يقولون: إن الله جَلَّ وَعَلَا يتكَلَّمُ بحرفٍ وصوتٍ، مع أن قولهم: «بحرف وصوت» لم يأتِ به النقْلُ في الكتاب والسُّنَّةِ، فما الجوابُ؟

الجواب على هذا: أولًا: ينْبَغِي أن نَعْرِفَ أن أهلَ السُّنَّةِ والجماعَةِ -جعلنا الله منهم- صارَ لهم أحْوالٌ وأوْقاتٌ يُنزِّلون كلَّ حالٍ وكلَّ وقتٍ منْزِلَتَهُ.

ثم هم ابتلوا بقومٍ يقولون: إن كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هو المعنى القائمُ بالنَّفْسِ، وهذا القولُ في الحقيقة نفيٌ لكلامِ الله عَزَّوَجَلَّ، فاضْطَرَّ أهلُ السُّنَّةِ أن يقولوا: «بحرفٍ وصوتٍ» تأْكِيدًا لمعنى الكلامِ فقط، فهم مضْطَرُّونَ لمقابلةِ هؤلاء، ولهذا لما قيلَ للإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم يأْتُونَ بكلماتٍ لأجلِ دفعِ إيهامِ القَولِ بما يقُولُه أهلُ الباطِلِ، لو سَكَتَ السَّلَفُ وقالوا: «القرآنُ كلامُ اللهِ» فقط، صارَ في هذا إيهامٌ، حتى إن الإمامَ أحمدَ سُئلَ عن رجلٍ يقولُ: إن الله معنا، ولا أزيد على هذا؟ قال: قَدْ تجَهَّمَ؛ لأن الجهمية كانوا يُضِلُّونَ الناسَ، أحيانًا يُصَرِّحُونَ ويقولون: إن الله مَعَنَا بذاتِهِ في الأرض، وأحيانًا يقولن: إن الله مَعَنا، لأجل أن يهْرَبُوا مِنْ إثارَةِ الناسِ عليهم، فهم يتَسَتَّرُون بمثل هذا الشيءِ.

وكذلك السَّلَفُ يقولون: إن الله استَوى على العَرْش بذاتِهِ، وقولهم: «بذاتِهِ» ليست موجودة في الكِتابِ والسُّنَّة؛ لأنهم لو قالوا: استَوى على العَرْشِ، وسكَتُوا، لقال لهم أولئك المحرفون: نعم هو عَلا على العرشِ لكن عُلُوًّا معْنويًّا، فيكون (استوى) بمعْنَى (استَوْلَى)، فاحتاجَ السلَفُ أن يقولوا: «بذاتِهِ».

كذلك عَبَّرَ بعْضُهُمْ في حديثِ النُّزُولِ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا** تَبَارَكَ وَتَعَالَى **كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»[1] فقالوا: بذاتِهِ؛ دَفْعًا لتَحريفِ من قالوا: ينزلُ أَمْرُهُ أو مَلَكٌ من ملائِكَتِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١٠٩٤)؛ ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل...، رقم (٧٥٨) عن أبي هريرة.

أو تَنْزِلُ رَحْمَتُهُ.

فالسلفُ -رحمهم الله- يُضِيفُونَ بعضَ الكَلماتِ لدَفْعِ تَوَهُّمِ الباطِلِ، كما أنهم يَسْكُتونَ عن بعضِ الكَلماتِ خَوْفًا مِنْ توَهُّمِ الباطلِ.

وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ أن مسألةَ الذاتِ لم تردْ في لسانِ العربِ العُرباءِ(١)، لكنها عبارةٌ صَحِيحَةٌ فجوَّزَ الإخبارَ بها عنِ الله، ولكن لا نجْعَلُها من أسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، كما يجوزُ أن تقول: (إن الله موجودٌ)، والموجود ليس من أسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، لكن من المعلومِ أنه لا بُدَّ مِنَ الإقرارِ بأن الله مَوجودٌ، فنُخْبِرُ عنِ الله بأنه موجودٌ وفي أسماءِ الله ما يُغْنِي عنها، مثل الحيِّ الذي لا يَمُوتُ.

وكذلك (القديم) يَصِحُّ أن تُخْبِرَ عنه بأنه قَديمٌ، والمراد بالقديمِ ما لا أَوَّلَ له، لكن لا يجوزُ أن تجْعَلَ القَديمَ اسمًا من اسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، خِلافًا لبعضِ المتأخِّرِينَ الذين جعلوا أخصَّ أوصَافِهِ أنه قديم، وهذا ليس بصحيحٍ، وفي القرآنِ والسُّنَّةِ ما يُغْنِي عنه وهو (الأول)، وهو أيضًا أبلَغُ مِنَ القديمِ؛ لأن القديمَ قد يُطْلَقُ على الحادِثِ المتقَدِّمِ كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، فالقديمُ لا يَدُلُّ على السَّبْقِ المطْلَقِ؛ ولأن الأَوَّلَ يُفيدُ معنى زائدًا على تَقَدُّمِ الزَّمَنِ، وهو أن الأشياءَ تَؤول إليه وترْجِعُ إليه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:٤٢].

لو قالَ قائلٌ: وهل نأْخُذُ من ذلكَ جوازَ تَغَيُّرِ الفَتْوى بتَغَيُّرِ الزمانِ؟

فالجواب: أهلُ العلمُ تتغَيَّرُ فتواهُم مَعْنَوِيًّا لا لَفْظِيًّا بتغَيُّرِ الزمان، هذا عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجازَ الطلاقَ الثلاثَ وجعلَهُ طَلَاقًا بائِنًا، مع أن النَّبِيَّ ﷺ وأبو بكرٍ يجعلُونَ

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٩٩).

طلاقَ الثلاثِ واحدة[١]، بل هو نَفْسُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يجعْلُ الطلاقَ الثلاثَ واحدةً سنتَيْنِ من خلافَتِهِ، لكن لما رَأَى النـاسَ كَثُرَ فيهم هذا الشيءَ أرادَ أن يُلْزِمَهم لأجـلِ أن يرْتَدِعُوا.

ونحن دائمًا نقَرِّرُ أن العِلمَ ليس مجَرَّدَ علمٍ، بل هو عِلْمٌ وتَرْبِيَةٌ، فأهمُّ شيءٍ أن يُرَبَّى الناسُ على الشريعةِ، ولهذا يُرْوَى عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بما يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أنْ يُكذَّبَ اللهُ ورَسُولُهُ»[٢].

وقوله: ﴿وَيَقُولُ﴾ أضافَهُ اللهُ إلى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصِيغَةِ العَظَمَةِ هذا على قراءةِ النُّونِ؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعظَمُ العُظماءِ، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨١]، ومعلومٌ أنه واحِدٌ، لكن هذا من بابِ التَّعْظِيمِ، ولا شكَّ أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عظيم، وقد سبق أن مَا أضافَهُ الله لنَفْسِهِ بصِيغَةِ العظمةِ قد يُرادُ به نفسه جَلَّ وَعَلَا، وهذا هو الأصلُ وهو الغالبُ الكثيرُ، وقد يُرادُ به ملائكتُه إذا وُجِدَتْ قرينةٌ ودَلِيلٌ.

وقوله: ﴿ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الأمر هنا للإهانَةِ، لإهانَتِهِمْ وتوبِيخِهِمْ.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (ما): اسم موصولٌ بمعنى الذي، وعلى هذا فيكونُ العائدُ مَحْذُوفًا، والتقدير: ما كُنْتُم تعملونه، قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أي: جَزاءَهُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث، رقم (١٤٧٢) عن ابن عباس بلفظ: «**كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم**».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، رقم (١٢٧).

فلا تَفُوتُونَا]، وهو كذلك، لكنه عبَّرَ بالعملِ نَفْسِهِ لأنه السببُ، ولأن الجزاءَ مِنْ جِنْسِهِ.

من فوائد الآيات الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: سَفَهُ هؤلاءِ الكفَّارِ، فإن الإنسانَ إِذَا وُعِدَ بالشيءِ فإن العَقْلَ والرُّشْدَ يقْتَضِي ألا يسْتَعْجِلَ به لقولِهِ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾، ولهذا قال مؤمنُ آل فرعونَ لقومِهِ: ﴿وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ [غافر:٢٨].

الفَائِدَةُ الثَّانِية: أن هؤلاءِ الكُفَّارِ قومٌ عُتَاةٌ معانِدُونَ، ولهذا تَحَدَّوُا الرُّسُلَ باستِعْجالِهِم العذابَ، لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾.

الفَائِدَةُ الثَّالِثة: إثباتُ حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنها غايةٌ في الكَمالِ، لقوله: ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾. فلولا الحكمةُ لعُوجِلُوا بالعَذابِ لاستِعْجالهم به، ولكن الحِكْمَةَ تقْتَضِي عدمَ ذلكَ.

وانظر إلى غايةَ الحِكْمَةِ الإنسانيةِ في قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لملكِ الجبالِ لما قال له: إن شئتَ أنْ أُطْبِقَ عليهم الأخشَبَين؟ فقال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»[1]، ما ظنُّكَ لو أن مِثْل هذا وقعَ لأحدِ النَّاسِ، قومٌ كذَّبُوه وأخرجُوه من بَلَدِه ثم رجَعَ من البلدِ الآخَرِ على نفس الحال، مقْتَضَى الطبيعةِ البشرية إذا جاء من يُمَكِّنُكَ منهم ويقول:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء...، رقم (٣٠٥٩)؛ ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٥) عن عائشة.

سأُهْلِكُهم، لك أن تقول: نعم وجزاكَ الله خيرًا، لكن الحكمةَ هي التي تمْنَعُ الإنسانَ من أيِّ فِعْلٍ لا يُحْمَدُ عُقْباهُ، ولذلك يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦٩].

وكثيرًا ما ينْدَمُ الإنسان على تَصَرُّفاتِهِ بسببِ عدمِ الحِكْمةِ، فلهذا يجِبُ على الإنسان أن يُغلِّب جانب العَقْلِ دائمًا لا جانِبَ العاطِفة؛ لأن جانب العاطِفَةِ فيه خَللٌ كثيرٌ، لكن تغليبَ جانبِ العقلِ هذا هو الحِكمَةُ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن أفعال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مقدَّرَةٌ منظَّمَةٌ لا تأتي صُدْفةً بغيرِ عِلْمٍ ولا بغيرِ رَشَدٍ، بل هو سُبْحَانَهُوَتَعَالَى كامِلُ العِلم كامِلُ الحِكمَةِ، كلُّ أفعالِهِ مُقَدَّرَةٌ منَظَّمَةٌ لقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن الحوادث مُقَدَّرَةٌ عندَ الله تعالى في عِلمِهِ، لقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾، فيكونُ هذا فردًا مِنَ الأفرادِ الكثيرةِ الدَّالَّة على أن الله عَزَّوَجَلَّ قَدَّرَ ما يكون، ولا نقول: خلَق، بل قَدَّر؛ لأن الخَلْقَ تابعٌ للإرادَةِ، متى أرادَ أن يفْعَلَهُ عَزَّوَجَلَّ خلقه لكِنَّهُ مُقَدَّرٌ.

وقد دَلَّ على هذا قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، وهاتان مَرْتَبتَانِ من مراتبِ القضاءِ والقَدرِ، فالقضاءُ والقَدَرُ يتضَمَّنُ أربعَ مراتب عندَ أهلِ السُّنَّةِ ففي هذه الآية الكريمة مرتبتانِ: وهما العِلْمُ والكتابةُ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ﴾، والمرتبة الثالثةُ: المشِيئَةُ، والرابعة: الخَلْقُ.

عِلْمٌ كِتَابَةُ مَوْلَانَا مَشِيئَتُهُ وَخَلْقُهُ وَهْوَ إِيجَادٌ وَتَكْوِينُ

الفَائِدةُ السَّادِسَة: عِظَمُ العذابِ إذا كان غيرَ متَوَقَّعٍ، لقولِهِ: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

الفَائِدةُ السَّابِعَةُ: تهديدُ هؤلاءِ المسْتَعْجِلينَ بالعذابِ بأنه سَيَأْتِيهِمْ؛ لكنه سيأتِيهِم على غِرَّةٍ وبغْتَةٍ ليكونَ أَشَدَّ وَقْعًا.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: تكرارُ ما به الذَّمُّ على من يَسْتَحِقُّه، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾، هذا إذا جعَلْنَا ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ الثانية تَوْكِيدًا للأُولَى، أما إِذَا حَمَلْنَا الأُولَى على عذابِ الدُّنْيَا والثانية على عَذَابِ الآخِرَةِ، فلا توكيدَ فِي المسألَةِ.

الفائِدَتانِ التَّاسِعَةِ والْعاشِرَة: إثباتُ النارِ، وكذلكَ إثباتُ يومِ القيامَةِ، لقوله: ﴿يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ﴾ وهذا قَطْعًا في النَّار ولا يكون إلا يوم القيامة.

الفَائِدةَ الحَادِيةَ عشْرَةَ: أن أهلَ النارِ -والعياذ بالله- يأْتِيهِمُ العَذابُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لقولِهِ: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

الفَائِدةُ الثانية عشرةَ: عِظَمُ هذا العذابِ، حيث إنه يُغَلَّظُ عليهم مِنْ ناحِيَتَيْنِ: مِنَ العُلُوِّ ومن السُّفْلِ؛ لأنه يكون كالغِطاءِ والوِطاءِ، كأَنَّهُم يُطْبَقُ عليهم بنارٍ وموقَدُ من تحتهم نارٌ، هذا عَدَا ما يأْتِيهِمْ من كلِّ جانِبٍ؛ لقولِهِ: ﴿لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

الفَائِدةُ الثالثةَ عشرةَ: أن تعْذِيبَ الكفارِ جِسْمِيٌّ ونَفْسِيٌّ:

الجسمي ما يَذُوقونَهُ مِنْ أنواعِ العَذابِ، والنَّفْسِيُّ ما يَحْصُلُ لهؤلاءِ المعَذَّبِينَ مِنَ التَّقْرِيعِ والتَّوْبِيخِ الذي فيه الألم النَّفْسِيُّ، والألم النفسي قد يكون أشدَّ من الألْم الجِسْمِيِّ، لقولِهِ: ﴿ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

ولا أدري كيف يتَصَوَّرُ الإنسانُ حَسْرَتَهم حين يقالُ لهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ

تَعْمَلُونَ﴾، ولا أدري كيف يتَصَوَّرُ الإنسانُ مَقْتَ هؤلاءِ لأنفسهمْ، لا شَكَّ أنهم سيَغْضُونَ أنْفُسَهُم أشدَّ البغضِ ويقولونَ: هذا هو عَمَلُنَا، فتأْثِيرُهُم النفسي لا نظيرَ له.

الفَائِدةُ الرابعةَ عشرةَ: جوازُ التَّعْبِيرِ بالسَّبب عن المسَبَّبِ، لقولِهِ: ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، وهم في الحَقيقةِ لا يَذُوقون ما كانوا يعْمَلُونَ، إنما يذُوقُونَ جزاءَهَ، لكنه من بابِ التَّعْبِيرِ بالسَّببِ عن المسبَّبِ.

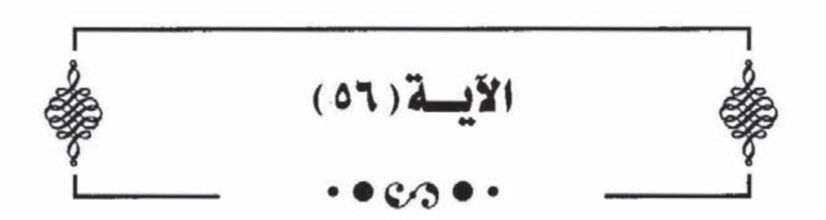
وأيضًا هو أشدُّ في التَّقْرِيعِ؛ لأن هذا العملَ اختَارُوه بأنفُسِهِمْ والجزاءُ لم يختارُوهُ بأنفسهم، فكأنه يقول: هذا هو الَّذِي اختَرْتُم تمامًا.

الفَائِدةُ الخامسةَ عشرةَ: أن الجزاءَ مِنْ جِنْسِ العَملِ، لقوله: ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، فَنَجْعَلُ الجزاءَ هو نفسُ العملِ وهو نَظِيرهُ تمامًا؛ لأنه عبَّرَ به عنه، وهو بالنسبَةِ للكفَّارِ وأهلِ الظلْم يجَازَوْنَ بقَدْرِ أعمالِهِمْ، أما من عَمِلَ خَيْرًا فإنه يُجْزَى الحسنَةَ بعَشْرِ أمثالها إلى سبعمئة ضِعْفٍ إلى أضعْافٍ كثيرةٍ أعظمَ وأكثرَ.

الفَائِدةُ السادسةَ عشرةَ: إثباتُ العَدْلِ، حيثُ كان الجزاء من جِنْسِ العَملِ.

الفَائِدةُ السابعةَ عشرةَ: فيه رَدٌّ على الجبْرِيَّةِ الذين يقولون: إن الإنسان لَا يُضافُ إليه العَملُ إلا على سبيلِ المجازِ فقط. فعمَلُ الإنسان عندهم كإحْراقِ النار لما تحْرِقُهُ، فهو شيء مُجْبَرٌ عليه بدونِ اختيارِهِ، وجه ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

••۞••



قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦].

•●ↄↄ●•

قوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في هـذه الآيةِ إشارَةٌ إلى أن مُقْتَضَى العبودِيَّـةِ والإيمانِ أن يقومَ الإنسانُ بحَقِيقَةِ ما تَقْتَضِيهِ هذه العُبودِيَّةُ؛ بحيث لا يَرَى لنفْسِهِ حقًّا بجانِبِ حقِّ الله، بمَعْنَى ألا يُقَدِّمَ حظوظَ نَفْسِه على حُقوقِ رَبِّه، وليس المعنى ألا يقـومَ بالأمْرَيْنِ؛ فـإن الإنسانَ مأمورٌ بـأن يقومَ بالأمْرَيْنِ، كما قـال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لعبدِ اللهِ بن عَمرٍو: «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»[1].

وإضافَةُ العُبودِيَّةُ إلى الله هنا فيها من التَّشْرِيفِ والتَّكريمِ ما هو ظاهِرٌ؛ لأن كون الله يُنادِيهِمْ فيقول: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ ويضِيفُ ذلك إلى نَفْسِهِ، هذا له معنًى عَظِيمٌ.

وقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ اعلم أن العِبادَةَ تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: عبادةٍ كَوْنِيَّةٍ، وعبادة شَرْعِيَّةٍ.

فالعبـادةُ الكوْنِيَّةُ: هي الخُـضُوعُ لحُكمِ الله الكَوْنِيِّ، وهذه ثابِتَـةٌ في حقِّ جميعِ الخلقِ المؤمِنِ والكافِرِ والبَرِّ والفَاجِرِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع...، رقم (١٨٦٧) عن أبي جحيفة.

والعبادةُ الشرعِيَّةُ: هي الخضوعُ للحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وهذه خاصة بمَنْ أطاعَ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه خضعَ لحُكْمِ اللهِ الشرعيِّ أَمْرًا ونَهْيًا.

واخترت أن أعبر بِقَوْلِهِمْ: (حُكم) دون قولِهِمْ (أمر) لأجلِ أن يَشْمَلَ الأمرَ والنَّهْي، فإن العبادةَ هي القيامُ بطاعَةِ اللهِ امتثالًا لأمْرِهِ واجتِنابًا لنَهْيِهِ.

ومن أمثلَةِ العُبودِيَّةِ العامَّةِ قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ فتوبُوا إلى اللهِ، ولهذا قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، وأيضًا: قوله تعالى لإبليسَ: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر:٤٢]، إذا قُلْنَا: الاستِثْنَاءُ متَّصِلٌ، فالعُبودِيَّةُ عامَّةٌ.

ومثالُ العُبودِيَّةِ الخاصَّةِ قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣]، هذه عُبودِيَّةٌ خاصَّةٌ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ (الذين) محِلُّها مِنَ الإعراب النَّصْبُ؛ لأن (عِبَادِيَ) منادَى منصوبٌ بسببِ الإضَافَةِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَامَنُوٓا۟﴾ سبَقَ مرارًا أن الإيمان هو التصديقُ المسْتَلْزِمُ للقبُولِ والإذعانِ، وليس مجرَّدَ التَّصْدِيقِ كما قال أهلُ الإرْجاءِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ هذا هو محطُّ النِّدَاءِ، المنَادَى ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ والمنادَى بِهِ قولُه: ﴿أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾.

وقـوله: ﴿أَرْضِى﴾ الإضافةُ هنا هل هي من بابِ إضافَةِ المملوكِ إلى مالِكِهِ، فتكونُ من بابِ إضافَةِ الخلْقِ والتكوينِ فيكونُ المعْنَى: هاجِروا إلى بلادِ كُفْرٍ أو إسلامٍ، أو أنها من بابِ إضافَةِ الاختصاصِ، يعني الأرضَ التي هي محَلُّ عِبَادَتِي،

وهي البلادُ الإسلامِيَّةُ؟ وهذا الثاني هو الظاهِرُ وهو أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يحُثُّ المقِيمِين في بلادِ الكُفْر أن يُهاجِرُوا إلى أرض الله، كَمَا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء:٩٧].

وقوله: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ الواسعُ: ضِدُّ الضَّيِّقِ، يعْني الذي يَسَعُ ما يكونُ فيه، أي: ليس فيها ضَيِّقٌ فلا حُجَّةَ لكُمْ في التأَخُّرِ عن الهِجرَةِ، ولهذا قال: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ (إياي): إعرَابُهُ مفعولٌ به لفِعْلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه ما بعْدَهُ والتقدِيرُ: إِيَّاي خُصُّوا بالعِبادَةِ. أما مَفْعُولُ الفِعْلِ الموجودِ فَهُو محذوفٌ دَلَّتْ عليه نُونُ الوِقايَةِ.

وقوله: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ قد يقولُ قائلٌ: هذا يتَنَاقَضُ مع قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾.

ولكننا نقول: لا تَنَاقُضَ؛ لأن المرادَ بقولِهِ: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ أي: أَدِيمُوا عبادَتِي وأكْمِلُوها؛ لأن الأمر بما هو واقِعٌ لَغْوٌ من القولِ، فحينئذٍ لا بُدَّ أن نُقدِّرَ معْنًى يتلاءمُ مع الأمرِ.

وقوله: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ هذه الآية تُفِيدُ الحَصْرَ والاخْتِصَاصَ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ فِي أيِّ أَرضٍ تيَسَّرَتْ فِيهَا العبادةُ، بأن تُهاجِرُوا إليها مِنْ أرْضٍ لم تَتيَسَّرْ فيها، نَزَلَ في ضُعفاءِ مُسْلِمي مَكَّةَ كانُوا فِي ضِيقٍ مِنْ إظْهارِ الإسْلام بِهَا]: فاللهُ عَزَّوَجَلَّ رَغِبَ في الهِجرةِ في قولِهِ: ﴿أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾، وأمَرَ بها في قولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾؛ لأن العِبادَةَ لا تَتحَقَّقُ في بلدِ الكُفْرِ، فإذا لم تَتحَقَّقْ فما لا يَتِمُّ الواجِبُ إلا به فهو واجبٌ، فعلى هذا تكون الهِجْرَةُ واجِبَةً.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [نَزَلَ في ضُعفاء مُسْلِمِي مَكَّةَ] صحيح، كانوا في ضِيقٍ

مِنْ إظهارِ الإسلامِ بها فأُمِرُوا أن يُهاجِرُوا إلى بلادٍ يَسْتَطِيعُونَ أن يُقِيمُوا فيها دِينَهُم، فهاجَرَ جماعَةٌ مِنْهُمْ إلى الحَبَشَةِ، ثم قِيلَ: مِنْ مُشْرِكِي قُرَيشٍ أسْلَمُوا، فرَجعوا، ولكن كفَّارَ قُريش ازْدَادُوا في اضطهَادِهِمْ -والعياذ بالله-، فرَجَعُوا مرةً ثانِيَةً إلى الحبَشَةِ، ثم بعدَ ذلك أُذِنَ للنَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن يهاجِرَ هو وأصحَابُه إلى المدينَةِ فهاجَرُوا، فكانَ أوَّلَ بلدٍ إسلاميٍّ تُقامُ فيها حكومةٌ إسلامِيَّةٌ هو المدينة، وتحقَّقَ ذلك بالهِجْرَةِ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [كانُوا فِي ضِيقٍ مِنْ إظْهَارِ الإسلامِ بِهَا]، الضيقُ الذي حصَلَ مِنَ الكفَّارِ متنَوِّعٌ بالقَوْلِ وبالفِعْلِ، وربما أدَّى إلى القَتْلِ، فكانوا يُعَذِّبُونَهُمْ في شِـدَّةِ الحرِّ في الرَّمضاءِ ويَضَعُـونَ الأحجارَ الحامِيَـةَ على بطونِهِمْ، ولكن ذلـك لا يُثْنِيهِمْ عن دِينِهِمْ أبدًا؛ لأنهم مؤمِنُونَ حقًّا ويَرَوْن أنَّ الدنيا هذه ليست بشيءٍ، مِثْلَما قال السَّحرَةُ الذين آمنوا بمُوسَى، قالوا: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه:٧٢].

وهذا هو الإيمانُ الحَقِيقِيُّ أن الإنسان يَفْدِي دِينَهُ بنَفْسِه ومالِهِ، وأما الإيمانُ الهشُّ الذي إذَا أُوذِي صَاحِبُه في اللهِ جعلَ فِتْنَةَ الناسِ كعَذابِ اللهِ، فرجع عَمَّا كانَ عليـه، هذا في الحقيقةِ إيمانٌ ناقِصٌ غايةَ النُّقْصَانِ، ومن حِكْمَـةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَبْتَلِيَ الإنسانَ بالفِتَنِ في دِينِهِ لأجلِ أن يَتبيَّنَ صِدْقُ إيمانِه من ضَعْفِهِ كما تُفِيدُ هذه الآية، ولهذا قال بَعْدَهَا: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أنَّ المؤمِنَ عبدُ اللهِ، والمرادُ هنا العُبُودِيَّةُ الخاصَّةُ، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانية: شَرفُ الإيمانِ بالله عَزَّوَجَلَّ حيثُ جَعَلَ الله تعالى هؤلاء المؤمنين

عِبَادًا، وإضَافتُهم إلى الله بالعُبودِيَّةِ تشريفٌ لهم بلا شَكٍّ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: وجوبُ الهجْرَةِ، وأن الهجرةَ من عِبادَةِ اللهِ لقوله: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: الحِكْمَةُ من الهِجْرَةِ هو القيامُ بعبادَةِ الله، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾، وعليه إذا تمَكَّنَ الإنسانُ من عبادَةِ الله فلا تَجِبُ عليه الهِجْرَةُ، لكنَّ الأفضَلَ الهِجْرَةُ.

الفَائِدةُ الخامِسةُ: أن المهاجِرَ سيَجِدُ سَعةً في أرضِ اللهِ، لقولِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ ويَشْهَدُ لهذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء:١٠٠]، فهؤلاءِ تَرَكُوا بلادَهُم التي ضُيِّق عليهم فيها، فعَوَّضَهُم اللهُ بِلادًا لا يجِدُونَ فيها الضِّيقَ بل يجِدُونها ذَاتَ سَعَةٍ، ومن تركَ شيئًا لله عوَّضَهُ اللهُ خيرًا مِنْهُ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: إنعامُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عِبادِهِ بالتَّرْغِيبِ بِفِعْلِ الواجباتِ، لقولِهِ: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾، وهذا فيه مِنَ التَّرْغِيبِ والحثِّ على القيامِ بالواجِبِ ما هو ظاهِرٌ وبيِّنٌ.

الفائِدَتانِ السَّابِعَةِ والثَّامِنَةِ: تَوجِيهُ الأمرِ للإنسانِ بما هو متَّصِفٌ بِهِ، لقوله: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ ثم قَالَ: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾، ويَنْبَنِي على هَذِهِ الفَائِدة أن الأمْرَ الموجَّه لمن يتَّصِفُ به يرادُ به أمران هما: تحْقِيقُهُ، والاستِمْرارُ فيه وتكمِيلُهُ؛ لأنك إذا قلت: يا قائمُ قُمْ، فليس لهذا مَعْنًى إلا إذا كان الغَرضُ أن تأْمُرَهُ أن يستَمِرَّ في القيامِ، وكذلك لو قلت: يا رَجُلَ كُنْ رجلًا، أي: اثْبُتْ على هذا وحقِّقِ الرُّجولَةَ وكَمِّلْهَا.

الفَائِدةُ التَّاسِعةُ: وجوبُ الإخلاصُ لله عَزَّوَجَلَّ، لقولِهِ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَأَعْبُدُونِ﴾.

الفَائِدةُ الْعاشِرَة: أن دارَ الإسلامِ تُضافُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنها مكانُ عبادَتِهِ، لقولِه: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾، وهذه الإضافَةُ كما تَقَدَّمَ ليْسَتْ إضافَةَ خلْقٍ وتكوينٍ؛ لأن كلَّ الأراضِي لله عَزَّوَجَلَّ، ولكِن إضافَة تشريفٍ، وأخَصُّ من ذلك أن أضافَ المكانَ المعيَّنَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ مثل: المساجدُ بيوتُ الله عَزَّوَجَلَّ.

لو قال قائلٌ: الذين يُسَافِرُونَ من بلادِ الإسلامِ إلى بلادِ الكُفْرِ ويُقِيمُونَ عندهم، ويستَطِيعُونَ إقامَةَ شعائرِ الإسلامِ؛ هل يَجبُ عليهم أن يَسُبُّوا آلهَةَ الكُفَّارِ ويُنْكِرُوا عليهم، ويُظْهِرُوا المخالَفَة لهؤلاءِ الكُفَّارِ؟

الجواب: الذين يُسَافِرُون إلى بلادِ الكُفَّار إذا كانوا يُقيمونَ عِبادَتَهم مثل صلاةِ الجُمعَةِ وإقامَةِ الجماعاتِ والأمْرِ بالمعْروفِ والدَّعْوَةِ إلى اللهِ، فليس بواجبٍ عليهم أن يَسُبُّوا آلِهَةَ الكُفَّارِ ولا أن يُظِهِروا لهم المخالَفَةَ؛ لأنهم سيُخْرِجُونهم وسَيُؤْذُونهم، والكافِرُ يُقَرَّ على دِينِهِ عندَ عدَمِ الاستِطَاعَةِ.

لكني أَرَى أن السَّفَر إلى بلادِ الكُفَّارِ لا يجوزُ إلا بشُروطٍ:

الشرطُ الأوَّلُ: الحاجَةُ، بحيث يسَافِرُ إلى شيءٍ لا يُوجَدُ في بَلَدِهِ مثل دَراسات لا توجدُ في بلَدِهِ، أو مَرَضٌ يحتاجُ إلى علاجٍ لا يُوجَدُ في بَلَدِهِ، وما أَشْبَه ذَلِك.

الشرطُ الثَّانِي: أن يكونَ عندَهُ مِنَ العِلمِ ما يَدْفَعُ به الشُّبهاتُ، فإن كان ليس عندَه من العِلْمِ ما يدْفَعُ به الشُّبهاتُ فلا يجوز؛ لأنه حِينئذٍ يُلَبَّسُ عليه دِينُه ويَضِلُّ.

الشَّرطُ الثالثُ: أن يكونَ عِندَهُ من التَّقْوى ما يَدْفَعُ به الشَّهواتِ، فإن كان الإنسان ضَعِيفًا في دِينِهِ ولا تَقْوَى عنْدَهُ فإنه لا يجوزُ له السفر؛ لما في تلك البلاد

من الفِتَـنِ العَظِيمَةِ، ولهذا رأَيْنَا مِن الناسِ من ذَهَبُوا ورَجَعُوا متأثِّرينَ، وهذا خطرٌ عَظِيمٌ ليس بالأمرِ الهَيِّنِ.

فإذا تَمت هذه الشروطُ الثلاثةُ فيجوزُ، أما مُجَرَّدُ أن يسافر -والعياذ بالله- لأجلِ النُّزْهَةِ أو يسافِرُ لأجلِ دراسَةٍ يجدُ في بلَدِهِ ما يقومُ عنْهَا، أو يسافرُ وهو يعْرِفُ من نَفْسِهِ اتِّبَاعَ الشَّهواتِ وضعفَ الدِّينِ؛ فإن هذا لا يجوزُ له السَّفَرُ مهما كان.

لو قالَ قائلٌ: ما مـن عِلْمٍ إلا وهو موجودٌ في بَلادِ المسْلِمينَ فكيفَ يُجِيزونَ السَّفَرَ لبلادِ الكُفَّار مِنْ أجلِ الدِّرَاسَةِ؟

الجواب: كَثيرٌ من التَّخَصُّصاتِ الحديثةِ لا تُوجَدُ في بلادِ المسْلِمينَ كعلمِ الطبِّ والجُيُولوجيـا وغيرها، وقد اشتَرْطَنَـا العِلْمَ وقوةَ الإيمانِ وكذلك الحاجَـةَ، وكونُنَا نُشَـدِّدُ على الناس في هذا الأمر خطأٌ، فالمسألة ليست نظرية فقط، بل المسألةُ نَظَرِيَّةٌ وعَمَلِيَّةٌ؛ لأن معنى ذلك أن كلَّ الَّذِين ذَهبوا للدِّرَاسَةِ كلهم على معصيةِ الله منذ ذَهَابِهم إلى أن يَرْجِعُوا، ويجبُ علينا أن نَهْجُرَهُمْ، فنعودُ إلى الجاهلِيَّةِ الأُولَى.

فيجبُ أن نعرفَ أن المسألَةَ تحتاجُ إلى نوعٍ مِنَ المُرُونَةِ في هذه الأمور، فالرجل الذي نعرف أنه ذهبَ إلى بلدٍ فيها تَخَصُّصاتٍ ليست في بلادِ المسْلِمِينَ ونعرفُ أن الرجلَ قُوِيُّ الإيمان وأن عِنْدَهُ عِلمًا؛ كيف نَمْنَعُه مِنْ إفادَةِ المسلِمينَ بهذه العُلومِ؟

لو نَحْظُرُ الأمر على الناس لقالوا: أنتم متَحَجِّرُونَ لا تُرِيدُونَ أن نَنْتَفِعَ بأيِّ شيءٍ مما انتَفَعَ به النَّاسُ، دَعُونا نَذْهَبُ ونتَعَلَّمُ ونَرْجِعُ إليكم -إن شاء الله- بالنَّفْعِ والعِلْـمِ، والآن -والحمد لله- تَحَسَّنَتِ الأمورُ كَثِيرًا بالنِّسْبَـةِ للمُبْتَعِثينَ حسب مـا سمِعْنا، فهم يحْرِصُون على إظْهَارِ دِينِهِمْ، بل وعلى الدعوةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَلْتَفُّ بعضهمُ حَول بعضٍ، فأنا أَرَى ألَّا نضْغَطَ على الناس ونقول: إن السفر حرامٌ مُطْلَقًا،

وما دامَ هذا للحاجَةِ وليس إقامةً دائِمَةً مع اشتراطِ العِلْمِ والتَّقْوى؛ فما المانع؟

وأما حديث: «مَنْ جَامَعَ المشْرِكَ...»[1] فقد يحْمَلُ على السُّكْنَى الدَّائِمَةِ التي يتَّخِذُ الإنسانُ فيها بلادَ الكُفَّارِ وطَنًا بلا ضرورةٍ، فالمسألةُ خَطِيرَةٌ من ناحِيَتَيْنِ: من ناحيةِ أن الناسَ في حاجة إلى هذا، ومن ناحِيَةٍ أن الناسَ في حاجةٍ إلى أن يَعْرِفُوا أولِياءَهم من أعدائهم، فالمسألةُ تحتاجُ إلى بَحْثٍ وتحريرٍ ومراجَعَةٍ كثيرة.

لو قِيلَ: ما حكمُ الذَّهابِ إلى بلادِ الكُفَّارِ مِنْ أجلِ الدَّعوة إلى الله؟

فالجواب: يجوزُ إذا كانَ الدَّاعِي إلى الله عِنْدَهُ عِلْمٌ وقوةُ إيمانٍ.

لكن لو قالَ قائلٌ: لا حاجةَ لذَهَابِهِ.

قلنا: بل له حاجَةٌ، وهي الدَّعوةُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ومعلوم أن الَّذِي ذَهَبَ لِيَدْعُوَ إلى الله ليس كالذي ذَهَبَ لِيَنْتَفِعَ مِنْ عُلومِهِمْ؛ لأن الثاني يَرَى أنه ذَلِيلٌ أمامَهُم ومحتاجٌ إليهم، لكنَّ الدَّاعِيَ إلى الله هُمُ المحْتَاجونَ إليه، فبينهما فَرْقٌ، ولهذا -والله أعلم- كان من الأسبابِ التي انْحرفَ بها مِنِ انحرفٍ من أولئكَ الذَّاهِبين.

ولو قيل: ما حُكْمُ من يسافرُ إلى بلاد الكفَّار لنيلِ شهادَةِ الدُّكتوراة في الشَّريعَةِ؟

فالجواب: هذا حرامٌ ولا إشكالَ من كونِهِ حَرَامًا؛ لأنه:

أوَّلًا: ليس بحاجَةٍ أن يَذْهَبَ ليدْرُسَ شريعةَ الإسلامِ في بلاد الكُفْرِ،

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في الإقامة بأرض الشرك، رقم (٢٧٨٧)؛ والطبراني في الكبير (٧/ ٢٥١) (٧٠٢٣) عن سمرة بن جندب، ولفظ أبي داود: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ».

قد يدرِّسون الإسلامَ محرَّفًا.

وثانيًا: لأنه تهجِينٌ[١] بالغٌ للمسلمين، كأنَّ المسلِمِينَ ليس عندهم تخَصُّصاتٌ شرْعِيَّةٌ ولا عندهم شيء يعْرِفُونَ به دِينهُم.

لو قالَ قائلٌ: ما حُكْمُ من يذهبُ لبلادِ الكفَّارِ لدِرَاسَةِ لغُتِهِمْ، ومن شُروطِ هذه الدراسةِ أن يَعِيشَ مع أسرةٍ غيرِ مُسلِمَةٍ من أجلِ تعَلُّمِ اللُّغةِ؟

فالجواب: هذا حرامٌ ولا يجوزُ؛ لأن الجلوسَ مع هذه الأسرةِ فيه مفاسِدُ كثيرةٌ، فقد يكونُ في هذه الأسرةِ فتياتٌ شَابَّاتٌ يُفْسِدْنَ هؤلاءِ الدارسين من المسلمين، ومشْكِلَةُ السفَرِ إلى بلاد الكفَّارِ مشكلةٌ عظيمةٌ جدًّا.

مسألة: ما حدُّ دارِ الإسلامِ ودارِ الكُفْرِ؟

دار الإسلامِ هي التي تُقامُ فيها شعائرُ الإسلامِ بقَطْعِ النَّظَرِ عن حكَّامهم؛ حتى لو تَوَلَّى عليهم حاكمٌ كافرٌ، فما دامُوا يُقِيمونَ شعائرَ الإسلامِ، كالأذانِ وإقامةِ الصلاةِ والجمعِ والأعيادِ الشَّرْعِيَّةِ والصومِ والحجِّ وما أشْبَهَ ذلك؛ فهذه دارُ إسلامٍ.

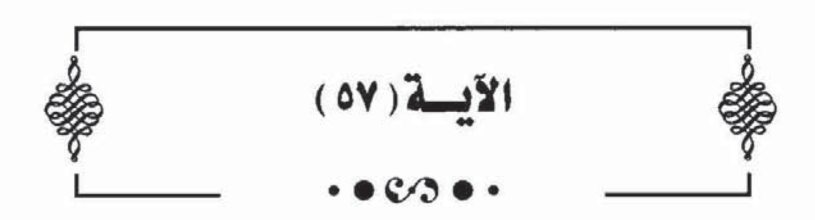
وأما قول من يقولُ: إن بلادَ الإسلامِ هي التي يحْكُمُها المسلمون، أي: يكونُ حُكَّامُهَا مسلمين، فهذا ليسَ بصَحِيحٍ.

ولكن إذا كان يَظْهَرُ فيها شعائرُ الإسلامِ وشعائرُ الكُفْرِ، كما لو كانت تُقامُ فيها الجُمَعُ والجماعاتُ، ولكن يُسْمَعُ فيها أيضًا أبواقُ اليهودِ ونواقِيسُ النَّصارى، وتُقامُ فيها صلواتُ النَّصارى واليهود، ففي هذه الحال قد نَرْجِعُ إلى الحُكَّامِ والأغْلَبِيَّةِ؛ لأن الحاكِمَ قد يَعْجَزُ عن إزالة شعائرِ الكُفْرِ، فإذا كان غالبُ البلد

(١) التهجين: التقبيح. انظر القاموس المحيط (هجن).

مُسلمين وحُكَّامُها مُسلمون، قلنا: هذه بلادُ إسلامٍ وإن كان فيها شيءٌ من شَعائرِ الكُفْرِ؛ لأن الغَلبةَ كمِّيَّةٌ وسُلْطَةٌ للمسلمين، لكن يَعْجَزُونَ عن إزالةِ شعائرِ الكُفْرِ؛ لأن إظهارَ شعائرِ الكُفر في بلادِ المسلمين لا يجوزُ ويجِبُ مَنْعُهُ، حتى إظهارُ الصَّليبِ ممنوعٌ في بلاد الإسلامِ، فكون الصَّليبِ يُرْفعُ على الكنائسِ أو في الطُّرقاتِ هذا ممنوعٌ في بلاد الإسلام.

• • ۞ • •



الآية (٥٧)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت:٥٧].

قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ هذه قَضِيَّةٌ عامَّة[1]؛ لأن جميعَ المخلوقات داخِلُونَ تحتَ عُمومِ: ﴿كُلُّ﴾ إلا ما دلَّ الدَّلِيلُ على استِثْنائِهِ.

قوله: ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: مَيِّتَة، لكن عَبَّر عن حقيقةِ الموتِ بالذَّوْقِ لأن الإنسانَ يذوقُ مرارةَ الموتِ وألَمَ فِراقِ الحياةِ، إلا إذا كانَ مؤمنًا فإنه يَذُوقُهُ مِنْ وجْهٍ لكن يُهَوِّنُ عليه الأمرُ، وجهٌ آخر: وهو أنه إذا بُشِّرَ بالجنَّةِ عند موتِهِ فإنَّهُ يُسَرُّ بذلك ولهذا يَسْهُلُ على نفسه الخُروجُ؛ لأن الملائكة تَتنزَّلُ عليهم: ﴿أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت:٣٠]، فيُسَرُّونَ بذلك ويَهونُ عليهم فراقُ الأحبَّةِ، ثم يَشْعُرونَ في هذه الحال أن إِمَامَهُم أَمَامَهُم الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وخلَفاؤُه الراشِدُون والصَّحـابَةُ، فيقولُ المؤمن: الحمدُ لله أني أنْتَـقِلُ من دارِ العَناءِ والشَّقـاءِ والابتلاءِ والامتـحانِ، إلى دارِ النَّعِيـمِ مع النَّبِيِّ ﷺ وخلفـائِهِ الراشدينَ وأصحابِهِ، فيَزْدادُ بُشْرَى ويهونُ عليه الفِراقُ.

فهن نقولُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، ولكن فرق بينَ المذاقَيْنِ: بين مذاقِ المؤمنِ ومذَاقِ غيرِ المؤمنِ.

---

(١) انظر: رسالة في المنطق، إيضاح المبهم في معاني السُّلَّم (ص: ٦٢).

وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ بعدَ الإشارةِ إلى الهجرةِ كأنه يقولُ: بقاؤكُمْ في بلادِ الكُفْرِ من أجلِ التَّمَتُّعِ بالمالِ والبلاءِ والأوْطانِ نقصٌ في التَّفْكِيرِ؛ لأن هذا الأمرَ الذي أنتُمْ تحافِظُونَ عليه -وهو البقاءُ في البلادِ والتمتع بها- زَائِلٌ، فإذا كانَ زَائلًا ولا بُدَّ فكيف نُحافِظُ عليه ونَدَعُ ما هو أهمُّ وهو الهِجْرَةِ، ولهذا قال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾.

قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ أي: ثم بعدَ الموتِ نرْجعُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا رَجَعْنَا يتبَيَّنُ الكشْفُ، أعني: كَشْفَ الحسابِ؛ لأن هذا الكتابَ ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف:٤٩]، فلا يغادِرُ صغيرةً ولو صَغُرَتْ؛ لأن قوله: ﴿صَغِيرَةً﴾ نكرةٌ في سياقِ النَّفْيِ فتَعُمُّ، وكذلك لا يُغادِرُ كبيرةً ولو عَظُمَتْ إلا أحْصَاهَا.

ولو أن الإنسانَ أرادَ أن يُحْصِيَ ما يتكَلَّمُ به في اليوم لكان عنده في الأسبوعِ مجلَّدَاتٌ، ولقد جَرَّبْتُ هذا وتبَيَّنَ لي عظِمَ الأمرِ، وذلك أن بعضَ الإخوانِ سجَّلُوا دُروسَنَا في الحرَمِ وكتَبُوها في أوراقٍ، ثم أتَوْنِي بها فوَجَدْتَها شيئًا كثيرًا ما ظَنَنْتُ أن تبْلُغَ هذا المبلَغَ، بعضُ الأسئلة يكونُ جوابُها صفْحَةً أو صَفْحَتَيْنِ، والإنسانُ يظن أن الجوابَ كلماتٌ يَسِيرَةٌ، نسألُ الله أن يعْفُو عَنِ الجميعِ.

فالإنسانُ يجِبُ عليه أن يَعْتَبِرَ بمثلِ هذه الأمورِ، وينْظُرَ كم تَبْلُغُ كلماتُه في كلِّ يومٍ، وفي كلِّ أسبوعٍ، وفي كلِّ شهرٍ، وفي كلِّ سَنَةٍ، وفي العُمْرِ كلِّه.

وقوله: [﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ بالتَّاءِ والياءِ[1] بعدَ البَعْثِ]: بالتاءِ والياءِ قراءتانِ سَبْعِيَّتَانِ: «يُرْجَعُون» و﴿تُرْجَعُونَ﴾، والفرق بينهما من حيثُ المعْنَى أن (يُرجعون) للغائبِ، و(تُرجعون) للمخاطبِ.

---

(١) السبعة في القراءات (ص:٥٠٢).

وفي قوله: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ ترغِيبٌ وتَرْهِيبٌ، فالإنسانُ إذا نظرَ إلى رحمةِ الله عَزَّوَجَلَّ وسَعَى في عَفْوِهِ رَغِبَ وقال: سأرجِعُ إلى ربٍّ عَفُوٍّ كريمٍ، وإذا نظَرَ إلى شدَّةِ عِقابِهِ وأن أَخْذَهُ أليم شديدٌ فإنه يخافُ.

وهل يُغَلِّبُ جانبَ الرجاءِ أو جانبَ الخوفِ؟

فيه آراء لأهلِ العِلم، منهم من قال: يُغَلِّبُ جانبِ الرَّجاءِ، ومنهم من قال: يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ، والآيات فيها دِليلٌ لكِلَا القولَيْنِ كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، فبدأ بالمغفرةِ والرَّحْمَةِ قبلَ ذلكَ العَذابِ، وكذلك قوله: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٩٨]، فبدأ بالتَّهْدِيدِ قبلَ الوَعِيدِ.

وقال بعضُ العلماء: في حالِ الصِّحَّةِ يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ حتى يَسْتَقِيمَ على أمرِ الله، وفي حالِ المَرَضِ يُغَلِّبُ جانبَ الرَّجاءِ، لأجل أن يُلاقِيَ اللهَ وهو يُحْسِنُ الظَّنَّ، فاعتبَرُوا اختلافَ الحالينِ.

وقال آخرون: يجْعَلُ خوفَهُ ورَجَاءَهُ واحدًا، قال الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ينْبَغِي أن يكونَ خوفُهُ ورَجُاؤُه واحدًا، فأيهما غَلَّبَ هلَكَ صاحِبُه؛ لأن إن غلَّب جانب الخوفِ استَوْلَى عليه اليأسُ من رَحْمَةِ الله، وإن غلَّب جانبَ الرَّجاءِ استَوْلَى عليه الأمْنُ من مَكْرِ الله، فيكون بين هذا وهذا.

وقال بعضُ العلماء: في حالِ الطاعَةِ يغَلِّبُ جانبَ الرَّجاءِ، وفي حال المَعْصِيَةِ يغَلِّبُ جانبَ الخوفِ، يعني: إذا عَمِلَ الطَّاعَةَ يقول: أرْجُو أن يَقْبَلَهَا الله فينْشَطُ على العبادَةِ، وفي المعصية يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ لئلا يَفعَلَ المَعْصِيَةِ أو يستمِرَّ عليها بدون تَوْبَةٍ.

والذي يظْهَرُ -والله أعلم- إذا لم يكن هناك سببٌ لتَغْلِيبِ أحَدِهما على الآخر فالأَوْلَى أن يكون سـواء، أما إذا كان هناك سبـبٌ فإنه ينْبَغِي أن يَتَّبِـعَ ذلك السَّببَ، فإذا هَمَّ بالمَعْصِيَةِ لو جعلَ رجاءَهُ وخوفَهُ سواء هانَتْ عليه؛ لكن لو غلَّب جانبَ الخوفِ وتَذَكَّرَ عظمَةَ من يَعْصِيهِ كان ذلك أدْعَى لتَجَنُّبِ المعصِيَةِ، وأما إذا وقعَ في المعصية وأراد التوبة قُلْنا: غَلِّب جانبَ الرَّجاءِ.

لو قالَ قائلٌ: الرَّسُولُ ﷺ دخل على غُلامٍ وهو يحتَضِرُ فقال: «**كَيْفَ حالُكَ؟**» فقال: أرجو الله وأخافُ ذُنُوبي. فقال الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَا اجْتَمَعَا فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هذا المَوْطِنِ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**»[1]، أو كما قال ﷺ، ألا يَدُلُّ هذا على استواءِ الخوفِ والرَّجاءِ؟

فالجواب: أن المسألةَ لها أحوالٌ، وقد تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهَا، وهذا الحديث نَنْظُرُ صِحَّتَهُ من ضَعْفِهِ.

لو قال قائلٌ: الكلامُ المباحُ الذي ليس بحَسَنَةٍ ولا سَيِّئَةٍ هل يَكْتُبُه المَلَك، وهل يُمْحَى بعد ذلك أم لا؟

فالجواب: الكلامُ العَادِي -والله أعلم- المؤكَّدُ أنه يُكْتَبُ، أما مسألة هل يُمْحَى أو لا؟ فلا أَدْرِي، إلا ما أَخْبَرَ اللهُ به من أنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السيئاتِ قال تعالى:

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين، رقم (٩٨٣)؛ والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول المريض إذا قيل له: كيف تجدك؛ رقم (١٠٩٠١)؛ وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد، رقم (٤٢٦١) عن أنس، ولفظ الترمذي: أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال: «**كَيْفَ تَجِدُكَ؟**» قال: والله يا رسول الله إني أرجو الله وإني أخاف ذنوبي. فقال رسول الله ﷺ: «**لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ مَا يَرْجُو وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ**».

﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤]، فتُكْتَبُ الحسناتُ وتُمْحَى السَّيِّئاتُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد:٣٩]، يدْخُلُ في هذا النَّوعِ، فالكلامُ العادِي يُكْتَبُ لكن لا يُجازَى به.

لو قال قائل: ورَدَ فيمن قال: تَعِسَتِ الدَّابَّةُ، أن مَلِكَ السَّيئاتِ يقول: ليست بحَسَنَةٍ ولا سَيِّئَة فأَكْتُبها[1]، وقال ملك الحسنات: ليستْ بحَسَنَةٍ ولا سيئةٍ فأَكْتُبها، فأخبرَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن ما ليس بحَسَنَةٍ ولا سَيِّئَةٍ يُكتَبُ سيئة؟

الجواب: هذا حرامٌ ولا يَجُوزُ أن يَنْسِبُوه إلى الله عَزَّوَجَلَّ، الله لم يَقُلْ تُكْتَبُ سيِّئة، بل قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨].

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن كلَّ المخلوقاتِ تموتُ والله جَلَّوَعَلَا لا يموتُ، قال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، ولكن يُسْتَثْنَى مِنْ هذا العُمومِ ما دَلَّتْ النصوصُ على استِثْنائِهِ، وهم الذين خُلِقُوا للبقاءِ مِثْلُ: الحُورِ والوِلْدانِ، فإنهم يبْقَوْنَ كما هو ثابِتٌ ومعلومٌ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: إثباتُ البَعْثِ، لقولِهِ: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: محاسَبَةُ الإنسانِ لنَفْسِهِ، فينبَغِي للإنسانِ أن يُحاسِب نَفْسَهُ لأن الله تعالى تَوَعَّدَ بأنهم يُرْجَعون إليه، يعني: فيُحَاسِبُهُمْ.

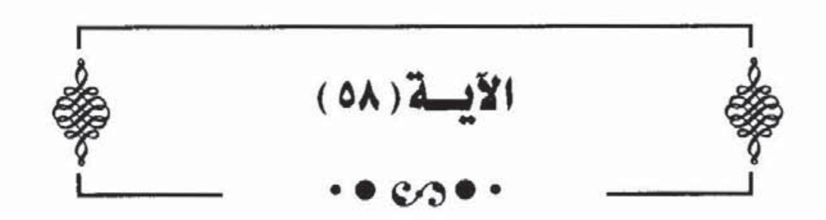
(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢١٨) بلفظ: بينما رجل راكبًا على حمار إذ عثر به، فقال: تعست. فقال صاحب اليمين: ما هي بحسنة فأكتبها، وقال صاحب الشمال: ما هي بسيئة فأكتبها، فنودي صاحب الشمال أن ما ترك صاحب اليمين فاكتب»؛ والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٠١) (٥١٨٢) موقوفًا على حسان بن عطية.

قال عمرُ بنُ الخطَّابِ: «حاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أنْ تُحاسَبُوا، وزِنُوا أعْمالَكُمْ قَبْلَ أنْ تُوزَنُوا»[1].

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أنه لا رُجوعَ لأحَدٍ سِوَى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لقولِهِ: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾، فالعَالَمُ مَهْمَا فَرُّوا فالنهايةُ والغَايةُ إلى اللهِ.

• • ۞ • •

(١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٤٥٩) موقوفًا على عمر بن الخطاب.



الآيــة (٥٨)

• ● ☙ ● •

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ ﴾ [العنكبوت:٥٨].

• ● ☙ ● •

قَالَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ نُنَزِّلَنَّهُم، وفي قِراءَةٍ بالمثَلثَةِ بعدَ النون[1]، مِنَ الثَّواءِ: الإقـامَةِ، وتَعْدِيتُه إلى ﴿غُرَفًا﴾ بحـذْفِ (في)] اهـ.

فالآية فيها قراءتانِ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ بمعنى لَنُنَزِّلَنَّهم، وعلى هذا فتكون الهاءُ في (نُبَوِّئنهم) المفعولَ الأولَ و﴿غُرَفًا﴾ المفعولَ الثاني.

وفي قراءةٍ أخرى بدلِ (الباء) (ثاء)، وبَدَلِ الهَمْزَةِ (ياء): «لَنُثْوِيَنّهم» مأخوذةٌ من الثَّواءِ وهو الإقامَةُ، يقال: ثَوَى في المكانِ أقامَ فِيهِ، وعلى هذا فتكون ﴿غُرَفًا﴾ منصوبةً بنزعِ الخافِضِ أي: لَنُقَيِّمَنَّهم في غُرَفٍ.

وقيل: إنها منصوبةٌ بتَعَدِّي الفِعْلِ إليها على سبيلِ التَوَسُّعِ، وهذا أصحُّ؛ لأننا على هذا الوجه لا نحتاج إلى تقديرِ (في).

والقراءتانِ يَثْبُتُ معناهما فتكونُ الآيةُ على الإنزالِ، وأنه إنزالُ إقامَةٍ لا إنزالَ

(١) السبعة في القراءات (ص:٥٠٢).

إعـارةٍ، يعني: لنُنْزِلَنَّهُم على وجه الإقامةِ الدائمةِ، كما في آياتٍ كثيرةٍ تَدُلُّ على دوامِ نعيمِ أهلِ الجنَّةِ.

وقـوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ يتكَرَّرُ في القرآنِ ذِكْـرُ الإيمانِ والعملِ الصالحِ، واعلم أنه إذا أطْلَقَ الإيمانَ شَمَلَ العَملِ الصالح، وإذا ذُكِرَ مع العملِ الصالحِ صارَ الإيمانُ في القلب والعَمَلِ في الجوارِحِ.

وقوله: ﴿غُرَفًا﴾ جمعُ غُرْفةً، وهي السَّكَنُ العَالي، والحُجْرَةُ هي السَّكَنُ الأسفلُ النازِلُ، ويُسَمَّى حجرة لأنه متَحَجِّرٌ.

قوله: ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾: جمع نهرٍ، وهذه الأنهارُ أربعةُ أصنافٍ، كما قال تعالى: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد:١٥]، اللهُ أكبرُ!

إنها تَجْري من لَبَنٍ وهذا اللبنُ لم يأتِ من بَقَرٍ ولا من إبل فالذي خَلَقَ اللَّبنَ في الدنيا من بينِ فَرْثٍ ودَمٍ قادِرٍ على أن يجْرِي أنهارًا في الجنة من هذا اللَّبَنِ، وكذلك العَسَلُ والماءُ والخَمْرُ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٍ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

واعلم أن أحوالَ الدُّنْيَا لا تُقاسُ بها أحوالُ الآخرةِ، وإنما تُفْهَمُ أحوالُ الآخرةِ مِنْ أحوالِ الدُّنيَا بالاسمِ فقط، أما حقيقةُ المسَمَّى فإنه لا مُقَارَنَةَ ولا مساوَاةَ بينَ هذا وهذا، قال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ليس فِي الدُّنْيَا مِمَّا في الجَنَّةِ إلَّا الأَسْماءُ فَقطْ»[1]؛

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ١٧٢)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٦)؛ والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٠/ ١٦)؛ وهناد في الزهد (١/ ٤٩).

لكنَّ الحقيقةَ التي هي عليها تَخْتَلِفُ اختِلافًا عَظِيمًا، وليس قَصْدُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هذه الأسماءَ مُجَرَّدَةٌ عن المعَانِي، فالعَسَلُ معروفٌ، وهو الشَّرابُ الحُلْوُ، لكنَّ حلاوَتَه ولذَّتَهُ في الدُّنيا ليس كحَلاوَتِهِ ولَذَّتِهِ في الآخرة، فليس قَصْدُهُ أننا لا نعْرِفُ إلا اسمَ العَسَلِ فَقَطْ: (عين، سين، لام)، لو كان كذلك تَفْوِيضًا.

لو قال قائل: هل يوجَدُ في الجَنَّةِ غيرُ هذه الأنهارِ الأرْبَعَةِ؟

فالجواب -والله أعلم-: ليس فيها غَيْرُها؛ لأن مَقامَ الامْتِنَانِ يسْتَوْعِبُ كل ما يمكن أن يَمْتَنَّ الله به، ولما لم يَذْكُرِ اللهُ تعالى سِواهَا عُلِمَ أنه ليس فيها غيرها، ولكِنَّنَا لا نجْزِمُ بذلك؛ لأن هذه الأمور التي لا نُدْرِكُها يُقْتَصَرُ فيها على النَّصِّ.

وقوله: ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ انظر كيف يتَصَوَّرُ حُسْنَ المنظرِ إذا صَارتْ هذه الغُرفُ وهذه القصورُ العظِيمَةُ والخيام تَجْرِي مِنْ تحتِهَا الأنهارُ، فالمنْظَرُ يُبْهِجُ الناظرينَ ولا يُسَاوِيهِ شيءٌ في الحُسْنِ والسُّرُورِ، وهذه الأنهار كما قال ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ورَدَتْ أحاديثُ تَدُلُّ على أنها تَجْرِي بِدونِ أُخْدُودٍ[1]، يعني بدونِ شيءٍ يَمْنَعُها، فيتَصَرَّفُ فيها الناس كيفَمَا شَاءوا، فهذه الأنهارُ لا تَحْتَاجُ إلى عمَّالٍ ولا إلى مَسَاحي، قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية[2]:

أَنْهَارُهَا فِي غَيْرِ أُخْدُودٍ جَرَتْ ... سُبْحَانَ مُمْسِكِهَا عَنِ الْفَيَضَانِ

نعم سبحانه! ونَضْرِبُ مثلًا مِنَ الدُّنْيَا، وفرقٌ بين أمورِ الدُّنْيَا وأمورِ الآخرةِ: لو كان على يَدِكَ دَسَمٌ وجرى عليها الماءُ أليس ينْحَصِرُ في حُبَيْبَاتٍ؟ هذا الانحصارُ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٠٥).
(٢) في النونية (ص: ٣٢٦).

لا تُوجَدُ حدودٌ تمْنَعُهُ، فإذا كان هذا الأمرُ مُمْكِنًا في الدنيا فإنه يُمْكِنُ في الآخرة ما هو أشَدُّ وأعْظَمُ، والله جَلَّوَعَلَا الذي يُمسِكُ السماءَ بلا عَمَدٍ قادِرٍ على جريانِ هذه الأنهارِ في الجنة بِلا أُخْدُودٍ.

فالحاصل: أن هذه الأنهار عندَمَا يتَخَيَّلُها الإنسانُ وهي تجْري مِنْ تحتِ هذه الغُرفِ يتَصَوَّرُ منـظْرًا عَظِيمًا، ولا سيما الذين لهم ذَوْقٌ في هذه الأمورِ، وإلا فنحن ليس عندنا ذَوْقٌ في هذه الأمور، فلا نَتَصَوَّرُ كيف يكون هذا المنظرُ وهذه البهجَةُ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُقَدَّرِين فيها الخُلودِ]، ذلك لأن كلمة ﴿خَٰلِدِينَ﴾ تدلُّ على الخُلـودِ، والخلودُ مستَمِرٌّ، فإذا كان مُسْتَمِرًا فإنه لا يكون مع الدخـول، فتكونُ حالًا مُقَدَّرَةً، والحالُ المقَدَّرَةُ هي التي لا تأتي دَفْعَةً واحدة، مثاله: إذا قلت: (جاء الرَّجُلُ قائمًا)، هو حالُ مجِيئِهِ قَائمًا، لكن في هذه الآية وَعْدُ اللهِ المؤمنين فقال: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾، وهذا الخلودُ لم يحْصُلْ حينَ الوَعْدِ في قولِهِ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾؛ لأن ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ فِعْلٌ للمُسْتَقْبَلِ فهو غَيْرُ حاصلٍ حالَ الوعْدِ؛ لأن هذا الوعدَ في الدُّنْيَا، فيكونُ الخلودُ مُقَدَّرًا؛ لأن الإنسانَ عندما يَنْزِلُ يبْقَى خَالِدًا إلى الأبد.

قوله جَلَّوَعَلَا: [﴿نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ هَذَا الأجْرُ]: قدَّرَ المُفَسِّر (هذا الأجر) ليُبَيِّنَ المخصوص بالمدحِ؛ لأن نِعْمَ وبِئْسَ تحتاجُ إلى فاعِلٍ وإلى مخْصُوصٍ بالمَدْحِ أو الذمِّ، كما تقول: نعمَ الرجلُ زيدٌ، فزيد هو المخْصُوصُ بالمَدْحِ، والرجل فاعل، فقوله: ﴿نِعْمَ﴾ فعل ماضٍ جامد، أي: لا يتَصَرَّفُ.

وقوله: ﴿أَجْرُ﴾ فاعلٌ ومُضَافٌ، و﴿ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ مضافٌ إليه، وهذه الجملة تحتاجُ إلى مخصوصٍ بالمدْحِ فقَدَّرَهُ المُفَسِّر: [هَذَا الأجْرُ]، فالتقدير: نِعْمَ أجْرُ العاملين هَذَا الأجْرُ والجزاءُ، وإعراب (هَذا الأجْرُ) أي المخصوص: مبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وجملة

﴿نِعْمَ أَجْرُ﴾ خبرٌ مُقدَّمٌ.

وسمَّى الله تعالى الثَّوابَ أجْرًا من بابِ إظهارِ كَرَمِهِ على عِبادِهِ كأنهم أُجَراءُ، فيكون هذا الثوابُ واجِبًا وُجوبَ الأُجْرَةِ للأجيرِ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سَمَّى الإنفَاقَ في سبيلِهِ إقْراضًا فقال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥]، كأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل هذا الإنفاقَ بمَنْزِلَةِ الشيءِ اللازِمِ رَدُّهُ كما يلزمُ رَدُّ القَرْضِ، وهذا لا شكَّ أنه مِنْ نِعْمَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وفضْلِهِ، وإلا فهو المتَفَضِّلُ أوَّلًا وآخِرًا.

فالله تعالى هو المتَفَضِّلُ بالعملِ وهو المتَفَضِّلُ بالجزاءِ، ولكِن لنِهَايَةِ كرَمِهِ وغايَةِ جُودِهِ جعلَ عَمَلَ الإنسانِ كأنَّهُ عَمِلَ مِنْ نَفْسِهِ ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن:٦٠]، نسأل اللهُ أن يجْعَلَنَا من المحْسِنِينَ المجازين بالإحسانِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الإيمانَ إذا قُرِنَ بالعَملِ الصَّالِحِ فالمرادُ به ما فِي القَلبِ، ووَجْهُ ذلكَ: أن العطفَ يقْتَضِي المغايَرَةَ، أما إذا ذُكِرَ الإيمانُ وحدَهُ فإنه يدْخلُ فيه العملُ الصالحِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: اشتراطُ أن يكونَ العملَ صَالحًا، والعملُ الصَّالحُ ما جمعَ شَرْطَيْنِ: الإخلاصِ، والمتابَعَةِ لرسولِ الله ﷺ.

فالمُرائِي بعملِهِ عَمَلُهُ ليس صَالحًا لفَقْدِ الإخلاصِ، والمخْلِصُ المبْتَدِعُ عَمَلُه كذلك غيرُ صالحٍ؛ لأنه غيرُ متابعٍ للنَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكن هل تُشْتَرَطُ المتابَعَةُ أو عدمُ العِلْمِ بالمنافَاةِ؟ يعني: هل يُشْتَرَطُ أن نعْلَمَ أن هذا العملَ فيه متابَعَةٌ وأنه مشروعٌ أو يُشْتَرَطُ ألا نَعْلَمَ أنه غيرُ مَشْرُوعٍ؟

الأَوَّلُ يَقِينًا، يعني يُشْتَرَطُ أن نعْلَمَ أن هذا العملَ فيه متَابَعَةٌ وأنه مشروعٌ؛ لأنـه ينْبَنِي على هذا لو أن إنْسَانًا تعَبَّدَ بعملٍ وقلنا له: لماذا تَتَعَبَّدُ بهذا؟ قال: أريدُ دَليـلًا على أنه غيرُ مَشروع، قلنا: ليس عِنْدَنَا دَلِيـلٌ ينُصُّ على أن هذا العمل ليس بمَشْرُوعٍ؛ فهل لنا سُلطَةٌ على مَنْعِهِ؟

الجواب: نعم؛ لأنه يُشتَرطُ أن نعْلَمَ أنه مشروعٌ لتَتَحَقَّقُ المتابعَةُ، فالمقامات ثلاثة:

تارةً نعلمُ أنه غير مشروعٌ كالنَّهْيِ عن صومِ العِيدَيْن، وما أشبه ذلك[1].

وتارة نَعْلمُ أنه مَشْرُوعٌ كصومِ يوم الاثنين[2].

وتارة لا نَعْلَمُ أنه مشروعٌ أو غيرُ مشروعٍ، مثل لو قال قائل: ائتوني بدليلٍ على اتخاذ ليلة ولادَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِيدًا ليس بمشروع، أو قال: ائتوني بدَليلٍ على أن مَنْ لازَمَ ثلاثةَ آلاف تَسْبِيحة في اليوم وجَعَلَها سُنَّةً راتِبَةً؛ أن عَمَلَهُ غيرُ مَشْرُوعٍ؟

نقولُ: الدَّليلُ على الفاعِلِ؛ لأن الأصلَ في العباداتِ المنعُ حتى يقومَ دليلٌ على المشْروعِيَّةِ.

لو قال قائل: ورَدَ في الحديثِ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب صوم يوم الفطر، رقم (١٨٨٩)؛ ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، رقم (١١٣٧) عن عمر بن الخطاب، ولفظ مسلم: «إن هذين يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما، يوم فطركم من صيامكم، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس، رقم (١١٦٢) عن أبي قتادة الأنصاري، ولفظه: وسئل عن صوم الاثنين؟ قال: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ -أَوْ أُنزِلَ عَلَيَّ- فِيهِ».

وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ...» الحديث[١]، أهلُ البِـدَعِ يستَدِلُّونَ بهذا الحديثِ على جوازِ ما يبْتَـدِعُونَهُ، فكيف الجوابُ عن هـذا الحديثِ؟

الجواب: ليس مَعْـنَى قوله: «مَنْ سَنَّ» أي: مَنْ شَرِعَ، بل معنى قوله: «مَنْ سَنَّ» أي: من فَعَلَ ما هو مَشْرُوعٌ وابتـدأَ به.

ويَدُلُّ على هذا سببُ الحديثِ، فإن سببَهُ أن رَجُلًا لما دَعَا النَّبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى التَّبَرُّعِ للقوم الذين جَاءوا من مُضَرَ مُجْتَابِي النِّمَار فُقَراء، فجاء رجلٌ مِنَ الأنصارِ بِصَرَّةٍ لا يستطيع أن يحْمِلهَا مِنْ ثِقَلِها، فأخَذَها النَّبِيُّ ﷺ ثم تَتَابَعَ الصحابةُ بعدَهُ، فقال ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» فيُحْمَلُ الحديثُ على أن المراد بالسَّنِّ، الفعلُ، يعني: ابتداءَ العَملِ، يعْنِي: من بادَرَ وسابَقَ حتى صارَ قُدْوَةً للناسِ في ذلك، ولذلك قال: «فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا»، وإلا فلا يُمْكِنُ أن نقولَ إن البِـدْعَةَ التي ابتُدِعَتْ إنها حَسَنـةٌ، لقولِ الرَّسـولِ ﷺ: «كُلُّ بِـدْعَةٍ ضَلَالَـةٌ»[٢]، والضَّلالُ لا يوصَفُ بالحُسْنِ؛ هذا جوابٌ.

والجوابُ الثاني: أن يُقَالَ: المرادُ بـ«مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً» ما كان وَسِيلَةً إلى مأمورٍ به، مثاله: رجلٌ بَنَى بُيُوتًا لطلبَةِ العِلم، أو أنشأَ مطَابعَ لطِباعَةِ كُتبِ العلم وما أشبه ذلك، هذه سنَّةٌ ابتدائية لكنها وَسِيلَةٌ، ووسائلُ المشْرُوعِ مشروعة لا لِذَاتِهَا لكِنْ لغَايتِهَا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب مَنْ سنَّ سنة حسنة أو سيئة...، رقم (١٠١٧) عن جرير بن عبد الله البجلي.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧) عن جابر بن عبد الله.

وأما قولُ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ»[1] فالبدْعَةُ هنا نَسْبِيَّةٌ، فإن جمعَ الناسِ على إمامٍ واحدٍ بعدَ أن تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وأَوَّلُ خلافةِ عُمَر يُعْتَبَرُ بِدْعَةً نِسبِيَّةً، أي: بالنِّسْبَةِ لتركْهِا هذه المدة.

أو نقول: إنها بِدْعَة لُغَوِيَّةٌ، والذي وردَ النَّهْي عنه والذَمُّ لفاعِلِه هي البِدْعَةُ الشرعِيَّةُ.

والمعنى الأَوَّلُ أقْوى: أنها بِدْعَةٌ نَسْبِيَّةٌ إضافية بالنِّسْبَةِ لتَرْكِها هذه المدة بدون أن تُقامَ، وتَرْكُهَا كان لسببٍ، فلما انتَفَى هذا السببُ عادَتِ المشْرُوعِيَّةُ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: أن جزاءَ المؤمنين العامِلِينَ عَمَلًا صالحًا سُكْنَى الجنَّاتِ، لقولِهِ: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: الإقامَةُ الدَّائمَةُ في الجنَّةِ على قِراءةِ: (لَنُثْوِيَنَهم) وأيضًا لقوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾؛ لكن لَيْسَتْ صَرِيحَةً.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن مَنازِلَ الجنَّةِ عالِيَةٌ، لقوله: ﴿غُرَفًا﴾.

الفَائِدةُ السَّادسَة: أن في الجنَّةِ أنهارًا، لقولِهِ: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، والأنهار قد تَقَدَّمَ أن أصنَافَهَا أَرْبَعَةٌ.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: التَّنَعُّمُ في الجنَّةِ كما يكونُ بالأكْلِ والشُّرْبِ والنِّكَاحِ واللباسِ يكون كذلكَ بالنَّظَرِ وبالبَهْجَةِ، لقوله: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، فإنك لا تستَطِيعُ الآن أن تَتصورَ البَهْجَـةَ التي تَنَالهَا، إذا رأيتَ هـذهِ الأنهارَ تجْرِي تحـتَ قُصورِكَ

---

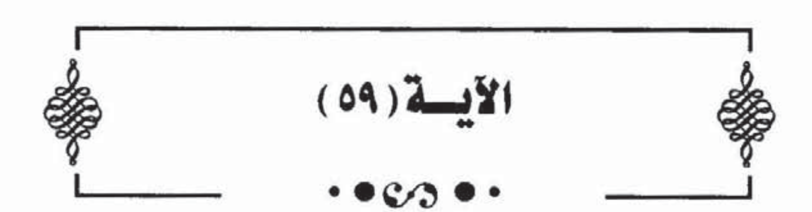
(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، رقم (٢٥٠) بلفظ: «نعم البدعة هذه».

وغُرَفِكَ ولها منظرٌ لا يُتَصَوَّرُ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: عِظَمُ هذا الثوابِ الذي يحصُلُ للذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ لأن الله أثْنَى عليه في قولِهِ: ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾.

الفَائِدةُ العاشِرَة: الردُّ على الجَبْرِيَّةِ، لقوله: ﴿الْعَامِلِينَ﴾ حيث أضافَ العملَ إليهم، فدَلَّ هذا على أنهم يَعْمَلُونَ باخْتِيارِهِمْ وإلا لما استَحَقُّوا الثَّناءَ، فلولا أن الإنسانَ يعْمَلُ باختيارِهِ ما استَحَقَّ أن يُثْنَى عليه بالعملِ الصَّالِحِ، ولا أن يُذَمَّ بالعملِ السَّيْئِ، ومن ثَمَّ قالت الجبريةُ: إن أفعالَ اللهِ غيرُ مُعَلَّلَةٍ، فاللهُ عندَهُمْ يَظْلِمُ من شاءَ وإن كان هو الذي أَجْبَرَهُ على العَمَلِ، ويُثِيبُ مَنْ شاءَ وإن كان هو الذي أَجْبَرَهُ على العملِ، ولا حِكمةَ في ذلك، فَهُمْ لا يُعَلِّلُونَ أفعالَ اللهِ، بل أفعالُ الله عندهم لمجَرَّدِ المشيئة.

• ● ۞ ● •



الآية (٥٩)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [العنكبوت:٥٩].

إعراب: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ فيه ثَلاثَةُ أوْجُهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن يكونَ خَبَرًا لمبتدأ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُمُ الَّذين صَبَرُوا.

الوجه الثاني: أن يكونَ نَعْتًا مَقْطُوعًا فيكونُ مَنْصُوبًا على المدْحِ، يعني: أمْدَحُ الذين صَبَرُوا.

الوجه الثالثُ: أن يكونَ صِفَةً للعَامِلِينَ فيكونُ نَعْتًا مَوْصُولًا.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ أيْ: عَلَى أَذَى المشْرِكِينَ والهِجْرَةِ لإظهارِ الدِّينِ]: صبَرُوا على أمْرَيْنِ: على أذَى المشْرِكِينَ، وعلى الهجْرَةِ لإظهارِ الدِّينِ؛ لأن في كِلَيْهِمَا مَشَقَّةٌ على النُّفوسِ، فهم صَبَرُوا على أَذَى المشركين المتَنَوِّعِ بالقولِ وبالفِعْلِ، كما يقال: حربُ الأعْصابِ والمضَايقاتِ النَّفْسِيَّةِ، وصبَرُوا كذلك على الهجرةِ مِنْ بلادِهِمْ التي سَكَنُوهَا وأقاموا فيها إلى بلاد أخرى يكونون فيها غُرباءُ، كل هذا لا شك أن فيه مَشَقَّةٌ على النُّفوسِ.

وإنما خصَّ المُفَسِّر الصَّبرَ بهذينِ الأمْرَيْنِ لتَعْيِينِ السِّياقِ لهما، إذ إن السياقَ كُلَّهُ في مسألةِ الهجْرَةِ، ولو قيلَ بالعُمومِ لكانَ أَوْلَى، أَيْ: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ على كُلِّ ما أُمِرُوا بالصَّبرِ عليه، فهم صَبروا على أقسامِ الصَّبرِ الثلاثةِ: صَبَرُوا على طاعةِ اللهِ،

ومجاهَدَةِ النَّفْسِ على فعلها وإتمامِهَا وإتقَانِهَا، وصَبَرُوا على المعصيةِ بحَبْسِ النَّفْس عن فعلها، وصَبَرُوا على أقْدارِ الله فحَبَسُوا أنْفُسَهُم عن التَّسَخُّطِ على القَدَرِ. فإن مقاماتِ المصابِ بأذَى أربعةٌ.

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ متعَلِّقٌ بـ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾، وقدَّمَ الجارَّ والمجْرُورَ على عامِلِهِ لإفادَةِ الحَصْرِ.

والتوَكُّلُ معناه: الاعتمادُ، وعرَّفَهُ بعْضُهم بقَولِهِ: صِدْقُ الاعتمادِ على الله في جلبِ المَنافِعِ ودَفْعِ المضارِّ مع الثِّقَةِ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ أي: لا يتوَكَّلُونَ على غيرِهِ.

واعلم أن التَّوَكُّلَ ينْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقْسامٍ:

الأولُ: توَكُّلُ عبادَةٍ مَقْرُونٌ بالخَشْيَةِ والمحبَّةِ والتعظيمِ، وتفويضِ الأمر تَفْوِيضًا كاملًا إلى المعتَمَدِ عليه، وهذا النوعُ لا يجوزُ إلا لله عَزَّوَجَلَّ.

الثاني: توكُّلُ اعتمادٍ بلا عبادة، بمعنى أن الإنسان يَعْتَمِدُ على غَيرِهِ، لكنَّه اعتمادٌ لا يَشْعُرُ معه بأنه متَذَلِّلٌ وخاشٍ له ورَاغِبٌ إليه، وهذا القِسْمُ إذا كان على ما يمكن الاعتمادُ عليه فهو شَرْكٌ أصْغَرُ، وإن كان على ما لا يُمْكِنُ الاعتمادُ عليه فهو شِرْكٌ أكبَرُ، يعني: إذا كان على ميِّتٍ أو غائبٍ لا يمكنك أن تعْتَمِدَ عليه فيكون شِرْكًا أكبرَ؛ لأنه ليس لذلك معنى إلا أن تَعْتَقِدَ أن هذا المعتَمَدَ عليه متَصَرِّفٌ في الكُونِ بغير مباشَرَةٍ، وهذا يحْصُلُ لكثيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ الذين يعْتَمِدُون على الأمواتِ والأولياءِ وإن كانوا بَعِيدِينَ.

أما إذا كان يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وهو يُمْكِنُ أن يكونَ سَبَبًا في جَلْبِ المنفعةِ أو دفْعِ

المَضَرَّةِ؛ لكنه مُعْتَمِدٌ عليه على أنه أعْلى مِنْهُ، فإن هذا نوعٌ مِنَ الشِّرْكِ الأصغرِ، مثل اعتمادِ كثيرٍ من الناسِ الآن على رَواتِبِ الدَّولَةِ وما أشبه ذلك، فكونك تَعْتَمِدُ على الدولة على أنها مصدرُ رِزْقِكَ، فإن هذا نوعٌ مِنَ الشركِ الأصغر لأن الدولَةَ ليستْ إلا مجردَ سَببٍ، ولهذا من كان على هذا الحالِ تَجِدُه يُرَاعي المُتَوكَّل عليه ويَخَافُه وربما يَتْرُكُ ما أَوْجَبَ الله عليه مُراعَاة لَهُ ومُدَاهَنَةً، أو يَفْعَلُ ما حرَّمَ الله عليه منْ أجْلِهِ.

أما القِسْمُ الثالثُ: فهو الاعتمادُ على الغَيْرِ لا على سَبيلِ الخَشْيَةِ والخوفِ والرَّغْبَةِ ولا على سَبيلِ أنه يَشْعُرُ أنه أعْلى مِنْهُ، بل على سَبيلِ أنك أنْتَ الَّذِي فوقَهُ وأنت الذي تُدَبِّرُهُ فتَعْزِلُ وتُنَصِّبُ، فهذا جائز ولا حرجَ فيه، وقد وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإنه كان يَبْعَثُ السعاةَ تَوْكيلًا لهم على مَا يُرِيدُ، فهذا لا بأسَ بِهِ.

وهذا القِسْمُ يحصُلُ عن طريقِ الوِكَالَةِ، فعِنْدَمَا أُوَكِّلُ إنسانًا أن يَشْتَرِيَ لي شَيئًا أو يَبيعَ لي شَيئًا وما أَشْبَه ذَلِكَ، فأنا معتَمِدٌ عليه في هذا الأمرِ، لكن ليس على سَبيلِ الاحْتِياجِ إليه وأنه أعْلَى مِنِّي، بل على العَكْسِ؛ على سبيل الاعتقادِ بأنِّي أعْلَى منه، لا سِيَّما إذا كان بِعِوَضٍ، وأن الأمرَ إليَّ بشَأْنِهِ إن شئت عَزَلْتُ وإن شئت نَصبت.

وقد أجمعَ العلماء على جوازِ التَّوكِيلِ بالبَيْعِ والشِّراءِ وغيرِهِ مما تَدْخُلُ فيه الوِكالَةُ، والمراد من قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ القِسْمُ الأوَّلُ والثاني بنَوْعَيْهِ، فإنهم لا يعْتَمِدُونَ على أحدٍ سِوَى الله عَزَّوَجَلَّ في جَلْبِ المَنَافِعِ ودَفْعِ المَضارِّ.

واعلم أن التَّوَكُّلَ أحدُ شَقَّي الدِّينِ، فإن الدين مُكَوَّنٌ منْ أمْرَيْنِ: من عِبادَةٍ واسْتِعَانَةٍ، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ؛ لأن العبادةَ

لا تكُونُ إلا بفعلٍ مِنَ العَبْدِ وبمَعُونَةٍ مِنَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ويجبُ على المرءِ عِنْدَما يتَعَبَّدُ لله أن يكونَ مُعْتَمِدًا على ربِّه؛ لأن الله لو وَكَلَهُ إلى نفْسِهِ لوكَلَه إلى ضَعْفٍ وعَجْزٍ وعَوْرَةٍ، فلا يستَطِيعُ أن يقومَ بما أَوْجَبَ الله عليه.

قوله: [﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ فيَرْزُقُهم مِنْ حيثُ لا يَحْتَسِبُونَ]: هذه الجملةُ من المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ لا تُناسِبُ التَّوَكُّلَ؛ لأن الذي يُنَاسِبُ التوكُّلَ أن يقول: فيكونُ حَسْبُهُم، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، أما الرِّزْقُ من حيثُ لا يَشْعُرُ فيُنَاسِبُه التَّقْوَى لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣]، وفرْقٌ بينَ الأمْرينِ، لكنَّ المُفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ أتى بهذه الجُملةِ توطِئةً لما بعدها، وهو قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾، وإلا فبالنظَرِ إلى الآيةِ المفَسَّرةِ لا يناسِبُها هذا القولُ.

لو قال قائل: التوكُّل يناسِبُه الرِّزْقُ؛ لأن النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «**لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرُ...**» الحديث[1]، فكيفَ الجوابُ عن هذا؟

فالجواب: معْنَى الحديثِ لو توَكَّلْتُمْ علَى الله في طَلَبِ الرِّزْقِ، لكِنَّ التَّوَكُّلَ المطْلَقَ هو أن يكونَ اللهُ حَسْبَهُ، فيقول: حَسْبُنَا اللهُ ونِعْم الوكيلُ.

فهل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يكونُ وَكِيلًا ومُوَكِّلًا؟

الجواب: نعم يكون الله وكيلًا، وهذا كَثيرٌ في القُرآنِ، وقال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب:٣]، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب:٣٩].

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب في التوكل على الله، رقم (٢٣٤٤)؛ وابن ماجه: كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، رقم (٤١٦٤)؛ وأحمد (١/ ٣٠) (٢٠٥) عن عمر بن الخطاب.

ويكونُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُوَكِّلًا، قال تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام:٨٩]، وليس التوكيلُ مِنَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كتَوْكِيلِي لفلانٍ وفلانٍ؛ لأن تَوْكِيلِي لفلانٍ وفلان إما لعَجْزِي أو لتَّقْصِيرِي أو ما أشبه ذلك، لكنَّ تَوْكيلَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمعنى أن الله عَزَّوَجَلَّ يجعلُ هؤلاءِ هُمُ القائِمُون بها، لا أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عاجزٌ.

وبعض الناس مِنَ العَوامِّ إذا وكَّلْتَهُ بشيءٍ قال: (وكِّلِ الله)، ولا بأس بمثل هذه العبارة، وقوله: (وكِّلِ الله) يعني: اجْعَله حَفِيظًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حفيظٌ على كلِّ شيءٍ، وليس معناها أنه هو الله، بل المعنى: اجعلِ الله وَكِيلًا وحَارِسًا، أي: حَفِيظًا، وأني سأقومُ بالأمَانَةِ؛ لأن الله تعالى لا يَغِيبُ عنه شيء، وهو عَليمٌ بكُلِّ شيءٍ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: وجوبُ إفرادِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالتَّوَكُّلِ والاعتمادِ، لقولِهِ: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانية: ينْبَغِي للصابِرِ أن يعتَمِدَ على ربِّهِ في صبْرِهِ، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، وفائدةُ اعتمادِهِ في صَبْرِهِ على رَبِّه:

أولًا: الثَباتُ على ذَلِكَ، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣].

ثانيًا: أن صَبْرَهُ يكون عبادةً؛ لأن بعضَ الناس يَصْبِرُ ويتَجَلَّدُ على حَدِّ قول الشاعِرِ[1]:

---

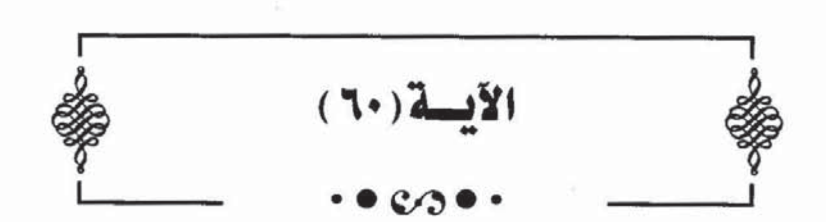
(١) البيت لأبي ذؤيب قاله يرثي بنيه، ذكره الزمخشري في الكشاف (٢/ ٣٥٧).

وَتَجَلُّـــدِي لِلشَّــامِتِينَ أُرِيهُـــمْ أَنِّي لِرَيْـبِ الـدَّهْرِ لَا أَتَضَعْضَـعُ

هذا الصَّبْرُ لا شك أنه خلق جميلٌ، لكنه لا يُثابُ عليه، وإنما يُثابُ على الصبْرِ المقرونِ بالتَّوَكُّلِ على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فهو الذي يكونُ فيهِ الثَّوابُ والأجْرُ.

الفَائِدة الثَّالِثة: كفايةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنه لا يَتَوَكَّلُ إلا عَلَى مَنْ هو كافٍ.

• • ۞ • •



الآيـة (٦٠)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت:٦٠].

•• ◦ ••

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكَأَيِّن﴾ كَمْ]: على هذا تكونُ خَبَرِيَّةً، يعني: وكَمْ من دَابَّةٍ، أي: كثيرٌ مِنَ الدَّوابِ.

والدابَّةُ في اللغة العربية: كل ما يَـدُبُّ على الأرضِ، سـواء مَشَى على بَطْنِـهِ أو على رِجْلَينِ أو على أربعٍ، أما في العُرْفِ فهي لذَواتِ الأربعِ فقـط، فلا تَشْمَلُ ما يَمْشِي على بَطْنِـهِ ولا ما يمْشِي على رِجْلين، ولا على ما يمْشِي على سبـعٍ وسبعين، وهي دابة عِنْدَنا تُسَمَّى أم سبعٍ وسبعين، وهي مثلُ الدُّودَةِ تَمْشِي ولها أرجلٌ كثيرةٌ -سبحان الله!- وقد أَخْبَرَنِي بعضُ الطُّلابِ أنهم عَدُّوا هذه الأرجلَ فوجَدُوها فوق الخَمسين ودونَ السِّتِّين، ولعله نوعٌ آخَرُ أو لعل هذه التسمية على سبيلِ المبالَغَةِ الظاهِرَةِ.

لو قال قائل: هل السيارةُ تُسَمَّى دابَّةً؟

فالجواب: لا تُسَـمَّى دابة؛ لأن الدابَّـة هي التي تَدُبُّ بنَفْسِهَا، أما السيـارةُ فلا تَدُبُّ بنَفْسِهَا بل بسائِقِهَا، وقد تَدْخُلُ السيارة في الفَـلكِ لأنها مِثْلُ السَّفِيـنَةِ لصاحِبِهَا.

وقوله: ﴿وَكَأَيِّن﴾: مبتدأٌ.

وقوله: ﴿مِّن دَآبَّةٍ﴾: تمييزٌ لها.

وجملة: ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ قيل: إنها هي الخبرُ، وقيل: جملةٌ ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ هي الخَبَرُ، وجملة: ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ صِفَةٌ لدَابَّةٍ، وهذا أقربُ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ إلا بقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ لا تستَطيعُ أن تَكْتَسِبَ وتحْمِلَ الرِّزْقَ حتى تقومَ بكفايَةِ نفسِهَا، وهذا شيء كثيرٌ ويَرِدُ علَيْنَا نحنُ في حال الصِّغَرِ والطُّفولَةِ فلا نَسْتَطِيعُ أن نحملَ رِزْقنَا، ولولا أن اللهَ قيَّضَ لنا الأمَّ وقيَّضَ لنا الرضاعة من الأمِّ ما حَمَلْنَا الأرزَاقَ، كذلك يُوجَدُ دوابُّ تأْتِيهَا أمراضٌ وعاهات فلا تستطيعُ أن تَطْلُبَ الرِّزْقَ فيُهَيِّئُ الله لها رِزْقًا بحيثُ يأْتِيهَا وهي في مكانِهَا.

وكم قُصَّ عَلَيْنَا مِنْ قصصٍ كَثِيرةٍ في هذا البابِ؛ كدابَّةٍ جاءَهَا أمراضٌ وكُسِرَتْ رِجْلُها أو عَمِيت، أو طائر كُسِرَ جناحُهُ وما أشْبَه ذلك، فيَجِدُونَ الأشياء تأتِي إليها بإذنِ الله جَلَّ وَعَلَا، وتأكلُ وهي في مكَانِهَا، وتوجَدُ دوابُّ صغيرةٌ لا تستطيع أن تَذْهَبَ بَعِيدًا ثم يُقَيِّضُ الله لها طعامًا يَسْقُطُ حولها وتأتِي إليه، وهذه الدَّوَابُّ منها ما يستَطِيعُ أن يدَّخِرَ الرزقَ بنَفْسِه، ومنها ما لا يَدَّخِر الرزقُ، ومنها من له أعوانٌ، ومنها من ليس له أعوانٌ، والذي يتَفَكَّرُ في مخلوقاتِ الله عَزَّوَجَلَّ في هذا الأمرِ يجِدُ العَجَبَ العُجابَ!

وقد ذكَر ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قِصَّةً، أن رَجُلًا وضَعَ طَعَامًا لنَمْلةٍ فلما أحسَّتْ به عَجَزتَ عن أن تَحمِلَهُ فذهبت إلى صاحباتها مِنَ النملِ ودَعَتْهُم فجاءوا، فلما جاءوا وصارُوا حول المكان رُفِعَ الطعام فلم يجدوه، فجَرَوا وبقِيتْ هي تُفَتِّشُ حول المكان

فوضَعَـه لها ثانية، فلما تيَقَّنَتْهُ ذهبت ودَعَتْهُم، فلما أقْبَـلُوا رَفَعَه، ثم بدأَتْ تطلُـبُه ورَجَعوا، ثم وضَعه في المرة الثالثة وذهبت ودَعَتْهُم فلَمَّا رفَعَه ولم يجِدُوه قتَلُوها.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فذكرتها لشيخـنا شيخ الإسلام ابن تيمـية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: إن الكَذِبَ لا يُحِبُّه أحدٌ، حتى النَّمْلَـةُ لما كَذَبْتَ عليهم وأَتَتْ بهم مِن بيوتِهِمْ واستَفْزَعَتْهُم قَتَلُوهَا[1].

فهذه الدوابُّ الضَّعِيفَةُ التي لا تستطيع أن تحمِلَ رِزْقَها يقومُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ برِزْقِها؛ لأن الله تعالى قال في كتابه عن نَفسِهِ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦].

وقوله: ﴿دَآبَّةٍ﴾ دابَّةٌ: نكِرَةٌ في سياقِ النَّفْي المُؤكَّدِ عُمومِه بـ(مِنْ) الزائدة، فأي دابَّةٍ في الأرض على الله رِزْقُـهَا ويعْلَمُ مستَقَرَّهَا ومستَوْدَعَهَا كذلك، وليست الدوابُ كلها تَرْتزِقُ من شيءٍ واحد، بل بعْضُهَا يناسِبُه هذا وبعضها لا يناسبه، وأيًا كـان فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُقَدِّرُ لها الرزقَ المنـاسب لها، ومع ذلك يعلـم جَلَّ وَعَلَا مسْتَقَرَّهَا ومستَوْدَعَها، يعني: محل استقرَارِها ومحلَّ استِيدَاعِهَا.

فالمستَقَرُّ: ما تؤُولُ إليه في يومِ القِيـامَةِ، والمستودَعُ: الدُّنيَا والبَرْزَخُ الذي بين الدنيا والآخرة؛ لأنَّ الإنسانَ يكون فيه بمَنْزِلَةِ الوَدِيعَةِ يبْقَى زَمَانًا ثم ينْتَقِلُ.

لو قال قائلٌ: إن قولَهُ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ يحتَمِلُ الأمْرَيْنِ: أي لا تَحْمِلُ رِزْقَها لضَعْفِها، وكذلك: لأنها لا تَسْتَطِيعُ التكَسُّبَ؟

فالجواب: لا تحتملُ الآيةُ الأمْرَيْنِ، فليس بصوابٍ أن نَقولَ: لا تَحْمِلُ رِزقَهَا

---

(١) شفاء العليل (ص: ٦٩، ٧٠).

لِضَعْفِها؛ لأن هذا التَّعْليلَ معناه أنها لا تَحمِلُ رِزقها لأنها ضَعِيفَةٌ، إما ضَعِيفَةٌ في الإِرَادَةِ أو ضَعِيفَةٌ في البَـدَنِ، فليـس هذا مَعْنَى الآية، بل معنـاها: لا تَسْتَطِيـعُ أن تَكْتَسِبَ.

وكتابة الرِّزْقِ والأجلِ ليست خاصَّةً بالآدَمِيِّ بل الدَّوابُّ وغيرها داخلةٌ في هذا التَّقديرِ، لكن النُّصوصَ تكاثَرَتْ في الآدَمِيِّ؛ لأنه هو مَحِلُّ الخطابِ والتَّكْليفِ حتى يَسْتَعِدَّ، وإلا فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ في القُرآنِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨]، فقوله: [كُلُّ شَيْءٍ] عامٌّ، فكلُّ شيءٍ مكتوبٌ أَجَلُهُ وجميعُ حالاتِهِ مُقَدَّرَةٌ، قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، فما دَامَ اللهُ خَلَقَهُ فهو عالمٌ بِهِ جَلَّ وَعَلَا في كُلِّ أحْوالِهِ، وكلُّ أحْوالِهِ مُقَدَّرَةٌ، فما من شيء إلا عَلِمَهُ اللهُ جَلَّ وَعَلَا وقَدَّرَهُ حتى القَطرةُ من المطرِ مكتوبةٌ ومُقَدَّرَةٌ، مع أنها ليست ذاتَ إرادةٍ.

ثم إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، فقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾، وهذا يَدُلُّ على أن اللهَ عالمٌ بِهِ ومُقَدِّرُهُ، ثم قال: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ يعني: كلَّ شيءٍ له حَياةٌ سيُبْعَثُ يومَ القِيامَةِ، وقُدْرَةُ الله عظيمةٌ لا يَتَصَوَّرَهَا الإنسانُ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وكيف يقال: إن الله هو الذي خَلَقَ هذا الشيءَ وقدَّره فناءً ووجُودًا، ثم نقول: ما عِلَمَه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]؟ فلا تَسْتَعْظِمْ هذا ولا يُبْهِرُكَ؛ لأن الأمر على الله جَلَّ وَعَلَا يَسِيرٌ، وقدرةُ الله جَلَّ وَعَلَا ليس لها منْتَهَى وليس لها حَدٌّ.

فالمهِـمُّ: كلُّ شيءٍ مكتـوبٌ ومقدَّرٌ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَعْـلَمُه، حتى إن أحـدَ

أصحابِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ دخل عليه وهو مريضٌ، ويَئِنُّ من المرضِ، فقال: يا أبا عبدِ اللهِ كيفَ تَئِنُّ وقد رَوى طَاووسُ أن الملائكةَ تَكْتُبُ حتى أَنِينَ المرِيضِ[1]، فلما قال ذلك كفَّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وصارَ يتَحَمَّلُ ولا يَئِنُّ مِن مرضِهِ، مع أن الأنينَ أحيانًا يكون شَيْئًا طَبِيعِيًّا.

والشاهد: أنه يجبُ علينا أن نعتقِدَ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالمٌ بكُلِّ شيءٍ، وأنه مقدِّرٌ لكلِّ شيء، وأن آجالَ كلِّ شيءٍ مكتوبةٌ، وكُلُّ حركاتِهَا وسكنَاتِهَا مكتوبة، وأنه لا يحدُثُ شيء في الأرضِ ولا في السماء إلا بعِلْمِ اللهِ وإرَادَتِهِ وخلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

مسألة: هل مَلَكُ الموتِ يَقْبِضُ أرواحَ الحشراتِ؟

هذا مَحَلُّ نِزاعٍ بينَ السَّلَفِ، والأدِلَّةُ فيها تكادُ تكونُ متكَافِئَةً، لكن الذي يظهرُ أن قبضَ ملكِ الموتِ للأَرْواحِ عامٌّ؛ لأن (مَلك) مضافٌ إلى (الموت) فيُفِيدُ العمومَ، فيَشْمَلُ موتَ كُلِّ حَيوانٍ.

لو قال قائل: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾، هل هذا العُمومُ يَشْمَلُ بَنِي آدَمَ؟

فالجواب: لغةً يَشْمَلُ بني آدمَ، لكن لما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ عُلِمَ أن المرادَ ما سِوَى بَنِي آدَمَ، أما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، فهو عامٌّ لبَنِي آدمَ وغَيْرِهِ.

قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ أتى بالجُمْلَةِ الاسمية؛ لأن الجملَةَ الاسْمِيَّةَ تُفِيدُ بأصلِ وَضْعِهَا ثبوتَ الحُكمِ، والرزقُ: بمعنى العطاءِ بلا عِوَضٍ،

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ٣٢٥).

والضمير في ﴿يَرْزُقُهَا﴾ أي: هَذِهِ الدَّابَّةُ، ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾: معطوفة على (الهاء)، والضميرُ هنـا واجِبُ الانفصالِ إذ إن الضَّمِيرَ المتَّصِلَ لا يُمْكِنُ أن يتـأتَّى هنا، فلا يَصِحُّ أن تقـولَ: (الله يَرْزُقَها وكُم)، فالضمير إذا أتى بعدَ العَطْفِ أو بعـد (إلا) فلا بُدَّ أن يكونَ مُنْفَصِلًا.

وقوله: [﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ أيُّهَا المهَاجِرُونَ وإن لَمْ يكُنْ مَعَكُمْ زادٌ ولا نَفَقَةٌ]: لأن الكلامَ -كما قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ سابقًا- مَسُوقٌ في الهِجْرَةِ ومغادَرَةِ البلَدِ، فاللهُ تعالى كما رَزَقَ هذه الدَّوابَّ الكثيرةَ التي لا تُحْصَى جِنْسًا، فضلًا عن النوع، فَضْلًا عن الأفرادِ، فأنتُمْ كذلك إذا هَاجَرْتُمْ لا يَضِيعُ رِزْقُكُمْ، بل رِزْقُكُم على الله عَزَّوَجَلَّ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنفال:٧٠]، وقد حَصَلَ، فأَسْرَى بَدْرٍ الذين أسْلَمُوا حَصَل لهم مِنَ الفَيْءِ والغنَائِمِ أكثرَ مِمَّا أُخِذَ منهم.

قوله: [﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقْوَالِكُمْ، ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بضمائِرِكُمْ]: فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سميعٌ لكُلِّ شيءٍ، يسمَعُ كلَّ صوتٍ وإن خَفِي، كما قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه:٧]، فهو يعلمُ كلَّ ما يكون من صوتٍ خَفِيٍّ، سواء كان قولًا أمْ غيرَ قولٍ، لكنَّ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصَّ القولَ لأنه محَطُّ التَّكْلِيفِ، ومحَطُّ الإثمِ أو الأَجْرِ.

و﴿ٱلسَّمِيعُ﴾: من أسماء اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وله مَعْنَيانِ:

أحدُها: إدْرَاكُ المسْمُوعِ.

والثاني: إجابَةُ الدُّعاءِ.

أما إدراكُ المسْمُوعِ فَلَهُ أمثِلَةٌ كثيرةٌ كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ

ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة:١].

وأما إجابَةُ الدُّعاءِ فكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، بمعنى: يَسْمَعُ صوتَ الدَّاعِي أو يُجِيبُ دُعاءَهُ.

قوله: [﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بضَمائِرِكُمْ]: فعلى رأي المُفَسِّر تكونُ هذه الآية دَالَّةٌ على الأقوالِ وما في الضَّمائِرِ فَقَطْ، مع أن هنَاكَ أفْعالًا وهي أفعالُ الجوارحِ.

فالآية بهذا التفسيرِ ليس فيها دليلٌ على عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأفعالِ النَّاسِ، ولهذا كان الصوابُ أن يقالَ: العَليمُ بجميعِ أحوالِكُمْ، فالله عليمٌ بما في الضمائرِ وعَلِيمٌ بما يَفْعَلُ وبما يسْمَعُ؛ لأن العلـمَ مِنْ أشملِ ما يكونُ مِنَ الصفـاتِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢]، فهو من أعَمِّ الصفاتِ شُمُولًا.

وقوله: ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ يقولُ العلماءُ: إن العلمَ هو إدراكُ المعْلُومِ على ما هو عليه إدْرَاكًا جَازِمًا مطابقًا، وقولنا: (على مَا هُو عَلَيْهِ) يُغْنِي عن قولنا: (مُطَابِقًا)، لكن إذا قلنا: العِلْمُ إدراكُ الشيءِ إدْرَاكًا جازِمًا مُطَابقًا فهذا صحيحٌ.

المهم: لا بُدَّ أن يكونَ الإدراكُ (جَازِمًا) فنُخْرِجُ به الشَّكَّ والظَّنَّ والوَهْم.

و(مطابِقًا) نُخرِجُ به الجَهْلَ المرَكَّبَ.

و(إدْرَاكًا) نُخرِجُ به الجهلَ البَسِيطَ، فيكونُ الإدراكُ للأمورِ على سِتَّةِ أنواع: عِلْمٍ، وجهْلٍ بسيطٍ، وجَهْلٍ مُرَكَّبٍ، وشَّكٍ، وظَنٍّ، ووَهْمٍ.

ننظر إلى تفصيل ذلك:

العلم: أن تُدْرِكَ الشيءَ على ما هو عَلَيـه إدْراكًا جَازِمًا، فنَـفْرِضَ أنَّ أمامـك

جهازُ تَسجِيلٍ، فالعِلْمُ أن تُدركَ أن الذي أمامَك جهازُ تسجيلٍ.

الجهْلُ البسيط: يقال لك: ما هذا الَّذِي أمَامَكَ؟ تقولُ: لا أَدْرِي.

الجهْلُ المرَكَّبُ: يقال لك: ما هذا الَّذِي أمَامَكَ؟ تقول: هذه أُلْعُوبَةُ أطفالٍ، هـذا جهْلٌ مُرَكَّبٌ من جهلِكَ بحقيـقةِ الحالِ ومن جَهْلِكَ بحالِكَ؛ حيـث ظَننتَ أنك عَالمٌ وأنت جاهلٌ.

الشكُّ: يقال لك: ما هذا الذي أمَامَـكَ؟ تقول: إما جهازُ تَسجيلٍ أو رادَيو؛ لأن أحدَ الاحتمالين صحيحٌ، فمَعَ التَّساوي يكونُ شَكًّا.

وإذا رجَّحتَ أنه جهازُ تسجيلٍ فهو ظَنٌّ، والمرجوح يكونُ وَهْمًا.

وكل هذه الأشياء منْتَفِيَةٌ عن الله عَزَّوَجَلَّ، ما عدا العِلْم فإنَّه ثابِتٌ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على كلِّ وَجْهٍ.

لكن لو قال قائلٌ: هذا الجزم بأن هذه الأمـور منْتَفِيَةٌ عنِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما عـدَا العِلْم، يَرُدُّه قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الحديـث القدسي: «وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[1]، فأثبـتَ أن الله عَزَّوَجَلَّ يتَرَدَّدُ في بعضِ أفعَالِهِ؟

والجوابُ: أن التَّرَدُّدَ قِسْمانِ:

الأوَّلُ: تَرَدُّدٌ لتوَقُّفِ المتَرَدِّدِ في الأمرِ هلْ يكونُ خَيْرًا أو لَا، وهذا بالنِّسْبَةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ ممْتَنِعٌ؛ لأن الله تعالى يَعْلَمُ.

الثَّانِي: تَرَدُّدٌ باعتبـارِ النَّظَرِ، يعْنِي: تَرَدَّدَ لأمرٍ يتَعَلَّقُ بغَيْرِهِ مثـلُ هذه الحـالِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦١٣٧) عن أبي هريرة.

فإنَّ تَرَدُّدَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا لخفاءِ الأمْرِ عليـه، ولكن لأنَّهُ يَكْرَهُ أن يَسُوءَ عَبْـدَهُ، فيَتَرَدَّدُ لا لشكٍّ في الأمر واستظهارٍ للواقِـعِ، ولكن لأجلِ أن الأمرَ يتعَـلَّقَ بغيرِه، فهذا لا يُعْتَبَرُ نَقْصًا بل كَمالًا؛ لأنه يدُلُّ على رحمةِ الله عَزَّوَجَلَّ، وبهَذا يَزُولُ الإشكالُ.

وقوله: ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ مِنَ الأسماءِ المتَعَدِّيَةِ، فيكونُ متَضَمِّنًا لثُبوتِ الاسمِ والصِّفَةِ والحُكْمِ.

من فوائد الآية الكريمة:

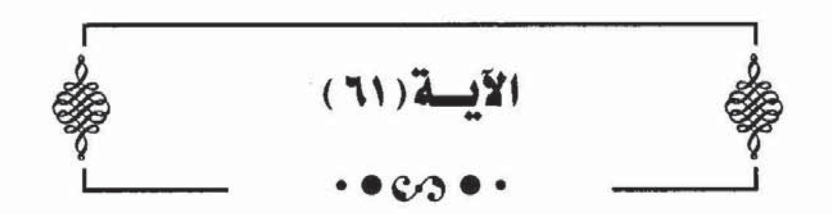
الفَائِدةُ الأُولَى: الإرشادُ إلى النَّظَرِ في مخلوقاتِ الله، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾؛ لأجلِ أن نَتفكَّرَ في هذه الدَّوابِ التي لا تَحْمِلُ رِزْقَها.

الفَائِدةُ الثَّانية: إثباتُ عدةِ صِفَاتٍ من صفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، منها كمالُ القُدْرَةِ؛ حيث يخْلُق هذه الدَّوابَّ الصَّغيرةَ التي لا تحْمِلُ رِزْقها، ويخلُقُ الدَّوابَّ العظيمة التي تكْتَسِبُ الرِّزْقَ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: إثباتُ صِفَةِ القُدرةِ لله عَزَّوَجَلَّ، وإثباتُ عِلْمِهِ ورحْمَتِهِ وإحاطَتِهِ بكُلِّ شيءٍ؛ لأن هذه الدوابَّ الصغيرةَ الي لا تحمِـلُ رِزْقَهَا يعْلَمُها ويَرْزُقها، لقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: إثباتُ اسْمَي السَّميعِ والعَليمِ وما يتَضَمَّنَاهُ مِنَ الصِّفَةِ.

• • ۞ • •



قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت:٦١].

•••

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَئِن﴾ لامُ قَسَمٍ ﴿سَأَلْتَهُم﴾ أي: الكُفَّارَ] اهـ.

يقولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن﴾: (اللام) لامُ القَسَمِ، يعْنِي: موطِّئَةً للقَسَمِ، وقد اجتَمَع في هذه الآية قَسَمٌ وشَرْطٌ، والقاعدة: إذا اجتَمَعَ شرطٌ وقَسَمٌ حُذِفَ جوابُ المتأخِّرِ، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ

وقوله: ﴿وَلَئِن﴾: (اللام) لامُ القَسَمِ، و(إن) شَرْطِيَّةٌ، فكانَ الجوابُ للقسمِ وهو قولُهُ: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، وحُذِفَ جوابُ الشَّرْطِ.

قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ فيها ضميران: (التاء) و(الهاء)، التاءُ خِطَابٌ للنَّبِيِّ ﷺ أو لكلِّ مَنْ يتأَتى خِطابُه، والهاء خطابٌ للمَسْؤولِينَ.

وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ أي: ولئنْ سألتَ هؤلاءِ الكُفَّارِ ﴿مَّنْ خَلَقَ﴾، (خلق): بمعنى أوْجَـدَ، ولكن على تقديرِ مُعَيَّنٍ، فالخَلْقُ ليس بمعنى الإيجادِ المجرَّدِ، بل هو

---

(١) البيت رقم (٧٠٦) من ألفيته.

إيجادٌ على تَقْدِيرٍ مُعَيَّنٍ، أي: أنه يكون مَسْبُوقًا بتقديرٍ، ولذلك لا يكون إلا فيما فيه إتقانٌ وجودةٌ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾: والسموات تُجْمَعُ دائمًا في القرآنِ، والأرضُ لا تأتي إلا مُفْرَدَةً، ولكنَّ الثابتَ أن الأَرَضِين سبْعٌ كما أن السموات سبْعٌ.

قوله: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ﴾ بمعنى: ذَلَّلَ الشَّمْسَ وجَعلهَا مُذَلَّلَة لمصالحِ العِبادِ تَسيرُ بهذا النِّظامِ الذي لا يختَلِفُ ولا يتغَيَّرُ لا تَقَدُّمًا ولا تأَخُّرًا، ولا عُلُوًّا ولا نُزُولًا، ولو تَدَبَّرْت هذه الشمسَ لرَأَيْتَهَا على نظامٍ بديعٍ لا يَتَغَيَّرُ على عِظَمِهَا وكِبَرِها.

ثم إن فيها من آيات الله الكثيرةِ: انْظُرْ إلى حَرارَتِهَا في أيام الصيفِ، وهذه الحرارةُ العظيمةُ ما هي إلَّا نفسٌ بسيطٌ مِنَ نَارِ جَهَنَّمَ، كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اشْتكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يا رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الصَّيْفِ ونَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ»[1]، هذه الحرارة العَظِيمَةُ مع أن المسافَةَ بَيْنَنَا وبينها بَعِيدَةٌ جدًّا، ومع ذلك يقولون: لو قَرُبَ منها أَقْوَى حَدِيدٍ وأَمْنَعَ حديدٍ لصارَ هَباءً قبلَ أن يَصِلَ إليها مِنْ شِدَّةِ الحَرَارَةِ، وهذا أمرٌ مَعْلُومٌ؛ لأنك لو تُوقِدُ نارًا عَظِمية مِنْ أعظمِ نِيرانِ الدُّنيا فلا تَجِدُ هذه الحرارةَ العَظِيمَةَ من هذه المسافَةِ البعيدة.

ثم إن هذه الشمسَ كلَّ يومٍ لها مَطْلَعٌ، وكل يوم لها مَغْرِبٌ؛ وذلك لأن الله سَخَّرَها، ولولا ذَلِكَ ما اختلَفَتْ مَشارِقُ الشتاءِ ومَشارِقِ الصَّيْفِ.

الحاصلُ: أن الشَّمسَ مخلوقٌ عَظِيمٌ وأنها مُذَلَّلَةٌ لمصالِحِنَا بها تَنْضُجِ الثمارُ، وبها

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٥١٢)؛ ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة...، رقم (٦١٧) عن أبي هريرة.

تُعْلَمُ السُّنونُ، ولو قَرُبَتْ أو بَعُدَتْ تَغَيَّرَ الجوُّ بلا شكٍّ، مع أنها تأتي يومَ القيامَةِ يكون بينها وبينَ النـاسِ قَدْرَ مِيلٍ[1]، واللهُ على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وأحوالُ الآخِـرَةِ لا تُقاسُ بأحوالِ الدُّنْيا.

وقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾: القَمَرُ معروف، وإنما ذَكَر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى هنا الشَّمْـسَ والقَمْرَ لما فيهما مِنَ المصَالِحِ الظاهِرَةِ؛ لأن النُّجومَ والكواكبَ ليس فيها مصالِحُ ظاهِرَةٌ لنا، وإلا فقدْ سَخَّـرَ اللهُ الشمسُ والقمر والنجوم، فكُلُّها مُسَخَّرَةٌ؛ لكنَّ المصالحَ في الشمسِ والقَمَرِ أظهرَ وأَبْيَنَ.

وفي قـوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ دليل على أنهما هُمَا اللذانِ يَجْرِيانِ حولَ الأرض، خِلافًا لمن قال: إنهما لا يَسِيرَانِ حولَ الأرض، وإنَّ اختلافَ الليلِ والنهار بسببِ دَورانِ الأرْضِ نَفْسِها.

ولا شكَّ أن الذي لا يعْتَقِدُ أنهما يَدُورانِ حولَ الأرضِ أنه على خَطَرٍ عظيم، ربما يَصِلُ به ذلك إلى الكُفْرِ؛ لأن الذي نُؤْمِنُ به ونعْتَقِدُهُ ما أخبرنا الله عنه من أنَّ الشمسَ هي التي تَدُورُ حولَ الأرضِ، وكذلك القَمَرُ قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، فأضافَ الله هذه الأفعالَ الأَرْبَعَةَ إلى الشمسِ: (طَلعت، تَزَاور، غَربت، تَقْرِضهم).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٧) (١٧٤٧٥)؛ والحاكم (٤/ ٦١٥) (٨٧٠٤) عن عقبة بن عامر، ولفظ أحمد: «تَدْنُو الشَّمْسُ مِنَ الأَرْضِ، فَيَعْرَقُ النَّاسُ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْلُغُ عَرَقُهُ عَقِبَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ الْعَجُزَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ الخَاصِرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ مَنْكِبَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ عُنُقَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ وَسْطَ فِيهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَأَلْجَمَهَا فَاهُ، -رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يُشِيرُ هَكَذَا-، وَمِنْهُمْ مَنْ يُغَطِّيهِ عَرَقُهُ»، وضرب بيده إشارة.

ولو كان الأمرُ كما يقولُ هؤلاءِ الخَرَّاصُونَ لكانت الأرضُ هي التي تَزَاورُ وهي التي تَطْلُعُ على الشَّمْسِ، وهي التي تَغْرُب عن الشمسِ، فَهُمْ ليس عندهم إلا أمورٌ ظَنِّيَّةٌ فقط، والقرآنُ دَلالَتُهُ ظاهِرَةٌ على أن الشمسَ تَدُورُ حولَ الأرضِ، وكذلك القَمْرُ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لما غَربت الشمسُ قال لأبي ذَرٍّ: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ»[1]، ولم يقل: أتَدْرِي أينَ نَذْهَبُ عن الشمسِ، بل الشمسُ هي التي تَذْهَبُ وهي التي تَأْتِي، وهي التي تستأذنُ وهي التي يُؤْذَنُ لها أو تُمْنَعُ.

ومن العَجِيبِ أن هذا القولَ المخالِفَ لظاهِرِ القُرآنِ قد سَرَى إلى أناس لا نَشُكُّ في دِيانَتِهِمْ، لكن غرَّهُم السَّرابُ فانْخَدَعُوا، والواجِبُ علينا في هذه الأمورِ أن نَمْشِيَ على ظاهِرِ القُرآنِ حتَّى يَتَبَيَّنَ لنا ما يكونُ مخالِفًا لهذا الظاهِرِ، أما ما دَلَّ عليه القرآنُ دلالَةً يَقينِيَّةً فإنه لا يُمْكِنُ لشيءٍ أن يخالِفَهُ، فدَلالَةُ القرآنِ إما ظاهِرَةٌ وإما صَرِيحَةٌ، فالصَّرِيحةُ قَطْعِيَّةُ الدِّلالَةِ، ولا يمكن لشيءٍ أن يخالِفَها، والظاهرةُ ظَنِّيَّةُ الدِّلَالَةِ فنبقى على الظاهِرِ حتَّى يَتَبَيَّنَ لنا بأمرٍ قَطعِيٍّ خلافُهُ، وحينئذٍ ما دام ظاهِرًا فإنه يُمْكِنُ أن يُؤَوَّلَ.

فالحاصلُ: أن عِندنَا الآن ثلاثةُ مسائلَ:

الأُولَى: ثبوتُ الشمسِ والقَمَرِ، يعني: وُقوفُهما، فقائلُ هذا مُكَذِّبٌ للقرآنِ.

والثانية: كونُ الليلِ والنَّهارِ بسببِ دَورانِ الأرضِ أو بسببِ دَوَرانِ الشمسِ والقمر، نقول: هذا خلافُ الظاهِرِ، فنُكَذِّبُهُم في قولهم: إن تَعَاقُبَ الليلِ والنَّهارِ بسببِ دَورانِ الأرضِ حتى يأْتُوا بدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ واضحٍ مثل الشمسِ يكون حُجَّةً لنا

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم (٣٠٢٧)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٩) عن أبي ذر.

في تأويلِ ظاهِرِ القُرآنِ، وإلا فلا نَقْبَلُ قولَهم ولو اجتمَعُوا جميعًا؛ لأننا نعْرِفُ أن أقوالهم هذه تَخَرُّصَاتٍ، حتى إن الآخِرَ منهم يَنْقُلُ عبارةَ الأَوَّلِ بِنَصِّهَا، مما يدل على أن المتَأَخِّرينَ ببغاوات كلما نطَقَ لهم نَطَقُوا بما سَمِعُوا.

الثالثة: دَورانُ الأرضِ حولَ نَفسِهَا، هذا لا يوجَدُ في القرآنِ دليلٌ -لا ظاهرٌ ولا صَريحٌ- يدُلُّ على أن الأرضَ تدورُ أو لا تَدُورُ، لكن قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [لقمان:١٠]، قد يقول قائل: إن قوله: (تَمِيدَ) يدل على أنه هناك حَركة، ووُضِعَتْ هذه الجبالُ لاتِّزَانِ هذه الحركةِ؛ لأن نَفْيَ الأَخَصِّ لا يَدُلُّ على نَفْيِ الأعَمِّ، ومع ذلك نقول: ما لنا ولمثل هذا البحث، لو أن هذا مِنَ الأمور التي يجبُ علينا اعتقادها أو اعتقادُ نَفْيِهَا لكان قد بُيِّنَ في القرآنِ غايَةَ البيانِ؛ لأن الله تعالى يقولُ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

ولو قالَ قائلٌ: لماذا نُشْغَلُ بهذه المسألةِ؟

فالجواب: إذا ابتُلِي الإنسانُ فلا بُدَّ أن يَنْزِلَ إلى الميدانِ.

ومثلُ هذا طُرُقُ أهلِ الكلامِ في إثباتِ العقيدةِ فهي ليست على طريقةِ السَّلفِ، لكنَّ السلفَ لم يتْرُكوهُمْ وشأنهم، بل خاضُوا معهم، وقبلَ أَرْبعينَ سنةً كانَ الناسُ على عقائدهم الفطْرِيَّةُ أن الشَّمسَ تطْلُعُ وتَغِيبُ والقَمَرُ يطْلُعُ ويَغِيبُ، ولم يكن يَطْرَأْ ببالِهِمْ إطْلاقًا هذه الأُمورَ المحْدَثَة.

وقوله: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ تَسْخِيرُ القَمرِ أيضًا لمنَافِعِ العبادِ ومصالِحِهِمْ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، بيَّنَ اللهُ الحكمةَ مِنْ ذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس:٥]،

فباختلافِ منـازِلِ القَمَرِ نعلمُ عَدَدَ السِّنينَ والحسابَ؛ لأن الأَهِـلَّةَ هي المواقيتُ العالميَّةُ الفِطْريه، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٩]، عامَّة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٦]، وهذه الأَشْهُرُ التي بَيَّنَهَا الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: هي الأَشْهُرُ الهِلالِيَّةُ.

وبالمناسَبَةِ: حدَّثَنِي أحدُ الناس أن في بعضِ البلادِ يعْتَقِدُونَ أن سببَ الكسوفِ أن مخلوقًا يحولُ بينَ القمرِ وبين الأرض، وأيضًا في بعضِ البلاد يعتَقِدُونَ أن حيوانًا سَماوِيًا يتَرَصَّدُ بالقَمرِ -لعله حوت- فيحْجُبُه عن الأرضِ، ولذلك هم يخْرُجونَ بالطبولِ يهْتِفُون: يا فلانة يا فلانة انْقِذِي القَمَرَ، وهذا من البِدَعِ والمصائبِ التي حَلَّتْ بالمسلمين، والواجبُ على أهْلِ العلمِ التَّنْبِيه على خَطر هذه البِدَعِ والتَّحْذِيرِ مِنْهَا.

قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ نونُ التوكيدِ اتَّصَلَتْ بالمضَارِعِ، والمعروفُ عندَ أهلِ النَّحْوِ أن نون التوكيد إذا اتصلتْ بالمضَارعِ يُبْنَى على الفَتْحِ، والموجودُ هنا ضَمَّةٌ؟

والجواب: أن نون التوكيد إذا اتَّصَلَتْ بالمضارع فيُشْتَرَطُ أن تكونَ مباشِرةً للفعل لفِظًا أو تَقْدِيرًا، ولذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

....	وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ	نُونِ إِنَاثٍ كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

فالنون في قولِه: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ ليستْ مباشِرَةً للفِعْلِ تقديرًا؛ لأنه حالَ بينها

(١) البيتان (١٩، ٢٠) من ألفيته.

وبين الفعلِ اسمٌ وهو (الواو)، وحرفٌ وهو (النون) أي: نُونُ المضارِعِ، وحُذِفَتْ نونُ المضارِعِ لتـوالِي الأمثالِ، والواو حُذِفَتْ لالتـقاءِ السَّاكنين؛ لأنه لما حُـذِفَتِ النُّـونُ الأُولَى لتَوالِي الأمثالِ والنُّونُ الثانيَـةُ مشَدَّدَةٌ، والحرفُ المشَـدَّدُ أوله ساكن فيلتقي مِنْ ساكِنٍ، وهو الواو فتُحْذَفُ الواو، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكافية:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقْ

قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ أي: المسؤولُونَ مِنَ الكفَّارِ.

لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ إعرابه: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقْدِيرُهُ: (هو الله)، فالكفار يُقِرُّونَ بأن الله هو الذي خلقَ هذه الأشياء، ويعْتَرِفُونَ أن هذه الأشياءَ لا تَصْنَعُها الآلهةُ لا خَلْقًا ولا تَدْبِيرًا، والآية جمعتْ بين الإيجادِ والتَّدْبيرِ في قوله -سبحانه-: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ ولم يقل: خَلَقَ الشمس والقمر.

والحاصل: أنهم مُقِرُّونَ بأن خالقَ السمـواتِ والأرض ومُسَخِّرُ الشمـس والقمر هو الله تعـالى دونَ أصنَامِهِمْ، وهم لما أَقَرُّوا هذا الإقرارَ أقامُوا الحُجَّةَ على أنفسهم؛ لأن مَنْ أقرَّ بالرُّبُوبِيَّةِ لَزِمَهُ أن يُقِرَّ بالألوهية، ومَنْ أقرَّ بالألوهية فقد أقرَّ بالرُّبُوبِيَّةِ، فهما متلازِمَانِ، والإقرارُ بالرُّبوبِيَّةِ أسبقُ لأن الإنسان لا يَعْبُد إلا ربًّا يعلَمُ أسماءَه وصِفَاتِه وأفْعَالَهُ.

قوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (أنَّى): اسمُ استِفْهامٍ الغَرَضُ منه التَّوبِيخُ، يعني: بعد أن أَقَرُّوا بهذا كيف يُصْرَفُونَ؟ وسمِّي الصَّرْفُ إفْكًا لأنه صَرفٌ للشيءِ عن حَقِيقَتِهِ كما يُسَمَّى صَرْفُ الكلامِ عن الواقع إفْكًا، كما لو قال لكَ رجلٌ: (قَدِمَ زَيدٌ). وزيدٌ لم يَقْدم، هذا يُسَمَّى إفْكًا؛ ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾: أنَّى يُصْرَفُون عن تَوْحِيدِهِ بعدَ إقْرارِهِمْ بِذَلكَ].

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: إقامَـةُ الحَجَّةِ على الخَصْمِ حتى يُذْعِنَ ويُقِرَّ، لقـوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

الفَائِدةُ الثَّانية: سَفَـهُ هؤلاءِ المشركينَ باللهِ في عِبادَتِهم حيثُ يُقِرُّون بربوبيَّـتِهِ ثم يُنْكِرُونَ ألوهِيَّتَهُ، وكان مِنَ العَقْلِ أن من أقَرَّ بالرُّبوبِيَّةِ يُقِرُّ بالألوهية.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: إثباتُ خلقِ السَّموات والأرضِ، وأن الذي خَلَقَـهما هو الله، لقولِهِ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: أن تَدبيرَ الكونِ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لقـولِهِ: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾.

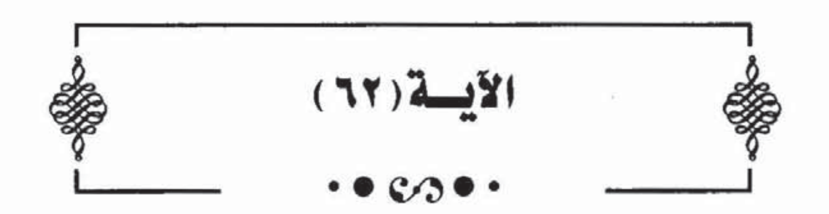
الفَائِدةُ الخامِسةُ: رحمةُ الله عَزَّوَجَلَّ بخَلقِهِ، حيثُ سَخَّرَ لهم الشمس والقمر.

الفَائِدةُ السَّادسَة: إقرارُ المشْركينَ بربُوبيَّةِ الله عَزَّوَجَلَّ، لقولِهِ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

الفَائِدةُ السَّابِعة: أن الإقرارَ بالرُّبوبيَّةِ لا يكفِي في التوحيد، وبهذا نَعْرِفُ بطلانَ تفسيرِ من فسَّرَ الإله بالقـادِرِ على الاختراعِ، فإن المتكلِّمِين يُفَسِّرون الإلهَ بالقادِرِ على الاختراعِ، وإذا فَسَّرُوا الإله بهذا التَّفْسِيرِ لم يكن هناك فَرقٌ بين توحيدِهِمْ وبين توحيدِ المشْركينَ.

وأهلُ السُّنَّةِ يقولون: الإله هو المعبودُ حقًّا، وإن كان المعبودُ بالباطِلِ يُسَمَّى إلهًا لأنه يُعْبَدُ؛ لكِنَّ ألوهيَّتَهُ باطِلَةٌ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: إثباتُ علمِ اللهِ للأمورِ التي تقَعُ في المستقبلِ، لقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾، فإن هذا خَبَرٌ عن أمرِ مسْتَقْبَلٍ، ولا شكَّ أنه سيقَعُ كما أخبرَ الله عَزَّوَجَلَّ.



الآية (٦٢)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت:٦٢].

•●●•

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ يُوَسِّعُهُ ﴿لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ امتِحَانًا، ﴿وَيَقْدِرُ﴾ يُضَيِّقُ ﴿لَهُۥٓ﴾ بعدَ البَسْطِ، أي: لَمِنْ يَشاءُ ابتِلاءً] اهـ.

وقوله: ﴿يَبْسُطُ﴾ يعني: يُوَسِّعُ الرِّزقَ، والرزقُ بمعنى العَطاءِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ المراد بالعبادِ هُنا المُتَعَبِّدُون له، بالمعْنَى العامِّ الشاملِ للمؤمن والكافرِ والبَرِّ والفَاجرِ، فالله تعالى يوسِّعُ الرزقَ لمن يشاءُ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ (مَنْ): اسم موصولٌ بمعنى الذي، وهو مِنَ الأسماءِ الموصولة العامَّةِ، ويشاء بَسْطَ الرزق لِهُ، ومفعولُ ﴿يَشَآءُ﴾ محذوفٌ دَلَّ عليه السياقُ، وعنـدنا قاعِدَةٌ مهمَّة جدًّا وهي: أن كلَّ شيءٍ عَلَّقَهُ الله تعالى بالمشيئةِ، فالمرادُ المشِيئَةُ المبْنِيَّةُ على الحكمةِ؛ لأن جميعَ أفعالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأحكامُهُ مَبْنِيَّةٌ على الحِكْمةِ عَلِمْناها أم جَعَلْناها.

قوله: [﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ امْتِحَانًا]: والامتحانُ هُو الابتلاءُ، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن سُلَيمانَ: ﴿هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل:٤٠].

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ بمَعْنَى يَضِيقُ، وفَسَّرْنا ﴿وَيَقْدِرُ﴾ بمَعْنَى يَضَيِّقُ،

ولم نجعلِ القُدْرَةَ هنا بمعنى استطاعَةِ العملِ لمقابَلَتِهِ بالبَسْطِ ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق:٧]، فمَعْنَى ﴿قُدِرَ عَلَيْهِ﴾ أي: ضَيِّقَ عَلَيه.

وقوله: ﴿وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ الضَّميرُ يعودُ على ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، يعني: ويَقْدِرُ لمنْ يشاءُ.

وهل المبسوطُ له والمقَدَّرُ له واحد؟

ظاهرُ كلامِ المُفَسِّر أنه واحدٌ، ولهذا قال: ﴿وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ بعد البَسْطِ، والسببُ أن الضميرَ في قوله: ﴿لَهُۥٓ﴾ يعودُ بلا شك على قولِهِ: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ فكأن المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أرادَ أن يعودَ عليه باعتِبارِ عَيْنِهِ، لكننا نقولُ: لا مانع من أن يعودَ إليه باعتبارِ جِنْسِهِ لا باعتبارِ عَيْنِهِ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر:١١]، فلا يَصْلُحُ أن يعودَ الضميرُ في قوله: ﴿مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ على المُعَمَّر؛ لأنه إذا نَقَصَ مِنْ عُمُرِه لم يكنْ مُعَمَّرًا، فالمرادُ من عمَّرَه باعتبارِ الجنْسِ، فيكون: [عُمُر مُعَمَّرٍ آخر].

ومثله أن تقول: (أعْطَيْتُ هذا الرجلَ دِرْهمًا ونِصْفَه) أي: نصفَ دِرْهَمٍ آخر؛ لأن قولك: (ونصفه) ليس المرادُ نصف هذا الدرهم، ولو كَسَرْتَ هذا الدِّرْهَم وأعطيْتَهُ إياه كامِلًا أعطيتَهُ نِصْفين ولم تُعْطِه دِرْهمًا ونِصْفًا.

فالذي يَظْهَرُ أن الضميرَ في قوله: ﴿لَهُۥٓ﴾ يعودُ عَلَى ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ باعتبار الجِنْسِ لا الفعلين، فالله عَزَّوَجَلَّ يبْسُطُ الرِّزْق لهذا ويُضَيِّقُه على هذا، كما أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يبسُطُه لهذا أحيانًا ويُضَيِّقُه عليه أحيانًا، ونحن نرى مِنَ الأغنياءِ من رَجَع فقيرًا ومن الفُقراء من رجعَ غَنِيًّا، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يبْسُطُ الرزقَ باعتبارِ العَيْنِ وباعتبارِ الجِنْسِ.

وهذا البسطُ تابع لعِلْمِهِ وحِكْمَتِهِ، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ومنه البَسْطُ والتَّضْيِيقُ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يبسطُ أو يُضَيِّقُ إلا عن عَلْمٍ، ثم هذا العلم تَتْبَعُه الحكمة، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُغْنِي مَنْ يُصْلِحُهُ الغِنَى ويُفْقِرُ مَنْ يُصْلِحُهُ الفَقْرُ.

ولهذا جاء في الحديثِ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَوْ أَغْنَيْتُهُ لَأَفْسَدَهُ الْغِنَى، وإِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَوْ أَفْقَرْتُهُ لأَفْسَدَهُ الْفَقْرُ»[1]، وإذا مَنَّ الله على العَبْدِ وتَفَضَّلَ عليه وجَعَلَ رِزْقَهُ تابِعًا لمصلحَتِهِ حصَلَ بذلك خيرٌ كثِيرٌ.

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾: مما يَفْعَلُهُ الله جَلَّ وَعَلَا ومما يَفْعَلُهُ عبادُهُ، فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَخْفَى عَلَيْه شيءٌ مِنْ ذلكَ.

قال بعضُ أهلِ العلمِ من أهلِ الأُصولِ: ما مَنْ عامٍّ إلا خُصَّ، إلا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بكُلِّ شيءٍ عليمٍ لا يُسْتَثْنَى من ذلك شيءٌ، لا الواجبُ ولا الجائزُ ولا المستحيل، حتى المستْحِيلُ يعْلَمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

قال هؤلاء: أما غَيْرُهُ مِنَ العُمـوماتِ فإنه مُخَصَّصٌ؛ بمَعْنَى أنـه يُسْتَثْنَى منه شيء، إما بدَلالَةِ العَقْلِ أو بِدَلالةِ الشَّرْعِ، لكن هذا القولَ غيرُ صحيحٍ، والصوابُ أن الأصلَ في العُموماتِ بقاؤهَا على العُمومِ، نعم إن أرَادُوا التَصَوُّرَ والتَّقْدِيرُ فهذا ممكنٌ، أما إن أرَادُوا الواقعَ فَلا.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحيلة (٨/ ٣١٩) عن أنس بلفظ: «وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا الغنى، ولو أفقرته لأفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين من لا يصلح إيمانه إلا الفقر، وإن بسطت له أفسده ذلك».

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: أن الرِّزْقَ بيدِ الله عَزَّوَجَلَّ، فإن كان كذلِكَ فهو الذي يَطْلُبُ منه الرِّزقَ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن إثباتِ القَدَرِ لا يَعْنِي الكفَّ عنِ الأسبابِ، ففي هذه الآية بَيَّنَ اللهُ أن بسطَ الرِّزْقِ وتقديرَه بِيَدِهِ، وفي آيةٍ أُخْرَى يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]، لم يقل: نَامُوا عَلَى الفُرَشِ ويأتِيكُمْ الرِّزْقَ، بل قالَ: ﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾.

فالقَدَرُ لا يُنافِي فِعلَ الأسبابِ؛ لأنه قد يكونُ مُقَدَّرًا عليك بهذا السبب، كما أن دُخولَ الجنَّةِ والنجاةِ مِنَ النَّارِ له سببٌ وهو العملُ، فإذا لم تَعْمَلْ لم يحصلْ لك الفوزُ بالجنَّة والنَّجاةِ مِنَ النارِ.

الفَائِدةُ الثَّالِثة: إثباتُ كمالِ التَّصرُّفِ لله عَزَّوَجَلَّ لقولِهِ: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ وقال تعالى في آيةٍ أُخْرَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦]، فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَى له التَّصرُّفُ المطْلَقُ في مخلوقَاتِهِ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: إثباتُ المَشيئَةِ، لقولِهِ: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ فمَشِيئَةُ الله جَلَّوَعَلَا تتعَلَّقُ بما يحبُّه وبما يَكْرَهُهُ، والمسلمون مجمعونَ على قولهم: «ما شَاءَ اللهُ كانَ وما لم يشأ لم يَكُنْ».

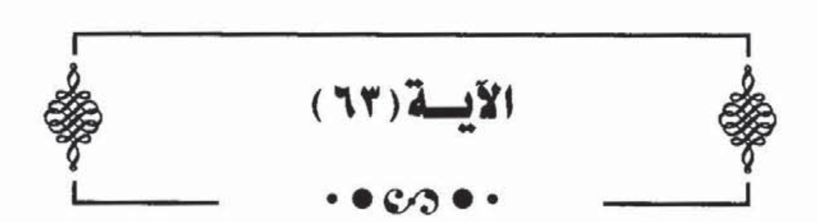
وأما إرادَتُهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فَفِيهَا تَفْصِيلٌ، فإرادتُهُ الشَّرْعِيَّةُ تَتعَلَّقُ بما يحبُّهُ جَلَّوَعَلَا، وإرادَتُهُ الكَوْنِيَّةُ تتعَلَّقُ بما يُحِبُّه وما لا يُحِبُّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

الفَائِدةُ الخامِسة: إثبـاتُ عِلمِ الله عَزَّوَجَلَّ، لقـوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وأنه عامٌّ في كلِّ شيءٍ، فيشْمَلُ الصغيرَ والكبيرَ، ويشْمَلُ ما يتَعَـلَّقُ بفعْلِهِ وما يتعلق بفعلِ عِبادِهِ، وإذا كان يَعْلَمُ فِعْل عبادِهِ لزم أن يكونَ مُقَدَّرًا له؛ لأنه إذا كانَ عالمًا به فإنه لا يمْكِنُ أن يقَعَ خلافُ مَعْلُومِهِ، وحينئذٍ يكون مقَدَّرًا له، وقد قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المعْتزلَةِ والقَدَرِيَّةِ: «جَادِلوهُمْ بالعِلْمِ، فإن أنكَرُوه كَفَروا وإن أقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا»[1]. وهذا صحيحٌ، وهذه الحُجَّةُ قائمةٌ وقَيِّمَةٌ.

الفَائِدةُ السَّادسَة: فَضْلُ الله عَزَّوَجَلَّ بالرِّزْقِ سواء كان مَقْدُورًا أو مَبْسُوطًا، ولا نقـول: (مُقَدَّرًا) بل الصـواب: (مقدورًا) لأنه اسم مفعـول من فعل ثلاثي لا رُبَاعِيٍّ.

• • ۞ • •

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٢٧)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٠٢)، ومجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٩).



الآية (٦٣)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٦٣].

•••

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَئِن﴾ لامُ القَسَمِ]: وجوابُ القَسَمِ قولُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

قوله: ﴿مَّن﴾: اسم استِفْهَامٍ في مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأ؛ لأنه وَقَعَ بعدَ سؤالٍ وهو قولُهُ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾.

قوله: ﴿نَّزَّلَ﴾: في مَحَلِّ رَفْعِ خبرِ المبتدأ، و﴿نَّزَّلَ﴾ هنا بالتَّشْدِيدِ وفي آيات أخرى (أنزل)، والفرقَ بينهما: أن (نَزَّلَ) تُفيدُ نُزولَ الشيءِ شيئًا فشيئًا، كما قال تعالى في القرآن: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦]، وأما (أنزَلَ] فتُفِيدُ نُزولَ الشيءِ جُملةً واحِدَةً.

قوله: ﴿نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لأن النزولَ يكونُ مِنْ أعْلَى، فالمرادُ بالسماءِ هنا العُلُوُّ، وليس المرادُ السَّقْفُ المحفوظُ بدليلِ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٦٤]،

والمطرُ ينزِلُ مِنَ السحابِ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور:٤٣]، وبهذا نَعْرِفُ أن المرادَ بالسماءِ هنا العُلُوُّ، فكلُّ ما علاكَ فهُو سماءٌ؛ لأنه مِنْ (سما، يسمو) إذا عَلَا.

والحكمةُ مِنْ نُزولِهِ مِنَ السماءِ أنه إذا نَزَلَ من السماءِ شَمِلَ النَّازِلَ والعَالِي، ولو كانَ ينْـزِلُ مِنَ الأرضِ لم يَصِلْ إلى العَالِي حتى يُدمِّرَ النازِلَ، ولكنَّ حكمةَ الله أن نُزولَهُ من أعْلَى.

وقوله: ﴿فَأَحْيَا﴾ (الفاء) هنا تَدُلُّ على التَّرْتيبِ والتَّعْقيبِ، لكنها إذا اتصلتْ بجمـلَةٍ تَدُلُّ على السَّبَبِيَّةِ مع التَّرْتيبِ والتَّعْـقيبِ، بخلافِ ما إذَا دخلتْ على اسمٍ فإنها لا تَدُلُّ على السَّببِيَّةِ، تقول: (قامَ زيدٌ فعَمْرو) وليس المعنى أن قيامَ زيدٍ سببٌ في قيامِ عَمْرٍو، لكنَّ المعْنَى أن قيامَ عَمْرٍو بعدَ قيامِ زَيْدٍ؛ لكن إذا اتَّصَلَتْ بفِعلٍ فإن الغالبَ إنها تُفِيدُ مع التَّرْتِيبِ السَّببِيَّةَ.

وقوله: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ يكونُ الماءُ سَببًا لإحياءِ الأرضِ، والإحياءُ يكون في الحالِ لأن السببَ لما كانَ مُؤَثِّرًا صارَ كأنَّ الأثرَ مترَتِّبٌ عليه فورًا، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، فالأرضُ لا تُصْبِحُ مخضَرَّةً بمجرَّدِ نزولِ الماءِ في اللَّيْلِ، لكن هذا سببٌ مُوجِبٌ، فلما كان سببًا موجِبًا صارَ كأنَّ السببَ موجودٌ في الحالِ، ومن ذلك قولهم: تَزَوَّجَ فلان فولِدَ لَه، وإن كان هذا أضعفَ مما تَقَدَّمَ لكن قوله: [فولد له] نحن نعلم عِلْمَ اليقِينِ أنه لا يُولَدُ له في ليلةِ الزَّواجِ لكنَّ الزواجَ سببٌ للوِلادَةِ، ويكون الترتيبُ بحَسَبِه، فلا يَلْزَمُ أن يكونَ عَقِبَ المسبِّبِ، لكن إذا كان السبَبُ مُوجِبًا صارَ كأن المسَبِّبَ عقب السببِ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ الجمادُ يَحْيَا ويمُوتُ، وكلُّ شيءٍ حياتُهُ وموتُهُ بحَسَبِهِ، فلا تَظُنَّ أن الحياةَ والموتَ لا تُضافُ إلا إلى ما يمكن أن يكونَ متحرِّكًا، فهذه الأصنامُ يقولُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيها: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل:٢٠-٢١]، وكلُّ شيءٍ لا حَرَكَة فيه ولا نُمُوَّ يمكن أن يُسَمَّى مَيِّتًا، وإن كان مما لا تَحِلُّهُ الحياة.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ قيل: إن المرادَ بالأرضِ نَفْسُ الأرضِ، وإنها باخْتِلاطِ الماءِ فيها تكونُ حَيَّةً وبيَبْسِهَا تكونُ ميتة.

وقيل: المرادُ ما عليها مِنَ العُشْبِ والزَّرْعِ ونحو ذلك، يعني النبات، وأن الأرضَ لا تكونُ أَرْضًا في الحقيقةِ ينْتَفِعُ بها الناسُ إلا بالنَّباتِ الذي فوقها، فيكونُ المرادُ بحَياتِهَا وموتِهَا حياة نباتها وموت نباتها، وهو أظهَرُ؛ لأنه مَحِلُّ الانتِفَاعِ، وربما يسْتَشْهِدُ له بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة:٢٥٩]، والخَاوِي على العُروشِ النَّباتُ، فقال: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾، فجعلَ الموتَ للنَّباتِ، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [فصلت:٣٩]، قال بعضُ العُلماءِ: التي تَهْتَزُّ هي الأرضُ نَفْسُها، لكِنَّ الظاهِرَ -والله أعلم- أنَّ المرادَ بالأرضِ النَّباتُ.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ تقدم أن اللَّامَ واقِـعَةٌ في جوابِ القَسَمِ، وأصْلُهَا (يقولونَنْنَ)، فحُـذِفَتْ نُونُ الفِعْلِ لتوالي الأمثالِ، ولم تُحْذَفْ إحْـدَى نُونَي التوكيدِ؛ لأن نونَ التوكيدِ جِيءَ بها لغرضٍ وهو التَّوكِيدُ، ونونُ الرفعِ دائمًا تُحْذَفُ في النَّصْبِ والجزمِ والتَّخْفِيفِ، ثم حُذِفَتِ الواوَ لالتقاءِ السَّاكنين؛ لأنَّ نونَ التوكيدِ مكونَةٌ من حَرفينِ أوَّلهُما ساكنٌ.

وقوله: ﴿ٱللَّهُ﴾ لفظ الجلالَةِ خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقْديرُهُ: هو الله.

قوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، في هذه الآيةِ قالَ: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وتَقَدَّمَ أنه قال: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ بعدَ قولِهِ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وذلك لظُهورِ دَلالَةِ الخلْقِ والتَّدْبيرِ على الرُّبوبيَّةِ المستلزِمِ للإقْرارِ بالألوهِيَّةِ، وهذا فيه تَخْلِيَةٌ.

وأما قوله هنا: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فهذا فِيهِ التَّحْلِيَةُ، ومن المعلومِ أن التَّخْلِيَةَ قبلَ التَّحْلِيَةِ، ففِيهِ إثباتُ الكمالِ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأنه يَسْتَحِقُّ الثَّناءَ؛ ولهذا قال: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يعني: الحمدُ لله على قِيامِ البيِّنَةِ عليكُم وظهورِ الحُجَّةِ ووُضُوحِهَا.

وأما قولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فكَيْفَ يُشْرِكُونَ بِهِ]: فهذا أَتى بِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حدِّ قولِهِ في الآيةِ الأُولَى: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، ولكن عِنْدِي أن الآية الثانيَةَ فيها إقامَةُ الحُجَّةِ على أمرٍ آخَرَ هم يُنْكِرُونَهُ وهو البَعْثُ، وحقيقةُ الأمرِ أن مُنْكِرَ البَعْثِ سيُشْرِكُ بالله وسيَعْمَلُ ما شاءَ؛ لأنه مُنْكِرٌ للبعثِ يَعْتَقِدُ أن لا جزاءَ ولا حِسابَ، ومن اعتقدَ هذا الاعتقادَ لا يَعْمَلُ، ولهذا تَرَوْنَ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يجْمَعُ دائمًا في القرآنِ بينَ الإيمان به وباليومِ الآخِرِ؛ لأن الإيمانَ باليومِ الآخِرِ هو الباعثُ للإنسانِ على العملِ؛ لأن من لا يعْتَقِدُ أن هناك جزاءً كيفَ يَعْمَلُ، فالَّذِي يَظْهَرُ -والله أعلم- أن الآية الثانية سِيقَتْ لإلْزامِهِمْ بالإقرارِ بالبَعْثِ.

وقوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: الحمدُ هُو: الثَّناءُ بالجميلِ الاختِيارِي، هكذا يُعرِّفُه الأكثَرُونَ، وهذا غيرُ صحيحٍ، فإن الثَّناءَ غيرُ الحمدِ، ودليلُ ذلك ما وردَ في الحديثِ القُدُسِيِّ من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: «قَسَمْتُ الصَّلاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قَالَ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ

﴿ٱلدِّينِ﴾ قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي»[1]، وهذا دليلٌ واضِحٌ على أن الثَّناءَ غيرُ الحمْدِ، وإلا لكان تكرارًا.

وأيضًا: المعنى يقْتَضِي ذلك؛ لأن الثَّناء من الثَّني وهو الرُّجوعُ، فإنك إذا ثَنَيْتَ العَصَا رجَع طرفُها الآخرُ، ومنه لفظ (اثنين) يَعنِي: واحدًا وواحدًا فَفِيهِ رجوعٌ.

والصواب في تعريفِ الحَمْدِ هُوَ: وصفُ المحْمُودِ بالكمالِ مع المحبَّةِ والتَّعْظِيمِ، وقولنا: مع المحَبَّةِ والتَّعْظِيمِ؛ حتى يخْرُجَ المدْحُ، فإن المدْحَ وصفُ الممدوحِ بالكمالِ، لكن قد يكون بمَحَبَّةٍ وتَعْظِيمٍ، وقد يكونُ لخوفٍ لا لمحَبَّةٍ، فهذا الرجل الذي وقَفَ أمام مَلِك ظالم جبَّارٍ، وقال: أنت الملكُ الكَريمُ المحسِنُ العادِلُ الذي لا تَظْلِمُ أحدًا؛ هذا مَدْحٌ لكن ليس عن محَبَّةٍ وتعْظيمٍ.

ومن الفُروقِ بينَ الحمْدِ والمدْحِ: أن المدْحَ قد يكونُ مُوافِقًا للواقِعِ، وقد يكونُ غيرَ مُوافِقٍ، والحمدُ لا بد أن يكونَ موافِقًا للواقِعِ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ (ال) في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ يقولُ العلماءُ: إنها للاسْتِغْرَاقِ، فجميعُ المحامِدِ لله جَلَّوَعَلَا.

وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ (اللامُ) في لفْظِ الجلالَةِ لشِبْه المِلْك، قال ابنُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

وَاللَّامُ لِلمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

والشاهِدُ قولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [واللامُ للمِلْكِ وشِبْهِهِ]، فالحمْدُ مُسْتَحِقٌّ لله جَلَّوَعَلَا ومختَصٌّ بِهِ، والمراد بالحمدِ: الحمدُ الكاملُ، أما مجَرَّدُ الحمدِ فلا يخْتَصُّ بالله، فقد يُحْمَدُ الإنسان على خَصْلَةٍ من الخِصالِ فيُحْمَدُ بقدْرِ هذه الخصْلَةِ، أما الحمْدُ الكاملُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥) عن أبي هريرة.

(٢) البيت رقم (٣٧٢) من ألفيته.

الواسِعُ فهو مختَصٌّ ومستَحِقٌّ لله وَحْدَهُ.

وقوله: [﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ تَنَاقُضُهم في ذَلِكَ]: قوله: ﴿بَلْ﴾ هنا للإضرابِ الانتِقَالِي، يعني: بعد أن ثَبَتَ الأمرُ وقامَتِ الحُجَّةُ واستَحَقَّ البارِي الحمدَ، حينئذٍ يَصِحُّ أن يُسَجِّلَ عليهم الجَهْلَ فـ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ يعني: عندَهُم من السَّفَهِ ما هو ظاهِرٌ وبَيِّنٌ؛ لأنهم لو كان عِنْدَهُم عقول لكانَ إقرارَهُمْ بما أَقَرُّوا به مُلْزِمًا لإقرَارِهِمْ بما أنْكَرُوه، فهم أَقَرُّوا أن الذي خلَقَ السمـواتِ والأرضَ وسخَّرَ الشمسَ والقمر هو اللهُ، وأَقَرُّوا أن الذي أَنْزَلَ منَ السماءِ ماءً فأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بعدَ مَوْتِهَا هو الله، إذن: أين العقلُ وأنتم تُنْكِرُونَ البَعْثَ وتُشْرِكُونَ بالخالِقِ؟

ويُشْبِـهُ هؤلاءِ الذين يدَّعُونَ أَنَّهُمْ عُقلاءُ مِنَ المتكَلِّمينَ ثم يُنْـكِرُونَ بعضَ صفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ، محتَجِّين أن العَقلَ لا يُقِرُّ هذه الصفاتِ، مع أن العقلَ يَلْزَمُهم أن يُقِرُّوا بما أنْكَرُوه نظيرَ إقرَارِهِمْ بما أقَرُّوا بِهِ، ونضْرِبُ مِثَالًا بالأشاعرة فيهم يقولون: نُثْبِتُ لله الإرادةَ ونُنْكِرُ الرَّحمةَ، قالوا: لأن الإرَادةَ دَلَّ عليها العَقْلُ، والرحمةُ دَلَّ العقلُ على بُطلانِهَا، فأَثْبَتُوا الإرادَةَ لأن العقلَ دلَّ عليها بالتَّخْصِيصِ؛ تَخْصِيصُ كونِ السماءِ سماء والأرض أرضًا، والإنسان بَشَرًا والحمارُ حيوانًا وما أشبه ذَلِكَ، فالله جَلَّوَعَلَا أرادَ أن يكونَ الإنسانُ إنسانًا، وأن تكون السماء سماءً فكانتِ سماءً، والحيوانُ حيوانًا غيرَ ناطِقٍ فكان حيوانًا... إلخ.

والرحمةُ يقولون: دلَّ العَقْلُ على إنكارِهَا؛ لأن الرحمةَ لِينٌ ورِقَّةٌ، والله جَلَّوَعَلَا لا يُوصَفُ باللِّين والرِّقَّةِ.

فقلنا لهم: أنتم استَدْلَلْتُم بالواقِعِ على الإرادَةِ، ونحن نَسْتَدِلُّ عليكُمْ بالواقع على الرَّحْمَةِ، ودَلالَةُ الواقِعِ على الرَّحمةِ أعظمُ من دلالَةِ الواقِعِ على الإرادَةِ، ولو تأتي

إلى العَامِّي وتقول: ما دليلُ الإرادة عقلًا؟ ما أَدْرَكَ هذا، ولو تقول له: إنزالُ المطرِ بعدَ الجَدْبِ حتى تَخْصِبَ الأرضُ، ورِزْقُ الله المال للفقيرِ فيُصْبِحُ غَنِيًّا بعد الفقر؛ على ماذا يدل؟ لأجاب العامي: يدلُّ على أن الله رَحِيمٌ، فدلالَةُ الواقع الذي لا يُحْصَى مِن نِعِمَ الله على رَحمةِ الله أبلغُ من دَلالة التَّخْصِيص على الإرادة، ومع ذلك يَزْعُمونَ أنهم أهلُ العقلِ.

وأما قولهم: إن الرحمةَ معناها اللِّينُ والرِّقَّةُ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منزه عن ذلك.

فالجواب عن هذا مِنْ ثلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الوجهُ الأولُ: نقول: هذا لازِمٌ؛ لكن في رَحْمَةِ المخلوقِ ورَحْمَةُ الخالق غيرُ رَحْمَةِ المخلوقِ.

الوجه الثاني: أن الرِّقَّةَ واللِّينَ ثابِتَةٌ لله عَزَّوَجَلَّ، واللِّينُ للغَيْرِ لإيصالِ الإحسانِ إليه ليس بصِفَةِ نَقْصٍ.

الوجه الثالثُ: أن الرَّحْمَةَ ليست هي الرِّقَّةُ واللِّينُ، فقد يَرْحَمُ الملِكُ فَقِيرًا من أفرادِ رَعِيَّتِهِ ويعْطِفُ عليه وهو باقٍ على عِزَّتِهِ ومُلْكِهِ، ولا ينْحَطُّ عنْ رُتْبَةِ القُوَّةِ والحَزْمِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: حِكْمَةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في إنزالِ المطرِ منَ السماءِ.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أنه لا يَقْدِرُ على إنزالِ المطرِ منَ السماء إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدةُ الثَّالِثةُ: عَجْزُ هؤلاء الذين أعْطاهُم الله تعالى مِنَ الصَّنائعِ أن يُنْزِلُوا المطرَ منَ السماء؛ لأن هذا خاصٌّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: قُدرةُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على إحياءِ الموْتى، لقولِهِ: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾.

الفَائِدةُ الخامِسَةُ: أن الجمادَ يوصَفُ بالحياةِ وبالموتِ.

الفَائِدةُ السَّادسَةُ: قياس الغائبِ على الشَّاهِدِ، الغائبُ هو البعث وإحياءُ الناسِ بعد الموتِ، والشاهِدُ هو إحياءُ الأرضِ بعدَ مَوْتِها.

الفَائِدةُ السَّابِعة: اعتبارُ القِياسِ الصحيحِ خِلافًا لمن أنْكَرَهُ أو غـلا فِيه؛ لأن الناس انْقَسَمُوا فيه إلى قسمين: منهم مَنْ غَلا، ومنهم من أنْكَرَهُ، يعني: منهم من أنكرَ القِياسَ مُطْلَقًا كابنِ حزْمٍ رَحِمَهُٱللَّهُ، ومع ذلك يَقِيسُ أحيانًا، ومنهم من غَلا فيه وتجاوزَ الحدَّ حتى بلغ بهم أن يَقِيسُوا صِفاتِ الخالِقِ بصِفَاتِ المخلوق كالمشبِّهَةِ.

الفَائِدةُ الثَّامِنة: حسنُ مناظَرَةِ القُرآنِ ومجادَلَتِه، وأن مناظَراتِه ومجادَلاتِهِ تكونُ ملْزِمَةً، وجهُ ذلك: أن إقْرارَهم بتَوحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مُلْزِمٌ لهم أن يُقِرُّوا بتوحيدِ الألوهية وكمالِ صِفاتِهِ جَلَّوَعَلَا.

الفَائِدةُ التَّاسِعة: وجوبُ إعلانِ الثَّناءِ والحمدِ لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أمامَ المشْرِكينَ، لقوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

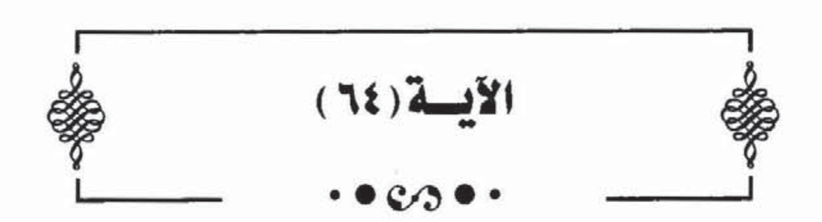
الفَائِدةُ الْعاشِرَةُ: إقرارُ المشْرِكينَ بما يختَصُّ به اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ من القُدرةِ، هو في الحقيقةِ كمالُ لله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا أمَرَ نَبِيَّهُ أن يُثْنِيَ عليه بالحمدِ، وأن يصِفَهُ بالحمدِ بعدَ إقْرارِهِمْ، كما في قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾.

الفَائِدةُ الحَادِيةَ عشْرَةَ: أن أكثرَ هؤلاءِ المشْرِكينَ سُفهاءُ، وأن أكْثَرَهُمْ غيرُ عقلاءِ؛ لأنهم لو كانُوا عقلاءُ لعَرَفُوا اللازمَ ومَلْزُوماتِه وأقَرُّوا به، لقوله عَزَّوَجَلَّ:

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

الفَائِدةُ الثانيةَ عشرةَ: أن الأشاعِرَةَ ونَحْوهُم فيما ذَهَبُوا إليه من إثباتِ بعضِ الصِّفَاتِ وإنكارِ بَعْضِها؛ ليس عندهُمْ مَعْقولٌ؛ لأنهم يُنكِرُون ما يُقِرُّونَ بمثله أو دُونَه، وتقدَّم أن كلَّ من أقرَّ بشيءٍ مِنْ صفاتِ الله تعالى وأفعالِهِ وأَنْكَرَ آخر؛ فهو دَلِيلٌ على قِلَّةِ عَقلِهِ، وليس المرادُ بالعَقْلِ هنا عقلُ الجنونِ، بل عقْلُ الرَّشَدِ والهِدَايَةِ، وكذلك ليس عند هؤلاءِ الأشاعِرَةِ أثرٌ منقولٌ.

•••



الآيـة (٦٤)

• قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٦٤].

قوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ﴾: (مَا): نافِيَةٌ وليست حِجَازِيَّةً؛ لأن النَّفْي انتَقَضَ، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول في الأَلْفِيَّةِ[1]:

إِعمالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ (مَا) دُوْنَ (إِنْ) مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

فالشاهد قوله: [مَعَ بَقَا النَّفْيِ] أي: بشرطِ ألا يَنْتَقِضَ نفْيُها.

وقوله: ﴿هَٰذِهِ﴾ الإشارةُ هنا للتَّحْقِيرِ ودُنُوِّ مرْتَبَتِهَا، والإشارةُ للتَّحقِيرِ وارِدَةٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ كما في قوله تعالى عن الكفَّارِ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء:٣٦]، يعني: ما هذا الحقيرُ الذَّلِيلُ الذي يذْكُرُ الآلهةَ، وهي عندهم عَظِيمَةٌ وعالِيَةٌ.

وقوله: ﴿ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ﴾ هي الدَّارُ التي نحن فيها، ووُصِفَتْ بالدُّنْيا لسببين: لدُنُوِّها زَمنًا، ودُنُوِّهَا مَرتبةً.

وقوله: ﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾ جاء بها ليُقابِلَ بها الحياة الثانية.

---

(١) البيت رقم (١٥٨) من ألفيته.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ هذا الحصْرُ حَقِيقِيٌّ، فالدُّنْيَا تنْحَصِرُ في هذين الأمرين: في اللَّهْوِ واللَّعِبِ، والفرقُ بينَ اللَّهْوِ واللَّعِبِ أن اللَّعِبَ بالجوارِحِ، واللَّهْو باللِّسانِ، لقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان:٦]، وقالَ تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ ﴾ [الطور:١٢].

وقيـل: إن اللَّهْوَ في القَلْبِ وهو غَفْلَتُهُ وانطلاقُهُ في الملاهِي، أي: فِيمَا يُلْهِيهِ عَنْ طاعَةِ الله عَزَّوَجَلَّ، وأن اللعبَ بالجوارِحِ مِنَ اللسانِ وغيرِ اللِّسانِ، وهذا أقربُ: أن اللَّهْو في القُلوبِ واللَّعِبِ في الجَوارِحِ.

فحاصل الدنيا أنها لهو يَلْهُو به الإنسانُ، غَفَلاتٌ يَمِينٌ وشِمالٌ، وكذلك لَعِبَ، حتى الأمورُ الجِدِّيَّةُ التي في الدُّنْيا هي لَعِبٌ لأنها تذْهب ولا تَبْقى، أو يذْهَبُ عنها صاحِبُها، فهي كلَعِـبِ الأطفالِ يتَسَلَّوْنَ به ما دَامُوا أطْفالًا، ثم يهْجُـرونُه إذا كَبِروا وعَقَلوا وعرَفوا ما هم عليه.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فَأَمَّا القُرَب فَمِنْ أمورِ الآخِرَةِ لظُهورِ ثَمرَتِهَا فيها]: هذا جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ: كيف تكون الدُّنْيَا لهْوًا ولَعبًا، مع أن الإنسان يعْمَلُ فيها عمَلًا صَالحًا؛ يُصَلِّي ويزَكِّي ويصومُ ويحُجُّ ويَبَرُّ والِديه ويَصِلُ رَحِمَهُ، وما أشبه ذلك، هل هذا يُعَدُّ من اللَّعبِ؟

فيقول المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس بِلَعِبٍ مع أن هذه القرباتِ في الدُّنْيا وذلك لأن ظهـورَ ثَمرتِهَا في الآخرة، ولهذا قال: «أمَّا القُرَبَ فمِنْ أمورِ الآخِرَةِ لظهورِ ثَمرَتِهَا فيهَا» وصدَقَ المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن الأعمالَ الصالحَةَ ليست من أعمالِ الدُّنيا، ولهذا لو أرادَ بها الإنسانُ الدُّنْيَا لبطَلَت ولم يكن له أجْرٌ فيها.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «من حَجَّ لِيَأْخُذَ فليس له في الآخرة من خلاق».
يعني: من نَصِيبٍ، ولا شكَّ أن هذا الكلامَ الذي ذكَرَهُ الشيخ يدُلُّ له قولُه تعالى:
﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [هود:١٥-١٦]، ويُدَلِّلُ له قولُهُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ...» الحديثَ[2]، والحاصلُ أن أعمالَ الآخرةِ ليست مِنْ أعمالِ الدُّنْيا، بل إذا أُرِيدَ بها أعمالُ الدنيا بَطَلَتْ.

قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ هذه الجملة مؤَكَّدةٌ بثلاثةِ مؤكِّداتٍ: إن، واللام، وضميرِ الفصل.

وقوله: ﴿ٱلْحَيَوَانُ﴾ بمعنى الحياةِ، لكنـها جاءتْ على هذا الوزنِ للمبـالَغَةِ، ﴿ٱلْحَيَوَانُ﴾ على وزن (فَعَلان)، ففيها زيادَةُ الألفِ والنُّونِ للمبَالَغَةِ، والواو قيل: إنها منْقَلِـبَةٌ عن (ياء) وأنها قُلِبَتْ واوًا لئلا تَلْتَبِسَ بالمثَنَّى، هذا رأي سِيبَوِيه لأن أصلَهَا (حَيِي يَحْيا)، وقيل: الواوُ أصلية، لكن قُلِبَـتْ ياءً لتَحَرُّكِهَا وانكسارِ ما قبْلَهَا.

فالحياةُ الحقيقـيةُ هي حياة الآخرة؛ لأن حياةَ الدُّنيا في الحقيـقة ليست حياة، ولذلك يقـولُ الكافِرُ يومَ القيامة: ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر:٢٤]، فالحياة الدنيا ليست حياةً:

أولًا: لأنها منغَّصَةٌ، فكُلُّ صَفوِهَا كَدَرٌ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٩، ٢٠).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، رقم (٦٠٧١) عن أبي هريرة.

وثانيًا: أنها غَيْرُ باقِيَةٍ.

وثالثًا: أن الإنسانَ مُهدَّدٌ فيها فلا يَدْرِي متَى يَجِيئهُ أَجَلُهُ صُبحًا أو مساءً، وكم مِنْ إنسان خرجَ من أهلِهِ ولم تَرْجِعْ إلا جُثَّتُهُ، وكم من إنسان على كرْسيه فجاءَهُ الموت فلم يُكْمِلِ الكتابَةَ التي يَخُطُّها بيَمينِهِ، ولهذا يقول الشاعر[1]:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُــهُ بِادِّكَــارِ المَــوْتِ وَالهَــرَمِ

مهما طالتْ بك الحياة سوف تهْرَمُ وتَدَعُ هذا العيشَ الطَّيِّبَ، أو تموتَ فلا تَبْقَى لهذا العيش أصلًا.

والحاصل: أن الدارَ الآخرة -صدَقَ ربنا جل وعلا- هي الحيوانُ، فهي التي ينْبَغِي للإنسانِ العاقِلِ أن يَسْعَى لها، والغريبُ أنه إذا سَعَى للآخرة حصَّلَ الدنيا والآخرة، وإذا سَعَى للدُّنْيَا فقط فاتَتْهُ الدُّنيا والآخرة، والدَّليـلُ على ذلك قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠]، ومعنى: ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ نُعْطِهِ حرْثَ الآخِرَةِ مع الدُّنْيَا، لقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ هذا جَزاءٌ عاجِلٌ، ثم قال تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧]، هذا الجزاءُ الآجِلُ، ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠]، ولا نُعْطِيهَا لغَيرِهِ، وهذا الوعدُ مَقْرُونٌ بالمشِيئَةِ كما في آية الإسراءِ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء:١٨]، قال: ﴿مَا نَشَآءُ﴾، ولم يَقُلْ: عَجَّلْنَا له فِيها مَا يُرِيدُ ولا بَعض ما يُرِيدُ، ثم قالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء:١٨].

---

(١) البيت في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٤٧)، وتلخيص الشواهد لابن هشام (ص:٢٤١)، وغيرهما غير منسوب.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾، المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: [﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ذَلِكَ مَا آثَرُوا الحياةَ الدُّنْيَا عَلَيْهَا]: أي لو كانوا يَعْلمونَ الفَرْقَ بينَ الدُّنْيا والآخِرَةِ ما آثَرُوا الحياةَ الدُّنْيا عليها، وهذه جملَةٌ مستَأْنَفَةٌ، و(لَوْ) ليست صالةً تَتعلَّقُ بما قَبْلَهَا، ولكنها مسْتَأْنَفةٌ، فهي شَرطِيَّةٌ وجوابُ الشرطِ محذُوفٌ قدَّرَهُ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ذَلِكَ مَا آثَرُوا الدُّنْيَا عَلَيْهَا]، وتقديره رَحِمَهُ اللَّهُ يَصِحُّ أن يكونُ جـوابًا، لكنَّ الجوابَ أبلَغُ مِمَّا قدَّره المفَسِّرُ، فحُذِفَ لأجلِ أن يبْلُغَ الذِّهْنُ في تقدِيرِهِ كلَّ مبْلَغٍ ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ لعَمِلُوا لها لَيْلًا ونَهارًا، والمعنى: أن مَنْ قَدِمَ الدُّنَيا على الآخِرَةِ فليس عنده عِلْمٌ، ولو كان يعلَمُ حقيقةَ ومن ذِوَي العِلْمِ والفَهمِ، ما قدَّمَها على الآخرة.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: بيانُ حقارةِ الدُّنْيَا وأنها ليستْ بشيءٍ مُطْلَقًا، لقوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾، فظـاهرُ الآية أن الدُّنيا لَهْوٌ ولَعِـبٌ على سَبيلِ الإطلاقِ، ويُمْكِنُ أن نقولَ إن ذَلِكَ على سبيلِ المقارَنَةِ بالآخِرَةِ، لقولِهِ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾، وأما القُرَب فقد سبقَ قولُ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [إنَّهَا مِنْ أعمالِ الآخِرَةِ لظُهورِ ثَمرتِهَا فِيهَا].

الفَائِدَةُ الثَّانِيةُ: لا يجوز أن يُقْصَدَ بأعمالِ الآخرةِ شيئًا مِنْ أعمالِ الدُّنْيَا؛ لأن الدنيا لهوٌ ولَعِبٌ، والدارُ الآخرة هي الحيوانُ، وعليه فالمسائلُ التي يُقْصَدُ بها الآخرةُ لا يجوزُ أن يُؤخَذَ عليها عِوضٌ مِنَ الدنيا، وهذا فيه خِلافٌ بين أهلِ العِلم في باب الإجارَةِ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثة: كما حياةُ الآخرةِ، لقولِهِ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾

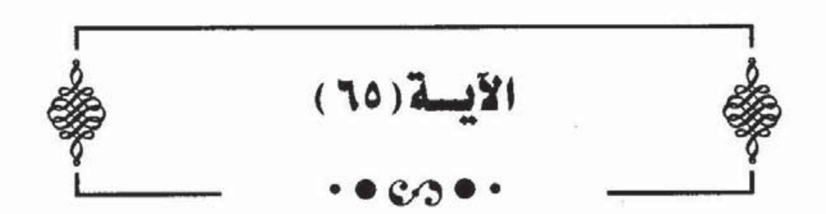
وهو كذلك؛ لأن الدارَ الآخِرَةَ دائمةٌ إما عَلَى الخيرِ وإما عَلَى الشرِّ.

الفَائِدةُ الرَّابِعة: الحثُّ على العِلْمِ، لقولِهِ: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾.

الفَائِدةُ الخامِسة: أن مِنَ العِلْمِ بل من أفضلِ العُلومِ التفريقُ بين الأمور النافِعَةِ والأُمورِ الضَّارَّةِ، وهذا التَّفْرِيقُ من أعظمِ ما يكونُ، وإذا أُوتِيه طالبُ العِلمِ فقدْ أُوتِيَ خَيرًا كثيرًا، فإذا أُوتِيَ مَعْرِفةَ الفرقِ بينَ الأمورِ النافِعَةِ والضَّارَّةِ ومعرفةِ الفَرقِ بينَ الأمورِ المتَشَابِهةِ في العلم، فقَدْ نالَ خَيرًا كثيرًا.

ولذا أهلُ العلمِ يُؤَلِّفُونَ كُتُبًا يُسَمُّونهَا الفروقَ والتَّقَاسِيمَ، يذْكُرونَ فيها الفَرْقَ بينَ الفرضِ والنَّفْلِ، والفَرْقَ بينَ الأذانِ والإقامَةِ، والفرقَ بين الجعالَةِ والإجَارَةِ، والفَرقَ بينَ العَطِيَّةِ والوَصِيَّةِ، وهذه الكتُبُ مُفِيدَةٌ لطالبِ العِلْمِ، ولشيَخْناَ الشيخ عبدِ الرَّحمنِ السَّعْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالةٌ في هذا الموضوعِ، وهي مُفِيدَةٌ في هذا البابِ.

• • ۞ • •



الآية (٦٥)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٥].

• • • •

قوله: ﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ ﴾ الضَّمِيرُ يعـودُ على المشْرِكِينَ، يعني: سَلْ هؤلاءِ عن آلهتِهِمْ هل هُمْ يَرْجِعونَ إليها عندَ الشَّدائدِ أم يَعْتَرِفُونَ بأنه لا يُفرِّج الكربَ والشِّدَّةَ إلا اللهُ؟

الجوابُ الثَّانِي: فهم معترِفُونَ بأن أصنامَهُم لا تَنْفَعُهُم، واعترَفُوا فيما تقَدَّمَ منَ الآياتِ بأن الذي خلقَ السمواتِ والأرض هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن الذي يُنزِّل مِنَ السماءِ مَاءً هو الله جَلَّ وَعَلَا، وأن الَّذِي سَخَّرَ الشَّمسَ والقمَرَ هو الله جَلَّ وَعَلَا، وأن الذي يَدْفَعُ الضُّرَّ هو الله جَلَّ وَعَلَا كما في هذه الآيةِ.

قوله: ﴿ٱلْفُلْكِ﴾ السُّفُن أو السفينة؛ لأنه لفْـظٌ صالِحٌ للجَمْعِ والمفْرِدِ، قـال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢]، فالفُلْكُ هنا مُفْرَدٌ.

قوله: ﴿دَعَوُاْ﴾: الفعلُ أصْلُهُ (دعا) فحُـذِفَتِ الألِفُ وبقِيَتِ الفتْـحةُ دَليلًا عليه، و(الواو) ضميرٌ في محلِّ رفعٍ، حُرِّكَتْ بالضَّمِّ لالتقاءِ الساكنين، سكونُ الواوُ وسكون (ال) في لفظِ الجَلالةِ، وإن كانتِ القاعِدَةُ أن تُحذَفَ الواوُ، وقد تَقَدَّمَ قولُ

ابنِ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكافية:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقْ

لكنَّ حذْفَ الواوِ هنا غيرُ ممكنٍ؛ لأننا لو حَذَفْنَا الواوَ استَلْزَمَ ذلك إرجاعُ أَلِفِ الفِعْلِ، وهذا يؤدِّي إلى أنه لا يكونُ لدَينا دَليلٌ على الضَّميرِ، فصارَ وجودُ الضميرِ لا بُدَّ منه، وحُرِّكَ بالضمِّ لأنه يجانِسُ الواو، ولأن ظُهورَ الفتحةِ على الواوِ ثقيلٌ جدًا، والضَّمة أقربُ لمجانَستِهَا الواو، وهذا كثير في القرآنِ.

قوله: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ﴾ دعاءُ مسألَةٍ.

وقوله: ﴿مُخۡلِصِينَ﴾ الإخلاصُ: تَنْقِيَةُ الشيءِ عما يَشُوبُهُ، فمعنى ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ﴾ أي: لا يجْعَلُونَ مع هذا الدعاءِ دعاءً لشيءٍ مِنَ الأصنامِ.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: الدُّعاءُ]: لأن الدُّعاءَ عِبادَةٌ فهو مِنَ الدِّينِ؛ لأن الإنسان حين يدْعُو رَبَّهُ متعَبِّدًا يَشْعُرُ بأنه سيُثَابُ على هذا فيكون من الدِّينِ، ولهذا قالَ: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لَا يَدْعُونَ مَعهُ غَيْرَهُ] لأنهم في شِدَّةٍ لا يكْشِفُهَا إلا اللهُ، وهم بذلك معْتَرِفُونَ ومضطَرُّونَ؛ لأن الواحدَ منهم في هذه الحالِ لا يُمكِنُ أن يَدْعُو صَنَمًا؛ لأنه يعْلمُ أن الصَّنَمَ لا ينْفَعُه، فلا يَدْعُونَ إلا الله، وهذه حُجَّةٌ رابِعَةٌ عليهم:

الحُجَّةُ الأُولَى: خَلْقُ السموات والأرضِ.

الحُجَّةُ الثانيةُ: تَسْخِيرُ الشمسِ والقمرِ.

الحُجَّةُ الثالثةُ: إنزالُ الماءِ مِنَ السماءِ وإحياءِ الأرْضِ.

الحُجَّةُ الرابِعَةُ: دعاؤُهُم الله جَلَّوَعَلَا في حالِ الشِّدَّةِ.

والحُجَّةُ الخامِسَةُ: إخلاصُهُم الدُّعاءَ في حالِ الشِّدَّةِ لله جَلَّوَعَلَا.

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا﴾ شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرطِ: ﴿نَجَّىٰهُمْ﴾ وجوابُهُ: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾، و﴿إِذَا﴾ يُسَمِّيهَا النَّحْويونَ فُجَائيةً، والفُجَاءَةُ الشيءُ الذي يَأْتِي بَغْتَةً، والمعنى أنهم إذا نُجُّوا إلى البَرِّ فاجَؤوا وبادَرُوا بالشركِ -أعوذ بالله- جزاءَ النِّعْمَةِ أن يكفروا.

والمعنى: فلما نَجَّاهُمْ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأنْقَذَهُم مِنَ الشِّدَّةِ التي هم فيها إلى البَرِّ الذي هو شاطئُ السلامةِ ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ جملةٌ اسميَّةٌ تُفِيدُ الثُّبوتَ، أي أن الشِّرْكَ صارَ كالصِّفَةِ اللازمة لهم، فهم مُسْتَمِرُّونَ على الشركِ مُبادِرُونَ به، وهذا غايَةُ ما يكون من اللُّؤمِ؛ لأن الإنسانَ بطَبيعَتِهِ وفِطْرَتِهِ لا يَكْفُرُ بمن أنْعَمَ عليه، بل يَشْكُرُ مَنْ أنعَمَ عليه، أما هؤلاء فإنهم بمُجَرَّدِ حصولِ نِعمةِ النَّجاةِ يُشْرِكُونَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدَةُ الأُولَى: بيانُ أن المشركينَ يُخْلِصُونَ في حالِ الشِّدَّةِ ويُشْرِكُونَ في الرخاءِ، لقولِهِ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾.

الفَائِدَةُ الثَّانِية: اعترافُ المشرِكِينَ ضِمْنًا بأن آلهتَهم لا تَنْفَعُهم؛ لأنهم لو كانوا يعْتَقِدُونَ نَفْعَها لدَعَوْهَا في هذه الحال، لكن هم يَعْرِفُون بأنها لا تَنْفَعُهُمْ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثة: أن إشراكَ السابِقِينَ أهونُ مِنْ إشراكِ مَنْ أشركَ مِنَ المتأَخِّرِينَ

من هـذه الأُمَّةِ؛ لأن المشركينَ المتَأَخِّرِينَ يُشْرِكُون في الرَّخاءِ وفي الشِّـدَّةِ، وأيضًـا لا يَدْعُون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لكِنْ يَدْعُونَ أولياءَهُم، فالرافِضَةُ يدْعُون عليًّا، وسمعتُ رَجُلًا يَدْعُو عند المقامِ ويَرْفعُ صوته بقوةٍ: يا عَلِي يا علي، فجاء أحدُ رجالِ الحِسْبَةِ وزجَرَهُ، وقال: تشركُ عندَ الكعْبَةِ، فقال أنا أقولُ: (يا علي) والله يقولُ في القرآنِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الشورى:٤]، وهذا من التَّقيَّةِ عندَهم التي هي سبيلُ المنَافقين؛ لأن هذا الرَّجلَ الظاهِرُ أنه يريدُ عَلِيًا وإلا لقال: يا رب، أو: اللهم، وما أشبه ذلك.

الفَائِدةُ الرَّابِعةُ: أن اللُّجوءَ إلى الله في حالِ الشِّدَّةِ أمرٌ فِطْرِيٌّ، بدليل أن هؤلاء غَلَبَتْهم فِطْرَتُهم حتى دَعَوا اللهَ وحْدَهُ مخْلِصينَ له الدِّينَ.

الفَائِدةُ الخَامِسةُ: أن الدُّعـاءَ من الدِّينِ لقولِهِ: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ ولا شكَّ أن الدُّعاءَ من الدِّينِ والعبادةِ؛ لأن فيه غايَةَ الذُّلِّ والاعترافِ بكمالِ الله عَزَّوَجَلَّ، وأنت عندما تقول: يا رَبِّ، فأنتَ مُفْتَقِرٌ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ومعناه أن اللهَ كامِلٌ، ولهذا «بايعَ الصَّحَابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النبيَّ ﷺ على ألَّا يَسْأَلُوا الناسَ شيئًا، فكان الرَّجُلُ يسقُطُ سَوْطُه من بَعِيرِهِ فيَنْزِلُ ويأْخُذُهُ ولا يقول: نَاوِلْنِي إِيَّاه يا فُلانُ»[1]، بينما في وَقْتِنَا تجِـدُ الإنسانَ يتَذَلَّلُ غايةَ الذُّلِّ في سؤالِ المالِ وهو غيرُ محتـاجٍ، فهؤلاء يأتون يومَ القيامَةِ وليس في وجوههم مِزْعَةُ لحْمٍ -والعياذ بالله-.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (١٠٤٣) عن عوف بن مالك بلفظ: كنا عند رسول الله ﷺ تسعة أو ثمانية أو سبعة، فقال: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟» وكنا حديث عهد ببيعة فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله. ثم قال: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟» فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله. ثم قال: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟» قال: فبسطنا أيدينا، وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك؟ قال: «عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَتُطِيعُوا -وأسر كلمة خفية- وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا». فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحدًا يناوله إياه.

فالحاصل: أن الدُّعاءَ تَذَلُّلٌ، ولهذا كان مِنَ العابِدَةِ.

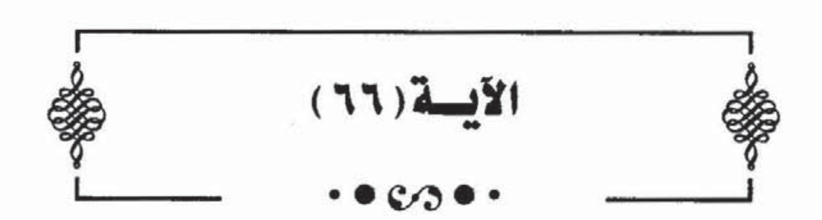
الفَائِدةُ السَّادسَة: أن هؤلاءِ المشركينَ إذا نَجَوْا مِنَ الشدَّةِ كَفَرُوا بالنِّعْمَةِ، لقولِهِ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾.

الفَائِدةُ السَّابِعةُ: سَفَهُ من يجْعَلُ النِّعَمَ سببًا للأَشَرِ والبَطَرِ، فإن مَن فَعَلَ ذلك فيه شَبَهٌ من هؤلاءِ المشركين، لأن الواجِبَ على مَنْ أنعَمَ اللهُ عليه النِّعْمَةَ أن يزْدَادَ عبادَةً لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن العِبادَةَ مِنَ الشُّكْرِ، فإذا أنْعمَ عليكَ ربُّكَ بنِعْمَةٍ فازْدَدْ له شُكرًا، وقد تقدَّم أن الرَّسولَ ﷺ لما دَخَل مكَّة فاتحًا طأْطَأَ رأسَهُ[1]، حتى إنه ليُصِيبُ مَورِكَ رَحْلِهِ ﷺ، كلُّ هذا من أجلِ التَّذَلُّلِ للمُنعِمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا تَجْعَلْ نِعَمَ الله سَبَبًا للأشر، بل اجْعلَها سببًا للشكرِ والذُّلِّ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حتى تَزْدادَ هذه النِّعَم وتكون نِعمًا حَقِيقَةً.

• • ۞ • •

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٣٩٣)؛ والحاكم في مستدركه (٣/ ٤٩) (٤٣٦٥)؛ وابن عساكر في تاريخه (٤/ ٨٠) عن أنس، ولفظ الحاكم: «دخل رسول الله ﷺ مكة يوم الفتح وذقنه على رحله متخشعًا».



الآية (٦٦)

قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:٦٦].

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ مِنَ النِّعْمَةِ ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ باجتِماعِهم عَلَى عبادَةِ الأصنَامِ، وفِي قِراءَةٍ بسُكونِ اللَّامِ، أَمْرُ تَهْدِيدٍ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عَاقِبَةَ ذَلكَ] اهـ.

قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ (اللام) هنا لامُ الأمْرِ على قِراءةِ تَسْكِينِ اللام في قوله: (ولْيتَمَتَّعُوا) والأمر هنا المرادُ به التَّهْدِيدُ؛ لأن اللهَ لا يأمُرُ بالكفرِ أمرَ إرشادٍ، ولا أمْرَ إلزامٍ، وعلى القراءة الثانية: وهي كَسْرُ اللامِ في قوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ تكون (اللام) لام كَي، ولكن هذه اللامُ هِي لامُ التَّعْلِيلِ أو لامُ العاقِبَةِ؟

الجواب: هي لامُ العاقِبَةِ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يُنْجِهْم إلى البرِّ لِكَي يُشْرِكُوا ويَكْفُروا، لكن صارَتْ عاقِبَتَهم الكُفْرُ، ولام العاقِبَةِ معروفةٌ في اللُّغَةِ العرَبِيَّةِ، قال تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]، لكن هل آل فرعونَ الْتَقَطُوا مُوسَى لهذا الغَرَضِ؟

الجواب: لا، لكن صارتِ العَاقِبَةُ هذه، وهُم لو عَلِمُوا أنه سيكونُ لهم عَدُوًّا وحَزَنًا ما الْتَقَطُوه، أو التَقَطُوه وأَهْلَكُوه، فهنا العاقِبَةُ أنهم كَفَرُوا بما آتَيْناهُمْ.

وقوله: ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ الفِعْلُ (كَفَرَ) تَعَدَّى إلى مَفْعولِهِ بـ(الباء) مثل: كَفَرَ باللهِ، وكفر بالرسولِ.

وقوله: ﴿بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ أي: بما أعْطَيْنَاهُم من النِّعمَةِ، والنِّعْمَةُ هي إنجاؤُهُم من الغَرقِ.

قوله: [﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ باجْتِماعِهِمْ على عِبادَةِ الأصنامِ]: ويُمْكِنُ أن يُقالَ: ولِيتَمَتَّعُوا بالنِّعَمِ التي أعْطَاهَا اللهُ لهم، فهم كَفَرُوا بها فَلَمْ يَشْكُروهَا، وتمتَّعُوا بها إلى مآلهم ومَصِيرِهِمْ.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وَفِي قِرَاءَةٍ بِسُكونِ اللَّامِ] في ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾، والعامَّةُ يَقْرَؤونَ بسكونِ اللامِ على القِراءةِ الثَّانِيَةِ التي تخالِفُ القراءةَ التي في المصحَفِ، فالواجبُ أن نَرُدَّ عليهم ونُصَحِّحَ لهم هذه القراءةَ، ونقولُ: ارجعوا أيها العَامَّةُ إلى المصْحَفِ وستَجِدُون ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ بالكَسْرِ لا بالسكونِ، فقِرَاءتُهم بالسكون عن جَهلٍ وعَدَمِ معرفة، أما لو كانَ القَارِئُ بالسكونِ طالبَ عِلمٍ فلا يُرَدُّ عليه.

لو قال قائل: قراءة العامي (ولْيتمتعوا) بالسُّكونِ في واقع الأمر صَحِيحَة كما قلنا بصِحَّةِ أذانِ من قال: أشهد أن محمدًا رسولَ الله بنصب (رسول)، فكيف الجوابُ عن هَذَا؟

الجواب: أن العوَامَ ما أَرَادُوا ما تَدُلُّ عليه اللُّغةُ العَربِيَّةُ من الأمرِ، بل أرادُوا الذي في المصْحَفِ، أرادُوا (لام العاقبة) لا (لام الأمر).

أما قولهم: أشهدُ أن مُحَمَّدًا رسولَ الله بنصبِ (رسول)، هؤلاء أرادُوا ما تدلُّ عليه اللغة العربية، أرادوا أن (رسول) خبر (أن)، فهم أرادُوا ما له وَجْهٌ في اللغة العربية.

ولو قيلَ: ما حكمُ مَنْ كان يقرأُ القرآنَ وأخطأَ، لكنه أصابَ قراءةً سبْعِيَّةً صحيحةً؟

فالجواب: إذا كان عَامِّيًا نَرُدُّ عليه ويؤمَرُ بأن يقْرَأ بالقِراءةِ المعْرُوفَةِ، وإلا فلا يُخَطَّأُ ولا يُصوَّب، بل نسْتَفْسِرُ: هل قَصَدَتَ هذه القراءة أو قرأتَ خَطَأً؟

إذا قال: إنا لم أقْصِدْ إلا القِراءةَ المعروفةَ، نقول: أنتَ مُخْطِئٌ ثم نَنْصَحُهُ ألا يَتْلُوَ القـرآنَ بقراءةٍ غيرِ مَشْهُورَةٍ عندَ العامَّةِ؛ لأن قراءةَ القرآنِ بغـيرِ القِرَاءةِ المشهورةِ عندَ العامَّةِ تُحْدِثُ فِتْنة للعامَّةِ؛ لأن العامِّيَّ لا يَسْتَنِكُرُ، ثم يُغادِرُ وقد ينَخْفِضُ قدْرَ المصحَـفِ في نَظَرِهِ، حتى الأشرطةِ التي فيها قِراءاتٍ ويَسْمَعُهَا العامَّة نَرى أنه مِنَ الخطـأ أن تَنْتَشِرَ بينَهُم، أما إذا كانَ عنـدَ طلبَةِ عِلْمٍ حيثُ يُعَلِّمُهُم القراءاتُ فهـذا لا بأس به؛ لأن السُّنَّـةَ أن نَتْلُوَ القُرآنَ بكلِّ قراءةٍ ورَدَتْ، مثلَ غيرِهِ مِنَ العبـاداتِ التي جاءتْ على وُجوهٍ متَنَوِّعَةٍ، فإن الأفضلَ أن نأخُذَ بهذا الوَجْهِ مرَّةً وبهذا الوجه مرة، لأن كلَّ القِراءاتِ وردت عن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

مسألة: هل كُلُّ القِراءاتِ السَّبْعِ متَواتِرَةٌ، وما رأيكُمْ في أسانِيدِ هذه القِراءاتِ؟

القراءاتُ السبْعُ كلُّها متَواتِرَةٌ بالإجماع، وأما إذا كانت القِراءةُ آحادًا فاختلفَ العلماءُ في جوازِ القِراءةِ بها، وتَقَدَّمَ أن الرَّاجِحَ أنه إذا صَحَّتْ عن النَّبِيِّ ﷺ فهي قراءةٌ مُعْتَبَرَةٌ.

أما هذه الأسانيد -أعني أسانيد القراءات- فإنها متواتِرَةٌ، والتواترُ يُغْنِي عن الأسانيدِ، كما لو قال لك أحدٌ: أين الدليل على أن هناك بلدًا تُسَمَّى واشَنِطن؟ لا تقول له: حدثني فلان عن فلان؛ لأن هذا متواتر.

قوله: [﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عَاقِبَةَ ذَلكَ]: يقول النحويون: إنها تُفِيدُ التوكيدَ بمُهْلَةٍ فهي حرف تَسْويفٍ عندهم بخلافِ السِّينِ؛ لأنها تُفِيدُ التَّحْقِيقَ بقُرْبٍ.

وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ الجملة خبَرِيَّةٌ ويرادُ بها التَّهديدُ، كقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في سورة التكاثر: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر:٣-٤]، وقال تعالى في سورةِ النَّبأ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤-٥]، أي: العذابَ -والعياذ بالله- نازِلٌ بهم لا مَحَالَةَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الفَائِدةُ الأُولَى: تهديدُ أهلِ الكفْرِ والتَّمَتُّعِ المحرَّمِ؛ لأن الأمرَ هنا للتهديدِ، إذ لا يأمُرُ اللهُ أحدًا أن يَكْفُرَ ولا أن يتَمَتَّع تمتعًا محرَّمًا.

الفَائِدةُ الثَّانِية: أن هؤلاءِ المشركينَ صارتْ عاقِبَةُ أمرِهم إلى الكفرِ والتمتّعِ الزائلِ، هذا على قراءةِ الكسْرِ، أي: أن اللام للعَاقِبَةِ.

الفَائِدة الثَّالِثة: الحذَرُ الشديدُ مما عليه بعضُ المسْلِمينَ اليوم، الذين ليس لهم هَمٌّ إلا التمتُّعُ بالدنيا فقط، فهؤلاء لا يتَحَدَّثُونَ إلى على الرَّفَاهِيَةِ والتَّرْفِيهِ، لكن أمراضَ القلوبِ وعِلَلَ وانحرافاتِ القُلوبِ قَلَّ أن يتكَلَّمُوا عليها مع أنها هي الأصلُ فإذا مَرِضَتْ القلوبُ فما الفَائِدةُ من تَرْفِيهِ الأبدانِ، ثم إن نَزَلَتْ نِقْمَةٌ مِنَ الله ازْدَادُوا حَسْرةً والعياذُ بالله، فترْفِيهِ القُلوبِ بطاعَةِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو الذي فيه الفَائِدةُ الحَقِيقِيَّةُ للبدنِ وللقَلْبِ ولكِلِّ شيءٍ، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧].



الآيـة (٦٧)

• • ◦ • •

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت:٦٧].

• • ◦ • •

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ تقدَّمَ الكلامُ على مِثْلِ هذا التركيبِ، وذَكَرْنَا أن الهمزةَ للاستفهامِ، والواو حرفُ عَطْفٍ، وهل الهمزةُ مقدَّمَة عن مكانها أو لا؟ وذَكَرْنَا أن في ذلك خلافًا، وأن الأرْجَحَ أن الهمزةَ للاستفهامِ، وأن الواو عاطِفَةٌ على ما قَبْلَها.

قَالَ الْمُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ يَعْلَمُوا ذلِكَ]: لأن الرُّؤْيَةَ نوعان: عِلْمِيَّةٌ، وبَصَرِيَّةٌ، إن تَعَدَّتْ إلى مَفْعولين فهي عِلْمِيَّـةٌ، كقولك: (رأيتُ العِلْمَ نافِعًا)، وإن تعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحد فَهِي بصَرِيَّة، كقولك: (رأيت فلانًا).

ومثال الرؤيةِ العِلمِيَّةِ في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٦-٧]، أي: نَعْلَمُه قَرِيـبًا، والرؤْيَةُ في ﴿يَرَوْنَهُۥ﴾ الأُولى رؤيةُ ظَنٍّ أي: يَظُنُّونه بعيدًا.

وقوله: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا﴾ الحَـرَمُ ما له حُرْمَةٌ، أي: تَعْظِيـمٌ، وسُمِّيَ التَّعْـظِيمُ حُرمة؛ لأنه يمْنَعُ بهذا التَّعْظِيمِ ما كان سَائِغًا لَوْلَاهُ، ومن جُمْلَةِ حُرماتِ مكَّةَ: تحريمُ قتلِ الصَّيْد، والقتالِ فيها، وقَطْعِ الشجَرِ، وحَشِّ الحَشِيشِ، حتى الحيواناتِ غيرِ المؤْذِيَةِ يجبُ أن تكون آمنة.

وقوله: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أهل المجاز يقولون: آمِنًا مَنْ فيه، والصواب أن الحرَمَ نَفْسَهُ آمن، ولهذا عَصَمَهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من كلِّ أحدٍ، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١]، وحرَّمَ النبيُّ ﷺ القتالَ فِيهِ[١]، فهو نفْسُهُ آمِنٌ، وإذَا أَمِنَ نفْسُه أَمِنَ مَنْ فيه.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ قَتْلًا وسَبْيًا دُونهُم]: ففي عَهْدِ الجاهِلِيَّةِ كان غيرُ أهلِ الحرَمِ لا يعرِفُونَ الأمنَ والأمانَ، يُغَار عليهم ويُقتلُون ويُسْبَـون وتؤخَذُ أموالهُمْ ونساؤهم؛ لكنَّ أهلَ مكَّة آمنـون، حتى إن الإنسان يجِدُ قاتِلَ أبيهِ في الحرمِ ولا يَقْتُلُه مع شِـدَّةِ الحَمِيَّة عندهم، لكن في غيرِ الحرَمِ تَجِدُ القتلَ والسَّبْي والنَّهْب، فكانت نِعْمَةُ الأمْنِ على قريشٍ نِعْمَةً عظيمةً، وكان عليهم أن يُقابِلُوا هذه النِّعْمَةَ بالشُّكْرِ والتَّصْديقِ للرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، مع أنَّ الرسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ منهم يَعْرفونَهُ، ويُسَمُّونَه قبل أن يأتي بالرسالة بالأمينِ، ويحتَكِمون إليه أحيانًا؛ لكن لما بُعِثَ بالرسالةِ وخالَفَ أهواءَهُم كَفَروا به، فالحرَمُ آمِنٌ وهذه نِعْمَةٌ تُوجِبُ الشُّكْرَ، حتى في فِتنَةِ القَرامِطَةِ وأخْذِهِمُ الحَجَر ما تغَيَّر الحرم بل بقي آمنًا، ولم تَتَعَطَّلْ فريضةُ الحجِّ.

قوله: [﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ الباطِلُ: الصَّنَمُ]: وهذا فيه نَظَرٌ إلا إذا قَصَدَ

---

(١) روى البخاري معناه في كتاب المغازي، باب من شهد الفتح، رقم (٤٠٥٩)؛ ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم (١٣٥٣) عن ابن عباس، ولفظ البخاري: أن رسول الله ﷺ قام يوم الفتح فقال: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَامِ اللهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَلَمْ تَحْلِلْ (تَحْلَلْ) لِي قَطُّ إِلَّا سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ لَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا (شَجَرُهَا) وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ». فقال العباس بن عبد المطلب: إلا الإذخر يا رسول الله فإنه لا بد منه للقين والبيوت؟ فسكت ثم قال: «إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ».

المُفَسِّر التمثيلَ وأن مِنْ جُملةِ الأشياء الباطلةِ الأصنامَ، وإلا فإن الباطِلَ يشْمَلُ كلَّ ما لا خيرَ فيه من صَنَمٍ أو دُنيا أو رِئاسة أو غيرها، كلُّ شيءٍ سِوَى الحقِّ فهو باطل، قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ لَبِيدُ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ...»[1].

فعلى هذا نقول: الباطلُ أعمُّ مما ذَكَرَ المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ أي: يُصَدِّقُونَ ويَطْمَئِنُّونَ إليه، فتَجِدُهُم في الأمورِ الباطِلَةِ مُطْمَئِنِّينَ مصَدِّقينَ متَّبِعِينَ، لكن بنعمةِ الله يَكْفُرُونَ.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ﴾ أي: بما أَنْعَمَ الله عليهمْ مِنَ المالِ والجاهِ والرئاسةِ وغيرِها ﴿يَكْفُرُونَ﴾؛ لأن هـذه النِّعَمَ تحتاجُ إلى شُكرٍ بالرجوع إلى طاعـة الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا بَقِي الإنسانُ على مَعْصِيَةٍ مع كَثْرَةِ النِّعَمِ صارَ بذلك كافرًا بالنِّعْمَةِ.

وبالنسبَةِ للمُسْلِمِينَ كُفرُهُم بنِعْـمَةِ الله يكونُ بكفرِ النِّعْمَةِ المادِّيَّةِ والجسَدِيَّةِ والنعْمَةِ المعنَوِيَّةِ القَلْبِيَّةِ، فالإسلامُ أكبرُ النِّعَمِ، إذا كَفَرَ به الإنسان ولم يَقُمْ بواجباتِهِ فإنه يُوَبَّخُ ويقال له: أَلَسْتَ مُسْلِمًا؟ فسيقول: بلى، فنقولُ: إذنْ لماذا لم تصلِ؟ لماذا لم تزكِّ؟ لماذا لم يفْعَل كذا وكذا من واجِبَاتِكَ؟

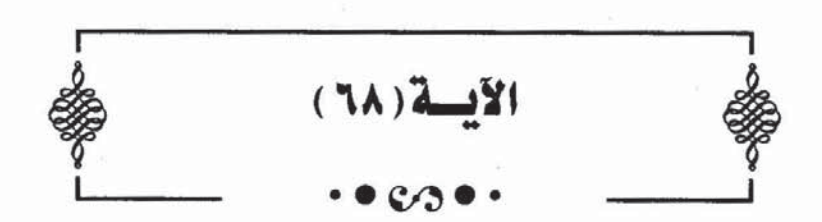
فشكر نِعْمَةِ الإسلامِ واجبٌ، كما أن شُكْرَ نِعْمَةَ الله تعالى عَلَيْنا في المالِ والبَنِينِ والأَمْنِ والراحةِ وما أشبَـهَ ذلكَ واجـبٌ، بل الشُّكْرُ على نِعْـمَةِ الإسلام أوجبُ، وكُفْرُ نِعمةِ الإسلام أَخْطَرُ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقولُ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد:٣٨]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، رقم (٥٧٩٥)؛ ومسلم: في بداية كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٦) عن أبي هريرة.

فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام:٨٩]؛ لأن الله يمكن أن يَنْزِعَ الإسلامُ من قـومٍ لا يقومونَ بواجِبَاتِهِمْ كما ينْتَزِعُ الأمنَ والرخاءَ من قـومٍ لا يَشكُرونَ، فالنِّعَمُ واحدةٌ وسَبيلُهَا واحد.

وقوله: ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾: قَولُه: ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ﴾ مفْـرَدٌ مضَافٌ فَيَعُمُّ، والدَّلِيلُ قوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، وقوله: ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ﴾ متعَلِّقٌ بـ﴿يَكْفُرُونَ﴾ وقُدِّمَ لإفادَةِ الحَصْرِ ولمراعَاةِ الفَواصِلِ.

• ● ۞ ● •



الآيـة (٦٨)

۞ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [العنكبوت:٦٨].

• • ◦ • •

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ وَمَنْ ﴾ أي: لَا أَحَدَ ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ بأَنْ أشرَكَ بِهِ، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ﴾ النَّبيِّ أو الكِتابِ، ﴿لَمَّا جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى ﴾ مَأْوَى، ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ أي: فِيهَا ذَلك وهُو مِنْهُم] اهـ.

قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ أي: اخْتَلَقَ عَلَى اللهِ كَذِبًا.

قَال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بِأَنْ أَشْرَكَ بِهِ]، هذا أيضًا تفسيرٌ قاصِرٌ، إلا أن يُريدَ التَّمثِيلَ، فمن أشركَ بالله فقد افترَى على اللهِ كذِبًا؛ لأنـه زَعَم أن مع الله إلهًا آخَرَ وهو كاذِبٌ.

فالافتراءُ على الله كَذِبًا له أنواع كثيرة، فمَنْ قال: إن الله حرَّمَ كَذَا، والله تعالى لم يحرِّمْه، فقد افترَى على الله كَذِبًا، ومن قال: إنَّ الله أرادَ بكلامِهِ كذا دونَ كذا، فقد افترَى على الله كَذِبًا، ومن قال إن الله ليس له يَـدٌ حَقِيقية، وليس له وجْهٌ حقِيقِيٌّ، وليس له رِضًا حقيقي وما أشبه ذلك، فقد افترَى على الله كَذِبًا؛ فكلُّ من قال عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أو عنْ أفعالِهِ أو عن أحكامِهِ شيئًا لم يَقُله اللهُ ولا رسولُه؛ فإنه مفْتَرٍ على الله كَذِبًا.

فمن قال: إن لله شَريكًا فقدْ افترَى على اللهِ كَذِبًا، ومن قال: إن مِنْ أسماءِ الله كذا، وهو ليس من أسمائِهِ، فقد افترَى على الله كَذِبًا، وكذلك النَّصارَى الذين يسمونَ الله أبًا، والفلاسفة الذين يَقُولونَ إنه العِلَّةُ الفاعِلَةُ، كل هذا كذبٌ على الله عَزَّوَجَلَّ.

وكذلك الكذبُ على اللهِ في صِفاتِهِ -وقد تقدم- والكذِبُ على الله في أحكامِهِ، مثلُ الذي يقولُ: هذا حَلالٌ وهذا حرامٌ، وهو ليس بحلالٍ وليس بحرامٍ، فالله تعالى بيَّن أنه لا أحَدَ ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

لكن يُشْكِلُ على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ أن مثل هذه الصِّيغَةِ تأتي في سياقاتٍ أُخْرى وقد جمعهم الله تعالى في آيَةٍ واحدةٍ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:٩٣]، وأيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة:١١٤]، وورد في الحديث: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»[1].

والجواب عن هذا: إما أن نَقُولَ: لا أحدَ أظْلَمُ في المعنى المعَيَّنِ، وذلك أن الافْتِراءَ على اللهِ الكَذِبَ يكونُ على الله ويكون على غيرِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكن الذي افْتَرَى على الله الكذِبَ أظلمُ ممن افْتَرى على غيرِهِ.

وكذلك من مَنَعَ مساجِدَ الله، ومن مَنَعَ الأسواق، ومن مَنَعَ بيتك أن تَدْخُله،

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٦٠٩)؛ ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة...، رقم (٢١١١) عن أبي هريرة.

أيهم أعْظمُ منعًا؟ الذي منَعَ مساجِدَ الله، وهكذا نَجعلُ كلَّ شيءٍ مختصًّا بما يقْتَضِيهِ السِّياقُ.

أو نقول: إن الجمعَ اشتركَ في الأظْلَمِيَّةِ، يعني: لا أحدَ أظلمُ من هذا ولا أظلمُ من هذا، وتكون كلها اشتركت في الأظلمية.

قوله: ﴿أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥ﴾ الحقُّ هو الشيءُ الثابِتُ، فإن كان خَبَرًا فهو الصِّدْقُ، وإن كان حكمًا فهو العدل.

وقوله: ﴿لَمَّا﴾: بمعنى حين، أي: حين جاءَهُ الحقُّ كَذَّبَ به، وقال: ﴿لَمَّا جَآءَهُۥ﴾ لأنه قَبْلَ مجيئِه لا يُلزمُ به؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ برَحْمَتِهِ وعدْلِهِ لا يُعاقِبُ أحدًا حتى تقومَ عليه الحجَّةُ في بلوغِ الشَّرعِ له.

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى﴾ مَأْوًى ﴿لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾، أي: فِيهَا ذَلِكَ]: إشارة إلى أن المراد بالاستفهامِ هنا التَّقْرِيرُ، والغالبُ أنه إذا دَخلَتْ همزةُ الاستفهام على أداةِ النَّفْي تكونُ للتَّقريرِ، مثاله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَـٰكِمِينَ﴾ [التين:٨]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة:٤٠]، فكُلُّ ذلك يَدُلُّ على أن الهمزةَ المرادُ بها التَّقْرِيرُ.

قوله: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾ المعنى: جهَنَّمُ مثْوًى للكافرين، ولهذا قال المُفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أَيْ: فِيهَا ذَلِكَ، وهو مِنْهُمْ].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾ المثْوى هو المأوى، لكنَّ المأْوَى الذي هو

مَحِلُّ إقامَةِ الإنسانِ، يَأْوي إليـه على أنه مَحِلُّ إقَامَتِهِ، فثَوَى في ذلك: أي: أقَـامَ فيه إقامةً دائِمَةً.

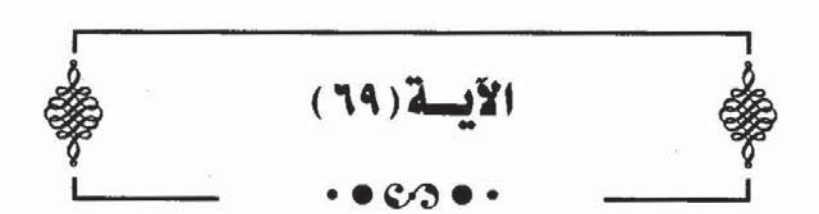
وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ هذا في الحقيقة إظهارٌ في موضعِ الإضمارِ، إذ إن مقْتَضَى السياقِ أن يقال: أليس في جهنَّم مثْوًى لهم، لكنه أظْهَرَ في موضع الإضمارِ، والإظهارُ في موضع الإضمار يُستَفادُ منه ثلاثةُ فوائدُ:

أَوَّلًا: تَعْميمُ الحُكْمِ.

ثانيًا: الحكْمُ على موضِعِ الضَّميرِ بما يقْتَضِيهِ هذا الوَصْفُ.

ثالثًا: الإشارةُ إلى العِلَّةِ، وهذا إذا كان مُشْتَقًّا.

• • ۞ • •



الآية (٦٩)

❁ قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت:٦٩].

•••

قوله: [﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا﴾ في حَقِّنَا]:

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأٌ، وجملة ﴿لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ خَبَرُه، والخبرُ مُؤَكَّدٌ بثلاثِ مؤَكِّدَاتٍ: القَسمِ واللامِ ونونِ التوكيدِ.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا﴾ أي: بَذَلُوا الجَهْدَ للوصولِ إلى الغايةِ، هذا هو الجهادُ: بَذْلُ الجَهْدِ للوصولِ إلى الغايةِ.

وقوله: [﴿فِينَا﴾ فِي حَقِّنَا]: أي: في دِينِ الله عَزَّوَجَلَّ، وفيما يجِبُ له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وفي بيانِ شَريعَتِهِ عَزَّوَجَلَّ، وفي الأمرِ بالمعْرُوفِ والنهْي عن المنْكَرِ، وفي كفِّ النفْس عما يَحْرُمُ وإلزامُها بما يَجِبُ، وفي قتالِ الكفَّارِ لإعلاءِ كلَمِةِ الله، فالآية عامَّةٌ؛ كل هذا مِنَ الجهادِ في الله، فكُلُّ مَنْ بذلَ وجاهَدَ في الله فإن جزاءَهُ العاجلُ قبل الآجل: ﴿لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ هداية دِلالَةٍ وهِدَاية توفيقٍ.

فالهدايةُ هنا شامِلَةٌ للأمْرَيْنِ، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ ولم يَقُلْ: (لنهْدِينَّهُم إلى) بل قال: ﴿سُبُلَنَا﴾، فعدَّى الهِدايةَ بنَفْسِها إلى المفعولِ الثَّانِي.

فيَشْمَلُ ذلكَ هِدايةَ الدِّلالَةِ والتَّوفيقِ، ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ في سورةِ الفاتحة:

﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]، لم يَقُلْ: اهدِنْا إلى الصِّراطِ المستقيمِ، بل قال: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾، فيَشْمَلُ الهِدايَةَ إليهِ، ويَشْمَلُ الهِدايَةَ فيهِ، فالهدايةُ إليه الدِّلالَةُ إليه، أي: يَدُلُّكَ على الصِّراطِ المستقِيمِ، والهدايةُ فيه أن يُوَفِّقَكَ للعملِ في إطارِ هذا الصِّراطِ، فقوله تعالى: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ يشملُ الأمْرَينِ، هداية الدِّلالَةِ والعِلْمِ، وهِدَايةَ التَّوفيقِ والإرْشادِ، وهذا وَعْدٌ من الله عَزَّوَجَلَّ مؤكَّدٌ بهذه المؤكدات الثلاثِ، فإذا كان الإنسانُ يؤمِنُ بهذا الوَعْدِ وأنه مِنَ الرَّبِّ جَلَّوَعَلَا، وهو لا يُخْلِفُ الميعادَ لتمامِ عِلْمِهِ وقُدرَتِهِ وصِدْقِهِ، وإخلافُ الموعِدِ يكون بتَخَلُّفِ واحدٍ من هذه الثلاثة: العِلم والصدْقِ والقُدرةِ؛ فالذي يُخْلِفُ الموْعِدَ لا يكونَ إلا جاهِلًا وَعَدَكَ بشيءٍ وهو يَظُنُّ حُصولَهُ ولم يأتِ الأمرُ على ظَنِّهِ، أو أنه كاذِبٌ وَعَدَكَ وكذَبَكَ، أو أنه عاجِزٌ، أي: هو صَدوقٌ ويعْلَمُ الأسبابَ لكن عَجَزَ، لكن الله جَلَّوَعَلَا انْتَفى بحَقِّه كلُّ هذه الثلاثة: الجَهلِ والكذبِ والعَجْزِ، فلِتمامِ قُدْرتِهِ وعِلمِه وصِدْقه لا يُخْلِفُ الميعادَ.

فمن صدَّق بهذا الوعدِ فإنه لا بُدَّ أن يَبْذُلَ جُهدَهُ في حق الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهذا مِصْدَاقُ ما جاء في الآثارِ الكَثيرَةِ؛ من أن الإنسانَ إذا عَمِلَ بعِلمِهِ فإن الله يَزيدُهُ عِلْمًا، ويُثبِّتُ عِلمَهُ الذي يعْمَلُ به، ولهذا قيل: قَيِّدُوا العِلمَ بالعَمَلِ، وقيل: إن العِلْمَ يهتِفُ بالعملِ فإن أجابَ وإلَّا ارْتَحَلَ، (يهتف) أي: يُنادِي، فإن عَمِلَ الإنسان بعلْمِهِ بَقِي وزادَ لأن قوله: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ هذه زيادَةٌ، وإن لم يُجِب ارْتَحَلَ.

وهذا حقٌّ يُؤَيِّدُه الواقعُ ويُؤَيِّدُهُ المعلومُ بالشَّرعِ، فإن الواقعَ إذا صار طالبُ العِلمِ يعْمَلُ بعِلمِهِ، فإن عَمَلَهُ بالعلمِ دِراسَةٌ له؛ أنت عَلِمَتْ كيف كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي وطبَّقتَ ذلك في كل صَلواتِكَ لا تَنْسَاهُ؛ لأن التطبيقَ دراسة.

وهنا أُحِبُّ أن أُنبِّه طالبَ العِلْمِ ألا يَهْتَمَّ بحفظِ المسائلِ فَقَطْ، فالتَّسجيلُ

أفضَلُ وأقْوَى منَّا حِفظًا للمسائلِ، لو تُعْطِيه ألفَ مسألة ثم تأتي بعدَ عِشرينَ سنَةً أعادَهَا عليك كما هي، المهم: أن يَفْهَمَ طالبُ العلم، ففَهْمُ الدَّلالَةِ من القُرآنِ والسُّنَّةِ ومعرفةِ كَيفيَّةِ استنباطِ الأحكامِ، إذا أُوتيهِ طالبُ العِلمِ فقَدْ أُوتِيَ خيرًا كَثِيرًا وعِلمًا كثيرًا، والذي يُؤتَى الفَهمَ في الكتابِ والسُّنَّةِ كالطبيبِ، والذي يحْفَظُ العِلْمَ كالصَّيْدلِيِّ يحفْظُ لك الدواءَ، لكنَّ الطَّبيبَ هو الذي ينْتَفِعُ وينْفَعُ، ولذا قال عليُّ بنُ أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ لما سئل: هل عندكُمْ كتابٌ؟ قال: لا، إلا كِتابَ اللهِ أو فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أو ما فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ[1]، ولا شك أن عَلِيًا أُوتِي شَيئًا كَثِيرًا.

فالمهم: على طالبِ العِلْمِ أن يهْتَمَّ في دِرَاسَتِهِ للكتابِ والسُّنَّةِ بجانبِ الاستِنْباطِ والفَهْمِ والتَّفْرِيعِ أيضًا، وقد تقَدَّمَ أن دَلالَةَ اللَّفْظِ على معناه تكونُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ: مطابَقَةٍ وتضمُّنٍ والتِزَامٍ، المطابَقَةُ والتَّضَمُّنُ أمرهُمَا بسيطٌ، أدْنَى طالِبُ عِلم يَفْهمها، لكن دَلالَةَ الالتزامِ هي التي يتَفَرَّعُ عليها مسائلُ لا يُحْصِيهَا إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا وُفِّقَ الإنسانُ لها يَنالُ خَيرًا كثيرًا.

ثانيًا: من النَّاحِيَةِ الشرعِيَّةِ يقولُ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۚ﴾ [مريم:٧٦]، فكلُّ من اهْتَدَى فإنَّ الله يَزِيدُهُ هُدًى وعِلمًا.

وفي الحقيقة نحنُ نعْرِفُ هذا ونَقْرؤهُ دائمًا، لكن يَغْلُبُ علينَا السَّهْوُ والغَفلَةُ والنِّسْيانُ.

وقوله: ﴿سُبُلَنَاۚ﴾ الضمير (نا) جمْعٌ والمرادُ بِهِ التَّعْظِيمُ، وتقدَّمَ الرَّدُّ على زَعْمِ النَّصارَى الذين يقولونَ إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة ويستَدِلُّونَ بالمتَشَابِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (١١١) عن أبي جحيفة.

قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ هذه الجملَةُ مُؤَكَّدَةٌ بـ(إن) و(اللام).

و(مَعَ): مِن النَّحويِّين من يَرَى أنها اسمٌ وهو الصحيحُ، ومنهم من يَرَى أنها حرف، وفيها لغتانِ: الفتحُ وهو الأكثر، والتَّسْكِينُ.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَمَـعَ مَـعْ فِيهَـا قَلِيـلُ وَنُقِـلْ فَـتْـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِـلْ

الشاهد: ومَعَ مَعْ فيها قَلِيلٌ.

فالحاصل: أن (مَعَ) ظرف وهي اسمٌ؛ لأنها لا تُضَافُ إلا إلى الأسماءِ، فهي ظرفٌ منْصُوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ لأنها تَدُلُّ على الصُّحْبَةِ، و(مَعَ) مضاف و﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مضاف إليه.

وقوله: [﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ المؤمِنِينَ بالنَّصْرِ والعَوْنِ]: هذا تفسيرٌ ناقِصٌ؛ لأن المحسنين أخَصُّ مِنَ المؤمنين، ولهذا قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ...»إلخ، ثم قال: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»[2] فكُلُّ مُحْسِنٍ إحسانًا شَرعيًا ليس عادِيًا فهو مُؤمِنٌ ولا عَكْسَ.

وقولنا: (إحْسانًا شرعيًا) احتِرَازًا من الإحسانِ العادي؛ لأنه يَقَعُ حتى مِنَ الكافِرِ، لكن الإحسانَ الشَّرْعِيَّ هو الذي فَسَّرَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بقوله: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»، فالمحسنُ أخَصُّ مِنَ المؤمِنِ.

---

(١) البيت رقم (٤٠٩) من ألفيته.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، رقم (٥٠) عن أبي هريرة؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٨) عن عمر بن الخطاب.

وقَال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بالنَّصْرِ والعَوْنِ]. هـذا صحيحٌ، فالله جَلَّ وَعَلَا معـهم بالنَّصْرِ والعَوْنِ، وليس المرادُ أنه مَعَهم في مكانِهِمْ؛ لأن هذا شيء مُسْتَحِيلٌ، أي: مُسْتَحِيلٌ على اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يكونَ مع الناسِ في أمْكِنَتِهِمْ لا المحْسِنِينَ ولا غير المحسنين، وذلك لأن هذا القولَ يستَلْزِمُ نَفْي عُلُوِّهِ، وقد التزمَ بذلك من قال به مِنَ الجَهْمِيَّةِ القُدماءِ، أما المتَأخِّرون فيَرَونَ بأنه لا داخلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، ولا فوق العالمِ ولا تحْتَه، ولا مُتَّصِلٌ ولا مبَايِنٌ، هذا ما استَقَرَّ عليه مذهبُ الجهْمِيَّةِ، وتَبِعَهُم في ذلكَ الأشاعِرَةُ، فإنهم يرونَ هذا النَّفْي المحْضَ، والعياذُ بالله.

أما قدماءُ الجهمية فقالوا: بأن اللهَ تعالى بذاتِهِ في الأرضِ وليس في السماءِ -والعياذ بالله- فقَلَبُوا الحقائقَ، فمِنَ العَجائبِ أن يَنْفُوا العُلُوَّ مع تَطابُقِ الأدِلَّةِ على إثْباتِهِ، وأثبَتُوا الحلُولَ مع تطابقِ الأدِلَّةِ على إنكاره.

والعُلُوُّ دَلَّ عليـه الكتابُ والسُّنَّـةُ والعقْلُ والفِطْرَةُ وإجماعُ سَلَـفِ الأمةِ، فالكتابُ مَملوءٌ بما يَدُلُّ على عُلُوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حتى إن بعضَ أهلِ العِلم قال: إن في الكتابِ ألْفَ دَلِيلٍ على عُلُوِّ الله عَزَّ وَجَلَّ.

والسُّنَّةُ كذلك مملُوءةٌ من الدَّلالَةِ على عُلُوِّ الله عَزَّ وَجَلَّ على وجوه متَنَوِّعة، من قولٍ وفِعل وإقرارٍ.

قال النبي ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤، رقم١١٠٢١)، وابن حبان (١/ ٢٠٥) (٢٥)، وأصله عند البخاري: كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم (٤٠٩٤)؛ ومسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي؟ ».

وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «والْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»[(١)].

وأشارَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأُصْبعِهِ إلى السماءِ يَشْهَدُ الله على إقرارِ أُمَّتِهِ بالبلاغِ في أعظمِ مجمَعٍ للمسلمينَ يومَ عَرفة حين قال: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[(٢)].

وكذلك دَعَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في خُطْبَةِ الجمعةِ رَبَّه، فرفَعَ يدَيْهِ يقول: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا»[(٣)]، فهذه سُنَّةٌ فِعْلِيَّةٌ.

وأما السُّنَّةُ الإقراريةُ فإنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سألَ الجارِيةَ قالَ: «أَيْنَ اللهُ؟» قالت: في السماءِ، قال: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[(٤)].

وأما دلالةُ العقلِ فظاهِرَةٌ أيضًا، لأننا نقولُ: العُلُوُّ صِفَةُ كمالٍ أم صِفَةُ نقصٍ؟

والجواب: لا أحدَ يُنْكِرُ أن السُّفولَ صِفَةُ نقصٍ والله عَزَّوَجَلَّ مستَحِقٌّ للكمالِ، أو واجبٌ له الكَمالُ مُنَزَّهٌ عن النَّقص.

أما الفِطْرَةُ: فسلِ الصَّبِيَّ والعَجوزَ والجاهِلَ الذي لا يعلم، فسيقُولونَ لك: إن اللهَ في السماءِ.

ومذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على عَرْشِهِ بذاتِهِ وهو معنا

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٩٧، رقم٦٨٦٠) عن عبد الله بن عمرو قوله: والعرش فوق ذلك، وفي العقود الدرية (١/ ٩٤): والعرش فوق ذلك والله فوق عرشه وهو يعلم ما أنتم عليه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) عن جابر.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، رقم (٩٦٨)؛ ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧) عن أنس.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، رقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي.

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حقًّا، وقالت الجهمية: إنه بِذاتِهِ في الأرضِ وليس في السماءِ -والعياذ بالله-، فقَلَبُوا الحقائق.

ثم إن طائفةً تحذلَقَتْ وهم الأشْعَرِيَّةُ، حكَى ذَلكَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية عَنِ الأشْعَرِيِّ في المقالات -أعني مقالات الإسلاميين- قالوا: نحن نقول بالدَّلِيلَيْنِ، نقولُ: إن الله معَنَا بذَاتِهِ، وهو في السماءِ عَلَى العَرْشِ بذَاتِهِ، فيكون مكانُهُ على زَعمِهِمْ فوق، تحت، فهؤلاء وافقُوا الجهْمِيَّةَ من وَجْه، ووافَقُوا أهلَ السُّنَّةِ من وَجْهٍ: وافقُوا أهلَ السُّنَّةِ في قولهم: إن الله على عرشِهِ بذاتِهِ، ووافقُوا الجهْمِيَّةَ في قولهم: إنه بذَاتِهِ في الأرض، وقالوا: نحن أخذنا بكلا الدليلين، فنحن أسعدُ بالدَّلِيلِ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعة ومن الجهْمِيَّةِ، لأن أهلَ السُّنَّةِ أخذُوا بدليلٍ وتَرَكُوا دليلًا، أخذوا بنصوص العُلُوِّ وتَرَكُوا نصوصَ المعِيَّةِ، والجهمية أخَذُوا بنصوصِ المعِيَّةِ وتركوا نصوصَ العُلُوِّ، ضرَبُوا عنها صَفْحًا، وهم يزعمون أنهم أخَذُوا بالنصوص جميعًا.

والجوابُ عن هذه الشُّبهةِ: نقول: أنتم الآن جمعتُم بينَ النَّقِيضَين، إذا كان عاليًا كما هو الحق، فكيف يكونُ في الأرض؟ هل هو إلهٌ واحدٌ أم آلهة متعددة؟

الجواب: هو إله واحد، فإذا كان فوقَ فلا يمكن أن يكونَ تحتَ؛ لأن الفوقيةَ والتَّحتِيَّةَ من الأمورِ المتقابلَةِ التي إذا انتفَى أحدُهَا ثَبتَ الآخر، ولا يمكن أن تجتمع بحال.

ثم نقول: إذا قُلتم بذَاتِهِ في الأرض، لَزِمَ منه إذا كانَ الإنسان في المسْجِدِ أن يكونَ الله في المسجدِ وإذا كان في السوقِ أن يكونَ الله في السوقِ، وإذا كان في البرِّ أن يكون الله في البرِّ، وإذا كان في الجوِّ أن يكون اللهُ في الجَوِّ، تَعَالى الله عما يقُولونَ عُلوًّا كَبيرًا.

فإذا قالوا: وأنتم يا أهلَ السُّنَّةِ تقولون: إن الله مَعَنَا حقًّا وهو فوق العَرْشِ حقًّا؟!

قلنا لهم: هو مَعَنَا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حقًّا، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فوقَ العرْشِ يعْلَمُنَا ويرَانا ويَسْمَعُنَا ويُدَبِّرُنا وله السلطةُ والهيمَنَةُ، ومن كان كذلك فهو معك وإن كان فوقك، فالذي يعْلَمُكَ ويَسْمَعُكَ ويراك ويحيطُ بك ويُهَيْمِنُ عليكَ تَدْبيرًا وسُلطانًا لا شكَّ أنه معك، فالرجلُ يقال: إنه مع امرأتِهِ وهو في المكتَبِ وهي في بَيْتِهَا، والرجلُ له نوعُ سُلطةٍ على امرأتِهِ، والمصاحَبَةُ بسيطةٌ، فكيف بالخالقِ عَزَّوَجَلَّ الذي لا يُعْزُبُ عنه مثقالُ ذرَّةٍ في السموات ولا في الأرض، فنحن نقول: هذا أمرٌ مُمكِنٌ أن يكون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ معنا وهو فَوْقَ عَرْشِهِ؛ لأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ معنا محيطٌ بنا عِلْمًا وسَمعًا وبَصَرًا وقدرة وسُلْطانًا وتَدْبِيرًا، وغيرَ ذلك من معاني رُبوبِيَّته، والذي هذا شأنه يَصِحُّ أن يقال: إنه معك وهو فوق عَرْشِهِ.

وشيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلى مَثَلٍ يُقرِّبُ هذا الشيء فقال[1]: إن العرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو والنَّجْمُ مَعَنا، أو والقُطْبُ مَعَنَا، والقمرُ في السَّماءِ ونحْنُ في الأرضِ، مع أنه مخلوق، فكيف بالخالق جَلَّوَعَلَا؟ !

فالحاصل: أن هذا التَّلْبِيسَ وهو قولهم: نحنُ نؤمِنُ بالدَّلِيلَيْنِ وأنتم يا أهلَ السُّنَّةِ لا تؤمنونَ إلا بدليلٍ واحدٍ، قد يُورِدُ شبْهَةً في قُلوبِ بعض الناس.

والجوابُ عن هذه الشُّبْهَةِ أن نقول لهم: ما آمنتم بالدَّليلَيْنِ، بل أنتم في الحقيقة أنْكَرْتُم الدَّليلين؛ لأن المعِيَّةَ لا يريدُ الله بها ذلِكَ أبدًا، لا يمكنُ أن يريدَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بمَعِيَّتِهِ أن يكونَ في الأرض، ولو قلنا: إن هذا هو حقيقةٌ أو ظاهرُ النصوص، أي: لو قلنا: إن ظاهِرَ نصوصِ المعِيَّةِ أن الله في الأرض، لكان لازمُ هذا القول أن ظاهرَ

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣).

النصوصِ الكُفرُ؛ لأن الإنسان الذي يعْتَقِدُ أن الله في الأرضِ كافِرٌ مكَذِّبٌ للأدِلَّةِ العقلية والأثَرِيَّةِ الدَّالةِ على عُلُوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولهذا الذي مَشَى عليه المُفَسِّر في تفسيرِهِ حقٌّ، فإذا قُلنا كما قال المُفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ المؤْمِنِينَ بِالنَّصْرِ والعَوْنِ]، صحَّ، وهذا النـوعُ مِنَ المعِيَّةِ يقول أهلُ العلمِ: إنه من المعِيَّةِ الخاصَّةِ لا العَامَّـة، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

لو قال قائل: يمكن أن نُجِيبَ على شُبهَةِ الجهمية التي هي الجَمْعُ بين الدليلين بقولنا: إن الله مَعَنَا بعِلْمِهِ؟

فالجواب: هذا ليس بصوابٍ؛ لأنهم سيَقُولونَ: قولَكُمْ يا أهلَ السُّنَّةِ: إن الله مَعَنا بعِلْمِهِ تأويلٌ؛ لأن قولكُم: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد:٤]، أي: عِلْمُهُ معكم، خالفْتم فيه ظاهرَ اللَّفْظِ.

ولو قيل: نُجِيبُ على هذه الشُّبْهَةِ بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧]، فبَدَأَ بالعِلْمِ وانتهى بالعِلمِ؟

فالجواب: هم في الحقيقة قد يُجِيبُونَ عن هذا، يقولون: الذي معك عالمٌ بِكَ، ونحن لم نَقُلْ: إنه مَعَكُمْ وليس يَعْلَمُكُم؛ فهو معكم، ومن مُقْتَضَى معِيَّتِهِ أن يكونَ عالمًا، فكأنَّ قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ تَعليلٌ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

واعلم أن المعيةَ نوعانِ: عَامَّةٌ وخاصَّةٌ.

المعيةُ العامَّةُ: التي تَشْمَلُ كلَّ أحدٍ، ومنه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧]، هذه مَعِيَّةٌ عامَّةٌ لأنها شامِلَةٌ للمؤمنِ والكافِرِ والبَرِّ والفاجِرِ، والمقصودُ بها إحاطةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بكُلِّ شيءٍ، ولهذا سُئِلَ إسحاقُ ابن رَاهِويه -وهو من أئمةِ السَّلَفِ- عن معنى هذه الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧]، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: [حيثُما كُنْتَ فهُوَ أقْرَبُ إلَيْكَ مَنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ]، ففَسَّرَ المعِيَّةَ بالقُرْبِ، وهذا التَّفْسِيرُ لا ينافي تَفْسِيرَ غيرِهِ من السَّلَفِ من أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى معهم بالعِلْمِ.

إذن: المعِيَّةُ العامَّةُ تقتَضِي الإحـاطةَ، وقد تكون للتَّهْدِيدِ، كقولِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء:١٠٨]، هذه المعِيَّـةُ المقصودُ بها التَّهْديدُ، أي: بيانُ أن الله محيـطٌ بِهِمْ، وأيضًا ليُهَـدِّدَهُم بسببِ هذا العملِ القَبِيحِ، وهو كونهـم ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾، حال كون الله جَلَّ وَعَلَا مُحِيطًا بِهِمْ عِلْمًا وسَمْعًا وبَصَرًا وقُدْرَةً.

المعِيَّـةُ الخاصَّةُ: نوعان: خـاصَّةٌ بشخْـصٍ، وخاصَّة بوصْفٍ، المخْـصُوصَةُ بالشَّخْصِ: كما في قول الله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقول النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]،

والخاصَّةُ بالوَصفِ: كما في هذه الآية: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١٩]. وقوله: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦]، والآياتُ في هذا كَثيرَةٌ.

واعلم أنه لا يُوجَدُ تناقُضٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأن التَّنَاقُضَ معناه أن أحدَهُما باطلٌ والآخَرُ حـقٌّ، فليس في الكتابِ والسُّنَّـةِ شيءٌ من التنـاقُضِ، فإذا توَهَّمْتَ تناقضًا فاعلَمْ أن ذلك لا يَخْـلُو من ثلاثةِ أحوالٍ: إما لقُصورِ عِلْمِكَ، أو لنُقْصَانِ فهمْكَ، أو للتَّقْصِيرِ في التَّدَبُّرِ، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

هذا في الذي يتوَهَّمُ تَنَاقُضًا، أما الذي يَدَّعِي تنـاقضًا فهذا نزيدُ على الثلاثةِ المتقدِّمَةِ أمْرًا رابعًا: وهو: سوءُ القَصْدِ، ودليله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤].

ولِنَفْرِضَ أن رَجُـلًا يُريد أن يتدَبَّرَ القُرآن، فقَرَأَ آيتيْنِ ظاهِرُهما التَّعـارُضُ وأرادَ أن يجْمَعَ بينهما، فعَجَزَ عن أن يجْمَعَ بينَ الآيتين، لا فَهِمَ وجْه الجَمْعِ، وأيضًا ليس عنْدَهُ عِلم أن إحدَاهما ناسِخَةٌ للأخرى، فماذا يَصْنَعُ؟

نقـول: يقول -كما قـالَ الرَّاسِخُون في العِـلم-: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، ويتَوَقَّـفُ، لكن لا يكْفِي التَّوَقُّفُ وهو يعْتَقِدُ أن في القرآن تَنَاقُضًا وأن الأمرَ مُشْتَبِهٌ عليه، بل لا بُدَّ مع تَوَقُّفِهِ أن يعلَمَ أنه ليس في القرآن تناقضٌ، وأن يدَعَ جانبًا تَوَهُّمَ التعارضِ، فلا يبْقَى على تَوهُّمِهِ لأنـه إن بَقِيَ على توهُّمِ التعارضِ فقد رَكَن إلى هذا التوهُّمِ، وهـو في هذه الحال على خَطَرٍ، فالواجبُ أن يعْلم أنه ليس في كتابِ الله وليس بينَ الكِتـابِ والسُّنَّةِ تعارُضٌ، وبهذا نعْرِفُ أن السُّنَّـةَ كالقُرآنِ،

خِلافًا لمن قال: إنها ليست بحُجَّةٍ.

وهؤلاء الذين قَالُوا: إنَّ السُّنَّةَ ليست بحُجَّةٍ، قد أخْبَرَ عنهم النَّبِيُّ ﷺ فقال: «لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ»[1]، هذا الأمرُ وَقَعَ، ويُوجَدُ الآن أناسٌ -والعياذ بالله- يقولون: لا نَقْبَلُ ما في السُّنَّةِ إطْلاقًا، والذين لا يَقْبَلُونَ ما في السُّنَّةِ هم في الحقيقة كافِرُون بالقرآنِ نصًا؛ لأن القرآنَ يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، فبيَّنَ أن مَعْصِيَةَ الرسولِ معصيةٌ لله، ولو كان المرادُ مَعْصِيَةَ الرسولِ فيما أمَرَ الله به لم يكُنْ لذِكْرِ الرَّسُولِ فائدة.

ثم إنَ الله تعالى يقولُ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، القرآنُ لم يُبيِّنْ كلَّ شيءٍ تَفْصيلًا، بل أكثرُ التَّفْصِيلاتِ موجودةٌ في السُّنَّةِ.

إذن: تِبيانُ السُّنَّةِ من تِبيانِ القُرآنِ، والأدِلَّةُ في هذا ولله الحمدُ كثيرةٌ.

والغريبُ أنه ظَهَرَ في أمريكا أحدُ الخُبثاءِ -والعياذ بالله-، رَجُلٌ أصلُهُ مسلم يقال له، يعْمَلُ مُدَرِّسًا في إحْدَى الكلِّيات، يدَّعِي أنه أحدُ العلماءِ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ، هذا الرجلُ صارَ يجمع أموالًا، وألَّفَ طائفةً سمَّاها (طائفة الكِتاب)، وأخذ يدْعو إلى القُرآنِ وتَعْظِيمِ القرآن، والعملِ بالقرآنِ، ويُنْكِرُ السُّنَّةَ إنكارًا عظيمًا -والعياذ بالله-، ويقول: ما هؤلاء الذين يَعْمَلُونَ بالسُّنَّةِ إلا قومٌ مجانين مغفَّلون همَج، ليس

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٥)؛ والترمذي: كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ، رقم (٢٦٦٣)؛ وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، رقم (١٣) عن أبي رافع.

عندهم مَعْرِفَةٌ، والقرآن هو الدستورُ الأعْظَمُ، وأما السُّنَّةُ فلا قيمةَ لها.

وصارَ -والعياذ بالله- يَدْعُو إلى هذا المذهبِ الخَبيثِ، ولأنه جَمَعَ أموالًا كثيرة فقد استَخْدَمها في هذا الغرضِ، وألَّفَ كِتابًا في تفْسِيرِ القرآنِ كلُّهُ هجومٌ على السُّنَّةِ وعلى المتَمَسِّكِينَ بالسُّنَّةِ.

فالحاصل: أن القرآنَ والسُّنَّةَ كلاهما صِنْوانٌ، وكلاهُما مِنْ عندِ الله، وهما مصدرُ التَّشْرِيعِ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء:٥٩].

ويَغْلُب على ظَنِّي أن هذا الرجل كتب مقَالَةً في جريدة، قال: القرآنُ مركَّبٌ على العددِ تسعـةَ عَشَرَ، وأن كلَّ شيءٍ فيه يَدُورُ على هذا العـدد، فسُوَرُ القرآن مئة وأربع عشرة سورة، هي نتيجةُ ضَرْبِ تسعةَ عشَرَ في ستة.

وكذلك حرَّف قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:٣٠]، قال: (عليها)، أي: على صِحَّةِ ما جـاءَ في القُرآنِ (تسعة عشر) أي: تسعةَ عَشَرَ حرفًا هي البَسْمَلَةُ، مع أن تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ يعني على النار مَلائكَةٌ، ومرادُهُ من وراءِ ذلك أن يَسْتَدِلَّ على أن هذا القرآنَ لا يمْكِنُ أن يأتِيَ به محَمَّدٌ؛ لأن كونَ القرآنِ مكَوَّنٌ من هذا العددِ لم يُعرَف هذا إلا بعدَ ظهورِ الكمبيوتر.

ويقول أيضًا في قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق:١]: ابتدأتِ السورةُ بالقاف؛ لأن مجموعَ ما فيها من القافات يُقْسَمُ على تسعة عشر، والدليلُ على ذلك لم يقل: «وقَوم لوط» بل قال: ﴿وَإِخۡوَٰنُ لُوطٖ﴾؛ لأنه لو قال: وقوم لوط لزاد قاف ولم تحْصُل القِسْمَةُ المطلوبةُ.

فهو على كلِّ حالٍ ملَبِّسٌ صاحبُ شُبهَةٍ، وقد كَتَبْنَا رَدًّا عليه.

وأول ما يمكن هَدْمُهُ مسألةُ البسملَةِ، فالبسملَةُ ليست بأَوَّلَ ما نَزَلَ من القرآن حتى نقول: إذًا القرآنُ مرَكَّبٌ عليها، بل أولُ ما نزل قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق:١].

ثانيًا: البسملَةُ ليست كما زَعَم تسعةَ عشرَ حَرْفًا، فحروفُ البسملة هي: الباء، والسين، والميم، والهمزة، واللام، واللام الثانية، والهاء، والألف، والراء مكررة، والحاء، والميم، والألف، والنون، هؤلاء أربعة عَشَرَ حرفًا، وكذلك الهمزة والراء مكَرَّرَةٌ، والحاء والياء والميم، فهؤلاء عشرونَ لا تِسْعة عشرَ كما زعم؛ لكنَّه يقولُ: المعتَبَرُ الكتابةُ، والرحمن ليست فيها أَلِفٌ؛ لأنه بإسقاط الأَلِفِ مِنَ الرحمن يكونُ العددُ تسعة عشر، ونحن نقول: إذا قلت هذا فأَثْبِتِ الألف التي في (الرحمن والرحيم) فإذا أَثْبَتَ الأَلِفَ صارَ العددُ واحدًا وعشرين.

ثم نقول له أيضًا: إذا اعْتَبَرْتَ الكتابة هل نزلَ القرآنُ مكتوبًا أم نَزَلَ منْطُوقًا؟

وأيضًا: لو كانت القاعِدَةُ الكتابيةُ على غير هذا الوجه لزادَتِ الحروفُ ونَقَصت، فالحروفُ المكتوبةُ تزيدُ وتنْقُص بتَغَيُّرِ القاعدةِ الكتابية، أما الحروف المنطوقةُ فلا تَزيدُ ولا تَنْقُص، ولذا نجِدُ في الكتابة الإنجليزية بعضَ الأحيان يكتبونَ الحركاتِ حُروفًا، وانظر إلى الصينيين عندهم آلاف الحروفِ.

الحاصل: أن الكتابةَ صناعِةٌ ليس لها دخلٌ في النُّطقِ، والقرآن نزل باللُّغَةِ العربية، بلسانٍ عَرِبِيٍّ مُبِينٍ، لكنهم يُلَبِّسُونَ ويُلْقُونَ الشُّبَهَ، ويزْعمونَ أنهم خدَمُوا القرآن بهذه الأفعال أمامَ هؤلاء الأجانب الذين لا يَعْرِفُون إلا المادَّةَ.

ولو أنهم بَيَّنُوا للناسِ هذا الدِّينَ وما جاء به من الأخلاقِ والمعامَلاتِ، لكانَ خيرًا لهم لو كانوا يَعْلَمُونَ!

• • ۞ • •